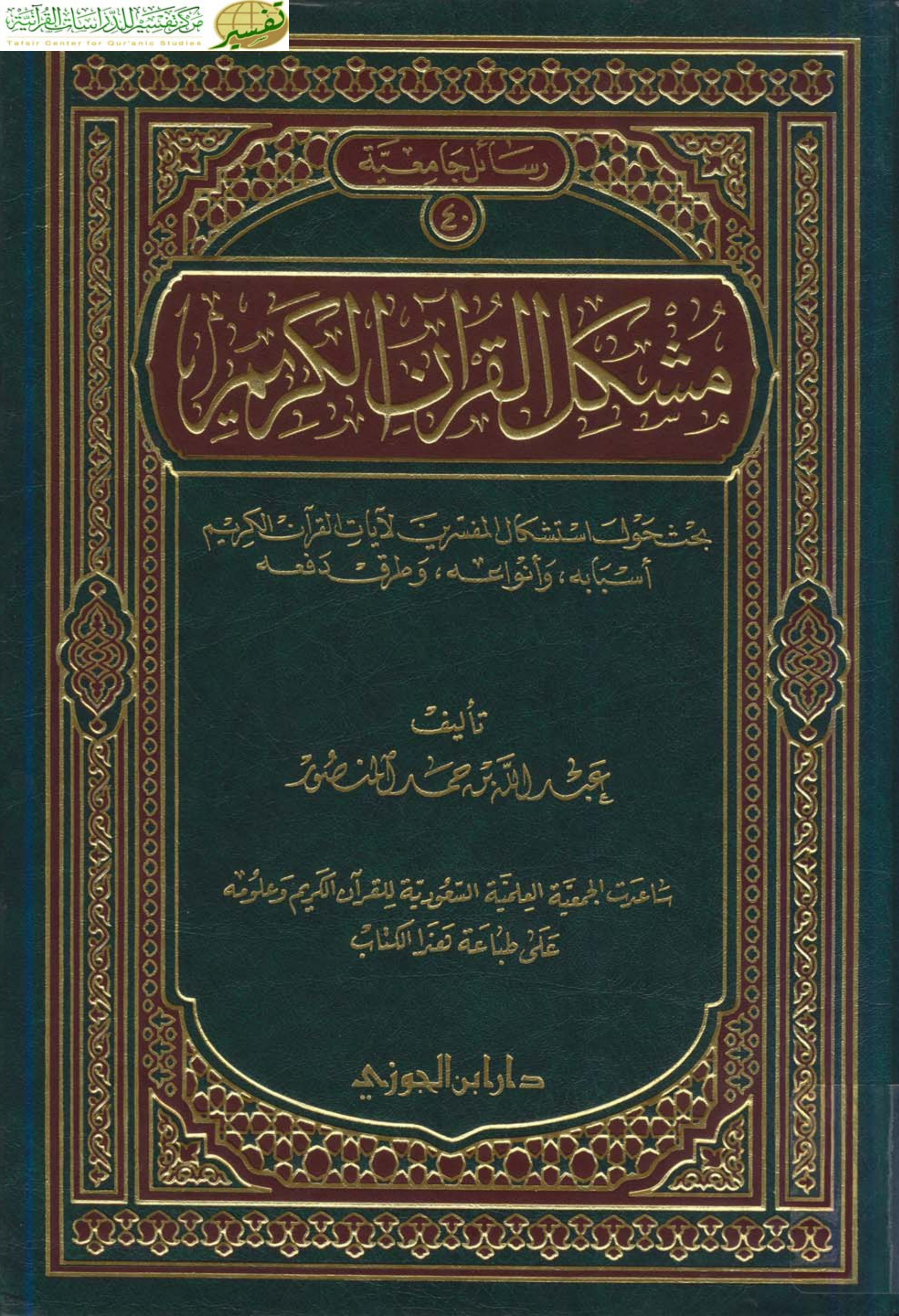
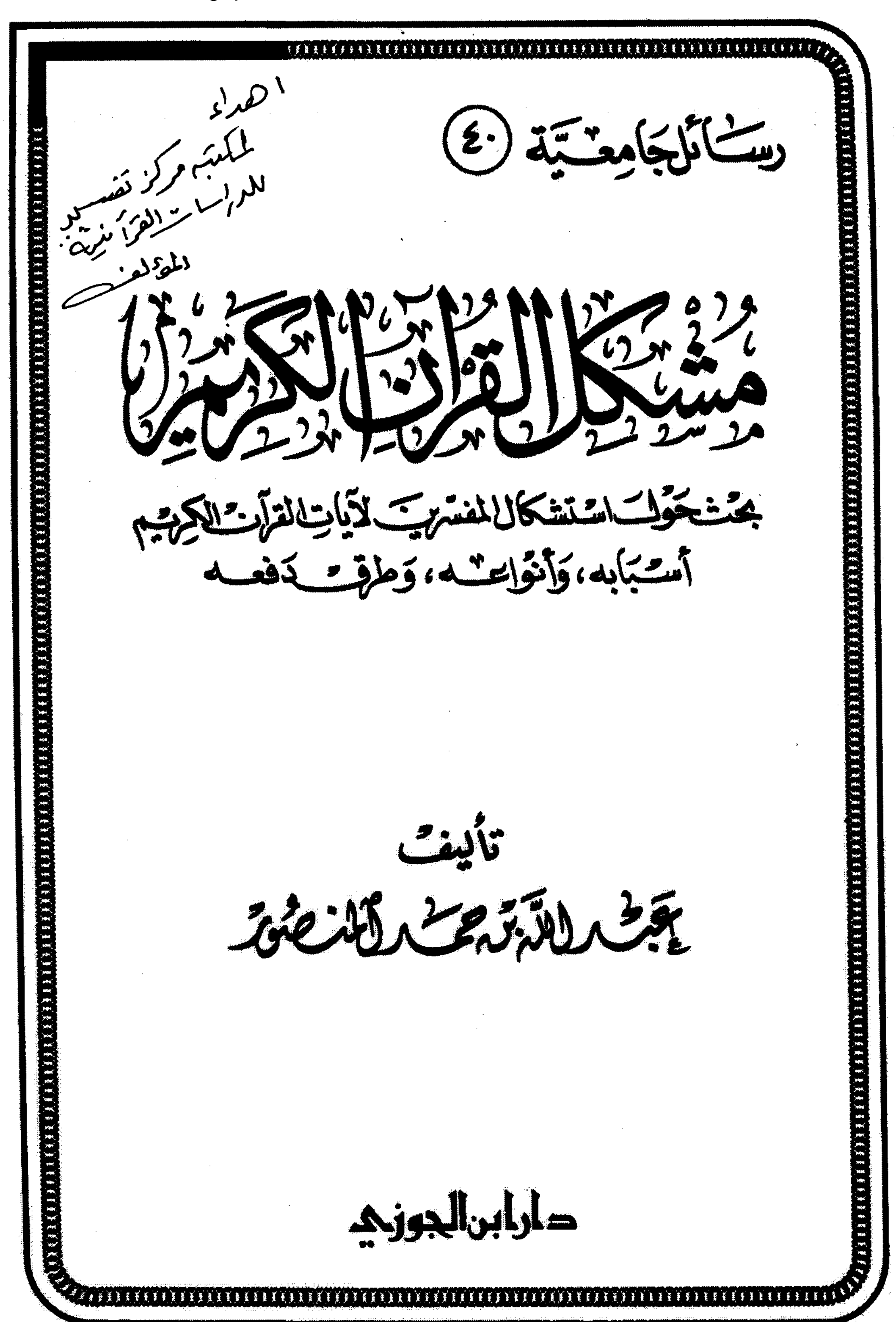

مركز تفسير للدراسات القرآنية
Tafsir Center for Qur'anic Studies
تفسير
رسائل جامعية
٤٠
مشكل القرآن الكريم
بحث حول استشكال المفسرين لآيات القرآن الكريم
أسبابه، وأنواعه، وطرق دفعه
تأليف
عبد الله بن حمد المنصور
ساعدت الجمعية العلمية السعودية للقرآن الكريم وعلومه
على طباعة هذا الكتاب
دار ابن الجوزي



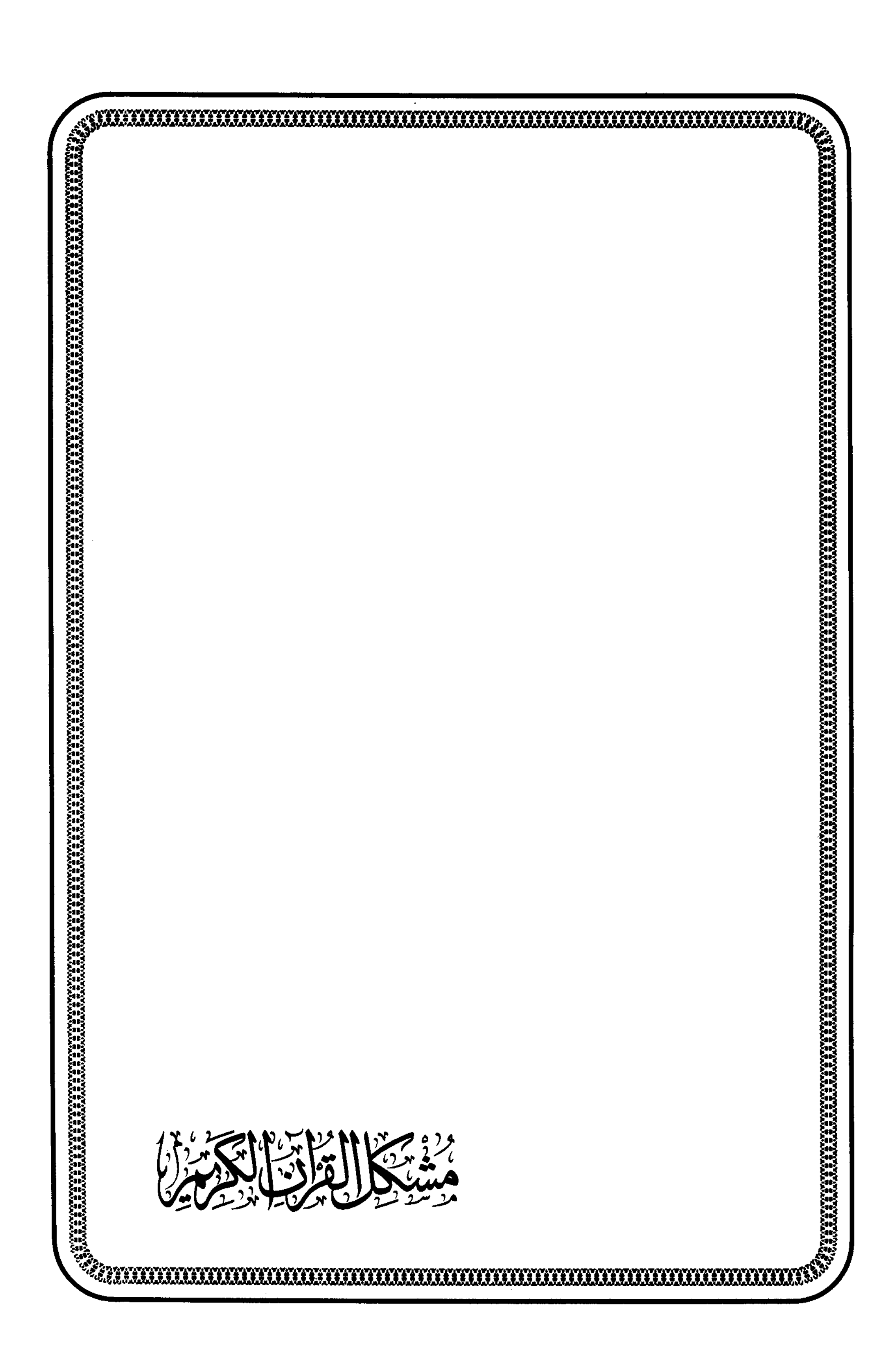
رسائل جامعية (٤٠)

مشكل القرآن الكريم

بحث حول استشكال المفسرين لآيات القرآن الكريم
أسبابه، وأنواعه، وطرق دفعه

تأليف
عبد الله بن حمد المنصور

دار ابن الجوزي


مشكل القرآن الكريم

ح عبد الله بن حمد المنصور، ١٤٢٦هـ
فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر
المنصور، عبد الله بن حمد
مشكل القرآن الكريم. /عبد الله بن حمد المنصور.- الدمام، ١٤٢٦هـ
٤٩١ص؛ ١٧×٢٤سم
ردمك: ٥ ـ ٤٧٥ ـ ٤٧ ـ ٩٩٦٠
١ ـ القرآن ـ المحكم والمتشابه أ ـ العنوان
ديوي ٢٢٦,٦٣ ١٤٢٦/٩٦٣

الطبعة الأولى
١٤٢٦هـ



دار ابن الجوزي
للنشر والتوزيع

المملكة العربية السعودية: الدمام - شارع ابن خلدون - ت: ٨٤٢٨١٤٦ - ٨٤٦٧٥٨٩ - ٨٤٦٧٥٩٣، ص ب: ٢٩٨٢ - الرمز البريدي: ٣١٤٦١ فاكس: ٨٤١٢١٠٠ - الرياض - ت: ٤٢٦٦٣٣٩ - الإحساء - الهفوف - شارع الجامعة - ت: ٥٨٨٣١٢٢ - جدة - ت: ٦٥٠٤٨٨٢ - ٦٨١٣٧٠٦ - بيروت - هاتف: ٠٣/٨٦٩٦٠٠ - فاكس: ٠١/٦٤١٨٠١ - القاهرة - ج م ع - محمول: ٠١٠٦٨٢٣٧٨٣ - تلفاكس: ٠٢٤٣٤٤٩٧٠
البريد الإلكتروني: aljawzi@hotmail.com - www.jwzi.com



بسم الله الرحمن الرحيم

أصل هذا الكتاب أطروحة علمية، نال بها المؤلف درجة الماجستير من كلية أصول الدين، قسم القرآن وعلومه ـ جامعة الإمام محمد ابن سعود الإسلامية بإشراف فضيلة الشيخ د. علي بن سليمان العبيد

قال شيخ الإسلام ابن تيمية في [مجموع الفتاوى ١٧/ ٤٠٠]:

« قد يكون في القرآن آيات لا يعلم معناها كثير من العلماء فضلاً عن غيرهم، وليس ذلك في آية معينة، بل قد يُشكل على هذا ما يعرفه هذا ، وذلك تارة يكون لغرابة اللفظ، وتارةً لاشتباه المعنى بغيره، وتارةً لشبهة في نفس الإنسان تمنعه من معرفة الحق، وتارةً لعدم التدبر التام، وتارةً لغير ذلك من الأسباب » .

* * *

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

إنَّ الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ، ونعوذُ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضلّ له ، ومن يضلل فلا هاديَ له ، وأشهدُ أن لا إله إلا الله وحدَه لا شريكَ له ، وأشهدُ أنَّ محمّداً عبده ورسوله .

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ ﴾ [آل عمران :١٠٢] .

﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴾ [النساء : ١] .

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا (٧٠) يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا (٧١) ﴾ [الأحزاب :٧٠-٧١] [(١)] .

أما بعد :

فقد أنزل الله تعالى كتابه الكريم هداية للثقلين ، وآية شاهدة على صدق الرسالة ، ومجالاً للتعبد بتلاوته ، والسعي لتدبره وفهم مراميه .

---

(١) هذه خطبة الحاجة ، كان النبي ﷺ يعلّمها أصحابه كما ذكر ذلك عنه عبدالله ابن مسعود رضي الله عنه فيما رواه الترمذي (١١٠٥) ، وأبوداود (٢١١٨) كلاهما في كتاب النكاح ، باب خطبة النكاح ، وهو حديث حسن كما قال الترمذي .

ومن هنا عكف علماء الإسلام على هذا الكتاب الكريم ، حفظاً وتلاوة وبياناً ، ولعل من أهم مظاهر هذه العناية تدوين التفاسير بأنواعها واتجاهاتها .

والناظر في مدارس المفسرين يرى من محققيهم اعتناءً بأحد فنون التفسير ، بل قل : أحد مباحث علوم القرآن الكريم ذلكم هو (مشكل القرآن الكريم) .

ووقوع الإشكال في تفسير الآيات أمر نسبي ، فقد تشكل الآية على بعض الناس ولا تشكل على آخرين ، ومن هنا ظهرت الحاجة إلى الاهتمام بهذا الفن .

والبحث في هذا الموضوع من الأهمية بمكان ؛ لأن دراسته والاعتناء به سوف تكشف عدداً من الجوانب المهمة المتعلقة بهذا الموضوع الذي يستمد أهميته من مكانة الكتاب العزيز : القرآن الكريم .

ولَمّا يسّر الله تعالى لي الالتحاق بقسم القرآن وعلومه لإكمال الدراسات العليا في كلية أصول الدين ، وبعد أن أتممت الدراسة المنهجية لمرحلة الماجستير ، أخذت في البحث عن موضوع لتسجيله ، فكان أن لاح لي هذا الموضوع ، فعكفتُ على إعداد خطته ، ومن ثَمَّ تقديمها إلى قسم القرآن وعلومه ، فوافق مشكوراً بعد إدخال بعض التعديلات اللازمة ، فاستعنت بالله تعالى وخضتُ غِمار البحث والذي جعلته بعنوان : «مشكل القرآن الكريم – أسبابه وأنواعه وطرق دفعه» .

أسباب اختيار الموضوع :

دفعني لاختيار هذا الموضوع الأسباب التالية :

أولاً : خدمة كتاب الله تعالى ، وذلك بإبراز طريق التفسير الصحيح للآيات المشكلة ، وبيان وجه ترجيح هذا التفسير .

ثانياً : ارتباط هذا الموضوع بعلوم القرآن ، بل بكثير من العلوم كالتوحيد واللغة والفقه وأصوله وغيرها ، مما يجعله جديراً بالعناية والدراسة .

ثالثاً : ميلي الشديد إلى علوم القرآن ، وأخص منها علم التفسير ، لشرفه وفضله على كثير من العلوم كما هو معلوم .

رابعاً : الاستفادة من أساليب المفسرين في الترجيح والتدرب عليها .

خامساً : قلة المؤلفات التي اعتنت بمشكل القرآن ، والحاجة إلى إبرازها والتعريف بها وبمؤلفيها .

الدراسات السابقة :

لهذا المبحث أصلٌ في السنة المطهرة ، فقدأشكلت بعض الآيات على الصحابة ، فعن عبدالله بن مسعود ﵁ قال : لما نزلت ﴿ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَلَمْ يَلْبِسُوٓاْ إِيمَـٰنَهُم بِظُلْمٍ أُوْلَـٰٓئِكَ لَهُمُ ٱلْأَمْنُ وَهُم مُّهْتَدُونَ ﴾ [الأنعام :٨٢] شق ذلك على المسلمين ، فقالوا : يا رسول الله : أيُّنا لم يظلم نفسه ؟ قال : « ليس ذلك، إنما هو الشرك، ألم تسمعوا ما قال لقمان لابنه وهو يعظه : ﴿ يَـٰبُنَيَّ لَا تُشْرِكْ بِٱللَّهِ إِنَّ ٱلشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ ﴾ [لقمان :١٣] »(١) .

وقد تتبعتُ المؤلفات والبحوث والدراسات التي حاولت القيام بدراسة حول هذا الفن ، فظهر لي أن الدراسة النظرية الموسعة تكاد تكون غير موجودة حسب تتبعي ، وإنما تناثرت بعض المباحث النظرية

---

(١) أخرجه البخاري برقم (٤٦٢٩) .



في كتب علوم القرآن مثل « البرهان » للزركشي، و« الإتقان» للسيوطي ، ووقع لي خمسة عناوين يمكن أن تصنف كدراسة نظرية متعلقة بالموضوع :

١- رسالة ماجستير عنوانها : « موهم الاختلاف والتناقض في القرآن الكريم» للطالب : ياسر بن أحمد الشمالي ، قسم الكتاب والسنة ، كلية الدعوة وأصول الدين ، جامعة أم القرى ، وقد تبيّن لي بعدا لاطلاع عليها أنها اعتنت بالجانب التطبيقي لأحد أنواع المشكل ، وهو : ما يظن فيه تناقض واختلاف ، كما أن الباحث لم يتطرق للدراسة النظرية الموسعة لهذا النوع علماً أنه لم يعرج على بقية أنواع المشكل ، وذلك اتباعاً للخطة الموضوعة .

٢- رسالة ماجستير عنوانها : « توجيه مشكل القراءات العشرية الفرشية لغة وتفسيراً وإعراباً » للطالب عبدالعزيز بن علي الحربي ، قسم الكتاب والسنة ، كلية الدعوة وأصول الدين ، جامعة أم القرى ، وقد اطلعت عليها ، وهي مختصة بأحد أنواع المشكل كما يظهر من عنوان الرسالة ، وتطرق في بدايتها إلى بعض المباحث النظرية بإيجاز شديد ، وكان جلّ اهتمام الباحث منصباً على الجانب التطبيقي فيما يتعلق بجانب توجيه مشكل القراءات .

٣- « متشابه القرآن ، دراسة موضوعية » للدكتور : عدنان محمد زرزور ، وهو مطبوع ، وقد ذكر مؤلفه مباحثه ، حيث يقول : « وقد جعلتُ هذا البحث في تمهيد وبابين اثنين :

تحدثـت في التمهـيد عـن الـتفريق بين المتشابه موضوع البحث ، وبين المتشـابه اللفظـي ، أو الآيـات الـتي تتكرر في القرآن بزيادة أو نقص ، أو تقديـم أو تـأخير . وجعلـت الـباب الأول للـتعريف بالمتشابه . وضمنته ثلاثـة فصول : الفصل الأول في حدّ المحكم والمتشابه . والثاني في أساس التمييز بـين المحكـم والمتشـابه . والثالث في الحكمة من ورود المتشابه في القرآن .

أمـا الباب الثاني فتحدثت فيه عن تفسير المتشابه وتأويله ، وجعلته في تمهـيد وثلاثـة فصـول : تحدثـت في التمهـيد عن مسألة العلم بكل ما في القـرآن ، والخـلاف في ذلك . وفي الفصل الأول حررت مذهب السلف في تفسـير المتشـابه ، وعرضـت في الفصل الثاني لأدلتهم، وناقشت هذه الأدلة، وخصصت الفصل الثالث لمذهب المتكلمين في تأويل المتشابه».

ويقـع هـذا البحـث كاملاً بمقدماته وفهارسه في (١٩٧)صفحة ، كما أشـار مؤلفـه إلى أنـه مقدمـة لكتاب كان قد قام بتحقيقه ، حيث يقول : «وقـد قمـت في هـذا المجـال بتحقـيق كـتاب « متشـابه القرآن » للقاضي عبدالجـبار – رحمـه الله – ، وقدمـت هـذه الدراسـة – في الأصل – بين يـدي الكـتاب ، ثـم رأيت بعد أن أعدت النظر فيها – عقب نشر كتاب القاضي – أن أضعها بين يدي القراء بحثاً مستقلاً موجزاً » .

وبهـذا يلاحظ أنها مقدمة موجزة لتحقيق كتاب « متشابه القرآن » لم يتـناول فـيها المؤلـف كـثيراً مـن المباحـث المـتعلقة بالمشـكل والمتشـابه كالأسباب والأنواع وطرق دفع المشكل.

٤- « مشكل القرآن » ، مقال للدكتور عبدالجبار العبيـدي ، منشـور

في « مجلة الرسالة الإسلامية » في العراق ، العدد (٢١٩-٢٢٠) محرم وصفر ١٤٠٩ه ، ويقع في (٢٠) صفحة ، تعرض فيه لتعريف المشكل ، وعلة نزول المشكل ، وسبب امتناع الصحابة عن تفسير المشكل ، وأقسام المشكل ، وهي مباحث مختصرة جداً كما يظهر من عدد صفحات المقال .

٥- الفصل الثالث من مقدمة تحقيق كتاب « باهر البرهان في معاني مشكلات القرآن » لبيان الحق النيسابوري (ت٥٥٣هـ) ، حيث قامت الباحثة سعاد بابقي بتحقيق الكتاب كرسالة ماجستير في قسم الكتاب والسنة ، كلية الدعوة وأصول الدين ، جامعة أم القرى، وقدّمت للكتاب بدراسة مكونة من أربعة فصول ، خصصت الفصل الثالث منها للتعريف بعلم المشكل والمتشابه ، وبلغت عدد صفحات هذا الفصل (٧٦) صفحة ، وقد جاءت مختصرة غير وافية بالمطلوب .

ولا يخفى أن صياغة مثل هذا البحث على هيئة مباحث وضوابط يحتاج إلى مثال سابق ، ودرب مسلوك ، ليقتفي الباحث أثره ويسير على منواله ، مع ما يقدمه من ابتكار وتجديد .

غير أني كنت أفتقد مثل هذا الأمر ، ولولا توفيق الله عز وجل ثم توجيهات المشرف على البحث ، ورجوعي إلى عدد غير قليل من المصادر ، والاعتناء بأقوال أهل العلم المتعلقة بالمشكل لما كان لملامح هذا البحث أن تظهر بهذه الصورة التي أرجو الله تعالى أن تحقق بعض تطلعات القارئ كما فعلت مع الكاتب .

خطة البحث :

وسـرتُ في البحـث عـلى الخطـة المرسومة والمكونة من مقدمة وتمهيد وأربعة فصول وخاتمة، وذلك على النحو التالي :

المقدمة :

وفـيها بيان أهمية البحث ، وأسباب اختياري له والدراسات السابقة، وخطة البحث ، ومنهجي فيه .

التمهيد :

وفيه مبحثان :

المبحث الأول : أهمية دراسة علم المشكل القرآني .

المبحث الثاني : أعلام الإسلام الذين صنّفُوا في هذا الفن ، وذكر مؤلفاتهم فيه .

الفصل الأول : مشكل القرآن الكريم .

وفيه أربعة مباحث :

المبحث الأول : تعريف مشكل القرآن الكريم من حيث اللغة والاصطلاح .

المبحث الثاني : وجود المشكل في القرآن الكريم .

المبحث الثالث : حكمة وجود المشكل في القرآن الكريم .

المبحث الرابع : حكم البحث عن المشكل في القرآن الكريم .

الفصل الثاني : أسباب وقوع الإشكال في القرآن الكريم .

وفيه أربعة عشر مبحثاً :

المبحث الأول : اعتقاد أمرٍ مخالف للكتاب والسنة .

المبحث الثاني : اختلاف الموضوع في الآيات .

المبحث الثالث : اختلاف الموضع والمكان للآيات .

المبحث الرابع : وقوع المخبر به على أحوال وأطوار مختلفة .

المبحث الخامس : اختلاف جهة الفعل .

المبحث السادس : تعدد القراءات في الآية .

المبحث السابع : توهم تعارض الآية أو الآيات مع الأحاديث النبوية .

المبحث الثامن : توهم استحالة المعنى .

المبحث التاسع : خفاء المعنى .

المبحث العاشر : غرابة اللفظ .

المبحث الحادي عشر : مخالفة المشهور من قواعد النحو والعربية .

المبحث الثاني عشر : الإيجاز والاختصار .

المبحث الثالث عشر : احتمال الإحكام والنسخ للآية .

المبحث الرابع عشر : تردد الآية بين أن يكون لها مفهوم مخالفة أو لا .

الفصل الثالث : أنواع مشكل القرآن الكريم .

وفيه أربعة مباحث :

المبحث الأول : ما يظن فيه تعارض واختلاف .

المبحث الثاني : المشكل للتشابه. وفيه مطلبان :

المطلب الأول : المتشابه اللفظي .

المطلب الثاني : المتشابه المعنوي . وفيه فرعان :

الفرع الأول : تشابه حقيقي .

الفرع الثاني : تشابه نسبي .

المبحث الثالث : المشكل اللغوي . وفيه ستة مطالب :

المطلب الأول : ما يتعلّق بالإعراب .

المطلب الثاني : ما يتعلّق بغريب اللغة .

المطلب الثالث : ما يتعلّق بالمجاز .

المطلب الرابع : ما يتعلّق بالكناية .

المطلب الخامس : ما يتعلّق بالتقديم والتأخير .

المطلب السادس : خفاء وجه الحكمة من استخدام بعض الأساليب اللغوية . وفيه أربعة فروع :

الفرع الأول : الالتفات .

الفرع الثاني : الإضمار في موضع الإظهار وعكسه .

الفرع الثالث : التكرار .

الفرع الرابع : الحصر .

المبحث الرابع : المشكل من حيث القراءات ورسم المصحف .

الفصل الرابع : طرق دفع الإشكال عن آيات القرآن الكريم .

وفيه أحد عشر مبحثاً :

المبحث الأول : تحرير وجه الإشكال .

المبحث الثاني : معرفة سبب النزول .

المبحث الثالث : رد المتشابه المشكل إلى المحكم ، وإلى العالم به ، مع الإيمان والتصديق .

المبحث الرابع : اعتبار طريقة القرآن وعادته في دفع الإشكال .

المبحث الخامس : جمع الآيات ذات الموضوع الواحد .

المبحث السادس: النظر في السياق .

المبحث السابع : تلمّس الأحاديث والآثار الصحيحة الدافعة للإشكال .

المبحث الثامن : الإعراب وأثره في بيان المشكل .

المبحث التاسع : الجمع بين الآيات بإعمال قواعد الترجيح عند المفسرين .

المبحث العاشر : النسخ .

المبحث الحادي عشر : التوقف .

الخاتمة، وفيها أهم نتائج البحث .

الفهارس العامة :

١- فهرس الآيات .

٢- فهرس القراءات .

٣- فهرس الأحاديث .

٤- فهر س الآثار .

٥- فهرس الأعلام .

٦- ثبت المصادر والمراجع .

٧- فهرس الموضوعات .



منهج البحث:

سرتُ في دراستي لهذا البحث وفق الخطوات التالية :

أولاً : إشباع البحث من الناحية النظرية ، وذلك بالاستفادة من كتب التفسير وعلوم القرآن وأصول الفقه واللغة وغيرها .

ثانياً : نقل أقوال العلماء في اعتماد الجانب النظري ، مع الاستفادة من الكتب والرسائل العلمية التي تناولت مناهج المفسرين .

ثالثاً : ذكر الأمثلة التطبيقية التي تؤيد الجانب النظري في جميع مباحثه، وذلك في ثنايا الدراسة النظرية بهدف تغذية الجانب النظري بأمثلة تطبيقية .

رابعاً : الاهتمام بالنقاط التالية :

١- عزو الآيات وترقيمها :

حيث التزمت ذكر اسم السورة مع رقم الآية ووضعها بين قوسين ، وذلك بعد نهاية الآية المنقولة ، فمثلاً : الآية الخامسة من سورة البقرة ، يكون عزوها هكذا [البقرة :٥] .

كما التزمت رسم المصحف العثماني في جميع الآيات الواردة في ثنايا البحث ، إلاَّ عند إيراد بعض القراءات الأخرى .

٢- تخريج القراءات ، وذكر من قرأ بها ، وعزوها إلى المصادر المعتمدة في هذا الفن .

٣- تخريج الأحاديث والآثار :

وقد سرت في ذلك على النحو التالي :

إذا كان الحديث أو الأثر في الصحيحين أو أحدهما ، اكتفيتُ

بالعزو إليهما أو أحدهما .

ب- إذا كان في غيرهما ، فإني أذكر مصدرين أو ثلاثة مصادر من كتب السنة التي أوردته مع نقل كلام الأئمة في بيان درجته من حيث الصحة والضعف .

ج- قد ترد بعض الآثار عن الصحابة والتابعين في كتب التفسير فأقوم بتخريجها من كتب التفسير المسندة ، وذلك بالإضافة إلى كتب السنة .

٤- توثيق النصوص من مصادرها :

حاولتُ جاهداً توثيق النصوص المنقولة وذلك بذكر اسم المصدر والجزء والصفحة .

فإن لم اعثر على النص المنقول في مصادره الأصلية ، قمتُ بعزوه إلى المصادر الثانوية الأخرى التي تنقل عن المصدر الأصلي ، أو تنقل عن القائل نفسه .

٥- عرّفت بالأعلام الواردة أسماؤهم في ثنايا البحث ، واستثنيت من ذلك ما يلي :

أ- الصحابة - رضوان الله تعالى عليهم - لشهرتهم ، إلا إذا اشتدت الحاجة للتعريف بهم .

ب- الأعلام المشهورين إلا عند تكرار ورودهم والنقل عنهم فأعرف بهم كذلك .

وفي الختام أشكر الله تعالى على ما يسّر وأعان من إتمام هذا العمل ، الذي أسأل الله تعالى أن يتقبله بقبول حسن ، ثم أتقدم بالشكر إلى

والـديَّ الكريمين على ما بذلاه ويبذلانه ، وأسأل الله الكريم بمنّه وفضله أن يلبسـهما لـباس التقوى ، ولباس الصحة والعافية ، وأن يرحمهما كما ربياني صغيراً ، وأن يرزقني برهما والإحسان إليهما ما بقيت .

كمـا أشـكر جامعـة الإمـام محمـد بـن سعود الإسلامية ممثلة في كلية أصـول الديـن عـلى ما يسرته من سبل تحصيل العلم ، وأسأل الله تعالى أن يجزي القائمين عليها أحسن الجزاء .

كمـا أشـكر أيضاً فضيلة الأستاذ الدكتور: علي بن سليمان العبيد المشرف على هذه الرسالة على توجيهاته وتصويباته ولين جانبه وحسن تعامله .

والشـكر موصـولٌ أيضـاً لكـل من أعانني بنصح أو رأي ، أو أعارني كـتاباً ، أو دلـني عـلى مـرجع أو أمدنـي بفائدة في هذا البحث ، فإن الله تعالى لا يضيع أجر المحسنين .

وبعـد : فهذا جهدي ، فما كان فيه من صواب فمن الله وحده ، وله الفضـل في ذلك كله ، وما كان فيه غير ذلك فمن نفسي ، وأسأله المغفرة منه ، وحسبي أن بذلت جهدي ووسعي .

وخـتاماً : أسـأل الله تعـالى أن يجعـل عملـي خالصاً لوجهه الكريم ، نافعاً لي ، ولمن يطّلع عليه ، وأن يسدّدني في كل قول وعمل .

وآخر دعواي أن الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على خاتم المرسلين .

عبدالله بن حمد المنصور


مركز تفسير للدراسات القرآنية
Tafsir Center for Qur'anic Studies

التمهيد

وفيه مبحثان:

الأول: أهمية دراسة علم المشكل القرآني.

الثاني: أعلام الإسلام الذين صنفوا في هذا الفن وذكر مؤلفاتهم.

* * *



التمهيد

قبل الدخول في ثنايا وفصول البحث لابد من الإشارة إلى موضوعين مهمين ، لهما تعلق كبير به .

أما الأول : فهو الإشارة إلى أهمية دراسة علم المشكل القرآني ، والدافع إلى ضرورة الاعتناء به .

وأما الثاني : فهو الإشارة إلى أعلام الإسلام الذين صنّفوا في هذا الفن، مع ذكر مؤلفاتهم فيه .

وقد خصصت المبحثين التاليين للحديث عنهما .







المبحث الأول

أهمية دراسة علم المشكل القرآني

لاشك أن معرفة المشكل من آيات القرآن الكريم، وطرق دفع هذا الإشكال مهمة للغاية.

وتنبع هذه الأهمية من أن الإشكال الطارئ على قارئ القرآن يحول بينه وبين التدبر للآيات، وقد أمر الله تعالى بتدبر القرآن: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُواْ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا ﴿٨٢﴾﴾ [النساء :٨٢]، وقال تعالى: ﴿كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ إِلَيْكَ مُبَٰرَكٌ لِّيَدَّبَّرُوٓاْ ءَايَٰتِهِۦ وَلِيَتَذَكَّرَ أُوْلُواْ ٱلْأَلْبَٰبِ ﴿٢٩﴾﴾ [ص : ٢٩]، وقال تعالى أيضاً: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَآ ﴿٢٤﴾﴾ [محمد : ٢٤].

والتدبر لا يمكن إلاّ بفهم المعاني، وفهم المعاني هو غاية علم التفسير، من هنا وجب الاعتناء بهذا العلم؛ إذ هو أحدُ فروع علم التفسير(١)، وبذلك يتبين أنه لا غنى للمفسر عن دراسة أسس هذا العلم ليتعرف على أسباب الوقوع في المشكل القرآني فيحذرها، ويتعرف على طرق دفع المشكل فيسلكها.

وفي دراسة هذا العلم سبيلٌ إلى زيادة الإيمان؛ إذ تطمئن النفس إلى معاني كتاب الله تعالى، وأنها حقٌ لا اختلاف فيها ولا تضاد، وكفى بعلمٍ شرفاً يزداد صاحبه به إيماناً.

---

(١) انظر: « أنواع التصنيف المتعلقة بتفسير القرآن الكريم »، للدكتور مساعد الطيار (ص٩٣).

وفي دراسـة هذا العلم ردٌّ على الزنادقة[١] ، كما فعل الإمام أحمد فـي كـتابه « الـردّ عـلى الـزنادقة والجهـمية » حيث قام فـي صدر كتابه هذا بالجمع والتأليف بين آيات ادّعى عليها هؤلاء الزنادقة التعارض[٢] .

وكذلـك فعـل ابن قتيبة[٣] فـي « تأويل مشكل القرآن» حيث يقول : «وقـد اعـترض كتاب الله بالطعن ملحدون ولغوا فيه وهجروا ، واتبعوا ﴿مَا تَشَٰبَهَ مِنۡهُ ٱبۡتِغَآءَ ٱلۡفِتۡنَةِ وَٱبۡتِغَآءَ تَأۡوِيلِهِۦۗ﴾ بأفهـامٍ كليلة، وأبصارٍ عليلة، ونظرٍ مدخول، فحرفوا الكلام عن مواضعه، وعدلوه عن سبيله»[٤] .

واقـتفى أثـرهم أبوالحسـين الملطي[٥] فــي كتابه « التنبيه والردّ على أهـل الأهـواء والبدع » فقال : « هلكت الزنادقة ، وشكُّوا فـي القرآن ،

---

(١) لعـل المـراد بالزنادقة فـي ردّ الإمام أحمد ، وفي النقل عن مقاتل بن سليمان ، وفي كـلام أبـي الحسين الملطي هم : الذين ادعوا وجود التناقض فـي القرآن حقيقة، فتوصلوا بهذا الطعن إلى الخروج من ربقة الإسلام والعياذ بالله .

(٢) انظر : « الرد على الزنادقة والجمهية » للإمام أحمد بن حنبل (ص٥-١٩) .

(٣) هو : أبومحمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة الدِّينَوَري ، الإمام النحوي اللغوي ، صـاحب التصـانيف النافعة ، توفي سنة (٢٧٦هـ) . ترجمته فـي « سير أعلام النبلاء » ١٣/ ٢٩٦ ، و « شذرات الذهب » ٣/ ٣١٨ .

(٤) « تأويل مشكل القرآن » لابن قتيبة (ص٢٢) .

(٥) هـو : محمد بن أحمد بن عبدالرحمن ، أبوالحسين الملطي الشافعي ، فقيه مقرئ مـتقن ثقـة ، وصـف بأنـه كـثير التصـنيف ، ولــه قصـيدة عارض بها قصيدة الخاقـاني فــي الـتجويد ، ولــه «التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع » توفي سـنة (٣٧٧هـ) . ترجمـته فــي « طبقات الشافعية الكبرى » (٣/ ٧٧) ، وغاية النهاية (٢/ ٦٧) .

حتى زعموا أن بعضه ينقض بعضاً في تفسير الآي المتشابه كذباً وافتراءً على الله جلّ اسمه ، من جهلهم بالتفسير للآي المحكم » إلى أن قال : «فمن طلب علم ما أشكل عليه من ذلك عند أهل العلم به من ثقات العلماء وجد مطلبه »[(١)] .

ثم نقل عن مقاتل بن سليمان[(٢)] عدداً من الصفحات فيها عدد من الأجوبة عن ما ادعت الزنادقة أنه من المتناقض ، فشكّوا فيه ، والعياذ بالله .

كما أن في دراسة هذا العلم إظهارٌ لجانب من جوانب الإعجاز في القرآن الكريم ، ففي دفع الإشكالات إظهارٌ لدقائق المعاني وحكم التشريع ، وبيانٌ لفصاحة القرآن وبلاغته وإحكامه .

كما أن دراسة هذا العلم سوف تظهر لوناً من ألوان جهاد العلماء ، حملة الكتاب، كما ستعرف بهم وبمناهجهم ومؤلفاتهم في هذا المضمار .

فتعيّن لهذه الأسباب الاعتناء بهذا الباب ومحاولة جمع ما تشتت من مباحثه في كتب التفسير وعلوم القرآن وأصول الفقه واللغة وغيرها ، وذلك بغية الوصول إلى طريقٍ واضح محدد المعالم يسلكه من يقع له استشكالٌ لآي الكتاب العزيز .

---

(١) « التنبيه والردّ على أهواء والبدع » لأبي الحسين الملطي (ص٧٠) .

(٢) هو مقاتل بن سليمان البلخي ، أبوالحسن ، قال عبدالله بن المبارك عنه : ما أحسن تفسيره لو كان ثقة ، وقال الذهبي عنه : كبير المفسرين ، روى عن مجاهد وعطاء ، وعنه بقية بن الوليد وعبدالرزاق ، له «التفسير » و«الأشباه والنظائر » وكلاهما مطبوع، توفي سنة (١٥٠هـ) . ترجمته في «سير أعلام النبلاء » (٧/ ٢٠١) ، و« طبقات المفسرين» للداودي (٢/ ٣٣٠) .

المبحث الثاني

أعلام الإسلام الذين صنفوا في هذا الفن ، وذكر مؤلفاتهم فيه

قد ذكر أهل العلم أن من طريقة القرآن : وجود المحترزات في كل موضع يُحتاج إليها فيه ، وهذا مما يدفع الإشكال أصلاً عن الآيات[(١)] .

ولكن قد يهتدي لها البعض وقد لا يهتدي ، ولذلك كان النبي ﷺ يدفع الإشكال الذي يرد على الصحابة رضوان الله تعالى عليهم[(٢)] .

ونتيجة للأمر الإلهي بتدبر القرآن ، كما قال تعالى : ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾ [النساء : ٨٢] ومحاولة كثير من المسلمين وسعيهم لتحقيق هذا الأمر ، فقد يشكل على البعض آياتٌ من القرآن ، فمن هنا اعتنى أهل العلم بالتصنيف في هذا الباب ، في محاولة لرفع ما قد يتوهمه القارئ للقرآن الكريم من وجود الاختلاف ، أو الإشكال .

فحاولت جمع هذه المؤلفات ونسبتها إلى أصحابها[(٣)] .

---

(١) سيأتي تقرير هذه القاعدة في ثنايا المبحث الرابع من الفصل الرابع ـ إن شاء الله تعالى ـ .

(٢) ذكرت خمسة أمثلة من هذا الباب في ثنايا المبحث الثاني من الفصل الأول .

(٣) ملحوظات :

١- لم أميز بين أنواع المشكل ، فذكرت المؤلفات دون الإشارة إلى اختصاص الكتاب بأحد أنواع المشكل ، وذلك لاحتواء الكثير من هذه المصنفات على أكثر من نوع من أنواع المشكل ؛ ولأن بعضها لم اطلع عليه .

فممن اعتنى بهذا العلم :

١- حَبر الأمة وترجمان القرآن عبدالله بن عباس رضي الله عنهما (٦٨هـ) .

تكلم في نوعين من المشكل ، هما :

* الغريب ، وهذا ظاهر من سؤالات نافع بن الأزرق (٦٥هـ) والتي جمعها السيوطي في «الإتقان»[1]، وطبعت مستقلة طبعات كثيرة ، وممن قام بجمعها وشرحها أبوتراب الظاهري في كتابه «شواهد القرآن» الجزء الأول .

* موهم الاختلاف والتعارض ، وهذا النوع يظهر فيما أخرجه البخاري عن سعيد بن جبير قال : قال رجل لابن عباس : إني أجد

٢- لم أدخل في هذا الجمع الكتب التي غلب عليها الاهتمام بالمتشابه ، وذلك لأن كثيراً من الكتب التي تحمل هذا الاسم تعتني بالمتشابه اللفظي ، وهو أمرٌ لا علاقة لنا به في هذا البحث ، وهذا النوع من التأليف وإن كان قد يذكر المشكل أحياناً ، فالقصد الأساس من التأليف بخلافه ، ولو ذكرنا هذا النوع لكان ذكر التفاسير أولى .

٣- لم أذكر إلاّ من كَتَب في هذا العلم ، أما من تكلم فيه دون تأليف فهم كثيرٌ جداً يصعب حصرهم ، فالتفاسير مليئة بمن جمع بين الآيات أو دفع الإشكال سواءٌ من الصحابة أو التابعين أو من جاء بعدهم .

٤- اكتفيت بذكر اسم العلم وأوردت سنةوفاته بين قوسين هلاليين بعد ذكر اسمه مباشرة ، ثم أشرت إلى ما كتبه في هذا الفن .

(١) « الإتقان في علوم القرآن » ١/ ٣٨٢ .

في القرآن أشياء تختلف عليَّ ... ثم ساق الأثر كاملاً [١] .

٢- مقاتل بن سليمان البلخي المفسر الحافظ (١٥٠هـ) ذكر في ترجمته أن له كتاباً اسمه « متشابه القرآن »[٢] ، ولعله أراد بالمتشابه : المشكل ؛ لأنه ورد النقل عن مقاتل في كتاب « التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع» وكان المنقول كلّه حول موهم الاختلاف والتناقض[٣] .

٣- الإمام سفيان بن عيينة (١٩٨هـ) ذكر له ابن النديم كتاباً اسمه «جوابات القرآن » وإنما جعلته في المشكل لأن ابن النديم ذكره في الكتب المؤلفة في معاني القرآن ومشكله ومجازه[٤] .

٤- محمد بن المستنير المعروف بقطرب أحد أئمة اللغة (٢٠٦هـ) له تصنيف في الجمع بين ما ظاهره التعارض والاختلاف ، جمعه علي السور ، ووصفه الزركشي بأنه حسن[٥] .

٥- الإمام أحمد بن حنبل (٢٤١هـ) له كتاب « الردّ على الزنادقة والجهمية » تكلم في أوله عن الآيات التي تعلقت بها الزنادقة ، وهي من موهم الاختلاف والتناقض[٦] .

---

(١) صحيح البخاري ، كتاب التفسير ، سورة حم السجدة (فصلت) « فتح الباري » لابن حجر ٨/ ٥٥٥ .

(٢) انظر : « طبقات المفسرين » للداودي ٢/ ٣٣١ .

(٣) انظر : «التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع» للملطي الشافعي (ص٧٠) .

(٤) انظر : « الفهرست » لابن النديم ص٣٧ .

(٥) انظر : « البرهان في علوم القرآن » للزركشي ٢/ ١٧٦ .

(٦) انظر : « الردّ على الزنادقة والجهمية » للإمام أحمد (ص٧-١٩) .

٦- الإمـام ابـن قتيـبة (٢٧٦هــ) لـه كتاب « تأويل مشكل القرآن » مطبوع مشهور .

٧- الحكـيم الترمـذي ، محمـد بن علي بن الحسن (٢٨٥هـ)[١] ، ذكر له القرطبي فـي «تفسيره » كتاباً اسمه : « مشكل القرآن »[٢] .

٨- المفضـل بـن سـلمة بـن عاصم أبوطالب النحوي اللغوي (قيل : ٢٩٠هــ- وقيل : ٣٠٠هـ) ذكر له ابن النديم « ضياء القلوب من معاني القرآن وغريبه ومشكله »[٣] .

٩- المحـدِّث الفقـيه سعيد بن محمد الغساني، أبوعثمان، ويقال له ابن الحـدّاد (٣٠٢هـ) له كتاب اسمه : « توضيح المشكل فـي القرآن » ومنه قطعة مخطوطة فـي جامع القيروان[٤] .

١٠- المقـرئ الـنحوي أبوبكر ابن الأنبـاري، محمـد بن القاسم (٣٢٨)هـ قـال عـنه أبومنصـور الأزهـري (٣٧٠هـ) : «كان واحد عصره ، وأعلم مـن شـاهدتُ بكـتاب الله ومعانـيه وإعرابه ومعرفته اختلاف أهل العلم فـي مشكله »[٥] .

ذكر الداوودي في «طبقات المفسرين » أن لـه كتاباً اسمـه : « المشكل

---

(١) رجّـح وفاتـه فــي هذه السنة : ابن ناصر الدين الدمشقي فـي « بديعة البيان عن موت الأعيان » (ص١٢١) .

(٢) انظر : « الجامع لأحكام القرآن » للقرطبي ١٥/ ٤٣ .

(٣) انظر : « الفهرست » لابن النديم (ص٣٧) .

(٤) انظر : « الأعلام » للزركلي ٣/ ١٠٠ ، ترجمة سعيد الغساني .

(٥) « تهذيب اللغة » للأزهري ١/ ٢٨ .

في معاني القرآن» وأنه لم يتمه[١] .

١١- علي بن عيسى ابن الجراح الوزير ، أبو الحسن (٣٣٤هـ) ذكر ابن النديم له كتاباً في معاني القرآن وتفسيره ومشكله[٢] .

١٢- الأستاذ الفقيه أبوالحسن الطبري ، علي بن محمد بن مهدي (في حدود ٣٨٠هـ)، له كتاب اسمه : « تأويل الآيات المشكلة الموضحة وبيانها بالحجة والبرهان » له نسخة في طلعت بالقاهرة، مجموع ٤٩١ (من ١٠٨أ – ١٦٢ب) [٣] .

١٣- القاضي أبوالفرج ، المعافى بن زكريا النهرواني الجريري (٣٩٠ هـ) له كتاب : «تفسير مشكل إعراب القرآن » ومنه نسخة في مكتبة جاريت (يهودا) ٢٩ [(٢٢٨)-٣٢٢] (من ١٥٢أ – ١١١ب) [٤] .

١٤- أبوخلف ، عبدالعزيز الصيدلاني المرزباني (من علماء القرن الرابع الهجري) له كتاب : « الموضح في معاني القرآن وكشف مشكلات القرآن » في مكتبة آيا صوفيا في تركيا ، ورقمه (٢٩٧) في ٢٤٤ ورقة[٥] .

١٥- ابن فورك ، محمد بن الحسن الأنصاري الأصبهاني ، أبوبكر

---

(١) انظر : « طبقات المفسرين » ٢/ ٢٢٩ .

(٢) انظر : « الفهرست » لابن النديم (ص٣٧) .

(٣) انظر : « تاريخ التراث العربي » ١/ ٤/ ٤٥ .

(٤) انظر : «الفهرس الشامل للتراث » (مخطوطات التفسير وعلومه) ١/ ٦٤ .

(٥) انظر : « معجم مصنفات القرآن الكريم » للدكتور علي شواخ إسحاق ٤/ ٢٢٠ .

(٤٠٦هـ) المتكلم ، الأصولي ، له كتاب اسمه « مشكل القرآن »[١] .

١٦- القاضي عبدالجبار الهمذاني المعتزلي (٤١٥هـ) له كتاب اسمه : «تنزيه القرآن عن المطاعن» وكتابٌ آخر اسمه : «متشابه القرآن» وكلاهما مطبوع بتحقيق الدكتور عدنان زرزور ، وتكلم فيهما عن المشكل القرآني ودفعه على طريقة المعتزلة .

١٧- مكي بن أبي طالب القيسي (٤٣٧)هـ المقرئ، الفقيه، الأديب، له كتابان في المشكل :

* «مشكل إعراب القرآن» مطبوع بتحقيق الدكتور : حاتم الضامن .

* « تفسير المشكل من غريب القرآن العظيم » مطبوع بتحقيق : هدى المرعشلي .

١٨- محمد بن أحمد بن مطرف الكناني (٤٥٤هـ) له كتاب اسمه : «القرطين» جمع فيه بين كتاب : « تأويل مشكل القرآن » وكتاب : «تفسير غريب القرآن» وكلاهما لابن قتيبة ، والكتاب مطبوع .

١٩- الفقيه الشافعي أبوالمعالي ، عزيزي بن عبدالملك بن منصور الجيلي ، المعروف بشيذلة (٤٩٤هـ) له كتاب اسمه : « البرهان في مشكلات القرآن»[٢] .

٢٠- الإمام الحافظ أبوالوفاء ابن عقيل ، علي بن عقيل بن محمد بن عقيل البغدادي الحنبلي (٥١٣هـ) له كتاب : « مسائل مشكلة في آيات

---

(١) انظر : « معجم البلدان » لياقوت الحموي (أقليش) ١/ ٢٣٧ .

(٢) انظر : «كشف الظنون» لحاجي خليفة ١/ ٢٤١، و «معجم المؤلفين» لكحالة ٢/ ٣٧٨ .

من القرآن » [١] .

٢١- جامع العلـوم أبي الحسن علي بن الحسين الأصبهاني الباقولي (٥٤٣هـ) لـه كـتاب «كشـف المشـكلات وإيضـاح المعضـلات » وهو مطبوع .

٢٢- الحافظ المفسر الفقيـه أبوبكر ابن العربـي ، محمد بن عبـدالله (٥٤٣هـ) له كتاب في المشكل كان يحيل عليه في «أحكام القرآن»[٢]، وكـان يسـميه « المشكلين » أو « شـرح المشـكلين » ولعلـه فـي مشكل الكتاب والسنة .

٢٣- العلاّمـة بيان الحق النيسابوري ، محمود بن أبي الحسن الغزنوي (بعـد ٥٥٣هـ) له كتاب : «باهر البرهان فـي معاني مشكلات القرآن » من مطبوعات جامعة أم القرى .

٢٤- سـلطان العلماء ، عزّ الدين عبدالعزيز بن عبدالسلام (٦٦٠هـ) له كتاب : « فوائد فـي مشكل القرآن » مطبوع .

٢٥- الحـافظ الفقـيه أبوشامة المقدسي ، شهاب الدين عبدالرحمن بن إسماعيل (٦٦٥هـ) له كتاب : «مشكلات الآيات » [٣] .

٢٦- محمـد بـن أبـي بكـر الـرازي (توفي بعد ٦٦٦هـ) وهو صاحب الكـتاب المشهور « مختار الصحاح » ، ولـه فـي المشكل : « أنموذج جليل

---

(١) ذكره ابن رجب فـي : « ذيل طبقات الحنابلة » ١/ ١٥٦ .

(٢) انظر : مثلاً : « أحكام القرآن » ١/ ٢٦٦-٢٦٧ .

(٣) أورده محقق كتاب « المرشد الوجيز » في تعداد مؤلفات أبي شامة المقدسي . انظر : « المرشد الوجيز » لأبي شامة ، تحقيق الدكتور وليد الطبطبائي .

فـي أسئلة وأجوبـة من غرائب آي التنزيل » وقد يذكر باسم : « تفسير الرازي » وهو مطبوع .

٢٧- القطب الشيرازي ، محمود بن مسعود (٧١٠هـ) له كتاب : «مشكلات التفاسير» مخطوط في السيلمانية بتركيا – يكي جامع ٩ [١٤٩] [١] .

٢٨- ابن الأخنف، أحمد بن أبي بكر بن أبي الهيثم الجيلي (٧١٧هـ) له كتاب : «البستان في إعراب مشكلات القرآن» مخطوط في صنعاء، الجامع الكبير ١/ ١٠٥-١٠٦ ، [٨٦] ، ٣٤٧ورقة ، ونسخة أخرى في تركيا ، يوسف آغا ١/ ٣١٢-٣١٣ ، ١٦٩ ورقة ، جزء من الكتاب من أواسط سورة الفتح إلى آخر القرآن [٢] .

٢٩- شيخ الإسلام ابن تيمية (٧٢٨هـ) له كتاب : « تفسير آيات أشكلت على كثير من العلماء » وهو مطبوع .

٣٠- ابن اللبّان الدمشقي ، محمد بن أحمد الإسعردي (٧٤٩هـ) له كتاب : « إزالة الشبهات عن الآيات والأحاديث المتشابهات » وهو مطبوع ، وابن اللبان من المغالين في التأويل ، المائلين إلى القول بوحدة الوجود ، وصف الحافظ ابن حجر بعض كتبه فقال بأنها سمّ ناقع[٣] .

٣١- الشيخ الفقيه أبويحيى زكريا بن محمد الأنصاري (٩٢٦هـ) له

---

(١) انظر : « الفهرس الشامل للتراث » (مخطوطات التفسير وعلومه) ١/ ٣٥٣ .

(٢) انظر : « الفهرس الشامل للتراث » (مخطوطات التفسير وعلومه) ١/ ٣٦٠-٢/ ٩٠٠ .

(٣) انظر : « الدرر الكامنة » ٣/ ٣٣١ .

كتاب : « فتح الرحمن بكشف ما يلتبس من القرآن » وهو مطبوع .

٣٢- الشطيبي ، أبوعبدالله محمد بن علي الأندلسي (٩٦٣هـ) له كتاب : « اللباب في مشكلات الكتاب » له نسخ خطية كثيرة[1] .

٣٣- زين العابدين محمد الغُمري الشافعي الأشعري الشهير بسبط المرصفي (٩٦٦هـ) له كتاب : « كشف غوامض المنقول في مشكل الآيات والآثار وأخبار الرسول »[2] .

٣٤- علي بن محمد بن ناصرالدين الطرابلسي الدمشقي الحنفي (١٠٣٢هـ) له كتاب : « نظم الأسئلة التي تتعلق ببعض المشكلات في القراءات العشر »[3] .

٣٥- الأزهري ، محمد بن قاسم (كان حيّاً سنة ١٠٦٥هـ) له : « فتح الكبير المتعال بشرح مُذْهِبة الإشكال عن بعض كلام ذي الجلال » وهو شرح أرجوزة للمؤلف نفسه[4] .

٣٦- الشهاب الخفاجي ، أحمد بن محمد المصري (١٠٦٩هـ) صاحب الحاشية المشهورة على البيضاوي ، وله في المشكل كتاب : « بيان ما أشكل على بعض الطلاب من آيتين من أول سورة الأنعام »[5] .

---

(١) انظر « الفهرس الشامل للتراث » (مخطوطات التفسير وعلومه) ١/ ٦٠٤ ، ويُحقق القسم الأول والثالث منه في قسم القرآن وعلومه بكلية أصول الدين بالرياض .

(٢) ذكره في : « هدية العارفين » ٢/ ٢٤٦ .

(٣) انظر : « معجم المؤلفين » لكحالة ٢/ ٥٢٨ .

(٤) مذكور في : « الفهرس الشامل للتراث » (مخطوطات التفسير وعلومه) ٢/ ٦٩٧ .

(٥) انظر : «الفهرس الشامل للتراث» (مخطوطات التفسير وعلومه) ٢/ ٧٠٢ .

٣٧- الشيخ محمد حياة السندي الحنفي المدني (١١٦٣هـ) له كتاب : « أجوبة على (١١) سؤالاً تتعلق بمشكلات تفسير القرآن الذي وضعه العز بن عبدالسلام » ، و « رسالة في الردّ على من ادّعى التناقض في كلام الله »[١] .

٣٨- الإمام الصنعاني ، محمد بن إسماعيل (١١٨٢هـ) صاحب «سبل السلام» ، له رسالة في المشكل : « رفع إشكال الآيات القاضية بعضها بتقديم خلق السماوات »[٢] .

٣٩- الشيخ محمد أمين بن خير الله الخطيب العمري (١٢٠٣هـ) له كتاب : « تيجان البيان في مشكلات القرآن » وهو مطبوع .

٤٠- الشيخ علي بن عمر الميهي المقرئ الشافعي (١٢٠٤هـ) له : «هداية الصبيان لفهم بعض مشكل القرآن»[٣]، ثم تبين لي ـ لاحقاً ـ أنها منظومة في المتشابه اللفظي .

٤١- الشيخ أحمد بن سليمان الأحمدي القادري الأكبري الخالدي (١٢٧٠هـ) له رسالة : «القول المفيد في حلّ بعض مشكلات من القرآن المجيد» وهو مخطوط في الظاهرية (٤٤٨٨)[٤] .

٤٢- الشيخ محمد عبده (١٣٢٣هـ) له : « مشكلات القرآن الكريم » مطبوع .

---

(١) انظر : « الفهرس الشامل للتراث » (مخطوطات التفسير وعلومه) ٢/ ٧٦٣ .

(٢) انظر : « الفهرس الشامل للتراث » (مخطوطات التفسير وعلومه) ٢/ ٧٧٤ .

(٣) ذكره الدكتور علي شواخ في : «معجم مصنفات القرآن الكريم» ٤/ ٢٠٦ .

(٤) انظر : «فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية » (علوم القرآن الكريم) ٢/ ٢٤٢ .

٤٣- الشيخ محمد أنور شاه الكشميري (١٣٥٣هـ) له كتاب : «مشكلات القرآن » وهو مطبوع .

٤٤- الشيخ محمد الأمين الشنقيطي (١٣٩٣هـ) له كتاب : « دفع إيهام الاضطراب عن آيات الكتاب » وهو مطبوع .

٤٥- سيد أحمد محسب مرسي (معاصر) له كتاب : « الرد على المشكل » وهو كتابٌ فيه انحراف شديد ، وصاحبه ذو لوثة عقلية ، مفتون بربط الآيات بالعلوم الطبيعية العصرية ، ومن قبيح كلامه : «وهكذا نتبين أن القرآن علماني النزعة ، بل هو أول المبشرين بالمنهج الطبيعي» .

ولولا اسم الكتاب لما ذكرته .

٤٦- محمد علي حسن الحلّي (معاصر) ، له كتاب : « المتشابه من القرآن – تفسير الآيات الغامضة » أكثر فيه من النقل عن الطبرسي المفسر الشيعي .

٤٧- الشيخ راشد بن عبدالله الفرحان (معاصر) له كتاب : « تفسير مشكل القرآن » نقل فيه عن ابن جرير الطبري وابن كثير في كثير من المواطن .

٤٨- كتاب : « مشكلات القرآن ومشكلات الأحاديث أو التوفيق بين النصوص المتعارضة» والناشر لهذا الكتاب هو : زكريا علي يوسف، ويبدو أنه هو الذي جمع نصوصه من عدد من الكتب والعلماء المعاصرين مثل : الشيخ محمد عبده ، والشيخ رشيد رضا والشيخ محمد الغزالي ، وغيرهم .

٤٩- رسـالة ماجسـتير بعـنوان « توجـيه مشـكل القـراءات العشرية الفرشـية لغـة وتفسيراً وإعراباً » مقدمة من الباحث : عبدالعزيز بن علي الحـربي لقسـم الكـتاب والسنة ، كلية الدعوة وأصول الدين ، جامعة أم القرى ، ١٤١٧هـ .

٥٠- رسـالة ماجسـتير بعـنوان : « موهم الاختلاف والتناقض فـي القـرآن الكـريم» مقدمـة مـن الباحـث : ياسـر بـن أحمد الشمالي لقسم الكـتاب والسـنة ، كلـية الدعـوة وأصـول الديـن ، جامعـة أم القـرى ، ١٤٠٨هـ .

هـذا آخـر مـا وقفـت علـيه من المؤلفات فـي المشكل القرآني ، والله أعلم .





الفصل الأول

مشكل القرآن الكريم

وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: تعريف مشكل القرآن الكريم من حيث اللغة والاصطلاح.

المبحث الثاني: وجود المشكل في القرآن الكريم.

المبحث الثالث: حكمة وجود المشكل في القرآن الكريم.

المبحث الرابع: حكم البحث عن المشكل في القرآن الكريم.





المبحث الأول

تعريف مشكل القرآن الكريم من حيث اللغة والاصطلاح

وفيه خمسة مطالب :

المطلب الأول : تعريف المشكل في اللغة .

المطلب الثاني : تعريف المشكل في الاصطلاح .

المطلب الثالث : تعريف القرآن في اللغة .

المطلب الرابع : تعريف القرآن في الاصطلاح .

المطلب الخامس : تعريف مشكل القرآن الكريم .

* * *


مركز تفسير للدراسات القرآنية
Tafsir Center for Qur'anic Studies

المبحث الأول

تعريف مشكل القرآن الكريم من حيث اللغة والاصطلاح

مشكل القرآن الكريم مركب إضافي يتكون من كلمتين (مشكل) و(القرآن) أما (الكريم) فوصف للقرآن ، والمقام يقتضي أن تعرّف كل واحدةٍ منهما في اللغة والاصطلاح ، ثم يعرّف هذا التركيب الإضافي (مشكل القرآن الكريم) .

المطلب الأول : **تعريف المشكل في اللغة** :

المُشْكل : اسم فاعل من أشكل ، فاسم الفاعل من غير الثلاثي يأتي على زنة مضارعه بإبدال حرف المضارعة ميماً مضمومة ، وكسر ما قبل الآخر[(١)] .

يقول ابن الأنباري[(٢)] : « قوله: قد أشكل عليَّ الأمر، قال أبوبكر : معناه: قد اختلط بغيره »[(٣)] .

ونقل الأزهري[(٤)] عن

(١) انظر : « شذا العرف في فن الصرف » لأحمد بن محمد الحملاوي (ص٩٧)، مبحث : اسم الفاعل .

(٢) هو أبوبكر محمد بن أبي محمد القاسم بن محمد بن بشار الأنباري النحوي ، صاحب التصانيف في النحو والأدب ، توفي سنة (٣٢٨هـ) .
ترجمته في «وفيات الأعيان» ٤/ ٣٤١ ، و « سير أعلام النبلاء » ١٥/ ٢٧٤ .

(٣) « الزاهر في معاني كلمات الناس » ٢/ ١٥١ .

(٤) هو محمد بن أحمد بن الأزهر بن طلحة الأزهري الهروي الشافعي، أبومنصور،

أبي حاتم [١] قولـه : « حرفٌ مشكل : مشتبهٌ ملتبسٌ »[٢] .

وأصـل الكلمة ما قاله ابن فارس[٣] : « الشين والكاف واللام معظم بابـه المماثلـة ، تقـول : هذا شكل هذا ، أي مثله ، ومن ذلك يقال : أمرٌ مشكل ، كما يقال : أمرٌ مشتبه »[٤] .

وقـال الفخـر الـرازي[٥] عـند تفسـيره لقولـه تعـالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ﴾ [آل عمـران :٧] «ثـم لمّـا كـان مـن شـأن المتشـابهين عجـز الإنسـان عـن التمييز بينهما ، سمّـى كـل مـا لا يهتدي الإنسـان إليه بالمتشابه،

أديب لغوي ، مفسر ، فقيه ، توفي سنة (٣٧٠هـ) ، وقيل (٣٧١هـ) . ترجمته في « معجم الأدباء» ١٧/ ١٦٤-١٦٧، و«سير أعلام النبلاء» ١٦/ ٣١٥ .

(١) هـو سـهل بـن محمـد بـن عثمان ، أبوحاتم السجستاني ، النحوي ، المقرئ ، اللغوي، العلاّمة، صاحب التصانيف ، توفي سنة (٢٥٠هـ) وقيل (٢٥٥هـ) . ترجمته في «سير أعلام النبلاء» ١٢/ ٢٦٨ ، و «تهذيب التهذيب» ٢/ ١٢٦ .

(٢) « تهذيب اللغة » ١٠/ ٢٥ ، مادة « شكل » .

(٣) هو : ابوالحسين أحمد بن فارس بن زكريا ، إمام في اللغة والتفسير ، توفي سنة (٣٩٥هـ) ، ترجمـته في « إنباه الرواة » ١/ ١٢٧ ، و «شذرات الذهب » ٤/ ٤٨٠، علماً أن الأخير ذكره في وفيات سنة (٣٩٠هـ) .

(٤) « معجم مقاييس اللغة » مادة : شكل . ٣/ ٢٠٤ .

(٥) هو : محمد بن عمر بن الحسين ، فخرالدين ، أبوعبدالله ، ابن خطيب الري ، صاحب « التفسير الكبير » المسمى « مفاتيح الغيب » وله المصنفات المشهورة في علـم الكـلام وأصـول الفقـه ، تـوفي سنة (٦٠٦هـ) . ترجمته في «طبقات المفسرين » للداوودي ٢/ ٢١٣ ، و «شذرات الذهب » ٧/ ٤٠ .

إطلاقاً لاسم السبب على المسَبَّب ، ونظيره المشكل : سمي بذلك لأنه أشكل ، أي : دخل في شكل غيره فأشبهه وشابهه ، ثم يُقال لكل ما غمض ، وإن لم يكن غموضه من هذه الجهة مشكل»[١] .

وقد تأثر الرازي في كلامه عن المشكل بابن قتيبة ، واستفاد منه جزماً، فكلامه منقول بحروفه عن كتاب «تأويل مشكل القرآن»[٢] .

ويقول ابن منظور [٣] في مادة (شكل) : « وحرف مشكل : مشتبه ملتبس »، وقال قبل هذا : « وأشكل الأمر : التبس»[٤] .

وقال الزبيدي[٥]: « والمشكلُ : كمحسن، الداخلُ في أشكاله ، أي: أمثاله وأشباهه »[٦] .

---

(١) « مفاتيح الغيب » ٧/ ١٤٥ .

(٢) انظر : « تأويل مشكل القرآن » لابن قتيبة (ص١٠٢) .

(٣) هو : محمد بن مكرم بن علي بن أحمد بن أبي القاسم بن حبقة بن منظور الأنصاري ، الرويفعي ، الإفريقي المصري ، جمال الدين ، أبوالفضل ، من أشهر اللغويين على الإطلاق ، ألّف واختصر الكثير من الكتب ، توفي سنة (٧١١هـ) . ترجمته في «أعيان العصر» ٥/ ٢٦٩، و«شذرات الذهب» ٨/ ٤٩ .

(٤) « لسان العرب » مادة : شكل ٤/ ٢٣١٠-٢٣١١ .

(٥) هو : محمد بن محمد بن محمد بن عبدالرزاق الحسيني ، الزبيدي ، أبوالفيض ، علاّمة باللغة والحديث والرجال والأنساب ، توفي سنة (١٢٠٥هـ) . ترجمته في « معجم المؤلفين » ٣/ ٦٨١ ، و «الأعلام » ٧/ ٧٠ .

(٦) « تاج العروس » ١٤/ ٣٨١ .

وبذلك يظهر أن المعنى اللغوي للشكل يدور حول : المماثلة ، والاشتباه ، والاختلاط ، والالتباس .

وسنرى الارتباط بين هذا المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي في المبحث التالي إن شاء الله تعالى .

* * *

المطلب الثاني : تعريف المشكل في الاصطلاح :

تشترك بعض العلوم في بحث المشكل ، مثل : أصول الفقه ، والحديث ، وعلوم القرآن ، ومن هنا تباينت تعريفات العلماء له ، وسوف أعرض لها بالتفصيل ، مع بيان المعنى المشترك بينها ، وربطه بالمعنى اللغوي ، ومحاولة اختيار تعريف مناسب للمشكل .

أولا : تعريف المشكل عند علماء أصول الفقه :

يقسم الأصوليون الألفاظ الواردة في الكتاب والسنة إلى قسمين[1]:

القسم الأول : واضح الدلالة .

القسم الثاني : مبهم أو خفي الدلالة .

وهذا التقسيم يجري عند كثير ممن كتب في أصول الفقه ، وإنما كان الاختلاف في الأنواع المندرجة تحت هذين القسمين ، وسبب هذا الاختلاف هو الانتماء الأصولي ، فالحنفية يقسمون واضح الدلالة إلى أربعة أقسام :

١- الظاهر ٢- النصّ ٣- المفسَّر ٤- المحكم .

ويقسمون مبهم الدلالة إلى أربعة أقسام تقابل الأقسام السابقة ، وهي :

---

(١) انظر : « تفسير النصوص في الفقه الإسلامي » للدكتور محمد أديب صالح ١ / ١٣٩-١٤١ ، و« المناهج الأصولية » للدكتور محمد فتحي الدريني (ص١٤٢-١٤٦) .

١- الخفي ٢- المشكل ٣- المجمل ٤- المتشابه .

وبينما كانت مؤلفات الحنفية في الأصول تتبع هذا التقسيم[(١)] ، لم تذكر المؤلفات التي تتبع منهج المتكلمين المشكل باعتباره نوعاً مستقلاً ، وإنما كان يدخل عندهم في المتشابه ، وفي هذا يقول أبوالوليد الباجي[(٢)]: «المتشابه : هو المشكل الذي يُحتاج في فهم المراد به إلى تفكر وتأمّل»[(٣)].

ويقول الشاطبي[(٤)] : «ومعنى المتشابه : ما أشكل معناه، ولم يبيّن مغزاه»[(٥)] .

نخلص مما سبق إلى أن المشكل عند بعض العلماء يدخل في المتشابه ،

---

(١) انظر : « أصول السرخسي » ١/ ١٦٦-١٦٨ ، و « شرح التلويح على التوضيح» للتفتازاني ١/ ٥٤ ، و «فواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت «لابن عبدالشكور ٢/ ١٩-٢٢ ، و«تسهيل الحصول على قواعد الأصول » لمحمد أمين سويد الدمشقي (ص١٣٨) .

(٢) هو : سليمان بن خلف القرطبي ، أبوالوليد ، أحد أعلام الحديث والفقه والأصول، توفي سنة (٤٧٤هـ) . ترجمته في «سير أعلام النبلاء» ١٨/ ٥٣٧، و«شذرات الذهب» ٥/ ٣١٥ .

(٣) « إحكام الفصول في أحكام الأصول » لأبي الوليد الباجي ١/ ١٧٦ .

(٤) هو : إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي المالكي الشهير بالشاطبي، أبوإسحاق، محدّث، فقيه، أصولي، لغوي، مفسر، توفي سنة (٧٩٠هـ). ترجمته في «هدية العارفين» ١/ ١٨ ، و«شجرة النور الزكية» (٢٣١) .

(٥) « الاعتصام » للشاطبي ٢/ ٧٣٦ .

وقد أشار شيخ الإسلام ابن تيمية[١] إلى قِدَمِ هذا الاتجاه، حيث يقول :

« ولهذا كان السلف - رضي الله تعالى عنهم - يسمون ما أشكل على بعض الناس حتى فهم منه غير المراد : متشابهاً »[٢] .

بقي أن نشير إلى تعريف المشكل عند الأصوليين ممن تبع مسلك الحنفية ، حيث يقول السرخسي[٣] : « هو اسم لما يشتبه المراد منه بدخوله في أشكاله على وجه لا يُعرف المراد ، إلاّ بدليل يتميز به من بين سائر الأشكال »[٤] .

ويقول الشاشي[٥] : « هو ما ازداد خفاءً على الخفي ، كأنه بعدما خفي على السامع حقيقة ، دخل في أشكاله وأمثاله، حتى لا ينال المراد،

---

(١) هو : تقي الدين ، أبوالعباس ، شيخ الإسلام أحمد بن عبدالحليم بن عبدالسلام الحرّاني الحنبلي ، الإمام المجتهد ، كان رحمه الله آية في جميع العلوم والفنون ، توفي سنة (٧٢٨هـ) . ترجمته في « الدرر الكامنة » ١/ ١٤٤ ، و«شذرات الذهب» ٨/ ١٤٢.

(٢) « نقض أساس التقديس » مخطوط – الجزء الثاني – (ص٤٩٥) .

(٣) هو : محمد بن أحمد بن أبي بكر السرخسي ، شمس الأئمة ، متكلم ، فقيه ، أصولي، مناظر ، توفي سنة (٤٩٠هـ) . ترجمته في « الجواهر المضيَّة » ٣/ ٧٨ .

(٤) « أصول السرخسي » للسرخسي ١/ ١٦٨ ، وانظر : « كشاف اصطلاحات الفنون » للتهانوي (ص١٥٥١) .

(٥) هو : أحمد بن محمد بن إسحاق الشاشي ، أبوعلي ، أصولي فقيه ، توفي سنة (٣٤٤هـ) . ترجمته في « تاريخ بغداد » ٤/ ٣٩٢ ، و « الجواهر المضيّة في طبقات الحنفية » ١/ ٢٦٢ .

إلاّ بالطلب ثم بالتأمّل حتى يتميز عن أمثاله »[١] .

وعرّفه أبوزيد الدبوسي[٢] : « هو الذي أشكل على السامع طريق الوصول إلى المعنى الذي وضعه له واضع اللغة ، أو أراده المستعير »[٣] .

ويقول الأستاذ عبدالوهاب خلاّف : « المراد بالمشكل في اصطلاح الأصوليين : اللفظ الذي لا يدل بصيغته على المراد منه ، بل لابد من قرينة خارجية تبين ما يُراد منه ، وهذه القرينة في متناول البحث »[٤] .

والمتأمل في هذه التعريفات يستنتج منها ما يلي :

١- أنه يمكن معرفة المشكل .

٢- أن معرفته تتم عن طريق الطلب ، ثم التأمل بعد الطلب ، وذلك بغرض معرفة المراد من المشكل .

٣- أنه يستعان بقرينة أو دليل لتمييز المشكل عن أمثاله وأشكاله .

---

(١) نقلاً عن « موسوعة مصطلحات أصول الفقه عند المسلمين » للدكتور رفيق العجم (ص١٤٢٨) .

(٢) هو : عبدالله بن عمر بن عيسى الدبوسي البخاري الحنفي ، أبوزيد ، فقيه ، أصولي ، توفي سنة (٤٣٠هـ) . ترجمته في « معجم المؤلفين » ٢/ ٢٦٥ ، و« الأعلام » ٤/ ١٠٩ .

(٣) نقلاً عن « تفسير النصوص » للدكتور محمد أديب صالح ١/ ٢٥٣ ، حيث عزاه إلى كتاب الدبوسي : « تقويم الأدلة » وهو مخطوط (ص٢٠٦) .

(٤) « علم أصول الفقه » للأستاذ عبدالوهاب خلاف (ص١٧١) .

٤- أنه كما يقع الإشكال في اللفظ والصيغة والمعنى ، فلا مانع من إدخال ما ظاهره التعارض من النصوص ، وكون هذا النوع لم ينصّ عليه في هذه التعريفات ، إلاّ أنّ ألفاظها لا تمنع إدخاله، بل قد ذكر أحدهم أن هذا النوع أحد أنواع المشكل[١] .

ثانيا: تعريف المشكل عند علماء الحديث:

يمكن أن يعرف المشكل عند علماء الحديث من خلال سبر الكتب المؤلفة فيه ، مع دراسة أساليب مؤلفيها ، فهذا الإمام الطحاوي [٢] يقول في مقدمة كتابه « شرح مشكل الآثار » : « وإني نظرت في الآثار المروية عنه ﷺ بالأسانيد المقبولة التي نقلها ذوو التثبت فيها ، والأمانة عليها ، وحسن الأداء لها ، فوجدت فيها أشياء مما يسقط معرفتها والعلم بما فيها عن أكثر الناس ، فمال قلبي إلى تأملها وتبيان ما قدرت عليه من مشكلها ، ومن استخراج الأحكام التي فيها، ومن نفي الإحالات عنها»[٣] .

ويتبيّن لمن تأمّل كلام الطحاوي أنه لا يرى المشكل محصوراً في الأحاديث الموهمة للتعارض فقط ، ويظهر ذلك جلياً من خلال تتبع أبواب كتابه ، فقد كانت بعض الأبواب خاصة بشرح الأحاديث فقط سواءً كان ذلك ببيان ألفاظها ، أو بيان معانيها[٤] .

---

(١) « المناهج الأصولية » للدكتور محمد فتحي الدريني (ص١٠٣) .

(٢) هو: أبوجعفر احمد بن محمد بن سلامة الأزدي، الحَجْريُّ، الطحاوي، الإمام العلاّمة ، محدِّث الديار المصرية وفقيهها ، توفي سنة (٣٢١هـ) .
ترجمته في « سير أعلام النبلاء » ١٥/ ٢٧ ، و«الوافي بالوفيات» ٨/ ٩ .

(٣) « شرح مشكل الآثار » للطحاوي ١/ ٦ .

(٤) انظر على سبيل المثال : الأبواب :(٢-١٠-١٢-١٣-١٦-١٧) .

وهذا الاتجاه ، هو نفسه اتجاه ابن الجوزي[(١)] في كتابه « كشف المشكل من حديث الصحيحين» حيث يقول في مقدمة كتابه : «ومعلوم أن شرح المعنى أَمَسُّ، وكشفَ الإشكال المعنوي أجدَرُ بالبيان وأحقُّ»[(٢)].

وبمطالعة الكتاب يتبين أن المشكل عند ابن الجوزي قد يكون في اللفظ ، أو في المعنى ، أو في الرواية ، أو الراوي ، أو فيما يدور حول الحديث من تساؤلات وما يثير من استفسارات ، أو فيما يكون فيه من الأحكام والمباحث الفقهية [(٣)] .

في حين أنه كان يتعرض لما يوهم التعارض كما في حديثه عن قوله ﷺ : « لا يُدخلُ أحداً منكم الجنة عملهُ » [(٤)] ، وقد قال : ﴿ٱدۡخُلُواْ ٱلۡجَنَّةَ بِمَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ﴾ [النحل :٣٢] فالجواب : .... »[(٥)] وأخذ يفصل ويجيب عن هذا التعارض المتوهم بين الحديث والآية .

---

(١) هو : أبوالفرج عبدالرحمن بن علي محمد القرشي التيمي البكر ي البغدادي الحنبلي ، الحافظ المفسر ، الواعظ الفقيه ، صاحب التصانيف ، توفي سنة (٥٩٧هـ) . ترجمته في « سير أعلام النبلاء » ٢١/ ٣٦٥ ، و « الذيل على طبقات الحنابلة » ١/ ٣٩٩ .

(٢) « كشف المشكل من حديث الصحيحين » ١/ ٦ .

(٣) انظر : مقدمة محقق الكتاب الدكتور علي البواب (ص١٥-١٦) .

(٤) أخرجه مسلم (٢٨١٧) .

(٥) « كشف المشكل من حديث الصحيحين » ٣/ ١١٠ .

حتى كتاب ابن فُورَك[1] : « مشكل الحديث وبيانه » كان معنياً ببيان معاني الأحاديث الموهمة للتشبيه ، وذلك بحسب ما يراه ويعتقده ، ولم يورد فيه الأحاديث الموهمة للتعارض .

فعلى هذا يمكن القول أنه يراد بمشكل الحديث : الآثار المروية عن رسول الله ﷺ بالأسانيد المقبولة ، وجاء ما يناقضها في الظاهر من آية أو حديث أو غير ذلك مما هو ظاهر ومعتبر ، أو فيها ألفاظ أو معاني لا تعلم عند كثير من الناس .

ثالثا : تعريف المشكل عند علماء التفسير وعلوم القرآن :

لمعرفة المشكل عند علماء التفسير وعلوم القرآن ، يتطلب الأمر النظر في نوعين من المؤلفات :

* النوع الأول : الكتب التي اعتنت بدراسة الآيات المشكلة .
* النوع الثاني : الكتب الموسوعية الجامعة لعلوم القرآن الكريم .

النوع الأول : إن الباحث عن الآيات المشكلة يجدها متناثرة في كتب التفسير باتجاهاتها ، كما يجدها في الكتب المؤلفة قصداً لجمع الآيات التي أشكلت على المفسرين، مثل « تأويل مشكل القرآن » لابن قتيبة ، و«الفوائد في مشكل القرآن » للعزّ بن عبدالسلام[2] ، و « تفسير آيات

---

(١) هو : أبوبكر محمد بن الحسن بن فُورَك الأصبهاني ، شيخ المتكلمين ، له مصنفات كثيرة كما قال الذهبي ، توفي سنة (٤٠٦هـ) . ترجمته في « سير أعلام النبلاء » ١٧/ ٢١٤ ، و « شذرات الذهب » ٥/ ٤٢ .

(٢) هو عزّالدين أبومحمد عبدالعزيز بن عبدالسلام بن أبي القاسم بن الحسن السلمي الدمشقي ثم المصري ، الشافعي ، الملقب بسلطان العلماء ، جمع بين

أشكلت » لشيخ الإسلام ابن تيمية ، مع عدم إغفال ما ألف مختصاً بنوع من أنواع المشكل الأخرى ، مثل : « مشكل إعراب القرآن » و«تفسير المشكل من غريب القرآن » وكلاهما لمكي بن أبي طالب القيسي[1] ، و« دفع إيهام الاضطراب » للشنقيطي[2] .

ويُلاحظ بجلاء أن استخدامهم لمصطلح (المشكل) عام يشمل كل إشكال يطرأ على الآية ، سواءً كان في اللفظ أم في المعنى ، أم توهم تعارض ، أم في الإعراب ، أم في القراءات .

*** الإشكال المتعلق باللفظ:**

ففي المشكل اللفظي نجد عدداً من المفسرين استخدم مصطلح (المشكل) لإظهار غرابة اللفظ وخفاء معناه، من هؤلاء على سبيل المثال :

فنون العلم من التفسير والحديث والفقه ، توفي سنة (٦٦٠هـ) . ترجمته في «الوافي بالوفيات » ١٨/ ٥٢٠ ، و « شذرات الذهب » ٧/ ٥٢٢ .

(١) هو : أبومحمد مكي بن أبي طالب حَمّوش بن محمد بن مختار القيسي المغربي ، القيرواني، ثم الأندلسي القرطبي، العلاّمة المقرئ، كثير التأليف في علوم القرآن ، وصاحب «الهداية إلى بلوغ النهاية» في تفسير القرآن، توفي سنة (٤٣٧هـ) . ترجمته في « وفيات الأعيان » ٥/ ٢٧٤ ، و « معرفة القراء الكبار » ١/ ٣٩٤ .

(٢) هو : محمد الأمين بن محمد المختار بن عبدالقادر الجكني الشنقيطي ، عضو هيئة كبار العلماء في المملكة العربية السعودية ، وأحد أشهر علماء الأمة في وقته، له عدد من المؤلفات من أشهرها «أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن» توفي سنة (١٣٩٣هـ) . ترجمته في آخر كتابه « أضواء البيان » بقلم تلميذه الشيخ عطية محمد سالم - رحمه الله - ، و « الأعلام » ٦/ ٤٥ .

١- الطبري [(١)] في تفسيره « جامع البيان » حيث توقف عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ [البقرة: ٢٢٨]، وقال عن لفظة « القرء »: «ولِمَا وصفنا من معنى « القرء » أشكل تأويل قول الله: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ على أهل التأويل»[(٢)]، حيث سبق أن توقف عند كلمة « قرء » وبيّن أقوال أهل العلم في معناها.

٢- مكي بن أبي طالب، حيث سمّى كتابه « تفسير المشكل من غريب القرآن العظيم » ويظهر من اسم الكتاب أن الغريب نوع من المشكل عنده.

٣- ابن الجوزي في كتابه « زاد المسير » وذلك عند قوله تعالى: ﴿قَدْ كَانَ لَكُمْ آيَةٌ فِي فِئَتَيْنِ الْتَقَتَا﴾ [آل عمران: ١٣]، حيث يقول: « وقد سبق معنى (الآية) و(الفئة)، وكل مشكلٍ تركت شرحه، فإنك تجده فيما سبق »[(٣)].

فابن الجوزي هنا عبَّرَ عن اللفظ الغريب بالمشكل.

---

(١) هو أبوجعفر محمد بن جرير بن يزيد بن كثير الطبري، الإمام العلم الحافظ الفرد، صاحب التصانيف النافعة، منها: « جامع البيان عن تأويل آي القرآن » و« تاريخ الإسلام »، توفي سنة (٣١٠هـ). ترجمته في «معرفة القراء الكبار » ١/ ٢٦٤، و« طبقات الحفاظ » للسيوطي (ص٣٠٧).

(٢) « جامع البيان » ٤/ ٥١٢.

(٣) «زاد المسير » ١/ ٣٥٦.

٤- أبوحيان[١] في كتابه « البحر المحيط » وذلك عند قوله تعالى : ﴿مَّا كَانَ ٱللَّهُ لِيَذَرَ ٱلْمُؤْمِنِينَ عَلَىٰ مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ حَتَّىٰ يَمِيزَ ٱلْخَبِيثَ مِنَ ٱلطَّيِّبِ﴾ [آل عمران :١٧٩] ، حيث يقول : «و(حتى) للغاية المجردة ، والتقدير : إلى أن يميزها ، كذا قالوا ، وهو مشكل على أن تكون غاية على ظاهر اللفظ »[٢] ، ثم أخذ في بيان المراد من كلمة (حتى) الواردة في الآية .

٥- ابن كثير[٣] في كتابه « تفسير القرآن العظيم » وذلك عند تفسيره لقوله تعالى : ﴿ وَلَمَّا جَآءَ مُوسَىٰ لِمِيقَٰتِنَا وَكَلَّمَهُۥ رَبُّهُۥ قَالَ رَبِّ أَرِنِىٓ أَنظُرْ إِلَيْكَ ۚ قَالَ لَن تَرَىٰنِى ﴾ [الأعراف :١٤٣] حيث قال : « وقد أشكل حرف (لن) هاهنا على كثير من العلماء »[٤] .

---

(١) هو : أبوحيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيّان الأندلسي ، الغرناطي ثم المصري ، صاحب المؤلفات النافعة ، منها : « البحر المحيط » في التفسير ، توفي سنة (٧٥٤هـ) . ترجمته في « الدرر الكامنة » ٤/ ٣٠٢ ، و«شذرات الذهب» ٨/ ٢٥١ .

(٢) « البحر المحيط » ٣/ ١٢٦ .

(٣) هو إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البُصرَوي الشافعي ، الإمام المفسر الفقيه ، صاحب التصانيف النافعة ، منها « تفسير القرآن العظيم » و « البداية والنهاية » في التاريخ وغيرها ، توفي سنة (٧٧٤هـ) . ترجمته في «الدرر الكامنة» ١٧/ ٣٧٣ ، و « طبقات الحفاظ » (ص٥٢٩) .

(٤) « تفسير القرآن العظيم » ٣/ ٤٦٩ .

* **الإشكال المتعلق بالمعنى :**

أما المشكل من جهة المعنى ، فإن المفسرين يكثرون من استعمال مصطلح « المشكل » ، منهم على سبيل المثال :

١- ابن قتيبة في كتابه « تأويل مشكل القرآن » ، حيث إن كثيراً من مواطن الكتاب هي في بيان ما أشكل من المعاني .

٢- الطبري في تفسيره «جامع البيان»، حيث بيَّنَ معنى قوله تعالى : ﴿فَمَنْ خَافَ مِن مُّوصٍ جَنَفًا أَوْ إِثْمًا فَأَصْلَحَ بَيْنَهُمْ فَلَآ إِثْمَ عَلَيْهِۚ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [البقرة : ١٨٢] ثم قال : «فإن أشكل ما قلنا من ذلك على بعض الناس فقال : فما وجه الإصلاح حينئذٍ ، والإصلاح إنما يكون بين المختلفين في الشيء ؟ قيل : ..... »[1] ، ثم أخذ يفصِّل في معنى الآية .

٣- أبوحيّان في «البحر المحيط» حيث توقف عند تفسير قوله تعالى : ﴿وَمَا يَعْزُبُ عَن رَّبِّكَ مِن مِّثْقَالِ ذَرَّةٍ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا فِى ٱلسَّمَآءِ وَلَآ أَصْغَرَ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكْبَرَ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ مُّبِينٍ﴾ [يونس :٦١] ، وبعد أن نقل كلاماً عن الزمخشري[2] فيه أنه استشكل الآية ، قال أبوحيان : « وإنما أشكل

(١) « جامع البيان » ٣/ ٤٠٤ .

(٢) هو : كبير المعتزلة ، أبوالقاسم محمود بن عمر بن محمد الزمخشري الخوارزمي النحوي ،صاحب « الكشاف » في التفسير ، و « المفصل » في النحو ، توفي سنة (٥٣٨هـ) . ترجمته في «سير أعلام النبلاء » ٢٠/ ١٥١، و«طبقات المفسرين » للداوودي ٢/ ٣١٤ .

عنده لأن التقدير يصير : إلاّ في كتابٍ فيعزب ، وهذا كلام لا يصح ، وخرّجه أبوالبقاء[١] على أنه استثناء منقطع تقديره : لكن هو في كتاب مبين[٢] ، ويزول بهذا التقدير الإشكال»[٣] .

٤- ابن كثير في « تفسير القرآن العظيم » حيث يقول : « وقد أشك لقوله تعالى : ﴿ءَاوَىٰٓ إِلَيۡهِ أَبَوَيۡهِ وَقَالَ ٱدۡخُلُواْ مِصۡرَ﴾ [يوسف :٩٩] على كثير من المفسرين، فقال بعضهم : هذا من المقدم والمؤخر ... »[٤]، ثم حكى الأقوال فيها .

٥- الألوسي[٥] في تفسيره « روح المعاني » حيث نقل عن بعضهم في قوله تعالى : ﴿كَانُواْ لَا يَتَنَاهَوۡنَ عَن مُّنكَرٖ فَعَلُوهُۚ﴾ [المائدة : ٧٩] : « إن الآية مشكلة لما فيها من ذمّ القوم بعدم النهي عما وقع ، مع

---

(١) هو : أبوالبقاء عبدالله بن أبي عبدالله الحسين بن أبي البقاء عبدالله بن الحسين الإمام العلاّمة النحوي المفسر ، محب الدين العكبري ثم البغدادي الأزجي الضرير الحنبلي الفرضي صاحب التصانيف ، منها : « تفسير القرآن» و « التبيان في إعراب القرآن » ، توفي سنة (٦١٦هـ) . ترجمته في « وفيات الأعيان » ٣/ ١٠٠، و « ذيل طبقات الحنابلة » ٢/ ١٠٩ .

(٢) انظر : « التبيان في إعراب القرآن » للعكبري ٢/ ٦٧٩ .

(٣) « البحر المحيط » ٥/ ١٧٤ .

(٤) « تفسير القرآن العظيم » ٤/ ٤١١ .

(٥) هو : شهاب الدين محمود بن عبدالله الحسيني الألوسي ، أبو الثناء ، مفسر ، محدِّث ، فقيه ، أديب ، لغوي ، من أشهر مؤلفاته ، تفسير « روح المعاني » توفي سنة (١٢٧٠هـ) . ترجمته في « حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر » ٣/ ١٤٥٠ ، و « معجم المؤلفين » ٣/ ٨١٥ .

أن النهي لا يُتصوَّرُ فيه أصلاً ، وإنما يكون عن الشيء قبل وقوعه ، فلابد من تأويلها بأن المراد النهي عن العود إليه ... »[1] .

*** الإشكال المتعلق بتوهم التعارض :**

أما المشكل المتعلق بتوهم التعارض ، فهو وارد كذلك في كتبهم ، فمن ذلك على سبيل المثال :

١-عقد ابن قتيبة في كتابه « تأويل مشكل القرآن » باباً أسماه : باب التناقض والاختلاف[2] ، ذكر فيه بعض ما يظن فيه تناقض واختلاف وأجاب عنه .

٢- ما ذكره الطبري في تفسيره « جامع البيان » عند قوله تعالى : ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِى ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾ [البقرة : ٢١٠] حيث يقول: « فإن أشكل على امرئ قول الله جلَّ ثناؤه : ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر :٢٢] فظنّ أنه مخالفٌ معناه معنى قوله : ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِى ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾ [البقرة : ٢١٠] .. »[3] ، ثم أخذ يبيّن وجه الإشكال والجواب عنه ، والمتأمل في كلامه يرى أنه يعدُّ الاختلاف نوع إشكال عند من يظنه واقعاً بين الآيات .

---

(١) « روح المعاني » ٦/ ٢١٢ .

(٢) « تأويل مشكل القرآن » (ص٦٥) .

٣- ما ذكره الرازي في تفسيره «مفاتيح الغيب»، وذلك حين قال : «ظاهر قوله تعالى: ﴿قَالُواْ لَا عِلْمَ لَنَآ إِنَّكَ أَنتَ عَلَّٰمُ ٱلْغُيُوبِ﴾ [المائدة : ١٠٩] يدل على أن الأنبياء لا يشهدون لأممهم ، والجمع بين هذا وبين قوله تعالى : ﴿ فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِن كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ وَجِئْنَا بِكَ عَلَىٰ هَٰٓؤُلَآءِ شَهِيدًا ﴾ [النساء :٤١] مشكلٌ »[1] ، ثم شرع في بيان الجواب عن هذا الإشكال .

٤- ومن ذلك أيضاً ، ما ذكره القرطبي [2] في تفسيره « الجامع لأحكام القرآن » عند قوله تعالى : ﴿۞ تِلْكَ ٱلرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾ [البقرة :٢٥٣] حيث يقول : « هذه آية مشكلة ، والأحاديث ثابتة بأن النبي ﷺ قال : « لا تُخيِّروا بين الأنبياء»[3]»[4]، ثم أخذ يبيِّن وجه الجمع .

---

(١) « مفاتيح الغيب » ١٢/ ١٠١ .

(٢) هو : محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فَرْح الأنصاري الخزرجي المالكي ، أبوعبدالله القرطبي ، مصنف التفسير المشهور « الجامع لأحكام القرآن » وله «التذكار في أفضل الأذكار» توفي سنة (٦٧١هـ). ترجمته في «شذرات الذهب» ٧/ ٥٨٤ و « طبقات المفسرين » للداوودي ٢/ ٦٥ .

(٣) أخرجه البخاري ، كتاب الخصومات ، باب ما يذكر في الإشخاص والخصومة ، رقم الحديث (٢٤١٢) ، ومسلم في كتاب الفضائل ، فضائل موسى ، رقم الحديث (١٦٣) .

(٤) « الجامع لأحكام القرآن » ٣/ ٢٦١ .

* **الإشكال المتعلق بالإعراب :**

ورد عند كثيرٍ من المفسرين استخدام لفظ المشكل عند توقفهم في إعراب بعض الآيات، منهم على سبيل المثال :

١- مكيّ بن أبي طالب، حيث سمّى كتابه «مشكل إعراب القرآن»، وقد ذكر في مقدمته ما يبيّن أهمية دفع الإشكال المتعلق بالإعراب ، حيث يقول : « إذ بمعرفة حقائق الإعراب تعرف أكثر المعاني ، وينجلي الإشكال، فتظهر الفوائد، ويفهم الخطاب، وتصح معرفة حقيقة المراد»[1] .

٢- العزّ بن عبدالسلام في كتابه « فوائد في مشكل القرآن » ونصُّ كلامه : « قوله عز وجل : ﴿قُلْ إِنِ ٱفْتَرَيْتُهُۥ فَعَلَىَّ إِجْرَامِى﴾ [هود :٣٥] مشكل ، لأن المشركين قالوا : افترى القرآن ، فهذا يقتضي أن يكون «افتريته» ماضياً على بابه ، لكنَّ أئمة العربية أجمعوا على أن الشرط لا يكون إلاَّ مستقبلاً ، فإن كان المراد المضيّ أخلَّ بالشرط ، وإن كان الاستقبال أخلّ بالجواب ، إذ لا يكون مطابقاً ، والجواب : .... »[2] ، ثم أخذ في تفصيل الجواب وبيانه .

٣- ومن ذلك ما ذكره أبوحيان في « البحر المحيط » عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿۞ وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِيمُ لِأَبِيهِ ءَازَرَ أَتَتَّخِذُ أَصْنَامًا ءَالِهَةً ۖ إِنِّىٓ أَرَىٰكَ وَقَوْمَكَ فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾ [الأنعام :٧٤] حيث يقول : « وامتنع آزر

---

(١) « مشكل إعراب القرآن » (ص٦٣) .

(٢) « فوائد في مشكل القرآن » (ص١٣٨-١٣٩) .

من الصرف للعَلَمية والعجمة ، وقيل : هو صفة ، قال الفراء : بمعنى المعوج . وقال الزجاج[(١)] : بمعنى المخطئ . وقال الضحاك : الشيخ الهرم بالفارسية ، وإذا كان صفة أشكل منع صرفه ووصفه المعرفة به وهو نكرة »[(٢)] .

٤- ومن ذلك أيضاً ، ما ذكره الشوكاني[(٣)] في « فتح القدير» عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿۞ وَهُوَ ٱلَّذِىٓ أَنشَأَ جَنَّـٰتٍ مَّعْرُوشَـٰتٍ وَغَيْرَ مَعْرُوشَـٰتٍ وَٱلنَّخْلَ وَٱلزَّرْعَ مُخْتَلِفًا أُكُلُهُۥ﴾ [الأنعام:١٤١] حيث يقول: «قال الزجاج: وهذه مسألةٌ مشكلة في النحو ، يعني انتصاب «مختلفاً» على الحال ، لأنه يقال : قد أنشأها ولم يختلف أُكُلها، فالجواب: ...»[(٤)]، وأخذ في البيان .

---

(١) هو : أبو إسحاق إبراهيم بن السريّ بن سهل الزجاج ، اللغوي ، المفسر ، له مؤلفات في اللغة والتفسير منها : «معاني القرآن وإعرابه»، توفي سنة (٣١١هـ) . ترجمته في « إنباه الرواة » ١/ ١٩٤ ، و « معجم الأدباء » ١/ ١٣٠ .

(٢) « البحر المحيط » ٤/ ١٦٤ .

(٣) هو : محمد بن علي بن محمد بن عبدالله الشوكاني ، المفسر ، الأصولي ، الفقيه ، صاحب التصانيف النافعة ، منها : تفسيره « فتح القدير » و « نيل الأوطار » في فقه الحديث ، وغيرها ، توفي سنة (١٢٥٠هـ) . ترجم لنفسه في كتابه « البدر الطالع » الترجمة ٤٨٢ (ص٧٣٢) ، وانظر « معجم المؤلفين » ٣/ ٥٤١ .

(٤) « فتح القدير » ٢/ ٢٣٦ ، وقد نقل الشوكاني كلام الزجاج بالمعنى ، انظر : «معاني القرآن » للزجاج ٢/ ٢٩٦ .

* **الإشكال المتعلق بالقراءات:**

كما استخدم بعض المفسرين مصطلح المشكل عند تعرضهم للقراءات، من ذلك على سبيل المثال:

١- ما ذكره الزمخشري في تفسيره «الكشاف» عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا۟ لَا تَذَرُنَّ ءَالِهَتَكُمْ وَلَا تَذَرُنَّ وَدًّا وَلَا سُوَاعًا وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا﴾ [نوح: ٢٣] حيث قال: «وقرأ الأعمش[1]: (ولا يغوثا ويعوقا) بالصرف، وهذه قراءةٌ مشكلةٌ، لأنهما إن كانا عربيين أو أعجميين ففيهما سببا منع الصرف: إما التعريف ووزن الفعل، وإما التعريف والعجمة»[2].

٢- ومن ذلك أيضاً، ما ذكره العزّ بن عبدالسلام في كتابه «فوائد في مشكل القرآن» حيث يقول: «قوله عز وجل: ﴿وَإِلَى ٱللَّهِ تُرْجَعُ ٱلْأُمُورُ﴾ [البقرة: ٢١٠] بضم التاء مشكل، لأنه: لا أحد يرجع الأمور إلى الله»[3].

---

(١) هو: الإمام العَلَم أبومحمد سليمان بن مهران الأعمش الأسدي الكاهلي مولاهم الكوفي، أقرأ الناس، ونشر العلم دهراً طويلاً، توفي سنة (١٤٨هـ). ترجمته في «معرفة القراء الكبار» ١/ ٩٤، و «تهذيب التهذيب» ٢/ ١٠٩

(٢) «الكشاف» ٤/ ٦١٩، وهي قراءةٌ شاذة، انظر: «القراءات الشاذة» لابن خالويه (ص١٦٢)، و «إعراب القراءات الشواذ» للعكبري ٢/ ٦٢٣.

(٣) «فوائد في مشكل القرآن» (ص٩٧)، والقراءة بضم التاء هي لابن كثير وأبي عمرو ونافع وعاصم وأبي جعفر، انظر: «المبسوط في القراءات العشر» لابن مهران (ص١٢٩) و «النشر في القراءات العشر» ٢/ ٢٠٨-٢٠٩.

٣- ومنهم شيخ الإسلام ابن تيمية عند تفسيره لقوله تعالى : ﴿ وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَآ إِذَا جَآءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ [الأنعام :١٠٩] وذلك في كتابه «تفسير آيات أشكلت» حيث يقول : « وفي (أنَّها) قراءتان ، فقراءة النصب أحسن القراءتين، وهي التي أشكلت على كثير من أهل العربية»[1] .

٤- السمين الحلبي[2] في كتابه « الدُّرُّ المصون » عند قوله تعالى : ﴿وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ ﴾ [ص :٣] حيث يقول : « وقرأ عيسى بن عمر[3] ﴿ولاتِ حينِ مناص﴾ بكسر التاء، وجرِّ ﴿حينِ﴾ وهي قراءةٌ مشكلةٌ جداً»[4] .

---

(١) « تفسير آيات أشكلت » ١/ ١٣٥-١٣٦ ، والنصب قراءة نافع وابن عامر وحفص عن عاصم وحمزة والكسائي وأبوجعفر ، وبكسر الألف قرأ ابن كثير وأبوعمرو ويعقوب وشعبة عن عاصم وخلف ونصير عن الكسائي ، انظر : « المبسوط في القراءات العشر » لابن مهران (ص١٧٣) و « النشر في القراءات العشر » ٢/ ٢٦١ .

(٢) هو : أحمد بن يوسف بن محمد بن عبدالدائم الحلبي شهاب الدين أبوالعباس الشافعي المعروف بالسمين ، كان بارعاً في التفسير والنحو والقراءات ، له «الدر المصون » في إعراب القرآن ، و « القول الوجيز » في آيات الأحكام ، توفي سنة (٧٥٦هـ) . ترجمته في « الدرر الكامنة » ١/ ٣٣٩ ، و « طبقات المفسرين » للداوودي ١/ ١٠٠ .

(٣) هو : عيسى بن عمر الهمداني الكوفي القارئ ، قرأ على عاصم بن أبي النجود ، وقرأ عليه الكسائي ، توفي سنة (١٥٦هـ) . ترجمته في «معرفة القراء» ١/ ١١٩ ، و « غاية النهاية » ١/ ٦١٢ .

(٤) « الدر المصون » ٩/ ٣٥٢ ، وهي قراءة شاذة ، انظر : « القراءات الشاذة » لابن خالويه (ص١٢٩) ، و «إعراب القراءات الشواذ » للعكبري ٢/ ٣٩١ .

هكذا كان استخدام المفسرين لمصطلح المشكل، فهو عندهم عامٌّ يشمل كل إشكال يطرأ على الآية كما ذكرت سابقاً وبينته بالأمثلة .

النوع الثاني : الكتب الموسوعية الجامعة لعلوم القرآن الكريم ، ولعلَّ أبرز ما ينبغي التعريج عليه في هذا المجال : كتاب الزركشي(١) «البرهان في علوم القرآن » ، وكتاب السيوطي(٢) «الإتقان في علوم القرآن» ، وكتاب ابن عقيلة المكي(٣) «الزيادة والإحسان في علوم القرآن» .

يقول الزركشي في النوع الخامس والثلاثين : «معرفة موهم المختلف» ، ثمّ عرّف هذا النوع فقال : « وهو ما يوهم التعارض

---

(١) هو : أبوعبدالله محمد بن عبدالله بن بهادر الزركشي المصري الشافعي، فقيه، أصولي ، مفسر، صاحب تصانيف كثيرة في عدة فنون، منها : «البحر المحيط» في أصول الفقه ، و « البرهان في علوم القرآن » توفي سنة (٧٩٤هـ) . ترجمته في « الدرر الكامنة » ٣/ ٣٩٧ ، و « طبقات المفسرين » للداوودي ٢/ ١٥٧ .

(٢) هو : عبدالرحمن بن أبي بكر بن عمر بن خليل ، الجلال الأسيوطي ، صاحب التصانيف النافعة في كثير من الفنون ، منها : « الدر المنثور في التفسير بالمأثور » و « الإتقان في علوم القرآن » توفي سنة (٩١١هـ) . ترجمته في « الضوء اللامع » ٤/ ٦٥ ، و « البدر الطالع » (ص٢٢٨) .

(٣) هو : محمد بن أحمد بن سعيد بن مسعود الحنفي المكي الشهير بابن عقيلة ، جمال الدين ، أبوعبدالله ، محدِّث ، مؤرِّخ ، مشارك في بعض العلوم ، من مؤلفاته «لسان الزمان» تاريخ مرتب على السنين وصل فيه إلى سنة (١١٢٣هـ) ، و«الزيادة والإحسان في علوم القرآن » ، توفي سنة (١١٥٠هـ) . ترجمته في «سلك الدرر » ٤/ ٣٠ ، و « معجم المؤلفين » ٣/ ٦٦ .

بين آياته »[١] .

ويقول السيوطي في النوع الثامن والأربعين : « مشكله وموهم الاختلاف والتناقض » ثم قال : « والمراد به : ما يوهم التعارض بين الآيات »[٢] .

* وها هنا ملحوظات :

١- أن الزركشي عَرَّفَ موهم الاختلاف ولم يُشر إلى المشكل .

٢- أن السيوطي زاد في اسم النوع كلمتين ، هما : المشكل والتناقض .

٣- تكلّم الزركشي عن المشكل في النوع السادس والثلاثين : معرفة المحكم من المتشابه ، حيث قال : « والمتشابه مثل المشكل »[٣]، وقال كذلك : «وكذلك سياق معاني القرآن العزيز قد تتقارب المعاني ويتقدم الخطاب بعضه على بعض، ويتأخر بعضه عن بعض ، لحكمة الله تعالى في ترتيب الخطاب والوجود ، فتشتبك المعاني وتشكل إلاّ على أولي الألباب ، فيقال في هذا الفن متشابه بعضه ببعض »[٤] .

وقد سبقت الإشارة إلى أن المؤلفات التي تتبع منهج المتكلمين في أصول الفقه لم تذكر المشكل باعتباره نوعاً مستقلاً ، وإنما كان يدخل

---

(١) « البرهان في علوم القرآن » ٢/ ١٧٦ .

(٢) «الإتقان في علوم القرآن » ٢/ ٧٢٤ .

(٣) « البرهان في علوم القرآن » ٢/ ٢٠٠ .

(٤) « البرهان في علوم القرآن » ٢/ ٢٠١ .

عندهم في المتشابه[١] .

ولعلّ هذا الاتجاه الأصولي كان له أثره الواضح في كتاب الزركشي «البرهان» ، كما أن الزركشي كذلك يعتبر أحد علماء الأصول ، وألّف فيه كتابه الكبير « البحر المحيط » ، ثم أتى السيوطي من بعده واستقى كثيراً من مادة كتابه «الإتقان» من كتاب الزركشي ، فمن هنا كان الاتجاه الأصولي واضحاً في كتابيهما .

ويؤيّد هذا ، أن من كتب في علوم القرآن ممن نحى منحى الحنفية في أصول الفقه أفردوا المشكل[٢] ، ولعلّ أبرز هؤلاء : ابن عقيلة المكي الحنفي في كتابه « الزيادة والإحسان في علوم القرآن » حيث لم يرتض تعريف السيوطي لموهم الاختلاف ، يقول ابن عقيلة : « النوع الخامس بعد المائة – علم ما أوهم التناقض والتعارض وليس بمتناقض ولا بمتعارض – قال الحافظ السيوطي في «الإتقان» : النوع الثامن والأربعون : في مشكله وموهم التناقض ، قلت : تقدم تعريف المشكل ، وأنه هو الذي أشكل معناه فلم يتبين حتى بُيِّن ، وليس هذا النوع من ذلك بل هذا النوع آيات يعارض بعضها بعضاً ، وكلام الله تعالى منزّهٌ عن ذلك»[٣] .

---

(١) انظر ما سبق عند الحديث عن : تعريف المشكل عند علماء أصول الفقه .

(٢) من هؤلاء الكافيجي في كتابه « التيسير في قواعد علم التفسير » (ص١٨٧) حيث ذكر المشكل في أثناء حديثه عن المحكم والمتشابه .

(٣) « الزيادة والإحسان » ٣/ ٩٢٦ رسالة ماجستير لم تطبع بعد، تحقيق الطالب : إبراهيم بن محمد الحمود ، كلية أصول الدين بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، قسم القرآن وعلومه .

وكـان ابـن عقـيلة قـد عرّف المشكل في أثناء حديثه عن النوع المائة : عـلم نصـه ومشـكله ، حيث قال : « وأما المشكل : فهو ما أشكل معناه على السامع ولم يصل إلى إدراكه إلاّ بدليل آخر »[1] .

وهـذا الـتعريف يؤيده استخدام المفسرين لمصطلح المشكل كما سبق بيانه مفصلاً .

ويتـلخص ممـا سـبق أن المقصود بالمشكل عند علماء التفسير وعلوم القـرآن ، هـو : الآيـات الـتي التبس معناها واشتبه فلم يعرف المراد منها عند كثير من المفسرين .

ويلاحـظ أنـني لم أقـيّد الإشـكال بنوع دون نوع آخر، وقد سبق بيان الوجه في ذلك .

* * *

(١) «الزيادة والإحسان » ٣/ ٨٦٠ .



المطلب الثالث : تعريف القرآن في اللغة :

اختلف أهل العلم في لفظ القرآن ، فقيل إنه مشتق ، وقيل إنه غير مشتق ، هذا بعد اتفاقهم على أنه اسم ، والقائلون بأنه مشتق انقسموا إلى قسمين :

القسم الأول : يرى أن لفظ القرآن مهموز ، وهم على ثلاثة أنحاء :

١- يرى اللحياني[(١)] ، والجوهري[(٢)] ، والراغب[(٣)]، وابن الأثير[(٤)]، أنه مهموز مشتق من قرأ ، بمعنى جمع ، فهو في الاصل مصدر على وزن فعلان من قرأت ، كالرجحان والغفران ، سمي به المقروء ، من باب

---

(١) هو : علي بن حازم ، لغوي ، أخذ عنه العلماء ، عاصر الفراء ، وتصدّر في أيامه ، له كتاب في « النوادر » ، وأخذ عنه القاسم بن سلاّم ، لم تذكر وفاته . ترجمته في « إنباه الرواة » ٢/ ٢٥٥ ، و «معجم الأدباء » ١٤/ ١٠٦ .

(٢) هو : إسماعيل بن حماد التركي ، أبونصر ، إمام اللغة ، صاحب كتاب «الصحاح » أخذ عن أبي سعيد السيرافي ، وأبي علي الفارسي ، توفي سنة (٣٩٣هـ) . ترجمته في «إنباه الرواة» ١/ ٢٢٩، و«سير أعلام النبلاء» ١٧/ ٨٠ .

(٣) هو : أبوالقاسم ، الحسين بن محمد بن المفضل الأصبهاني، الملقب بالراغب، له تصانيف منها : « المفردات في ألفاظ القرآن » و « محاضرات الأدباء » ، اختلف في سنة وفاته . ترجمته في « سير أعلام النبلاء » ١٨/ ١٢٠، و«طبقات المفسرين» للداوودي ٢/ ٣٢٩ .

(٤) هو : مجد الدين أبوالسعادات المبارك بن محمد الشيباني الجزري الموصلي ، صاحب كتاب «جامع الأصول»، وكتاب «النهاية في غريب الحديث والأثر» . توفي سنة (٦٠٦هـ) . ترجمته في « وفيات الأعيان » ٤/ ١٤١ ، و «سير أعلام النبلاء » ٢١/ ٤٨٨ .

تسمية اسم المفعول ، وهو هنا المقروء بالمصدر ، وهو هنا القرآن[١] .

٢- ويرى الزجّاج أنه وصف على وزن فُعْلان ، مشتق من القَرْء بمعنى الجمع . ومنه : قرأتُ الماء في الحوض ، أي : جمعته .

وقال أبوعبيد[٢] : وسُمِّي بذلك؛ لأنه جمع السور بعضها إلى بعض[٣] .

٣- ويرى قطرب[٤] أنه سمي قرآناً ؛ لأن القارئ يظهره ويبينه من فيه ، أخذاً من قول العرب : ما قرأت الناقة سلاً قط ، أي ما رمت بولد[٥] .

وأصحاب هذا القسم النون عندهم زائدة .

---

(١) انظر : « الصحاح » (قرأ) ١/ ٦٤-٦٥ ، و « المفردات » (قرأ) (ص٦٦٨) ، و « النهاية في غريب الحديث » (قرأ) ٤/ ٣٠ ، و « الإتقان » ١/ ١٦٢ .

(٢) هو : الإمام الحافظ المجتهد ذو الفنون، أبوعبيد القاسم بن سلام بن عبدالله ، له تصانيف كثيرة نافعة ، منها : « فضائل القرآن » و« الغريب المصنف » وغيرها ، توفي سنة (٢٢٤هـ) ترجمته في « إنباه الرواة » ٣/ ١٢ ، و«سير أعلام النبلاء » ١٠/ ٤٩٠ .

(٣) انظر : « البرهان » ١/ ٣٧٣ ، و « الإتقان » ١/ ١٦٢ .

(٤) هو : محمد بن المستنير ، أبوعلي ، المعروف بقطرب ، النحوي اللغوي ، أحد العلماء ، أخذ عن سيبويه وعن جماعة من العلماء البصريين ، له عدد من المصنفات ، منها : « المثلث » و«الرد على الملحدين في متشابه القرآن » ، توفي سنة (٢٠٦هـ) . ترجمته في «إنباه الرواة » ٣/ ٢١٩ ، و «شذرات الذهب» ٣/ ٣٣ .

(٥) انظر : « الإتقان » ١/ ١٦٢ ، و « نكت الانتصار لنقل القرآن » (ص٥٧) .

القسم الثاني : يرى أن لفظ القرآن غير مهموز. وأصحابه على ثلاثة أنحاء :

١- أنه مشتق من القَرْي ، وهو الجمع ، ومنه : قريتُ الماء في الحوض ، وقريت الضيف قِرىً ، وقرى الشيء في فمه : جمعَهُ ، وقَرَيانُ الماء : مجتمعه .

وهذا القول نسبه الزركشي للجوهري وغيره[(١)] .

والنون على هذا القول زائدة غير أصلية .

٢- أنه مشتق من القرائن ؛ لأن الآيات منه يصدق بعضها بعضاً ، ويشابه بعضها بعضاً ، وهي قرائن ، وهو قول الفراء[(٢)] ، ونسبه الزركشي للقرطبي[(٣)] .

والنون على هذا القول أصلية .

٣- أنه مشتق من قرنت الشيء بالشيء إذا ضممت أحدهما إلى الآخر ، وسُمي بذلك لقِرَانِ السور والآيات والحروف فيه ، ومنه قيل للجمع بين الحج والعمرة قِران ، وينسب هذا القول للأشعري[(٤)(٥)] .

---

(١) انظر : « المفردات » (قرى) (ص٦٦٩) ، و « البرهان » ١/ ٣٧٣ .

(٢) هو : أبوزكريا يحيى بن زياد ، المعروف بالفراء ، كان أبرع الكوفيين ، وأعلمهم بالنحو واللغة وفنون الأدب ، له مؤلفات منها : « معاني القرآن » ، توفي سنة (٢٠٧هـ) . ترجمته في « وفيات الأعيان » ٦/ ١٧٦ ، و « تهذيب التهذيب » ٤/ ٣٥٥ .

(٣) انظر : «البرهان » ١/ ٣٧٤ ، و « الإتقان » ١/ ١٦٢ .

(٤) انظر : « البرهان » ١/ ٣٧٤ ، و « الإتقان » ١/ ١٦٢ .

(٥) هو : أبوالحسن علي بن إسماعيل بن أبي بشر إسحاق بن سالم الأشعري اليماني البصري ، إليه تنسب الطائفة الأشعرية ، وقد رجع في آخر عمره إلى

والنون على هذا القول أصلية .

أما القول بعدم الاشتقاق فهو قول : إسماعيل بن قسطنطين[١] شيخ الشافعي[٢] في القراءة ، وهو قول الشافعي كذلك ، ونقل الواحدي[٣] أنه قول جماعة من الأئمة[٤] ، حيث يرون أن لفظ القرآن اسم علم غير مشتق ، وليس مهموزاً ، ولا أخذ من قرأت ، خاص بكلام الله تعالى ،

مذهب أهل السنة ، له عدد من المصنفات منها «اللمع في الرد على أهل البدع » و « مقالات الإسلاميين » ، و « الإبانة عن أصول أهل الديانة » ، قيل : توفي سنة (٣٣٠هـ) . ترجمته في « وفيات الأعيان» ٣/ ٢٨٤ ، و«سير أعلام النبلاء» ١٥/ ٨٥ .

(١) هو : إسماعيل بن عبدالله بن قسطنطين المخزومي مولاهم، المعروف بالقُسْط، آخر أصحاب ابن كثير وفاة، قرأ عليه الشافعي وجماعة، توفي سنة (١٩٠هـ). ترجمته في «معرفة القراء الكبار» ١/ ٢٩٠ ، و«شذرات الذهب» ٢/ ٤١٦ .

(٢) هو : محمد بن إدريس بن العباس الشافعي ، الإمام ، صاحب المذهب ، فقيه الملّة ، أبوعبدالله القرشي ثم المطلبي المكي ، له عدد من المصنفات ، منها : «الأم» و « الرسالة » وغيرها، توفي سنة (٢٠٤هـ) . ترجمته في « سير أعلام النبلاء » ١٠/ ٥ ، و « شذرات الذهب » ٣/ ١٩ .

(٣) هو : علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي ، النيسابوري ، أبوالحسن ، العلاّمة صاحب التفاسير ، وأبرز علماء التأويل، له عدد من المؤلفات، منها : « البسيط » و « الوسيط » و«الوجيز » كلها في التفسير ، و«أسباب النزول » وغيرها ، توفي سنة (٤٦٨هـ) . ترجمته في « وفيات الأعيان » ٣/ ٣٠٣ ، و«سير أعلام النبلاء ١٨/ ٣٣٩ .

(٤) انظر : « البرهان في علوم القرآن » ١/ ٣٧٤ .

مثل : التوراة والإنجيل[١] .

وكان ابن كثير[٢] يقرأ لفظ القرآن بغير همز[٣] ، واختار السيوطي هذا القول[٤] .

والراجح والله أعلم هو ما ذهب إليه أصحاب الرأي الأول ممن يرى أنه مشتق من قرأ ، وذلك لسلامته من النقد والتكلّف[٥] .

***

(١) انظر : « آداب الشافعي ومناقبه » لابن أبي حاتم الرازي (ص١٤٣) ، و«مناقب الشافعي» للبيهقي ١/ ٢٧٧ ، و «تاريخ بغداد » ٢/ ٦٢، و«البرهان» ١/ ٣٧٤ ، و « الإتقان » ١/ ١٦١-١٦٢ .

(٢) هو : عبدالله بن كثير بن عمرو بن عبدالله بن زاذان بن فيروزان بن هرمز ، أبومعبد الكناني الداري المكي ، الإمام المقرئ ،أحد السبعة ، إمام المكيين في القراءة ، قيل إنه قرأ على عبدالله بن السائب ، وقرأ على مجاهد ودرباس مولى ابن عباس، وقرأ عليه خلق منهم : شبل بن عباد، وأبوعمرو بن العلاء، توفي سنة (١٢٠هـ) . ترجمته في « معرفة القراء الكبار« ١/ ١٩٧ ، و « غاية النهاية » ١/ ٤٤٣ .

(٣) انظر : « إتحاف فضلاء البشر » للبنا ١/ ٤٣١ .

(٤) انظر : « الإتقان » ١/ ١٦٣ .

(٥) انظر : « مباحث في علوم القرآن » للدكتور صبحي الصالح (ص١٩) ، و«مباحث في علوم القرآن » للشيخ مناع القطان (ص١٦) .

المطلب الرابع : تعريف القرآن في الاصطلاح :

ينبغي أن يُعلم أنه لا يراد بهذا التعريف رفع الجهالة عن القرآن الكريم ، فالقرآن أعرف من أن يعرّف ، وإنما يقصد من ذلك تمييزه عن غيره من الكتب السماوية والأحاديث القدسية .

فمن أحسن ما قيل في ذلك ، أنه : [كلام الله المنزل على نبيه محمد ﷺ ، المعجز بلفظه ، المتعبد بتلاوته ، المنقول بالتواتر ، المكتوب في المصاحف من أول سورة الفاتحة إلى آخر سورة الناس][1] .

فقولنا : «كلام الله »، خرج به كلام غيره من إنس وجن وملائكة .

وقولنا : « المنزل »، خرج به ما استأثر الله به عنده ، كما قال تعالى : ﴿ وَلَوْ أَنَّمَا فِي ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَٰمٌ وَٱلْبَحْرُ يَمُدُّهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَّا نَفِدَتْ كَلِمَٰتُ ٱللَّهِ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾ [لقمان : ٢٧] .

وقولنا : « على نبيه محمد ﷺ »، خرج به ما أنزل على غيره ، مثل : الزبور على داود ، والصحف على إبراهيم ، عليهم الصلاة والسلام .

وقولنا : « المعجز بلفظه ، المتعبد بتلاوته » يخرج به الأحاديث القدسية ، فإنها غير متحدىً بها ، ولا متعبد بتلاوتها .

وقولنا : « المنقول بالتواتر» خرج به القراءات غير المتواترة أو المنسوخة .

---

(١) « المدخل لدراسة القرآن الكريم » للشيخ محمد محمد أبوشهبة (ص١٩) ، و«مذكرة علوم القرآن» من إملاء شيخنا الدكتور / محمد بن عبدالرحمن الشايع (ص٤) .

وقولنا : « المكتوب في المصاحف من أول سورة الفاتحة إلى آخر سورة الناس » فإنما أريد بهذه العبارة الردّ على من زعم أن في القرآن نقصاً أو زيادة[١] .

* * *

(١) انظر : المصادر السابقة .

المطلب الخامس : تعريف مشكل القرآن الكريم :

بعد أن اتضح المراد من كلمتي « مشكل » و « القرآن » كل على حدة ، فإنه يتبين لنا ما نريده بقولنا « مشكل القرآن الكريم » ، فإن هذه الإضافة معنوية يستفاد منها التعريف ، والتعيين الذي يزيل الإبهام والشيوع في المضاف .

وقبل كتابة تعريف للمشكل ، يحسن أن نشير إلى بعض النقاط المهمة قبل صياغة التعريف :

أولاً : أن المعنى اللغوي للمشكل يدور حول المماثلة ، والاشتباه ، والاختلاط ، والالتباس .

ثانياً : أنه يمكن معرفة المشكل ، وفي ذلك يقول شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - : «ولا قال قط أحدٌ من سلف الأمة ولا من الأئمة المتبوعين : إنّ في القرآن آيات لا يعلم معناها ولا يفهمها رسول الله ﷺ ولا أهل العلم والإيمان جميعهم ، وإنما قد ينفون علم بعض ذلك عن بعض الناس ، وهذا لا ريب فيه »[1] .

ثالثاً : أن ما اشترطه بعض الأصوليين من وجود قرينة أو دليل يستعان به في معرفة المشكل غير لازمٍ دوماً .

رابعاً : استعمال المفسرين لمصطلح المشكل عامٌ في كل التباس أو اشتباه في الآية ، ولم يقيدوه بنوع دون آخر ، فقد يقع في اللفظ أو

---

(١) « مجموع الفتاوى » ١٣/ ٢٨٥ .



المعنىأو ما ظاهره التعارض أو الإعراب أو القراءات .

خامساً : حَصْرُ بعض من كتب في علوم القرآن المشكلَ في موهم الاختلاف والتناقض غير سديد، فقد بينت أنه أحد أنواع المشكل فقط .

من خلال ما سبق يمكننا تعريف مشكل القرآن الكريم بأنه :

[الآيات القرآنية التي التبس معناها واشتبه على كثير من المفسرين ، فلم يعرف المراد منها إلاَّ بالطلب والتأمل] ، والله تعالى أعلم .

فقولي : « التبس معناها واشتبه » : فمصدره من التعريف اللغوي للمشكل، كما نقلته عن أبي حاتم السجستاني وابن فارس وابن منظور.

وقولي : « على كثير من المفسرين » : فلأنه شرط في الحكم على الآية بأنها مشكلة، لأنه كما هو معلوم فإن الإشكال أمر نسبي ، فلابدّ فيه من عدم الانفراد ، أو قلّة من يستشكل الآية ؛ لأنه قد يحصرهم اتجاه معين يستشكلون لأجله الآية ، فعلى هذا لابد من أن تكون الآية مشكلة على كثير من المفسرين ممن يشترط فيهم كذلك تنوع المشارب .

أما قولي : « فلم يُعرف المراد منها إلاّ بالطلب والتأمل » : فقد استفدته من تعريف الشاشي للمشكل حيث يقول : « هو ما ازداد خفاءً على الخفي ، كأنه بعد ما خفي على السامع حقيقة دخل في أشكاله وأمثاله حتى لا ينال المراد إلاّ بالطلب ثمّ بالتأمل حتى يتميز عن أمثاله»[(١)] .

ويقول السرخسي كذلك أثناء حديثه عن المشكل : « وحكمه اعتقاد

(١) «أصول الشاشي » (ص٨١) ، نقلاً عن «موسوعة مصطلحات أصول الفقه»، مادة : مشكل .



الحقـية فـيما هـو المراد ، ثم الإقبال على الطلب والتأمل فيه إلى أن يتبين المراد فيعمل به »[١] .

وهـذه المفـردات الـواردة في التعريف المختار هي بمعنى ما ذكره ابن قتيـبة في تعـريفه للمشـكل ، حيـث يقول : « ثم قد يقال لكلّ ما غمض ودقّ : متشـابه ، وإن لم تقع الحيرة فيه من جهة الشبه بغيره ، ألا ترى أنه قـد قيل للحروف المقطعة في أوائل السور : متشابه ، وليس الشك فيها ، والوقوف عندها لمشاكلتها غيرها ، والتباسها بها .

ومـثل المتشـابه المشـكل ، وسمي مشكلاً : لأنه أشكل ، أي دخل في شكل غيره فأشبهه وشاكله .

ثم قد يقال لما غمض وإن لم يكن غموضه من هذه الجهة مشكل»[٢] .

* * *

(١) « أصول السرخسي » ١/ ١٦٨ .

(٢) « تأويل مشكل القرآن » لابن قتيبة (ص١٠٢) .

المبحث الثاني

وجود المشكل في القرآن الكريم

وفيه ستة مطالب:

المطلب الأول: الاستدلال على وجود المشكل في القرآن من القرآن.

المطلب الثاني: وقوع الإشكال للصحابة في عهد النبي ﷺ.

المطلب الثالث: اشتهار بعض الصحابة والتابعين بمعرفة المشكل في القرآن الكريم.

المطلب الرابع: كثرة المؤلفات في مشكل القرآن الكريم بأنواعه.

المطلب الخامس: اصطلاح المفسرين على هذه التسمية.

المطلب السادس: ما يجده قارئ القرآن الكريم من إشكالات عند تلاوة بعض الآيات.



المبحث الثاني

وجود المشكل في القرآن الكريم

ينبغي أن يعلم «أن الصحابة والتابعين لم يمتنع أحد منهم عن تفسير آية من كتاب الله[١] ، ولا قال هذه من المتشابه الذي لا يُعْلَمُ معناه ، ولا قال قط أحدٌ من سلف الأمة ولا من الأئمة المتبوعين : إن في القرآن آيات لا يعلم معناها ولا يفهمها رسول الله ﷺ ولا أهل العلم والإيمان جميعهم ، وإنما قد ينفون علم بعض ذلك عن بعض الناس ، وهذا لا ريب فيه »[٢] .

ومما ينبغي معرفته كذلك أن الإشكال لا يكون في أصل الآيات ، وإنما هو متعلق بفهم القارئ لهذه الآيات ، فهو أمر نسبي ، فعلى هذا لا مانع من وجود المشكل في القرآن الكريم[٣] ، وسيظهر ذلك جليّاً من خلال المطالب التالية، مع بيان وجه الاستدلال في كل مطلب على إثبات وجود المشكل في القرآن الكريم .

* * *

(١) وكونهم لا يمتنعون، لا يقتضي أنهم لا يحيلون السائل إلى من هو أعلم منهم، أو يتوقفون عن التفسير تورعاً عن الخطأ ، فلينتبه لذلك .

(٢) « مجموع الفتاوى » ١٣/ ٢٨٥ .

(٣) وقد كان ذلك لِحِكَمٍ عديدة ، أفردتُ لها المبحث الثالث من الفصل الأول ، فلتراجع .

المطلب الأول: الاستدلال على وجود المشكل في القرآن من القرآن:

ورد وصف القرآن الكريم بأنه محكم في قوله تعالى: ﴿ كِتَٰبٌ أُحْكِمَتْ ءَايَٰتُهُۥ ﴾ [هود :١] بمعنى أنه في غاية الإحكام وقوة الإتساق، فأخباره كلها حق وصدق، وأوامره كلها خير وهدى وبركة وصلاح، ونواهيه عن كل ما يعود على الإنسان بالشرور والضرر فهذا إحكامه.

وورد وصف القرآن بأنه متشابه في قوله تعالى: ﴿ كِتَٰبًا مُّتَشَٰبِهًا ﴾ [الزمر :٢٣] بمعنى أنه متشابه في الحسن والصدق والهدى والحق، وهذا التشابه المثبت هو ضدّ الاختلاف المنفي عنه في قوله تعالى: ﴿ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا ﴾ [النساء :٨٢].

وورد أيضاً أن من القرآن ما هو محكم ومنه ما هو متشابه في قوله تعالى: ﴿ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ ۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ ۗ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا ۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ ﴾ [آل عمران :٧].

وقد اختلف أهل العلم في هذا الإحكام الخاص والتشابه الخاص الوارد في هذه الآية[1].

---

(١) انظر: « جامع البيان » للطبري ٦/ ١٧٤ وما بعدها، و «مجموع الفتاوى» لابن تيمية ١٧/ ٤١٨ وما بعدها، و« البحر المحيط » للزركشي ٢/ ١٨٨، وسيأتي مزيد بيان لهذه المسألة في المبحث الثاني من الفصل الثالث.

وقد ربط كثيرٌ من أهل العلم بين المتشابه والمشكل، وهذه بعض عباراتهم:

يقول ابن قتيبة: « ثم قد يُقال لكل ما غمض ودقَّ: متشابه، وإن لم تقع الحيرة فيه من جهة الشبه بغيره، ألا ترى أنه قد قيل للحروف المقطعة في أوائل السور: متشابه، وليس الشكُّ فيها والوقوف عندها لمشاكلتها غيرها والتباسها بها.

ومثل المتشابه: المشكل، وسمي مشكلاً: لأنه أشكل، أي دخل في شكل غيره فأشبهه وشاكله.

ثم قد يُقال لما غمض - وإن لم يكن غموضه من هذه الجهة - مشكلٌ »[1].

ويقول القاضي أبويعلى[2]: « وأما المتشابه فهو: المشتبه المحتمل الذي يحتاج في معرفة معناه إلى تأمل وتفكّر وتدبر وقرائن تبينه وتزيل إشكاله »[3].

---

(١)« تأويل مشكل القرآن » (ص١٠٢).

(٢) هو: شيخ الحنابلة في عصره، القاضي، محمد بن الحسين بن محمد بن خلف ابن أحمد بن الفراء، أبويعلى البغدادي، له عدد من المؤلفات، منها: «العدة» في أصول الفقه، و « شرح مختصر الخرقي » في الفقه، وغيرها، توفي سنة (٤٥٨هـ). ترجمته في « تاريخ بغداد » ٢/ ٢٥٦، و « طبقات الحنابلة » ٢/ ١٩٣.

(٣) « العدة في أصول الفقه » ١/ ١٥٢.

ويقول الباجي : «المتشابه : هو المشكل الذي يُحتاج في فهم المراد به إلى تفكّر وتأمّل »[١] .

ويقول شيخ الإسلام ابن تيمية : « ولهذا كان السلف رضي الله تعالى عنهم يسمّون ما أشكل على بعض الناس حتى فُهم منه غير المراد: متشابهاً »[٢] .

ويقول الشاطبي : «ومعنى المتشابه : ما أشكل معناه ، ولم يبيّن مغزاه»[٣] .

ويقول الزركشي : « والمتشابه مثل المشكل ؛ لأنه أشكل ، أي دخل في شكل غيره وشاكله »[٤] .

ومما سبق ، يتبيّن وجه الاستدلال من الآية على وجود المشكل ، فحيثُ ثبت وجود المتشابه ، فوجود الإشكال معه ، إلاَّ أنه يجب التنبه إلى قضية مهمة أشار إليها شيخ الإسلام ابن تيمية ، أنقلها بحروفها ، حيث يقول : « وإنما يجوز أن يُقال في بعض الآيات إنه مشكل ومتشابه إذا ظن أنه يخالف غيره من الآيات المحكمة البينة ، فإذا جاءت نصوص بيّنة محكمة بأمر ، وجاء نص آخر يظن أن ظاهره يخالف ذلك ، يقال في هذا إنه يرد المتشابه إلى المحكم ، أما إذا نطق الكتاب أو السنة بمعنى واحد لم يجز أن يجعل ما يضاد ذلك المعنى هو الأصل ، ويجعل ما في

---

(١) « إحكام الفصول في أحكام الأصول » ١/ ١٧٦ .

(٢) « نقض أساس التقديس » مخطوط – الجزء الثاني – ص٤٩٥ .

(٣) « الاعتصام » ٢/ ٧٣٦ .

(٤) « البرهان » ٢/ ٢٠٠ .

القرآن والسنة مشكلاً متشابهاً ، فلا يقبل ما دل عليه .

نعم ، قد يشكل على كثير من الناس نصوص لا يفهمونها ، فتكون مشكلة بالنسبة إليهم لعجز فهمهم عن معانيها ، ولا يجوز أن يكون في القرآن ما يخالف صريح العقل والحس إلاَّ وفي القرآن بيان معناه ، فإن القرآن جعله الله شفاءً لما في الصدور ، وبياناً للناس، فلا يجوز أن يكون بخلاف ذلك ، لكن قد تخفى آثار الرسالة في بعض الأمكنة والأزمنة حتى لا يعرفون ما جاء به الرسول ﷺ . إما أن لا يعرفوا اللفظ ، وإما أن يعرفوا اللفظ ولا يعرفوا معناه ، فحينئذٍ يصيرون في جاهلية بسبب عدم نور النبوة »[1] .

وعلى هذا فلا يصح إدخال أسماء الله تعالى وصفاته في المتشابه أو المشكل ، إلاّ إذا اعتبرت الكيفية ، إذ ليست من المتشابه أو المشكل باعتبار المعنى[2] .

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية : « فصار لفظ الاستواء متشابهاً يلزمه في حق المخلوقين معاني ينزه الله عنها . فنحن نعلم معناه ، وأنه العلو والاعتدال ، لكن لا نعلم الكيفية التي اختص بها الرب التي يكون بها مستوياً من غير افتقار منه إلى العرش ، بل مع حاجة العرش، وكل شيء

---

(١)« مجموع الفتاوى » ١٧/ ٣٠٧ .

(٢) انظر : « مجموع الفتاوى » ١٧/ ٣٨٠ وما بعدها ، و « مذكرة أصول الفقه » للشنقيطي (ص١١٨) ، و « أصول في التفسير » (ص٤١) للشيخ محمد بن صالح العثيمين .

محتاج إليه من كل وجه ، وأنا لم نعهد في الموجودات ما يستوي على غيره مع غناه عنه ، وحاجة ذلك المستوى عليه إلى المستوي ، فصار متشابهاً من هذا الوجه »[1] .

* * *

(١)« مجموع الفتاوى » ١٧/ ٣٧٩ .

المطلب الثاني: وقوع الإشكال للصحابة في عهد النبي ﷺ:

وهـذا مما يستدل به أيضاً على وجود المشكل في القرآن الكريم، فقد كانت بعض آيات القرآن الكريم تُشكل على بعض الصحابة رضوان الله تعالى عليهم، وكان النبي ﷺ يدفع عنهم هذا الإشكال، وسأكتفي بسرد خمسة أحاديث من هذا الباب، للإيضاح والبيان فقط، وإلاَّ فإن الأحاديث في هذا الموضوع أكثر مما ذكرت، فمن ذلك:

أولاً: ما أخرجه البخاري في صحيحه من حديث عدي بن حاتم ﷺ، قال: لما نزلت: ﴿حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ ٱلْخَيْطُ ٱلْأَبْيَضُ مِنَ ٱلْخَيْطِ ٱلْأَسْوَدِ﴾ [البقرة: ١٨٧] عَمَدْتُ إلى عقال أسود وإلى عقال أبيض فجلعتهما تحت وسادتي، فجعلت أنظر في الليل فلا يستبين لي، فغدوت على رسول الله ﷺ فذكرت له ذلك فقال: « إنما ذلك سواد الليل وبياض النهار »[(١)].

ثانياً: ما أخرجه البخاري في صحيحه من حديث عبدالله بن مسعود ﷺ، قال: لما نزلت ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَلَمْ يَلْبِسُوٓا۟ إِيمَٰنَهُم بِظُلْمٍ﴾ [الأنعام: ٨٢] شقَّ ذلك على المسلمين، فقالوا: يا رسول الله، أيُّنا لا يظلم نفسه؟ قال: « ليس ذلك، إنما هو الشرك، ألم تسمعوا ما قال لقمان لابنه وهو يعظه: ﴿يَٰبُنَيَّ لَا تُشْرِكْ بِٱللَّهِ إِنَّ ٱلشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ [لقمان: ١٣]»[(٢)].

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب الصوم، باب قول الله تعالى: ﴿ وكلوا واشربوا...﴾ [البقرة: ١٨٧]، حديث رقم (١٩١٦).

(٢) أخرجه البخاري في كتاب أحاديث الأنبياء، باب قول الله تعالى: ﴿ولقد آتينا لقمان الحكمة ...﴾ [لقمان: ١٢] حديث رقم (٣٤٢٩).

ثالثاً : ما أخرجه البخاري في صحيحه أن عائشة ـ رضي الله عنها ـ كانت لا تسمع شيئاً لا تعرفه إلاَّ راجعت فيه حتى تعرفه ، وأن النبي ﷺ قال : « من حوسب عُذِّبَ » . قالت عائشة : فقلت : أوَ ليسَ يقول الله تعالى : ﴿ فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا ﴾ [الانشقاق :٨] . قالت : فقال : «إنما ذلك العَرْضُ، ولكن من نوقش الحساب يهلك»[1] .

رابعاً : ما أخرجه الترمذي وغيره من حديث عائشة – رضي الله عنها – قالت : سألتُ رسول الله ﷺ عن هذه الآية : ﴿ وَالَّذِينَ يُؤْتُونَ مَا ءَاتَوا وَّقُلُوبُهُمْ وَجِلَةٌ ﴾ [المؤمنون :٦٠] قالت عائشة : أهُمُ الذين يشربون الخمر ويسرقون ؟ قال : « لا يا بنت الصديق ، ولكنهم الذين يصومون ويصلون ويتصدقون ، وهم يخافون أن لا تقبل منهم : ﴿أُولَٰئِكَ يُسَٰرِعُونَ فِى ٱلْخَيْرَٰتِ وَهُمْ لَهَا سَٰبِقُونَ﴾ [المؤمنون :٦١] »[2] .

خامساً : ما أخرجه البخاري في صحيحه من حديث أنس بن مالك ﷺ أن رجلاً قال : يا نبي الله : كيف يحشر الكافر على وجهه ؟ قال : «أليس الذي أمشاه على الرجلين في الدنيا قادراً على أن يمشيه على وجهه يوم القيامة » قال قتادة : بلى وعزة ربنا[3] .

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب العلم ، باب من سمع شيئاً فراجع حتى يعرفه ، حديث رقم (١٠٣) .

(٢) أخرجه الترمذي في أبواب تفسير القرآن ، باب سورة المؤمنون ، حديث رقم (٣١٧٥) ، وصححه الشيخ الألباني في صحيح الترمذي (٢٥٣٧) .

(٣) أخرجه البخاري في كتاب التفسير ، باب ﴿الذين يُحشرون على وجوههم ...﴾ [الفرقان : ٣٤] حديث رقم (٤٧٦٠)، وأخرجه في كتاب الرقاق ، باب الحشر، حديث رقم (٦٥٢٣) .

المطلب الثالث : اشتهار بعض الصحابة والتابعين بمعرفة المشكل في القرآن الكريم :

اشتهر كثير من الصحابة – رضي الله تعالى عنهم – بمعرفة تفسير القرآن الكريم وعلى رأس هؤلاء يأتي الخلفاء الأربعة ، وعبدالله بن عباس ، وعبدالله بن مسعود ، وأبي بن كعب ، وزيد بن ثابت ، وعبدالله بن عمرو بن العاص ، وأبوموسى الأشعري ، وعبدالله بن الزبير[١] .

ثم أخذ كثير من التابعين عن الصحابة ، وتكونت ما يعبر عنه بالمدارس في التفسير ، واشتهر من هذه المدارس ثلاثٌ ، لشهرة من قامت عليه من الصحابة وكثرة مروياتهم في التفسير .

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية – رحمه الله – : « وأما التفسير فإن أعلم الناس به أهل مكة ، لأنهم أصحاب ابن عباس ، كمجاهد ، وعطاء بن أبي رباح ، وعكرمة مولى ابن عباس ، وغيرهم من أصحاب ابن عباس ، كطاووس ، وأبي الشعثاء ، وسعيد بن جبير ، وأمثالهم ، وكذلك أهل الكوفة من أصحاب عبدالله بن مسعود ، ومن ذلك ما تميزوا به على غيرهم ، وعلماء أهل المدينة في التفسير : مثل زيد بن أسلم الذي أخذ عنه مالك التفسير ، وأخذه عنه أيضاً ابنه عبدالرحمن ، وعبدالله بن وهب »[٢] .

---

(١) انظر : « الإتقان » ٢/ ١٢٢٧ ، و « التفسير والمفسرون » ١/ ٦٣ .

(٢) « مقدمة في أصول التفسير » (ص٦١) .

وكـان تفسـير الآيات المشكلة وبيانها مطلباً من مطالب تلك الفترة ، ولـئن كـان سؤال الصحابة للرسول ﷺ عن الآيات المشكلة قليلاً ، فقد كـان سـؤال التابعين للصحابة أكثر ، وسؤال أتباع التابعين للتابعين أكثر مـن سـابقه ، حـتى كـثر طـرح الإشـكالات في كتب التفسير المؤلفة بعد ذلك .

فكـأن الأمـر يتناسـب تناسباً عكسياً ، فكلما كان الزمان زمان فضل وعـلم ، قلّـت الحاجـة إلى كشـف المشـكلات نظراً لقلّة طرحها ، وكلّما كـان الـزمان زمـان جهـلٍ وبُعْـدٍ عن آثار النبوة ، كثرت الحاجة إلى بيان المشـكل نظراً لكثرة وروده على أهل ذلك الزمان ، وهذا عامّ في الكتاب والسنة [1] .

وعـلى هذا ؛ فبيان المشكل كان قليلاً في عهد الصحابة والتابعين كما ذكـرت ، وكـان مـن أشـهر الصحابة في بيان المشكل : عبدالله بن عباس رضـي الله عـنهما ، ويظهـر ذلـك جلـياً لمـن يطـالع مـا ورد عـن هـذا الصـحابي الجلـيل في كتـب التفسير ، وما ورد عنه كذلك في كتب السير والتراجم .

ويبرز علم ابن عباس رضي الله عنهما بالمشكل في عدد من الجوانب:

منها إجاباته على أسئلة نافع بن الأزرق[2] عن غريب القـرآن والتي

(١) انظر : « مجموع الفتاوى » لابن تيمية ١٧/ ٣٠٧ .

(٢) هـو : نافع بن الأزرق ، أبوراشد ، من بني حنيفة ، تنسب إليه فرقة الأزارقة من فرق الخوارج، توفي سنة (٦٥هـ). انظر: « تاريخ الأمم والملوك » للطبري

جمعها السيوطي في كتابه « الإتقان»[١]، وطبعت مستقلة طبعات كثيرة، وممن قام بجمعها وشرحها: أبوتراب الظاهري في كتابه «شواهد القرآن» وقد استغرقت دراسته هذه كامل الجزء الأول من كتابه.

وكذلك «غريب القرآن» لابن عباس رضي الله عنهما، من رواية علي بن أبي طلحة[٢]، والضحّاك[٣]، وعطاء بن أبي رباح[٤]، وقد ساق السيوطي كثيراً منها في كتابه «الإتقان»[٥].

٦/ ٤٦٤-٥٠٢، و « الكامل في التاريخ » لابن الأثير ٤/ ١٤٣-١٦٥، و«الخوارج » للدكتور غالب العواجي (ص١٩٩).

(١) « الإتقان في علوم القرآن » ١/ ٣٨٢.

(٢) هو: علي بن أبي طلحة – وأبوطلحة اسمه سالم – ابن المخارق الهاشمي، يكنى أباالحسن، روى عن ابن عباس ولم يسمع منه، بينهما مجاهد بن جبر، فلا إشكال، توفي سنة (١٤٣هـ). ترجمته في « تاريخ بغداد » ١١/ ٤٢٨، و«تهذيب التهذيب » ٣/ ١٧١.

(٣) هو: الضحّاك بن مزاحم الهلالي، أبومحمد، وقيل أبوالقاسم، صاحب التفسير، قيل: روى عن ابن عباس التفسير ولم يسمع منه، بينهما سعيد بن جبير، توفي سنة (١٠٢هـ). ترجمته في « سير أعلام النبلاء » ٤/ ٥٩٨، و«تهذيب التهذيب ».

(٤) هو: عطاء بن أبي رباح واسمه أسلم القرشي مولاهم، أبومحمد المكي، روى عن جماعة من الصحابة منهم ابن عباس الذي كان يقول عنه: تجتمعون إليَّ يا أهل مكة وعندكم عطاء، توفي سنة (١١٤هـ) وقيل (١١٧هـ). ترجمته في « سير أعلام النبلاء » ٥/ ٧٨، و « تهذيب التهذيب » ٣/ ١٠١.

(٥) « الإتقان في علوم القرآن » ١/ ٣٥٥-٣٨١.

وكذلك يظهر علمه ﷺ بالمشكل فيما أخرجه البخاري في صحيحه ، عن سعيد بن جبير قال : قال رجل لابن عباس : إني أجد في القرآن أشياء تختلف عليَّ ، قال : ﴿فَلَآ أَنسَابَ بَيْنَهُمْ يَوْمَئِذٍ وَلَا يَتَسَآءَلُونَ﴾ [المؤمنون : ١٠١] ، ﴿ وَأَقْبَلَ بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ يَتَسَآءَلُونَ ﴾ [الصافات: ٢٧] ، ﴿وَلَا يَكْتُمُونَ ٱللَّهَ حَدِيثًا﴾ [النساء:٤٢]، ﴿وَٱللَّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ﴾ [الأنعام : ٢٣] فقد كتموا في هذه الآية ، وقال : ﴿ أَمِ ٱلسَّمَآءُ بَنَىٰهَا ﴾ إلى قوله : ﴿دَحَىٰهَآ ﴾ [النازعات : ٢٧-٣٠] ، فذكر خلق السماء قبل خلق الأرض، ثم قال : ﴿ أَئِنَّكُمْ لَتَكْفُرُونَ بِٱلَّذِى خَلَقَ ٱلْأَرْضَ فِى يَوْمَيْنِ ﴾ إلى ﴿طَآئِعِينَ﴾ [فصلت :٩-١١] فذكر في هذه خلق الأرض قبل السماء، وقال تعالى : ﴿ وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴾ [النساء :٩٦] ﴿عَزِيزًا حَكِيمًا ﴾ [النساء: ٥٦] ﴿ سَمِيعًۢا بَصِيرًا ﴾ [النساء :٥٨] فكأنه كان ثم مضى[(١)] ...

ثم أخذ ابن عباس يدفع ما ورد على هذا الرجل من إشكال ، وفي هذا يقول الحافظ ابن حجر[(٢)] في شرحه للحديث : « قوله : «إني أجد في القرآن أشياء تختلف علي« أي : تشكل وتضطرب » [(٣)] .

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب التفسير ، سورة « فصلت» . (فتح الباري) ٨/ ٥٥٥ .

(٢) هو : أبوالفضل أحمد بن علي بن محمد الشهير بابن حجر ، الكناني العسقلاني الأصل ، المصري المولد والمنشأ والدار والوفاة ، أمير المؤمنين في الحديث ، حافظ عصره ، برع في عدد من الفنون ، وله عدد من المؤلفات منها : « فتح الباري بشرح صحيح البخاري » و « تقريب التهذيب » ، توفي سنة (٨٥٢هـ) . ترجمته في « الضوء اللامع » ٢/ ٣٦ ، و « شذرات الذهب » ٩/ ٣٩٥ .

(٣)« فتح الباري » ٨/ ٥٥٨ .

وهـذه الـرواية مـن أوضـح الأمـثلة على علم ابن عباس رضي الله عنهما بالمشكل المتعلق بموهم الاختلاف والتناقض .

وقـد اعتـنى بكـلام ابـن عـباس رضـي الله عـنهما عامة المفسرين ، وتـناقله تلامـيذه مـن الـتابعين ، فكـان ذلك من أبرز معالم هذه المدرسة المكية ، مدرسة حبر الأمة ابن عباس ﷺ[1] .

عـلى أنـه ينبغي التفطّن إلى قضية مهمة تتعلق بالموضوع ، فإن العلم بالمشـكل لا يعـني نشـره لـمـن يحـتاجه ومـن لا يحـتاجه ، فقد تكون الآية مشـكلة على قوم وليست مشكلة على آخرين ، كما ينبغي التورع وعدم المسـارعة في مـثل هـذا الـباب ، وفي هذا يقول أبوبكر الأنباري : « وقد كـان الأئمة من السلف الماضي يتورعون عن تفسير المشكل من القرآن ، فـبعضٌ يقـدّر أن الذي يفسره لا يوافق مراد الله عز وجل ، فيُحْجِمُ عن القـول ، وبعضٌ يشفق من أنْ يُجْعَلَ في التفسير إماماً يُبْنَى على مذهبه ، ويُقْـتَفَى طـريقه ، فلعـلّ متأخراً أن يفسر حرفاً برأيه ويخطئ فيه ويقول: إمامي في تفسير القرآن بالرأي فلانٌ الإمام من السلف »[2].

فهاهـنا قضـيتان : الأولى : العـلم بالمشـكل ، والثانـية : المسـارعة في الكلام فيه ونشره ، وحكمها يختلف .

فـالأولى مرغـب فـيها والثانـية ممـنوعة إلاّ بـتوفر أمرين مهمين : العلم وحاجة السائل إلى البيان ودفع الإشكال عنه .

---

(١) انظر : « تفسير التابعين – عرض ودراسة مقارنة » (ص٥٥٢) .

(٢) نقله القرطبي في تفسيره « الجامع لأحكام القرآن » ١/ ٣٤ .

وبهذا العرض السابق يتبين أن بعض الصحابة والتابعين تكلموا في مشكل القرآن الكريم ، وبذلك يثبت وجه الاستدلال على وجود المشكل في القرآن الكريم من فعلهم ، والله تعالى أعلم .

❋ ❋ ❋

المطلب الرابع: كثرة المؤلفات في مشكل القرآن الكريم بأنواعه:

وهذا وجه آخر من أوجه إثبات وجود المشكل في القرآن الكريم، فتخصيص أهل العلم على مرّ القرون عدداً من مؤلفاتهم في هذا النوع من علوم القرآن، دليلٌ على وجوده، وعلى الاهتمام به كذلك، كما أني لم أجد من أنكر على ابن قتيبة مثلاً تسمية كتابه «تأويل مشكل القرآن»، أو عابَ على ابن الأنباري تأليفه «المشكل في معاني القرآن»، أو انتقد العزّ بن عبدالسلام على تسمية كتابه «فوائد في مشكل القرآن»[1].

---

(١) يرى الأستاذ أحمد محمد جمال (ت١٤١٣هـ) في كتابه «القرآن الكريم - كتاب أحكمت آياته» من إصدارات رابطة العالم الإسلامي - سلسلة دعوة الحق - السنة الثانية ١٤٠٢هـ - رمضان، يرى أن كتاب «فوائد في مشكل القرآن» منسوب للعزّ بن عبدالسلام، حيث يقول الأستاذ أحمد جمال: «لا أستطيع أن أصدق أن يكون هذا الكتاب من تأليف هذا العالم الجليل، فقد أنكرت في هذا الكتاب أمرين:

* الأول: زعم مشكلات في القرآن، أو توهمها، ثم التساؤل: لم قال كذا؟ أو لماذا لم يقل كذا بدلاً من كذا؟ أو هذا لا يليق! أو لماذا خولف الأصل؟...إلخ. وفي مواضع كثيرة لا يجيب على الإشكال !!.
* الثاني: أنه أخضع القرآن لقواعد النحو والصرف و البلاغة مع أن هذه القواعد قد وضعت بعد نزول القرآن وعلى أساسه، باعتبار أنه الذروة في البلاغة والفصاحة، وأنه القدوة للبلغاء والفصحاء.

ولذلك أرجّح أن الكتاب إما أن يكون متقوّلاً على العزّ ابن عبدالسلام، وإما أن يكون أحد تلامذته رواه عنه محرفاً بنقصٍ و زيادة». اهـ.

وهذا الكلام يعوزه التحقيق؛ لأسباب، منها:

إنما قد ينتقد أحدهم لإدخاله آية أو آيات في عداد الآيات المشكلة ، وليست كذلك ، وهذا إنما يدلُّ على أن الإشكال أمر نسبي ، وهو أمرٌ لا نخالف فيه ، وليس فيه دلالة على إنكار المشكل في القرآن الكريم .

* * *

١- كثرة مخطوطات الكتاب ، فقد بلغت خمس مخطوطات ، لم ينسب الكتاب فيها لغير العزّ .

٢- أن كثيراً من العلماء نصّ على أن للشيخ عزالدين بن عبدالسلام أمالي في تفسير القرآن الكريم ، وقد نقل بعضهم منها ، ويكفي أن نشير إلى أن الزركشي نقل من هذا الكتاب في مواطن كثيرة من كتابه «البرهان» منها على سبيل المثال :

أ- ما نقله في النوع الرابع والعشرين ١/ ٥٠١ عن العزّ وهو في كتابه (ص٢٠٧) .

ب- ما نقله في النوع الثامن والعشرين ٢/ ٧٠ عن العزّ وهو في كتابه (ص٢٦٤) .

ج- ما نقله في النوع الخامس والثلاثين ٢/ ١٩٢-١٩٣ عن العزّ وهو في كتابه (ص١٧٤-١٧٥) .

ولكن ينبغي التنبيه على أن الكتاب كان مشهوراً باسمٍ آخر هو « أمالي العزّ ابن عبدالسلام في التفسير والحديث » واقتصر المحقق على تحقيق ما يخصّ التفسير ، ووضع له هذا الاسم ، يقول محقق الكتاب في هذا : « وأعطيت لنفسي الحرية فأطلقت على الكتاب عنوان « الفوائد في مشكل القرآن » » .
انظر في ذلك مقدمة المحقق (ص٢٤) .

المطلب الخامس : اصطلاح المفسرين على هذه التسمية :

إن تداول جمهور المفسرين من المتقدمين والمتأخرين هذا المصطلح ، كالطبري [١] ، وابن الجوزي [٢] ، والرازي [٣] ، والقرطبي [٤] ، وأبوحيان [٥] ، وابن كثير [٦] ، والشوكاني [٧] ، والألوسي [٨] ، وقد سبق نقل عباراتهم في المطلب الثاني من المبحث الأول من هذا الفصل ، أقول إن تداولهم لهذا المصطلح من أوضح الأدلة على وجود المشكل واهتمامهم به ، علماً أني لم أجد من ينكر عليهم استخدام هذا المصطلح مما يدلّ على اعتباره ، والله أعلم .

* * *

(١) « جامع البيان » ٤/ ٥١٢ .
(٢) « زاد المسير » ١/ ٣٥٦ .
(٣) « مفاتيح الغيب » ١٢/ ١٠١ .
(٤) « الجامع لأحكام القرآن » ٣/ ٢٦١ .
(٥) « البحر المحيط » ٣/ ١٢٦ .
(٦) « تفسير القرآن العظيم » ٣/ ٤٦٩ .
(٧) « فتح القدير » ٢/ ٢٣٦ .
(٨) « روح المعاني » ٦/ ٢١٢ .

المطلب السادس : ما يجده قارئ القرآن الكريم من إشكالات عند تلاوة بعض الآيات :

قد يجد القارئ للقرآن الكريم بعض الإشكالات في فهم معاني القرآن نتيجة تفاوت الناس في الفهم والإدراك ، وقد حصل ذلك منذ نزول القرآن الكريم، فوقع للصحابة رضوان الله عليهم بعضاً من ذلك، والأمثلة على هذا أكثر من أن تُحصر، ومن ذلك أن أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها كانت لا تسمع شيئاً لا تعرفه إلاَّ راجعت فيه حتى تعرفه، وأن النبي ﷺ قال: «من حُوسب عُذِّبَ». قالت عائشة : فقلت: أوَ ليسَ يقول الله تعالى : ﴿ فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا ﴾ [الانشقاق :٨] . قالت : فقال : «إنما ذلك العَرْضُ، ولكن من نوقش الحساب يهلك»[١].

ومن ذلك أيضاً ما جاء عن عبدالله بن مسعود ﷺ قال : « لما نزلت ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَلَمْ يَلْبِسُوٓاْ إِيمَـٰنَهُم بِظُلْمٍ﴾ [الأنعام :٨٢] شقَّ ذلك على المسلمين ، فقالوا : يا رسول الله ، أيُّنا لا يظلم نفسه ؟ قال : « ليس ذلك ، إنما هو الشرك ، ألم تسمعوا ما قال لقمان لابنه وهو يعظه : ﴿يَـٰبُنَيَّ لَا تُشْرِكْ بِٱللَّهِ إِنَّ ٱلشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ ﴾ [لقمان :١٣]»[٢] .

كما وقع للتابعين شيءٌ من ذلك ، فعن مروان بن الحكم[٣] أنه قال

---

(١) سبق تخريجه (ص٨٨) .

(٢) سبق تخريجه ص (٨٧) .

(٣) هو مروان بن الحكم بن أبي العاص ، أبوعبدالملك القرشي الأموي ، من كبار التابعين ، مولده بمكة ، وقيل : له رؤية ، وذلك محتمل ، توفي سنة (٦٥هـ) . ترجمته في « سير أعلام النبلاء » ٣/ ٤٧٦ ، و «شذرات الذهب » ١/ ٢٨٩ .

لبوابه رافع[١] : اذهب يا رافع إلى ابن عباس فقل : لئن كان كلُّ امرئٍ فرحَ بما أُوتيَ وأحبَّ أن يُحمدَ بما لم يعمل معذَّباً ، لنُعذَّبنَّ أجمعون ! . فقال : ابن عباس : ما لكم ولهذه ؟ إنما دعا النبي ﷺ يهودَ فسألهم عن شيء ، فكتموه إياه ، وأخبروه بغيره فأروه أنْ قدِ استَحْمَدُوا إليه بما أخبروه عنه فيما سألهم ، وفرحوا بما أتوا من كتمانهم ، ثم قرأ ابن عباس : ﴿ وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ ﴾كذلك حتى قوله : ﴿يَفْرَحُونَ بِمَآ أَتَوا وَّيُحِبُّونَ أَن يُحْمَدُواْ بِمَا لَمْ يَفْعَلُواْ ﴾[آل عمران :١٨٧-١٨٨][٢] .

ومن هذا الباب ما جاء عن عروة بن الزبير[٣]، أنه قال : سألت عائشة - رضي الله عنها - ، فقلت لها : أرأيتِ قول الله تعالى : ﴿ ۞ إِنَّ ٱلصَّفَا وَٱلْمَرْوَةَ مِن شَعَآئِرِ ٱللَّهِ فَمَنْ حَجَّ ٱلْبَيْتَ أَوِ ٱعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَن يَطَّوَّفَ بِهِمَاۚ﴾ [البقرة :١٥٨] فوالله ما على أحدٍ جناحٌ أن لا يطوف بالصفا والمروة ، قالت : بئسَ ما قلت يا ابن أختي ، إن هذه لو كانت

---

(١) هو : رافع المدني، بواب مروان بن الحكم، له ترجمة مختصرة جداً في «تهذيب التهذيب» ١/ ٥٨٦ ، و«تهذيب الكمال » ٩/ ٣٩ ، ولم يذكر سنة وفاته .

(٢) أخرجه البخاري في كتاب التفسير ، باب ﴿لَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَآ أَتَواْ ﴾ [آل عمران :١٨٨] حديث رقم (٤٥٦٨) .

(٣) هو : عروة بن الزبير بن العوَّام بن خويلد بن أسد بن عبدالعزى بن قصي الأسدي ، أبوعبدالله المدني ، روى عن : أبيه ، وأخيه عبدالله ، وأمه أسماء بنت أبي بكر ، وخالته عائشة وغيرهم ، وهو أحد الفقهاء السبعة ، اختلف في سنة وفاته ما بين (٩١هـ) و (١٠١هـ) في أقوال . ترجمته في « تهذيب التهذيب» ٣/ ٩٢ ، و«شذرات الذهب» ١/ ٣٨٢، في وفيات سنة (٩٤هـ).

كما أوّلتها عليه كانت لا جناح عليه أن لا يتطوف بهما ،ولكنها أنزلت في الأنصار كانوا قبل أن يسلموا يُهلُّون لمناة الطاغية التي كانوا يعبدونها بالمُشلَّل[١] ، فكان مَنْ أهلَّ يتحرج أن يطوف بين الصفا والمروة، فلما أسلموا سألوا رسول الله ﷺ عن ذلك ، قالوا : يا رسول الله ، إنا كنا نتحرج أن نطوف بين الصفا والمروة ، فأنزل الله تعالى : ﴿ ۞ إِنَّ ٱلصَّفَا وَٱلْمَرْوَةَ مِن شَعَآئِرِ ٱللَّهِ ﴾ [البقرة :١٥٨] الآية ، قالت عائشة رضي الله عنها ، وقد سنَّ رسول الله ﷺ الطوافَ بينهما فليس لأحدٍ أن يترك الطواف بينهما[٢] .

ومنه ما كان يقع لبعض أهل العلم ، ومنه ما نقله القاسم بن علي الحريري[٣] في «درة الغوّاص» حيث يقول : «حكى أبوعلي الفارسي[٤]

---

(١) المشلل : جبل يُهبط منه إلى قُدَيْد، وقُدَيد : اسم موضع قرب مكة . انظر : «معجم البلدان» (٤/ ٣١٣) (٥/ ١٣٦).

(٢) أخرجه البخاري في كتاب الحج ، باب وجوب الصفا والمروة ، حديث رقم (١٦٤٣) .

(٣) هو : العلاّمة البارع ، ذو البلاغتين ، أبومحمد القاسم بن علي بن محمد بن عثمان البصري الحَرَامي الحريري ، كان غاية في الذكاء والفطنة والفصاحة والبلاغة ، له من المؤلفات : « المقامات » المشهورة ، و «درة الغوّاص في أوهام الخواص » . توفي سنة (٥١٦هـ) . ترجمته في « معجم الأدباء » ١٦/ ٢٦١ ، و « سير أعلام النبلاء » ١٩/ ٤٦٠ .

(٤) هو : إمام النحو ، أبوعلي، الحسن بن أحمد بن عبدالغفار الفارسي الفسوي ، صاحب التصانيف ، وكان فيه اعتزال ، من مؤلفاته « الحجة » في علل القراءات السبع ، و « المسائل الحلبيات » ، توفي سنة (٣٧٧هـ) . ترجمته في «إنباه الرواة » ١/ ٣٠٨ ، و « سير أعلام النبلاء » ١٦/ ٣٧٩ .

أنَّ مروان بن سعيد المهلبيّ [(١)] سأل أباالحسن الأخفش [(٢)] عن قوله - عز وجل -: ﴿فَإِن كَانَتَا ٱثۡنَتَيۡنِ فَلَهُمَا ٱلثُّلُثَانِ مِمَّا تَرَكَۚ﴾ [النساء :١٧٦]، ما الفائدة في هذا الخبر ؟ فقال أبوالحسن : أفاد العدد المجرد من الصفة . وأراد مروان بسؤاله أنَّ الألف في ﴿كَانَتَا﴾ تفيد الاثنتين ، فلأي معنىً فسَّر ضمير المثنى بالاثنتين ، ونحن نعلم أنه لا يجوز أن يُقال : فإن كانتا ثلاثاً ، ولا أن يقال : فإن كانتا خمساً ؟ وأراد الأخفش ب قوله إن الخبر أفاد العدد المجرد من الصفة ، أي : قد كان يجوز أن يقال : فإن كانتا صغيرتين فلهما كذا ، أو كبيرَتين فلهما كذا ، أو صالحتين فلهما كذا ، أو طالحتين فلهما كذا ، فلمّا قال : ﴿فَإِن كَانَتَا ٱثۡنَتَيۡنِ فَلَهُمَا ٱلثُّلُثَانِ﴾ [النساء :١٧٦] أفاد الخبر أن فرض الثلثين للأختين تعلّق بمجرد كونهما اثنتين على أية صفة كانتا عليها من كبَرٍ أوصغر أو صلاحٍ أو طلاح أو غنى أو فقر ، فقد تحصل من الخبر فائدة لم تحصل من ضمير المثنى ، ولعمري لقد أبدع مروان في استنباط سؤاله ، وأحسن أبوالحسن في كشف إشكاله »[(٣)] .

---

(١) هو : مروان بن سعيد بن عباد بن حبيب بن المهلب بن أبي صفرة المُهلبي ، أحد أصحاب الخليل بن أحمد المتقدمين في النحو المبرّزين فيه ، ترجمته في «معجم الأدباء» ١٩/ ١٤٦ .

(٢) هو : أبوالحسن سعيد بن مَسْعَدَة المُجاشعي بالولاء ، النحوي البلخي المعروف بالأخفش الأوسط ، أحد نحاة البصرة ، ومن أئمة العربية ، أخذ النحو عن سيبويه، له عدد من المؤلفات، منها «معاني القرآن» و«الاشتقاق» . توفي سنة (٢١٥هـ) . ترجمته في « وفيات الأعيان » ٢/ ٣٨٠ ، و « شذرات الذهب » ٣/ ٧٣ .

(٣) « درة الغواص في أوهام الخواص » (ص٣٠-٣١) .

وفي هـذا يقـول شيخ الإسلام ابن تيمية : « نعم قد يشكل على كثير مـن الـناس نصـوص لا يفهمونهـا ، فـتكون مشكلة بالنسبة إليهم لعجز فهمهـم عـن معانـيها ، ولا يجـوز أن يكـون في القـرآن ما يخالف صريح العقـل والحـسّ إلاّ وفي القرآن بيان معناه ، فإن القرآن جعله الله شفاءً لما في الصـدور ، وبـياناً للـناس، فـلا يجوز أن يكون بخلاف ذلك ، لكن قد تخفـى آثـار الرسالة في بعض الأمكنة والأزمنة ، حتى لا يعرفون ما جاء بـه الرسـول ﷺ ، إمـا أن لا يعـرفوا اللفـظ ، وإما أن يعرفوا اللفظ ولا يعرفوا معناه ، فحينئذٍ يصيرون في جاهلية بسبب عدم نور النبوة»[1] .

وبذلـك يتبـيّن بجلاء أنه قد يقع لقارئ القرآن الكريم ما يشكل عليه - لأسـباب معـروفة ، سأتعرض لها في الفصل الثاني - وهو أمرٌ واضحٌ بـيِّن ، ولـيس فيه دلالة على أن هذه الآية مشكلة على جميع من يقرأها ، إنما هو أمر نسبي، فقد يشكل على هذا ما لا يشكل على هذا .

* * *

(١) « مجموع الفتاوى » ١٧/ ٣٠٧ .



المبحث الثالث

حكمة وجود المشكل في القرآن الكريم

* * *



المبحث الثالث
حكمة وجود المشكل في القرآن الكريم

لوجود المشكل والمتشابه في القرآن الكريم حِكَمٌ ظاهرة ، استخرجها أهل العلم ، فمن ذلك :

أولاً : أنه كانت للعرب قبل الإسلام أسواقهم الأدبية التي تقام في المواسم ، وكانوا يجتهدون في الاستعداد لها ، فيأتي إليها فصحاء القبائل وأدباؤها ، فيتحاورون ويتدارسون ويتنافسون ، فيتناقل بعضهم ألفاظ بعض ، فتتوحد بذلك كثيرٌ من ألفاظهم وأساليبهم ، مما ساعد على نشأة ما يسمى بوحدة اللغة الأدبية، والتي غلبت أمام جودتها وفصاحتها لغات القبائل المحلية [1] .

والقرآن الكريم لمّا نزل أرسى ورسخ تلك الوحدة اللغوية ، حيث نزلت آياته على ما عرف العرب من أوجه القول وأساليب الخطاب .

ومن هنا نفهم أن التحدي بالقرآن لم يكن خاصاً بقبيلة دون أخرى ، بل كان عاماً للعرب، بل ولغيرهم كذلك .

وبهذا يتبيّن كذلك أن نزول القرآن الكريم كان وفق أساليب العرب، والتي كانت تحفل بالكثير من الوجوه البلاغية والأنواع البيانية ، فهناك الاختصار والإطناب ، والتقديم والتأخير ، والحقيقة والمجاز .. الخ .

---

(١) انظر للفائدة : « الموجز في تاريخ البلاغة » (ص٢٥-٢٦) للدكتور : مازن المبارك .



فكان وَقْعُ القرآن في قلوبهم عظيماً ، واستقر في قلوبهم ، وتأثروا به تأثراً بالغاً ، فكان الكثير منهم يسمع الآيات فتؤثر فيه حتى يدخل في الإسلام ، وذلك لروعة الألفاظ ودقة المعاني ، وسلامة التراكيب ، بل قد وصل الأمر ببعضهم ما حكاه الله تعالى : ﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَا تَسْمَعُواْ لِهَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ وَٱلْغَوْاْ فِيهِ لَعَلَّكُمْ تَغْلِبُونَ ﴾ [فصلت :٢٦] .

وقد كان من أساليبهم المستحسنة ما يحتاج إلى إعمال الفكر وكدٌ الذهن للوصول إلى مرمى قائله وقصده ، فنزل القرآن بهذا الأسلوب أيضاً .

يقول صاحب كتاب « المباني لنظم المعاني » : « وكان كلامهم على ضربين :

أحدهما : الواضح الموجز الذي لا يخفى على سامعه ، ولا يحتمل غير ظاهره .

والآخر : على المجاز والكنايات ، والإشارات والتلويحات ، وهذا الضرب هو المستحلى عندهم ، الغريب من ألفاظهم ، البديع في كلامهم ، فلما قرعهم الله سبحانه ، فعجزهم عن المعارضة بمثل سور أو سورة منه ، أنزل على الضربين ليصح العجز منهم ، وتتأكد الحجج ولزومها إياهم ، فكأنه قال : عارضوا محمداً ﷺ في أي الضربين شئتم : في الواضح أوفي المشكل ، ولم يقدروا عليه ، ولو أنزله كلّه واضحاً محكماً بحيث لا يخفى على أحد سمعه منه لوجد المشركون مقالاً ، وقالوا : ما باله لم ينزل بالضرب المستحسن عندنا والمستحلى في طباعنا؛ لأن ما وقع

فيه الإشارة والكناية والتشبيه والتعريض كان أفصح وأعرب »[١] .

ثانياً : أنه لو كان القرآن كله ظاهراً مكشوفاً يستوي في معرفته العالم والجاهل، لبطل التفاضل بين الناس، وسقطت المحنة ، وماتت الخواطر .

فإنه مع الحاجة تقع الفكرة والحيلة ، ومع الكفاية يقع العجز والبلادة[٢] ، فكان في ذلك حثٌّ للعلماء على النظر الموجب للعلم بغوامضه ، والبحث عن دقائقه، فإن استدعاء الهمم لمعرفة ذلك من أعظم القُرَب[٣] .

ثالثاً : ظهور التفاضل بين الخلق ، وتميّز العالم عن غيره[٤] .

---

(١) « مقدمتان في علوم القرآن » (ص١٧٧) من المقدمة الأولى : « مقدمة كتاب المباني لنظم المعاني » من تأليف : أبي محمد حامد بن أحمد بن جعفر بن بسطام المتوفى بعد سنة (٤٢٥هـ) والمترجم في « غاية النهاية » ١/ ٢٠٢) ، وإنما جزمتُ بأن مؤلف هذه المقدمة هو من ذكرته – حيث كان مؤلف المقدمة غير معروف سابقاً – بعد قراءتي للمقال الماتع الجميل الذي كتبه الدكتور غانم قدوري الحمد بعنوان (مؤلف التفسير المسمى « كتاب المباني لنظم المعاني ») ونشره في : مجلة الرسالة الإسلامية ببغداد ، في العددين ١٦٤ -١٦٥ من صفحة ٢٤٣ إلى ٢٥٥ ، سنة ١٤٠٥هـ ، حيث أثبتَ أن المؤلف لهذه المقدمة ، والتي ظلّت فترة غير قليلة من الزمن لا يعرف مؤلفها ، إنما هو : أبومحمد حامد بن أحمد بن جعفر بن بسطام، والمقال جدير بالمطالعة .

(٢) انظر : « تأويل مشكل القرآن » لابن قتيبة (ص٨٦) .

(٣) انظر : « الإتقان في علوم القرآن » للسيوطي (ص٦٦٨) .

(٤) المصدر السابق .

رابعاً : ابتلاء الله لعباده ، حتى يميز الخبيث من الطيب ، وصادق الإيمان من المنافق ، فإن من يحاول التشكيك في القرآن، وإظهار تعارض آياته فلا شك في نفاقه وإلحاده ، ولذلك سَمَّى الإمام أحمد كتابه « الردُّ على الزنادقة والجهمية فيما شكّت فيه من متشابه القرآن » ، وسمى محمد المستنير المعروف بقطرب كتابه «الردّ على الملحدين في متشابه القرآن» .

خامساً : إظهار إعجاز القرآن ؛ لأن البحث في المشكل يظهر بلاغة القرآن وإحكامه واتساق معانيه ، وروعة ألفاظه(١) .

سادساً : البحث في المشكل يوجب بذل المزيد من الجهد والمشقة للوصول إلى ما يدفع الإشكال ، مما يحصل معه المزيد من الثواب(٢) .

سابعاً : البحث في المشكل يوجب على الباحث تحصيل علوم شرعية كثيرة من الحديث والفقه واللغة والنحو وغيرها ، وذلك لاستعمالها في دفع المشكل ، فكان وجودالمشكل سبباً في تحصيل هذه العلوم(٣) .

ثامناً : تربية المسلم على التواضع ولين الجانب ، فإنه عندما يرى غيره يعلم ما لا يعلمه هو ، فإن هذا يدعوه إلى التعلم والاعتراف بالعجز ، وفي هذا يقول عمرو بن مرّة ﷺ : ما مررت بآية من كتاب الله

---

(١) انظر : « مناهل العرفان » للزرقاني (ص٥٣٩) .

(٢) انظر : « مفاتيح الغيب » للرازي ٧/ ١٤٩ .

(٣) انظر : « مفاتيح الغيب » للرازي ٧/ ١٤٩ .

لا أعـرفها إلاّ أحزنـتني ؛ لأنـي سمعـت الله يقـول : ﴿وَتِلْكَ ٱلْأَمْثَٰلُ نَضْرِبُهَا لِلنَّاسِ وَمَا يَعْقِلُهَآ إِلَّا ٱلْعَٰلِمُونَ﴾ [العنكبوت :٤٣][١] .

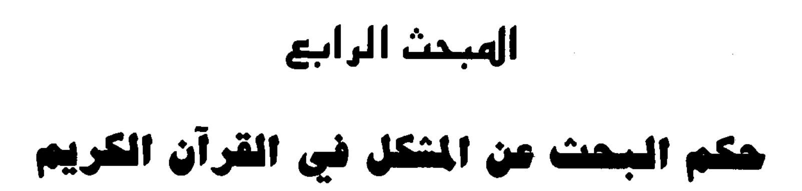
تاسـعاً : البحث في المشكل يدعو إلى إعمال العقل والفكر والنظر في الأدلة ، مما يدفع عن العالم ظلمة التقليد[٢] .

* * *

(١) أخـرجه ابـن أبـي حاتم في تفسيره ٩/ ٣٠٦٤ رقم الأثر (١٧٣٢٧) في تفسير الآية .

(٢) انظر : « مفاتيح الغيب » للرازي ٧/ ١٤٩ .





المبحث الرابع

حكم البحث عن المشكل في القرآن الكريم

* * *



المبحث الرابع

حكم البحث عن المشكل في القرآن الكريم

يقول الله تعالى : ﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا نُّوحِىٓ إِلَيْهِمْ ۚ فَسْـَٔلُوٓا۟ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴿٤٣﴾ بِٱلْبَيِّنَٰتِ وَٱلزُّبُرِ ۗ وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ﴿٤٤﴾ ﴾ [النحل : ٤٣-٤٤]

يقول ابن عطية[1] : « و قوله ﴿ لِتُبَيِّنَ ﴾ يحتمل أن يريد لتبين بسردك نص القرآن ما نزل ، ويحتمل أن يريد لتبين بتفسيرك المجمل ، وشرحك ما أشكل مما نزل ، فيدخل في هذا ما بيّنته السنة من أمر الشريعة ، وهذا قول مجاهد»[2] .

فإذا كان قارئ القرآن يعرض له المشكل ، فلا شك أنه يحتاج إلى البيان ، كما بيّن النبي ﷺ لأصحابه ما أشكل عليهم في أحاديث معروفة، وفي هذا دليل على أنه متى عرض للمسلم إشكال فعليه المبادرة بسؤال أهل العلم لرفع هذا الإشكال .

ويقول ابن كثير في تفسير الآية : ﴿ وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ ﴾ يعني : القرآن، ﴿ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ ﴾ من ربهم ، أي : لعلمك بمعنى ما

---

(١) هو : أبومحمد ، عبدالحق بن غالب بن عبدالرحمن بن غالب بن تمام بن عطية المُحاربي الأندلسي الغرناطي المالكي، الإمام العلاّمة، شيخ المفسرين في وقته، صاحب التفسير المشهور «المحرر الوجيز» ، توفي سنة (٥٤١هـ) . ترجمته في «سير أعلام النبلاء» ١٩/ ٥٨٧ ، و «طبقات المفسرين» للداوودي ١/ ٢٦٠ .

(٢) « المحرر الوجيز » ١٠/ ١٨٩ .



أنـزل عليك ، وحرصـك عليه، واتـباعك لــه، لعلمنا بأنك أفضل الخلائق وسيد ولـد آدم ، فتفصـل لهـم مـا أجمـل، وتُبيّن لهـم مـا أشـكل ﴿وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ أي: ينظرون لأنفسهم فيهتدون، فيفوزون بالنجاة في الدارين»[١].

وإنمـا يُـذمُّ المرءُ عـند بحثه في المشكل والمتشابه على القصد السيء ، فـإن كـان قصـده نشـر الأغلوطـات ، وعـرض مـا يُوهـم التناقض بين المسلمين ، وسـؤالهم عـن المتشـابه ، فهـذا لـه حالٌ أخرى ، يقول شيخ الإسـلام ابـن تيمـية : « أمـا الذمّ فإنما وقع على من يتبع المتشابه لابتغاء الفتـنة وابـتغاء تأويلـه ، وهـو حـال أهـل القصد الفاسد الذين يريدون القـدح في القرآن فلا يطلبون إلاّ المتشابه لإفساد القلوب، وهي فتنتها به، ويطلـبون تأويلـه ولـيس طلبهم لتأويله لأجل العلم والاهتداء ، بل هذا لأجـل الفتـنة ، وكذلـك صـبيغ بـن عسـل ضـربه عمر ﷺ؛ لأن قصده بالسـؤال عـن المتشـابه كـان لابـتغاء الفتـنة[٢] وهـذا كمـن يُـورد أسئلة وإشـكالات عـلى كـلام الغـير، ويقـول : مـاذا أريـد بكـذا، وغرضـه التشـكيك والطعـن فـيه ، لـيس غرضه معرفة الحق ، وهؤلاء هم الذين عـناهم الـنبي ﷺ بقولــه : «إذا رأيتم الذي يتبعون ما تشابه منه »[٣] ...

---

(١) « تفسير القرآن العظيم » لابن كثير ٤/ ٥٧٤ .

(٢) قصـة عمـر ﷺ مـع صبيغ بن عسل أخرجها الدارمي في « المسند » (١٥٠) ، والآجري في « الشريعة » (١٥٢) .

(٣) أخرجه البخاري (٤٥٤٧) ، ومسلم (٢٦٦٥) .

وأما من سأل عن معنى المتشابه ليعرفه ويزيل ما عرض له من الشبه ، وهو عالم بالمحكم متبع له ، مؤمن بالمتشابه ، لا يقصد فتنة ، فهذا لم يذمّه الله ، وهكذا كان الصحابة يقولون - رضي الله عنهم - مثل الأثر المعروف الذي رواه إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني - وقد ذكره الطلمنكي -، حدثنا يزيد بن عبدربه ، ثنا بقية ، ثنا عتبة بن أبي حكيم ، ثني عمارة بن راشد الكناني ، عن زياد عن معاذ بن جبل قال : « يقرأ القرآن رجلان : فرجل له فيه هوى ونية يفليه فلي الرأس ، يلتمس أن يجد فيه أمراً يخرج به على الناس ، أولئك شرار أمتهم ، أولئك يعمي الله عليهم سبل الهدى ، ورجل يقرؤه ليس فيه هوى ولا نية يفليه فلي الرأس فما تبين له منه عمل به ، وما اشتبه عليه وكَله إلى الله ، ليتفقهنّ فيه فقهاً ما فقهه قومٌ قط ، حتى لو أن أحدهم مكث عشرين سنة ، فليبعثن الله له من يبيّن له الآية التي أشكلت عليه ، أو يُفهِمه إياها من قِبَل نفسه» .

قال بقية : أشهدني ابن عيينة حديث عتبة هذا .

فهذا معاذٌ يذمّ من اتبع المتشابه لقصد الفتنة ، وأما من قصده الفقه فقد أخبر أن الله لابد أن يفقهه بفهمه المتشابه فقهاً ما فقهه قوم قط ، قالوا : والدليل على ذلك أن الصحابة كانوا إذا عرض لأحدهم شبهة في آية أو حديث سأل عن ذلك»[1] .

---

(١) « مجموع الفتاوى » لابن تيمية ١٧/ ٣٩٣-٣٩٥ .



وكـان عمـر ﷺ إذا وقـع مشـكل في كـتاب الله يسـتدعي ابن عباس ويقول له : غص غواص[1] .

بـل قد وصل الأمر ببعض أهل العلم واهتمامهم بالمشكل ، ما ذكره أبوحـيان عـن نفسـه ، حيـث يقـول في تفسيره عند قولـه تعالى : ﴿ كَمَآ أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنۢ بَيْتِكَ بِٱلْحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقًا مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ لَكَٰرِهُونَ ﴾ [الأنفـال :٥] بعـد أن ذكـر خمسـة عشر قولاً في الآية ، ولم يستحسن منها شيئاً ، قال : «وقبل تسطير هذه الأقوال هنا وقعت على جملة منها ، فلم يلقَ لخاطري منها شيء ، فرأيت في النوم أنني أمشي في رصيف ومعي رجلٌ أباحثه في قولـه : ﴿ كَمَآ أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنۢ بَيْتِكَ بِٱلْحَقِّ ﴾ فقلت لـه : ما مرَّ بي شيء مشـكل مـثل هـذا ، ، ولعـل ثمَّ محذوفاً يصح به المعنى ، وما وقفت فيه لأحـدٍ مـن المفسـرين عـلى شـيء طـائل ، ثم قلت له : ظهر لي الساعة تخـريجه ، وأن ذلـك المحذوف هو نصرك ، واستحسنت أنا وذلك الرجل هذا التخريج ، ثم انتبهت من النوم وأنا أذكره»[2] .

ويقـول الإمـام الـنووي عـند شـرحه لقولـه ﷺ : « إذا رأيتم الذين يتـبعون ما تشابه منه ، فأولئك الذي سمَّى الله فاحذروهم» : « وفي هذا الحديـث الـتحذير مـن مخالطـة أهـل الـزيغ ، وأهـل الـبدع ، ومـن يتبع المشـكلات للفتـنة ، فأمـا مـن سـأل عمّـا أشكل عليه منها للاسترشاد ،

(١) ذكـره أبـو حـيان في « الـبحر المحـيط » ٢/ ٣٨٥ وعـزاه في « كـنز العمـال » (٣٧١٧٨) إلى ابـن سـعد ولم أجـده في «الطـبقات الكـبرى » بعـد البحـث ، وأخرجه الإمام أحمد في « فضائل الصحابة » (١٩٤٠) .
(٢) « البحر المحيط » لأبي حيان ٤/ ٤٦٣ .



وتلطف في ذلك ، فلا بأس عليه ، وجوابه واجب ، وأما الأول فلا يُجاب بل يزجر ويعزر ، كما عزَّرَ عمر بن الخطاب ﷺ صبيغ بن عسل حين كان يتبع المتشابه »[1] .

* * *

(١) «شرح صحيح مسلم» للنووي، المسمّى « المنهاج » ١٦/ ٤٣٤ ، كتاب العلم ، باب النهي عن اتباع متشابه القرآن، الحديث الأول في الباب .



الفصل الثاني

أسباب وقوع الإشكال في القرآن الكريم

وفيه أربعة عشر مبحثاً :

المبحث الأول : اعتقاد أمر مخالف للكتاب والسنة .

المبحث الثاني : اختلاف الموضوع في الآيات .

المبحث الثالث : اختلاف الموضع والمكان للآيات .

المبحث الرابع : وقوع المخبر به على أحوال وأطوار مختلفة .

المبحث الخامس : اختلاف جهة الفعل .

المبحث السادس : تعدد القراءات في الآية .

المبحث السابع : توهم تعارض الآية أو الآيات مع الأحاديث النبوية .

المبحث الثامن : توهم استحالة المعنى .

المبحث التاسع : خفاء المعنى .

المبحث العاشر : غرابة اللفظ .

المبحث الحادي عشر : مخالفة المشهور من قواعد النحو والعربية .

المبحث الثاني عشر : الإيجاز والاختصار .

المبحث الثالث عشر : احتمال الإحكام أو النسخ للآية .

المبحث الرابع عشر : تردد معنى الآية بين أن يكون لها مفهوم مخالفة أو لا .

* * *



تمهيد

أنزل الله - عز وجل - القرآن الكريم بلسان عربي مبين، وكان هذا القرآن معجزةً خالدةً للنبي محمد ﷺ، كلّفه الله تعالى أن يبلغه للناس جميعاً، كما قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ ۖ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُۥ ۚ وَٱللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ ٱلنَّاسِ ۗ﴾ [المائدة :٦٧].

وأمر عباده بتدبر القرآن في قوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ ۚ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا﴾ [النساء :٨٢]، وقال تعالى: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَآ﴾ [محمد :٢٤].

وكان الصحابة رضوان الله تعالى عليهم - كما تقدّم - يسألون النبي ﷺ عن الآيات التي تشكل عليهم، وذلك فيما يبدو نتيجة لتحقيق الأمر الإلهي بالتدبر لكتابه الكريم، ثم جاء عصر التابعين، وكثر طرح الإشكالات عمّا كان عليه في عهد الصحابة، وكان ذلك محصلةً طبيعيةً لكثرة الداخلين في الإسلام من غير العرب.

ومن المعلوم أن نزول القرآن الكريم بالعربية لا ينافي عالمية الرسالة، كما قال تعالى: ﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنِّى رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا﴾ [الأعراف :١٥٨] فلذلك كان الأمر بتدبر الكتاب الكريم عاماً لجميع المكلفين، فلا ريب أن تتفاوت أفهامهم نحو آيات القرآن الكريم.

فلذلك كثر السؤال حول آيات الكتاب، رغبةً في الاستجابة للأمر الإلهي بتدبر القرآن، وتنوعت هذه الأسئلة، فبعضها كان عن الألفاظ، وبعضها كان عن المعاني، وبعضها عن الإعراب، وبعضها في

القراءات ، وبعضها فيما أوهم التعارض .

ومع كثرة التدوين وشيوع التأليف ، اهتم علماء الإسلام بهذا الموضوع اهتماماً بالغاً ، وكان هذا الاهتمام مستمداً من مكانة القرآن الكريم في قلوب المسلمين ، فكثرت المؤلفات في هذا الباب ، واعتنى المفسرون لكتاب الله تعالى بطَرْقِ هذا الميدان ، ومحاولة الإجابة عن كل إشكال يطرأ على قارئ الكتاب العزيز .

وفي هذا الفصل سوف أتطرق للأسباب التي تُستشكَلُ الآية لأجلها، مدعماً ذلك بالنقل عن أهل العلم .

وقبل الدخول في مباحث هذا الفصل ، ينبغي أن يُعلَم أنّ هناك سبباً رئيساً مشتركاً في كل الأسباب التي سأوردها ، وهذا السبب يتعلّق بالقارئ لكتاب الله تعالى ، ألاَ وهو مقدار العلم والمعرفة ، فبالعلم يتفاوت الناس في هذا الباب ، ما بين مقلّ ومستكثر ، وإلاَّ فإن التدبر التام للقرآن الكريم كفيلٌ بدفع الإشكال عن النفس ، كيف لا يكون كذلك وقد وصف الله كتابه بقوله تعالى : ﴿هَٰذَا بَيَانٌ لِّلنَّاسِ وَهُدًى وَمَوْعِظَةٌ لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [آل عمران :١٣٨] ، وقال تعالى : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ قَدْ جَآءَتْكُم مَّوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَشِفَآءٌ لِّمَا فِى ٱلصُّدُورِ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ﴾ [يونس :٥٧] .

ويحضرني في هذا الباب ما أورده ابن القيم[١] رحمه الله حول قوله

(١) هو : أبوعبدالله شمس الدين محمد بن أبي بكر بن أيوب الزرعي ثم الدمشقي الشهير بابن قيم الجوزية ، أحد أعلام الإسلام ، حوى الكثير من علوم

تعـالى : ﴿فَإِن كُنتَ فِى شَكٍّ مِّمَّآ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ فَسْـَٔلِ ٱلَّذِينَ يَقْرَءُونَ ٱلْكِتَـٰبَ مِن قَبْلِكَ ۚ لَقَدْ جَآءَكَ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّكَ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْمُمْتَرِينَ﴾ [يونـس :٩٤] حيـث يقـول : « وقـد أشـكلت هـذه الآية على كثير من الناس ، وأورد اليهود والنصـارى عـلى المسـلمين فـيها إيـراداً وقـالوا : كـان في شك فأمِر أن يسـألنا، ولـيس فـيها بحمد الله إشكال ، وإنما أتيَ أشباه الأنعام من سوء قصـدهم وقلـة فهمهم، وإلا فالآية من أعلام نبوته ﷺ ، وليس في الآية مـا يـدل على وقوع الشك ولا السؤال أصلاً ، فإن الشرط لا يدل على وقوع المشروط ، بل ولا على إمكانه »[(١)] .

فقلّـة الفهـم وضـعف العـلم والمعـرفة سببٌ ظاهر ومشترك في أكثر الأسباب التي سأذكرها في هذا الفصل إن شاء الله تعالى .

ويقـول شـيخ الإسـلام ابـن تيمية : « نعم ، قد يكون في القرآن آيات لا يعـلم معـناها كـثير من العلماء فضلاً عن غيرهم ، وليس ذلك في آية معينة ، بـل قد يُشكل على هذا ما يعرفه هذا ، وذلك تارة يكون لغرابة اللفظ ، وتارةً لاشـتباه المعـنى بغـيره ، وتارةً لشبهة في نفس الإنسان تمنعه من معرفة الحق ، وتارةً لعدم التدبر التام ، وتارةً لغير ذلك من الأسباب »[(٢)] .

وسـيكون عـرض هـذه الأسـباب عـلى شكل مباحث لتكون أقرب للذهن ، وأسهل في الفهم ، ومن الله أستمدُ العونَ وأسأله التوفيق .

الشـريعة وفـنونها وبـرع فـيها ، ولـه عـدد من المؤلفات منها : « زاد المعاد » و«أحكام أهل الذمة» وغيرها ، توفي سنة (٧٥١هـ) . ترجمته فـي «ذيل طبقات الحنابلة» ٢/ ٤٤٧، و «شذرات الذهب» ٨/ ٢٨٧ .

(١) «أحكام أهل الذمة» ١/ ٩٩ .

(٢) «مجموع الفتاوى» لابن تيمية ١٧/ ٤٠٠.





المبحث الأول

اعتقادُ أمرٍ مخالف للكتاب والسنة

* * *



المبحث الأول

اعتقاد أمرٍ مخالف للكتاب والسنة

وهـذا السـبب واقـعٌ عـند أهـل الـبدع ، حيـث ابـتدعوا بعـض الاعـتقادات وجعلوهـا هـي الأصل ، ثم نظروا في الكتاب والسنة ، فما أمكـنهم أن يـتأوّلوه عـلى قولهـم تـأولوه ، وإلاَّ قـالوا : هذا من المشكل والمتشـابه فجعلـوا بدعهم أصلاً ، وما خالفها مشكلاً ، ولو كان مما جاء به الكتاب والسنة(١) .

يقـول شـيخ الإسلام ابن تيمية : « ولهذا يجعل كل فريق المشكل من نصوصه ، غير ما يجعل الفريق الآخر مشكلاً .

فمـنكر الصـفات الخبرية الذي يقول : إنها لا تعلم بالعقل ، يقول : نصوصـها مشـكلة متشـابهة ، بخـلاف الصـفات المعلومة بالعقل – عنده بعقله – فإنها عنده محكمةٌ بينة .

وكذلك يقول من ينكر العلو والرؤية : نصوص هذه مشكلة .

ومـنكر الصـفات مطلقاً يجعل ما يثبتها مشكلاً دون ما يثبت أسماءه الحسنى ، ومنكر معاني الأسماء يجعل نصوصها مشكلة .

ومـنكر معـاد الأبدان وما وصفت به الجنة والنار يجعل ذلك مشكلاً أيضاً .

ومـنكر القـدر يجعـل مـا يثبـت أن الله خالق كل شيء وما شاء كان مشـكلاً ، دون آيات الأمر والنهي والوعد والوعيد ، والخائض في القدر

---

(١) انظر : « مجموع الفتاوى » لابن تيمية ١٧/ ٣٠٦ .



بالجبر يجعل نصوص الوعيد، بل ونصوص الأمر والنهي مشكلة، فقد يستشكل كل فريق ما لا يستشكله غيره »[١] .

والحقُّ أن هناك أسباباً كثيرة لنشوء البدع في الأمة الإسلامية ، ليس هذا مجال بحثها ، ولكن وجود هذه البدع وأهلها أوجد هذه الطريقة الخاطئة في التعامل مع نصوص الكتاب والسنة ، مما كان له أكبر الأثر في استشكال بعض ما جاء به الكتاب والسنة من مسائل العقيدة عموماً ، وآيات الصفات خصوصاً .

يقول الشيخ محمد الأمين الشنقيطي - رحمه الله - في تفسيرقوله تعالى : ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ يُغْشِى ٱلَّيْلَ ٱلنَّهَارَ﴾ [الأعراف :٥٤] : «هذه الآية الكريمة وأمثالها من آيات الصفات كقوله : ﴿يَدُ ٱللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ [الفتح :١٠] ونحو ذلك ، أشكلت على كثير من الناس إشكالاً ضلّ بسببه خلق لا يُحصى كثرة ، فصار قوم إلى التعطيل وقوم إلى التشبيه، سبحانه وتعالى علواً كبيراً عن ذلك كله ، واللهُ جل وعلا أوضح هذا غاية الإيضاح ، ولم يترك فيه أي لبس ولا إشكال»[٢] . ثم شرع في بيان المذهب الحق في آيات الصفات .

وبذلك يتبين أن كون الآية من آيات الصفات لا يجعلها موضع إشكال ، ولا ينبغي وصفها بذلك ، كما أنه ينبغي على الباحث النظر فيما يشكل عليه ، والبحث عمّا يدفع عنه الإشكال ، خصوصاً فيما

(١) « درء تعارض العقل والنقل » ١/ ١٦-١٧ .

(٢) « أضواء البيان » ٢/ ٣٠٤ .



يتعلّق بمسائل الاعتقاد ، حيث قد ينشأ الإنسان على عقيدة ما ، ثم يبدأ عرض نصوص الكتاب والسنة عليها ، بينما كان الصواب أن يعرض عقيدته على نصوص الكتاب والسنة ، فما وافقهما فليحمد الله - عز وجل - عليه ، وما خالفهما فليرجع إليهما وفق فهم السلف الصالح ، وليتَّهِم نفسه وفهمه قبل استشكال شيء من آيات الكتاب ونصوص السنة ، والله أعلم .

* * *



المبحث الثاني

اختلاف الموضوع في الآيات

* * *



المبحث الثاني

اختلاف الموضوع في الآيات

وأقصد به أن يتوهم القارئ اتحاد الموضوع الذي تتحدث عنه الآيات ، بينماالحق أن كل آية لها معناها ودلالتها الخاصة بها .

وهذا الأمر يدعونا إلى التنبيه عند حدوث الإشكال بين الآيات بضرورة مراجعة ما كتبه أهل العلم في تفاسيرهم - خصوصاً المحققين منهم - واستخلاص أحسن الأجوبة وأقربها للصواب .

وكمثال على هذا النوع من الأسباب، أنقل ما ذكره الزركشي في قوله تعالى : ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً﴾ [النساء :٣] مع قوله تعالى في أواخر السورة : ﴿وَلَن تَسْتَطِيعُوا أَن تَعْدِلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ﴾ [النساء : ١٢٩] .

فيظنُّ بعضُ من يقرأ السورة أن الآية الأولى تُفْهِمُ إمكانَ العدل ، والثانية تنفيه .

بينما الصواب : أن الآية الأولى تتحدث عن موضوع يخالف موضوع الآية الأخرى ، ولعلّ مما أوقع في هذا الإشكال ورود لفظ العدل فيهما ، وكذلك كون الحديث فيهما عن النساء ، وفي ذلك يقول الزركشي : « والجواب : أن المراد بالعدل في الأولى العدل بين الأزواج في توفية حقوقهن ، وهذا ممكن الوقوع وعدمه .

والمراد به في الثانية الميلُ القلبي ، فالإنسان لا يملك ميل قلبه إلى بعض زوجاته دون بعض ، وقد كان ﷺ يقسم بين نسائه ثم يقول :

«اللهم هذا قَسْمي فيما أملك فلا تؤاخذني بما لا أملك»[(١)](٢) .

ومنه كذلك قوله تعالى : ﴿ وَجَزَٰٓؤُاْ سَيِّئَةٖ سَيِّئَةٞ مِّثۡلُهَاۖ ﴾ [الشورى : ٤٠] مع قوله تعالى : ﴿ يُضَٰعَفُ لَهُمُ ٱلۡعَذَابُۚ ﴾ [هود : ٢٠] ، ففي الآية الأولى بيان أن جزاء السيئة سيئة مثلها ، وفي الآية الأخرى بيان عن مضاعفة العذاب ، فمن هذا الباب يقع الإشكال .

وقد أجاب الزركشي عن هذا الإشكال ، حيث يقول : «والجواب : أن التضعيف هنا ليس على حدّ التضعيف في الحسنات ، بل هو راجعٌ لتضاعيف مرتكباتهم ، فكان لكل مرتكب منها عذابٌ يخصّه ، فليس التضعيف من هذا الطريق على ما هو في الطريق الآخر ، وإنما المراد هنا تكثيره بحسب كثرة المجترحات ؛ لا أن(٣) السيئة الواحدة يضاعف الجزاء عليها ، بدليل سياق تلك الآية ، وهو قوله : ﴿ وَمَنۡ أَظۡلَمُ مِمَّنِ ٱفۡتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًاۚ أُوْلَٰٓئِكَ يُعۡرَضُونَ عَلَىٰ رَبِّهِمۡ وَيَقُولُ ٱلۡأَشۡهَٰدُ هَٰٓؤُلَآءِ ٱلَّذِينَ

(١) أخرجه من حديث عائشة : أبوداود في كتاب النكاح ، باب في القسم بين النساء ورقم الحديث (٢١٣٤) ، والترمذي في أبواب النكاح كذلك ، باب ما جاء في التسوية بين الضرائر ، ورقم الحديث (١١٤٠) ، وقال الترمذي : حديث عائشة هكذا رواه غير واحد عن حماد بن سلمة عن أيوب عن أبي قلابة عن عبدالله بن يزيد عن عائشة أن النبي ﷺ كان يقسم . ورواه حماد بن زيد وغير واحد عن أيوب عن أبي قلابة مرسلاً أن النبي ﷺ كان يقسم ، وهذا أصحُّ من حديث حمّاد بن سلمة ، ورجح الإرسال كذلك الألباني ـ رحمه الله ـ في «إرواء الغليل» (٢٠١٨) .

(٢) «البرهان في علوم القرآن» ٢/ ١٨٧ .

(٣) كانت في الأصل : (لأن) ولعل الصواب ما أثبت إن شاء الله تعالى .

كَذَبُوا عَلَىٰ رَبِّهِمْۚ أَلَا لَعْنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿١٨﴾ ٱلَّذِينَ يَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَيَبْغُونَهَا عِوَجًا وَهُم بِٱلْـَٔاخِرَةِ هُمْ كَٰفِرُونَ ﴿١٩﴾﴾ [هود: ١٨-١٩] فهؤلاء كذبوا على ربهم، وصدّوا عن سبيله، وبغوها عوجاً وكفروا، فهذه مرتكبات عذبوا بكل مرتكب منها»[١].

وبذلك يتبيّن أن المراد بالمضاعفة إنما هو على عدد السيئات، لا أنّ كل سيئة تضاعف لوحدها، فزال الإشكال بذلك، وتبيّن أن موضوع المضاعفة للعذاب يختلف عن موضوع الآيات التي تثبت عدم المضاعفة وأن جزاء السيئة هو سيئة مثلها.

* * *

(١) «البرهان في علوم القرآن» ٢/ ١٨٤-١٨٥.


تفسير
مركز تفسير للدراسات القرآنية
Tafsir Center for Qur'anic Studies

المبحث الثالث

اختلاف الموضع والمكان للآيات

* * *



المبحث الثالث

اختلاف الموضع والمكان للآيات

ويقصد بهذا السبب أن قارئ القرآن الكريم قد يرسخ لديه أحد الأحكام أو المعاني عند قراءته لبعض الآيات ، ثم يقرأ آيات أخرى فيظهر له حكمٌ أو معنىً يتوهم تعارضه مع ما سبق أن ترسخ لديه ، فيستشكل الآية لذلك .

بينما الحقُّ أن الآية أو الآيات الأولى تتحدث عن الموضوع ذاته ، ولكنَّ موضعها ومكانها يختلف عن موضع ومكان الآية أو الآيات الأخرى .

ومن الأمثلة الواضحة على هذا ما ورد عند بعض المفسرين في تفسير قوله تعالى: ﴿وَمَن يَهْدِ ٱللَّهُ فَهُوَ ٱلْمُهْتَدِ ۖ وَمَن يُضْلِلْ فَلَن تَجِدَ لَهُمْ أَوْلِيَآءَ مِن دُونِهِۦ ۖ وَنَحْشُرُهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ عَلَىٰ وُجُوهِهِمْ عُمْيًا وَبُكْمًا وَصُمًّا ۖ مَّأْوَىٰهُمْ جَهَنَّمُ ۖ كُلَّمَا خَبَتْ زِدْنَـٰهُمْ سَعِيرًا﴾ [الإسراء :٩٧] .

يقول ابن جرير الطبري - رحمه الله تعالى - : «فإن قال قائل : وكيف وصف الله هؤلاء بأنهم يحشرون عمياً وبكماً وصماً ، وقد قال : ﴿وَرَءَا ٱلْمُجْرِمُونَ ٱلنَّارَ فَظَنُّوٓا۟ أَنَّهُم مُّوَاقِعُوهَا﴾ [الكهف :٥٣] فأخبر أنهم يرون ، وقال : ﴿إِذَا رَأَتْهُم مِّن مَّكَانٍۭ بَعِيدٍ سَمِعُوا۟ لَهَا تَغَيُّظًا وَزَفِيرًا ﴿١٢﴾ وَإِذَآ أُلْقُوا۟ مِنْهَا مَكَانًا ضَيِّقًا مُّقَرَّنِينَ دَعَوْا۟ هُنَالِكَ ثُبُورًا ﴿١٣﴾﴾ [الفرقان :١٢-١٣] فأخبر أنهم يسمعون وينطقون . قيل : جائز أن يكون ما وصفهم الله به من العمى والبكم والصمم يكون صفتهم في حال حشرهم إلى موقف

القيامة ، ثم يجعل لهم اسماع وأبصار ومنطق في أحوال أخر غير حال الحشر»[١] .

ومن الأمثلة كذلك ما ذكره الشوكاني عند تفسيره لقوله تعالى : ﴿فَلَآ أَنسَابَ بَيْنَهُمْ يَوْمَئِذٍ وَلَا يَتَسَآءَلُونَ﴾ [المؤمنون : ١٠١] حيث يقول : ﴿ وَلَا يَتَسَآءَلُونَ ﴾ أي : لا يسأل بعضهم بعضاً ، فإن لهم إذ ذاك شغلاً شاغلاً ، ومنه قوله تعالى : ﴿ يَوْمَ يَفِرُّ ٱلْمَرْءُ مِنْ أَخِيهِ ﴿٣٤﴾ وَأُمِّهِۦ وَأَبِيهِ ﴿٣٥﴾ وَصَٰحِبَتِهِۦ وَبَنِيهِ ﴿٣٦﴾ ﴾ [عبس :٣٤-٣٦] وقوله: ﴿ وَلَا يَسْـَٔلُ حَمِيمٌ حَمِيمًا﴾ [المعارج :١٠] ، ولا ينافي هذا ما في الآية الأخرى من قوله : ﴿ وَأَقْبَلَ بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ يَتَسَآءَلُونَ ﴾ [الطور :٢٥] فإن ذلك محمول على اختلاف المواقف يوم القيامة ، فالإثبات باعتبار بعضها ، والنفي باعتبار بعضٍ آخر كما قررناه في نظائر هذا ، مما أثبت تارة ونفي أخرى »[٢] .

وبذلك يتبيّن أنه يجدر بقارئ القرآن الكريم أن يتنبه ويتذكر أنَّ من أسباب وقوع الإشكال عدم العلم بما تدل عليه الآية أو الآيات التي يوهم ظاهرها مخالفته لآية أو آيات أخرى ، بينما الحقُّ أن الأولى لها موضع ومكان يخالف موضع ومكان الأخرى ، ويظهر له بذلك أنه لا إشكال ولا تعارض بين الآيات .

* * *

(١) « جامع البيان » ١٥/ ١٦٧ .

(٢) « فتح القدير » ٣/ ٦٧٩ .





المبحث الرابع

وقوع المخبر به على أحوال وأطوار مختلفة

* * *


مركز تفسير للدراسات القرآنية
Tafsir Center for Qur'anic Studies

المبحث الرابع
وقوع المخبر به على أحوال وأطوار مختلفة

وهو أن تَرِدَ عددٌ من الآيات تتحدث عن شيء واحد ، وتكون ألفاظها مختلفة ، مما يوقع الإشكال لدى قارئ القرآن الكريم ، بينما الصواب أنها كلها مجتمعة ومتجانسة ، وإنما الواقع أنها تحكي أحوالاً أو أطواراً لهذا الشيء الذي تتحدث عنه، وأضرب مثالين على هذا السبب :

يقول تعالى حكايةً عن خلق آدم عليه السلام : ﴿ إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِندَ ٱللَّهِ كَمَثَلِ ءَادَمَۖ خَلَقَهُۥ مِن تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [آل عمران :٥٩]، وفي آية أخرى وعند حديث الحق تبارك وتعالى عن آدم عليه السلام كذلك قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ مِن صَلْصَٰلٍ مِّنْ حَمَإٍ مَّسْنُونٍ﴾ [الحجر: ٢٦]، وفي آية أخرى قال تعالى : ﴿ فَٱسْتَفْتِهِمْ أَهُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَم مَّنْ خَلَقْنَآ ۚ إِنَّا خَلَقْنَٰهُم مِّن طِينٍ لَّازِبٍۭ﴾ [الصافات :١١] وفي سورة الرحمن قال تعالى: ﴿خَلَقَ ٱلْإِنسَٰنَ مِن صَلْصَٰلٍ كَٱلْفَخَّارِ﴾ [الرحمن :١٤].

يقول الشيخ الشنقيطي – رحمه الله – في حديثه عن آية سورة الحجر: « ظاهر هذه الآية أن آدم خُلق من صلصال : أي طين يابس .

وقد جاء في آيات أُخر ما يدل على خلاف ذلك ، كقوله تعالى : ﴿مِّن طِينٍ لَّازِبٍۭ ﴾ [الصافات :١١] وكقوله : ﴿ كَمَثَلِ ءَادَمَۖ خَلَقَهُۥ مِن تُرَابٍ ﴾ [آل عمران :٥٩] .

والجواب : أنه ذكر أطوار ذلك التراب، فذكر طوره الأول بقوله :

﴿مِن تُرَابٍ﴾ [آل عمـران :٥٩] ثم بُلَّ فصار طيناً لازباً ، ثم خُمِّر فصار حمـأً مسـنوناً ، ثم يبس فصار صلصالاً كالفخار ، وهذا واضحٌ ، والعلم عند الله تعالى »[١] .

وهـذا الجـواب ذكـره ابـن أبـي بكر الرازي[٢] ، حيث يقول : « فإن قـيل : كيف قال تعالى هنا : ﴿ خَلَقَ ٱلْإِنسَـٰنَ مِن صَلْصَـٰلٍ كَٱلْفَخَّـارِ ﴾ [الـرحمن :١٤] وهـو الطـين اليابس الذي لم يطبخ ، ولكن له صلصلة : أي صـوت إذا نُقِـر ، وقـال تعـالى في موضـع آخـر ﴿ مِن صَلْصَـٰلٍ مِّنْ حَمَإٍ مَّسْنُونٍ ﴾ [الحجـر :٢٦] ، وقـال تعالى : ﴿مِّن طِينٍ لَّازِبٍ﴾ [الصافات : ١١] ، وقال : ﴿ مِن تُرَابٍ ﴾ [آل عمران :٥٩] ،

قلـنا : الآيـات كلّهـا متفقة في المعنى ؛ لأن الله تعالى خلقه من تراب جعله طيناً ، ثم من حمإٍ مسنون ، ثم صلصالاً »[٣] .

والمـثال الـثاني : مـا ورد في قولـه - عز وجل - : ﴿ فَأَلْقَىٰ عَصَاهُ فَإِذَا هِىَ ثُعْبَانٌ مُّبِينٌ ﴾ [الشعراء :٣٢] ، وفي موضع القصص قال تعالى : ﴿وَأَنْ

---

(١) « دفع إيهام الاضطراب » (ص١٧١) .

(٢) هـو : زين الدين أبوعبدالله محمد بن أبي بكر الرازي ، لم تعرف سنة ولادته ، ولا سنة وفاته ، ولكنه توفي قطعاً بعد سنة ٦٦٦هـ ، حيث أتمّ فـي هذه السنة تألـيف أشـهر كتـبه « مختار الصـحاح » ولـه غيره « أنموذج جليل فـي أسئلة وأجوبـة مـن غرائـب آي التنزيل » و« تفسير غريب القرآن العظيم » وكلها مطـبوعة . انظـر لترجمـته مقدمـة محقق الكتاب الأخير ، وهو الدكتور حسين المالي .

(٣) «أنموذج جليل» (ص٤٩٠) وهذا الكتاب يعرف أيضاً بـ« تفسير الرازي » .

أَلْقِ عَصَاكَ فَلَمَّا رَءَاهَا تَهْتَزُّ كَأَنَّهَا جَآنٌّ وَلَّىٰ مُدْبِرًا وَلَمْ يُعَقِّبْ يَٰمُوسَىٰٓ أَقْبِلْ وَلَا تَخَفْ إِنَّكَ مِنَ ٱلْآمِنِينَ ﴾ [القصص :٣١] .

ووجـه الإشكال ذكره الزجّاج ، حيث يقول : « الثعبان : الكبير من الحيّات ، فـإن قـال قائل: فكيف جاء ﴿فَإِذَا هِىَ ثُعْبَانٌ مُّبِينٌ ﴾ وفي موضع آخـر : ﴿ تَهْتَزُّ كَأَنَّهَا جَآنٌّ ﴾، والجـان : الصغير من الحيّات ، فالجواب في هذا مما يدل على عظم الآية ، وذلك أن خلقها خلق الثعبان ، واهتزازها وحركتها وخفتها كاهتزاز الجانّ وخفته » [١] .

وقال السمين الحلبي : « وأجيب بجوابين :

أحدهمـا : أنها جامعة حين تشكلها بين وصفي هذين الجنسين ، أي في عِظَم الثعبان وخفّة الجانّ .

والثاني : أنها في ابتداء تشكلها كالجان ، ثم تتعاظم كالثعبان»[٢] .

ولعلّـه يتضح في ختام دراسة هذا السبب من أسباب وقوع الإشكال أهمـية جمع الآيات والنظر فيها وتأملها ، للوصول إلى وجه الجمع بينها ، وبالتالي دفع الإشكال عنها .

* * *

(١) « معاني القرآن وإعرابه » لأبي إسحاق الزجّاج ٤/ ٨٨ .

(٢) « عمدة الحفاظ » للسمين الحلبي ١/ ٣٢١ .





المبحث الخامس

اختلافُ جهة الفعل

* * *



المبحث الخامس

اختلاف جهة الفعل

وهو أن تأتي آيات تُبين الفعل وفاعله، ثم تأتي آيات أخرى – أو حتى نفس الآية – تذكر نفس الفعل وتثبت فاعلاً آخر له ، وهذا يعني اختلاف جهة الفعل ، مع أنه نفس الفعل ، فمن هنا يظهر الإشكال ، وتبرز أهمية دفعه .

ومنه ما ورد في قوله تعالى : ﴿قُلْ يَتَوَفَّاكُم مَّلَكُ الْمَوْتِ الَّذِي وُكِّلَ بِكُمْ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّكُمْ تُرْجَعُونَ﴾ [السجدة:١١]، وقوله تعالى : ﴿اللَّهُ يَتَوَفَّى الْأَنفُسَ حِينَ مَوْتِهَا﴾ [الزمر:٤٢] ، وقوله تعالى : ﴿وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ ۖ وَيُرْسِلُ عَلَيْكُمْ حَفَظَةً حَتَّىٰ إِذَا جَاءَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ تَوَفَّتْهُ رُسُلُنَا وَهُمْ لَا يُفَرِّطُونَ﴾ [الأنعام :٦١] .

فالقارئ لهذه الآيات قد تشكل عليه ، من حيث نسبة التوفي ، ففي الأولى نُسب إلى مَلَك الموت ، وفي الثانية إلى الله – عز وجل – ، وفي الثالثة إلى رسل الله والمراد الملائكة .

يقول الشيخ الشنقيطي – رحمه الله – : « والجواب عن هذا ظاهر ، وهو أن إسناد التوفي إلى نفسه : لأن مَلَك الموت لا[1] يقدر أن يقبض روح أحد إلاّ بإذنه ومشيئته تعالى : ﴿ وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَن تَمُوتَ إِلَّا

---

(١) كانت العبارة : « لأن ملك الموت يقدر » فسقط حرف : « لا » جزماً ، فلذلك أثبته ، فهي زيادة لازمة على الأصل .

﴿ بِإِذْنِ ٱللَّهِ كِتَٰبًا مُّؤَجَّلًا ﴾ [آل عمران :١٤٥] وأسنده لملك الموت : لأنه هو المأمور بقبض الأرواح ، وأسنده للملائكة : لأن ملك الموت له أعوان من الملائكة تحت رئاسته ، يفعلون بأمره ، وينزعون الروح إلى الحلقوم ، فيأخذها ملك الموت ، والعلم عند الله تعالى»(١) .

ومن هذا الباب كذلك ، ما ورد في قوله تعالى : ﴿ وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ رَمَىٰ ﴾ [الأنفال :١٧] .

حيث نفى الرمي عن رسوله ﷺ بقوله : ﴿ وَمَا رَمَيْتَ ﴾ ثم أثبته له بقوله : ﴿إِذْ رَمَيْتَ ﴾ .

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية : « قوله : ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ رَمَىٰ ﴾ [الأنفال :١٧] لم يُرِد به أن فِعْلَ العبد هو فعل الله تعالى – كما تظنه طائفة من الغالطين- فإن ذلك لو كان صحيحاً لكان ينبغي أن يُقال لكل أحد ، حتى يقال للماشي : ما مشيت إذ مشيت ولكن الله مشى، ويقال للراكب : وما ركبت إذ ركبت ولكن الله ركب، ويقال للمتكلم : ما تكلمت إذ تكلمت ولكن الله تكلم ، ويقال مثل ذلك للآكل والشارب والصائم والمصلى ونحو ذلك .

وطرد ذلك : يستلزم أن يقال للكافر ما كفرت إذ كفرت ولكن الله كفر ، ويقال للكاذب ما كذبت إذ كذبت ولكن الله كذب .

ومن قال مثل هذا : فهو كافر ملحد خارج عن العقل والدين .

---

(١) « دفع إيهام الاضطراب » (ص٢٣٦) .



ولكـن معنى الآية : أن النبي ﷺ يوم بدر رماهم ، ولم يكن في قدرته أن يوصـل الـرمي إلى جميعهم فإنـه إذ رمـاهم بـالتراب وقال : «شاهت الوجـوه»(١) لم يكـن في قدرتـه أن يوصـل ذلك إليهم كلهم ، فالله تعالى أوصـل ذلك الرمي إليهم كلهم بقدرته . يقول : وما أوصلت إذ حذفت ولكـن الله أوصـل، فالرمي الذي أثبته له ليس هو الرمي الذي نفاه عنه، فـإن هـذا مستلزم للجمع بين النقيضين ، بل نفى عنه الإيصال والتبليغ، وأثبت له الحذف والإلقاء»(٢) .

وبذلـك يتبيّن أن نفي الرمي عن الرسول ﷺ ثم إثباته له ، ليس فيه تـناقض ، فهمـا فعـلان : إلقـاءُ التراب ، وهناك إيصال له ، فالأول من فعـل الرسـول ﷺ، والـثاني بفعـل الله عـز وجل، مع أنه تعالى سمَّى الفعلين كليهما رمياً .

* * *

---

(١) أخـرجه الطبراني فـي « المعجم الكبير » ٣١٢٧-٣١٢٨ ، وقال الهيثمي فـي «مجمع الزوائد» ٦/ ٨٤ : سنده حسن .

(٢) « مجموع الفتاوى » ٢/ ٣٣١-٣٣٢ .



المبحث السادس

تَعدُّد القراءات في الآية

* * *



المبحث السادس

تعدد القراءات في الآية

تعرف القراءات بأنها : علم بكيفية أداء كلمات القرآن واختلافها ، معزواً لناقله[(١)] .

واختلاف القراءات لا يخلو من ثلاث أحوال :

أحدها : اختلاف اللفظ ، والمعنى واحد .

والثاني : اختلاف اللفظ والمعنى جميعاً ، مع جواز أن يجتمعا في شيء واحد ، لعدم تضاد اجتماعهما فيه .

والثالث : اختلاف اللفظ والمعنى ، مع امتناع جواز أن يجتمعا في شيء واحد ، لاستحالة اجتماعهما فيه[(٢)] .

وهذا النوع الثالث هو ما يهمنا في هذه الدراسة ، وهو مثار الإشكال عند بعض المفسرين.

ومن أوضح الأمثلة على ذلك، ما ورد في قوله تعالى: ﴿بَلْ عَجِبْتَ وَيَسْخَرُونَ﴾ [الصافات :١٢] حيث قرأ حمزة[(٣)]

---

(١) « منجد المقرئين » لابن الجزري (ص٤٩) .

(٢) انظر : « الأحرف السبعة » لأبي عمرو الداني (ص٤٧) .

(٣) هو : حمزة بن حبيب الزيّات الكوفي ، شيخ القراء بالكوفة بعد عاصم ، وأحد القراء السبعة ، أشهر من روى عنه : خلف وخلاّد ، توفي سنة (١٥٦هـ) . ترجمته في «معرفة القرّاء الكبار » ١/ ٢٥٠ ، و«غاية النهاية» ١/ ٢٦١.

والكسائي[١] وخلف[٢] بضم التاء ﴿بل عجبتُ ويسخرون﴾ وقرأ الباقون بفتحها[٣] .

وقد أشكلت قراءة الضم على الإمام المهدوي ، حيث يقول : «ومن ضمّ التاء، فهي قراءة مشكلة» ثم بيَّن رحمه الله وجه الإشكال باعتبار أنها تثبت العَجَبَ لله ـ عز وجل ـ[٤] .

ويروى عن شريح الحضرمي المقرئ[٥] إنكاره لهذه القراءة ، حيث يقول : إن الله لا يعجب من شيء ، وإنما يعجب من لا يعلم[٦] .

يقول ابن جرير الطبري : « والصواب من القول في ذلك أن يقال :

---

(١) هو : علي بن حمزة الكسائي الكوفي، أحد القرّاء السبعة، قرأ على حمزة ، وروى عنه الإمام أحمد ، من رواته : حفص الدوري وأبوالحارث ، توفي سنة (١٨٩هـ) . ترجمته في «معرفة القرّاء الكبار» ١/ ٢٩٦ ، و«غاية النهاية» ١/ ٥٣٥ .

(٢) هو : خلف بن هشام البزار البغدادي ، أحد القراء الثلاثة المتممين للعشرة ، قرأ على سليم بن عيسى عن حمزة وعلى أبي يوسف الأعشى لعاصم ، وعن أبي إسحاق المسيسبي حروف نافع ، توفي سنة (٢٢٩هـ) . ترجمته في « معرفة القراء الكبار » ١/ ٤١٩، و« غاية النهاية » ١/ ٢٧٢ .

(٣) انظر : « المبسوط في القراءات العشر » لابن مهران (ص٣١٥) ، و« النشر في القراءات العشر » لابن الجزري ٢/ ٣٥٦ .

(٤) « شرح الهداية » ٢/ ٤٨٨ .

(٥) هو : أبوحيوة شريح بن يزيد الحضرمي الحمصي المقرئ المؤذن، عالم صدوق ، ذكره ابن حبان في الثقات . توفي سنة (٢٠٣هـ) . ترجمته في « معرفة القرّاء » ١/ ٣٥٤ ، و« تهذيب التهذيب » ٢/ ١٦٣ .

(٦) انظر : « الجامع لأحكام القرآن » للقرطبي ١٥/ ٦٩ .

إنهما قراءتان مشهورتان في قرّاء الأمصار، فبأيتهما قرأ القارئ فمصيب.

فإن قال قائل: وكيف يكون مصيباً القارئ بهما مع اختلاف معنييهما ؟ .

قيل: إنهما وإن اختلف معنياهما فكل واحد من معنييه صحيح، قد عجب محمد مما أعطاه الله من الفضل، وسخر منه أهل الشرك بالله، وقد عجب ربنا من عظيم ما قاله المشركون في الله، وسخر المشركون بما قالوه »[1] .

ومن الأمثلة كذلك ما ورد من القراءات في قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمۡتُمۡ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغۡسِلُواْ وُجُوهَكُمۡ وَأَيۡدِيَكُمۡ إِلَى ٱلۡمَرَافِقِ وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ وَأَرۡجُلَكُمۡ إِلَى ٱلۡكَعۡبَيۡنِۚ﴾ الآية [المائدة :٦] .

يقول الشيخ الشنقيطي - رحمه الله -: « في قوله: ﴿وَأَرۡجُلَكُمۡ﴾ ثلاث قراءات: واحدة شاذة، واثنتان متواترتان:

أما الشاذة[2]: فقراءة الرفع، وهي قراءة الحسن[3]، وأما المتواترتان: فقراءة النصب، وقراءة الخفض .

---

(١) « جامع البيان » ٢٣/ ٤٣ .

(٢) انظر: « القراءات الشاذة » لابن خالويه (ص٣١)، و« المحتسب » لابن جني ١/ ٢٠٨ .

(٣) هو: أبوسعيد الحسن بن أبي الحسن البصري، سيد أهل زمانه علماً وعملاً، مناقبه كثيرة، توفي سنة (١١٠هـ) . ترجمته في « معرفة القرّاء الكبار » ١/ ١٦٨، و« تهذيب التهذيب » ١/ ٣٨٨ .

أما النصب : فهو قراءة نافع[١] ، وابن عامر[٢] ، والكسائي ، وعاصم[٣] في رواية حفص[٤] من السبعة ، ويعقوب[٥] من الثلاثة .

وأما الجرّ : فهو قراءة ابن كثير ، وحمزة ، وأبي عمرو[٦] ،

---

(١) هو : نافع بن عبدالرحمن الليثي ، المدني ، أحد القراء السبعة ، أصله من أصبهان ، إمام دار الهجرة، قرأ على سبعين من التابعين، توفي سنة (١٦٩هـ) . ترجمته في «معرفة القراء الكبار» ١/ ٢٤١ ، و «غاية النهاية» ٢/ ٣٣٠.

(٢) هو : عبدالله بن عامر اليحصبي الدمشقي ، أحد القراء السبعة ، إمام الشاميين في القراءة ، وكان يقول : قبض رسول الله ﷺ ولي سنتان ، توفي سنة (١١٨هـ) . ترجمته في « معرفة القراء الكبار » ١/ ١٨٦، و « الوافي في بالوفيات » ١٧/ ٢٢٧ .

(٣) هو : عاصم بن بهدلة بن أبي النجود ، الأسدي الكوفي ، تابعي وأحد القراء السبعة ، وشيخ القراء في الكوفة بعد أبي عبدالرحمن السلمي ، توفي سنة (١٢٧هـ) . ترجمته في «معرفة القراء الكبار» ١/ ٢٠٤، و«وفيات الأعيان» ٣/ ٩ .

(٤) هو : حفص بن سليمان بن المغيرة ، الإمام ، أبوعمرو الكوفي الأسدي مولاهم المقرئ ، تلميذ عاصم وابن زوجته، ومن ثمَّ أتقن القراءة عنه، توفي سنة (١٨٠هـ). ترجمته في «معرفة القراء الكبار » ١/ ٢٨٩ ، و «غاية النهاية» ١/ ٢٥٤ .

(٥) هو : الإمام أبومحمد يعقوب بن إسحاق الحضرمي ، أحد القراء الثلاثة المتممين للعشرة ، ومقرئ البصرة في عصره ، وكان عالماً بالعربية كذلك ، توفي سنة (٢٠٥هـ) . ترجمته في « معرفة القراء الكبار » ١/ ٣٢٨ ، و «إنباه الرواة » ٤/ ٥١ .

(٦) هو : أبوعمرو ، أو زبّان بن العلاء ، التميمي ، المازني ، البصري ، أحد القراء السبعة ، إمام القراء في البصرة ، ليس في القراء أكثر شيوخاً منه ، توفي بالكوفة سنة (١٥٤هـ) . ترجمته في « معرفة القراء الكبار » ١/ ٢٢٣ ، و«غاية النهاية» ١/ ٢٨٨ .

وعاصم في رواية أبي بكر[١] .

أما قراءة النصب : فلا إشكال فيها ، لأن الأرجل فيها معطوفة على الوجوه ... وأما على قراءة الجر : ففي الآية الكريمة إجمال ، وهو أنها يفهم منها الاكتفاء بمسح الرجلين في الوضوء عن الغسل كالرأس ، وهو خلاف الواقع للأحاديث الصحيحة الصريحة في وجوب غسل الرجلين في الوضوء ...

اعلم أولاً أن القراءتين إذا ظهر تعارضهما في آية واحدة ، لهما حكم الآيتين ، كما هو معروف عند العلماء .

وإذا علمت ذلك فاعلم أن قراءة ﴿وأرجلَكم﴾ بالنصب صريح في وجوب غسل الرجلين في الوضوء ، فهي تفهم أن قراءة الخفض إنما هي لمجاورة المخفوض .... وقال بعض العلماء : المراد بمسح الرجلين غسلهما ، والعرب تطلق المسح على الغسل أيضاً ... وقال بعض العلماء : المراد بقراء الجر : المسح ، ولكن النبي ﷺ بيَّنَ أن ذلك المسح لا يكون إلاَّ على الخُف ، وعليه فالآية تشير إلى المسح على الخف في قراءة الخفض »[٢] .

ومن هذا يتبيّن أن اختلاف وتعدّد القراءات كان مثاراً للإشكال عند

---

(١) هو : أبوبكر شعبة بن عياش بن سالم الأسدي مولاهم ، الكوفي ، أحد الأئمة الأعلام ، قرأ القرآن على عاصم ثلاث مرات ، توفي سنة (١٩٣هـ) . ترجمته في « معرفة القراء الكبار » ١/ ٢٨٠ ، و« غاية النهاية » ١/ ٣٢٥.

(٢) « أضواء البيان » ٢/ ٧-١٥ .

بعض المفسرين، مما أدّى إلى الإطالة في البيان والتوضيح، وعرض أقوال أهل العلم رغبةً في دفع الإشكال[1] .

* * *

(١) ويدل على هذا أيضاً أن أحد الباحثين ، وهو الطالب : عبدالعزيز الحربي ، قدَّم بحثاً لنيل درجة العالمية – الماجستير – بعنوان « توجيه مشكل القراءات العشرية الفرشية لغة وتفسيراً وإعراباً » ، لقسم الكتاب والسنة من كلية الدعوة وأصول الدين في جامعة أم القرى لعام ١٤١٧هـ ، وهي محاولة لدفع وتوجيه الإشكال في القراءات .

المبحث السابع

توهم تعارض الآية أو الآيات مع الأحاديث النبوية

* * *



المبحث السابع

توهم تعارض الآية أو الآيات مع الأحاديث النبوية

وذلك أن قارئ القرآن الكريم قد يتوهم حين القراءة أن هذه الآية أو الآيات التي يقرؤها تتعارض مع حديثٍ أو أحاديث يعرفها .

وباعتبار أن القرآن الكريم والسنة النبوية هما المصدر الأساس للتشريع ، فيلزم النظر وإعمال الفكر للوصول إلى التوجيه الصحيح والمعنى السليم لهذا التعارض المُتَوَهَّم .

ومن هذا الباب ما ورد في قوله تعالى : ﴿ٱلَّذِينَ تَتَوَفَّىٰهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ طَيِّبِينَ يَقُولُونَ سَلَٰمٌ عَلَيْكُمُ ٱدْخُلُوا۟ ٱلْجَنَّةَ بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [النحل :٣٢] مع ما ورد عن النبي ﷺ : «لن يدخل أحدكم الجنة بعمله»[1] فظاهر الحديث يخالف الآية مما جعل أهل العلم يبحثون في وجه الجمع بينهما ، ومنهم الإمام ابن قيم الجوزية حيث يقول : « هاهنا أمرٌ يجب التنبيه عليه وهو : أن الجنة إنما تدخل برحمة الله تعالى ، وليس عمل العبد مستقلاً بدخولها، وإن كان سبباً .

ولهذا أثبت الله تعالى دخولها بالأعمال في قوله : ﴿بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [النحل :٣٢] ونفى رسول الله ﷺ دخولها بالأعمال في قوله :

---

(١) أخرجه البخاري ، كتاب الرقاق ، باب القصد والمداومة على العمل ، حديث رقم (٦٤٦٣) ، ومسلم ، كتاب صفات المنافقين ، باب لن يدخل أحد الجنة بعمله ، حديث رقم (٢٨١٦) من حديث أبي هريرة ﷺ ، وسيأتي بلفظ مقارب بعد قليل من حديث عائشة رضي الله عنها .

«لن يدخل أحد منكم الجنة بعمله» ولا تنافي بين الأمرين لوجهين :

أحدهمـا : مـا ذكره سفيان وغيره ، قال : كانوا يقولون : النجاة من الـنار بعفـو الله ، ودخـول الجـنة برحـمته ، واقتسـام المنازل والدرجات بالأعمـال ، ويـدل على هذا حديث أبي هريرة ﷺ الذي سيأتي إن شاء الله تعـالى : « إن أهـل الجـنة إذا دخلوها ، نزلوا فيها بفضل أعمالهم » . رواه الترمذي[1] .

والـثاني : أن الـباء الـتي نفـت الدخـول هي باء المعاوضة التي يكون فـيها أحـد العوضـين مقـابلاً للآخر ، والباء التي أثبتت الدخول هي باء السـببية الـتي هـي تقتضـي سـببية مـا دخلـت علـيه لغيره ، وإن لم يكن مستقلاً بحصوله .

وقـد جمـع الـنبي ﷺ بـين الأمـرين في قولــه : « سـدِّدُوا وقـاربوا وأبشـروا ، واعلموا أن أحداً منكم لن ينجو بعمله » قالوا : ولا أنت يا رسول الله ؟ قال : « ولا أنا ، إلاَّ أن يتغمدني الله برحمته»[2]»[3] .

---

(١) أخرجه الترمذي ، أبواب صفة الجنة ، باب ما جاء في سوق الجنة ، حديث رقم (٢٥٤٩)، وقال الترمذي : هذا حديث غريبٌ لا نعرفه إلاَّ من هذا الوجه .

(٢) أخرجه البخاري ، كتاب الرقاق ، باب القصد والمداومة على العمل ، حديث رقـم (٦٤٦٧) ، ومسـلم ، كـتاب صـفات المنافقين ، باب لن يدخل أحد الجنة بعمله، بل برحمة الله تعالى حديث رقم (٢٨١٨) من حديث عائشة رضي الله عنها .

(٣) « حادي الأرواح إلى بلاد الأفراح » لابن القيم (ص١٥٥-١٥٦) ، وراجع ما ذكـره ابن حجر العسقلاني فـي «فتح الباري» ١١/ ٢٩٥، لمعرفة أوجه الجمع الأخرى بين الآية والحديث .

وقد ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية نحواً من هذا الجمع ، فقال : «ليس بمجرد العمل ينال الإنسان السعادة، بل هي سبب، ولهذا قال النبي ﷺ : « إنه لا يدخل أحدكم الجنة بعمله » قالوا : ولا أنت يا رسول الله ، قال : «ولا أنا ، إلاَّ أن يتغمدني الله برحمة منه وفضل» ، وقد قال : ﴿ٱدْخُلُوا۟ ٱلْجَنَّةَ بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [النحل :٣٢]، فهذه باء السبب، أي : بسبب أعمالكم ، والذي نفاه النبي ﷺ باء المقابلة ، كما يقال : اشتريت هذا بهذا ، أي : ليس العمل عوضاً وثمناً كافياً في دخول الجنة، بل لابد من عفو الله وفضله ورحمته»[1] .

فالعمل سبب ، ولذلك نفى الرسول ﷺ كونه يُدخل الجنة بمفرده ، وبين أن رحمة الله - عز وجل - هي التي تدخل العبد الجنة ، نسأل الله تعالى رحمته وفضله .

ومن أمثلة هذا المبحث كذلك ، ما ورد في قوله تعالى : ﴿۞ تِلْكَ ٱلرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾ [البقرة : ٢٥٣] مع قوله ﷺ : «لا تُفضِّلوا بين أنبياء الله »[2]، حيث يتوهم البعض وجود تعارض، بينما أجاب أهل العلم عن ذلك بأجوبة ، وقد ساق أكثرها الحافظ ابن كثير - رحمه الله - في تفسيره للآية ، حيث يقول : « فالجواب من وجوه :

---

(١) « مجموع الفتاوى » ٨/ ٧٠-٧١ .

(٢) أخرجه البخاري في كتاب أحاديث الأنبياء ، باب قول الله تعالى : ﴿ وَإِنَّ يُونُسَ لَمِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ إلى قوله : ﴿وَهُوَ مُلِيمٌ﴾ [الصافات :١٣٩-١٤٢]، حديث رقم (٣٤١٤) من حديث أبي هريرة ﷺ .

أحدها : أن هذا كان قبل أن يعلم بالتفضيل ، وفي هذا نظر .

الثاني : أن هذا قاله من باب الهضم والتواضع .

الثالـث : أن هـذا نهـي عن التفضيل في مثل هذه الحالة التي تحاكموا فيها عند التخاصم والتشاجر .

الرابع : لا تفضلوا بمجرد الآراء والعصبية .

الخـامس : ليس مقام التفضيل إليكم، وإنما هو إلى الله ـ عز وجل ـ، وعلكيم الانقياد والتسليم له ، والإيمان به »[١] .

ويقول القرطبي - رحمه الله - : « وأحسن من هذا قول من قال : إن المنع من التفضيل إنما هو من جهة النبوة التي هي خصلة واحدة لا تفاضل فيها ، وإنما التفضيل في زيادة الأحوال والخصوص والكرامات والألطاف والمعجزات المتباينات، وأما النبوة في نفسها فلا تتفاضل»[٢] .

وكـان القـرطبي - رحمـه الله - قـد وصـف آيـة الـبقرة بأنهـا آيـة مشكلة[٣]، وحكى فيها بعض الأقوال، ثم استحسن القول الذي نقلته عنه.

وقـال الشـيخ حـافظ الحكمي - رحمه الله - : «ويقوى عندي الوجه الثالـث[٤] مع ما ذكره ابن كثير ، فليس التفضيل بالرأي ومجرد العصبية،

---

(١) « تفسير القرآن العظيم » لابن كثير ١/ ٦٧١ .

(٢) « الجامع لأحكام القرآن » للقرطبي ٣/ ٢٦٢ .

(٣) « الجامع لأحكام القرآن » للقرطبي ٣/ ٢٦١ .

(٤) يعـني مـن الأوجـه الـتي نقلها هو ـ رحمه الله ـ فـي كتابه عن الإمام النووي - رحمه الله - .

ولا بما يلزم منه تنقّص المفضول والحطّ من قدره ، كل هذا ومعناه محرمٌ قطعاً ، منهيٌّ عنه شرعاً ، وهو الذي غضب منه رسول الله ﷺ »[1] .

وبهذين المثالين ، يتبيّن أن بعض أهل العلم قد يستشكل الآية أو الآيات إذا توهّم تعارضها مع بعض الأحاديث ، والحقُّ أنّ هذا المبحث ماتعٌ وجميلٌ ويستحق العناية به والاهتمام بموضوعاته ، لأنه كان مثاراً للطعن في الشريعة من المستغربين والمستشرقين ، على أن يتوفر فيمن يتصدى له مقومات العلم بالشريعة ومقاصدها ، والله الموفق .

* * *

(١) « معارج القبول » ٣/ ١٣٠٩-١٣١٠ .





المبحث الثامن

توهم استحالة المعنى

* * *



المبحث الثامن

توهم استحالة المعنى

ويُقصد بهذا المبحث أن يتوهم القارئ للقرآن الكريم أن معنى الآية مستحيل ، فيستشكل الآية لذلك ، ويكون مخطئاً في توهمه ويكون قد فهم من الآية شيئاً ليس مراداً ، أو أنه مراد وهو غير مستحيل ، ومن أمثلة هذا المبحث ، ما أورده الشيخ الشنقيطي رحمه الله تعالى على آية سورة الزخرف ، وهي قوله تعالى : ﴿ قُلْ إِن كَانَ لِلرَّحْمَٰنِ وَلَدٌ فَأَنَا أَوَّلُ ٱلْعَٰبِدِينَ ﴾ [الزخرف :٨١] حيث يقول : « اختلف العلماء في معنى (إن) في هذه الآية :

فقالت جماعة من أهل العلم إنها شرطية ، واختاره غير واحد ، وممن اختاره ابن جرير الطبري ، والذي قالوا إنها شرطية ، اختلفوا في المراد بقوله : ﴿فَأَنَا أَوَّلُ ٱلْعَٰبِدِينَ ﴾ :

فقال بعضهم : فأنا أول العابدين لذلك الولد .

وقال بعضهم : فأنا أول العابدين لله على فرض أن له ولداً .

وقال بعضهم : فأنا أول العابدين لله جازمين بأنه لا يمكن أن يكون له ولد .

وقالت جماعة آخرون : إن لفظة (إن) في الآية نافية ، والمعنى ما كان لله ولد ، وعلى القول بأنها نافية ففي معنى قوله : ﴿فَأَنَا أَوَّلُ ٱلْعَٰبِدِينَ ﴾ ثلاثة أوجه :

الأول : وهو أقربها : أن المعنى ما كان لله ولد فأنا أول العابدين لله،

المنزهين له عن الولد ، وعن كل ما لا يليق بكماله وجلاله .

والـثاني: أن معنى قولـه: ﴿فَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلۡعَٰبِدِينَ﴾ أي: الآنفين المستنكفين من ذلك يعني القول الباطل المفترى على ربنا الذي هو ادّعاء الولد له ..

الوجـه الثالـث : أن المعـنى : ﴿فَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلۡعَٰبِدِينَ﴾ أي : الجاحدين النافين أن يكون لله ولد سبحانه وتعالى عن ذلك علواً كبيراً .

قال مقيده عفا الله عنه وغفر له :

الـذي يظهـر لـي في معـنى هـذه الآيـة الكريمة : أنه يتعيّن المصير إلى القـول بـأن (إن) نافـية، وأن القـول بكونها شرطية لا يمكن أن يصح له معـنى بحسـب وضـع اللغـة العربـية الـتي نـزل بها القرآن، ، وإن قال به جماعة من أجلاء العلماء .

وإنمـا اخترنـا أنّ (إنْ) هـي النافـية لا الشـرطية ، وقلنا إن المصير إلى ذلك متعيّن في نظرنا لأربعة أمور :

الأول : أن هـذا القول جارٍ على الأسلوب العربي ، جرياناً واضحاً لا إشـكال فـيه ، فكون (إن كان) بمعنى (ما كان) كثيرٌ في القرآن ، وفي كـلام العـرب ، كقوله تعالى : ﴿إِن كَانَتۡ إِلَّا صَيۡحَةٗ وَٰحِدَةٗ﴾ [يس : ٥٣] أي : ما كانت إلاّ صيحة واحدة ...

الأمـر الـثاني : أن تـنزيه الله عن الولد ، بالعبارات التي لا إيهام فيها هـو الـذي جاءت به الآيات الكثيرة ...... فالنفي الصريح الذي لا نزاع فيه يبيّن أن المراد في محل النزاع النفي الصريح ، وخير ما يفسرُ به القرآن القرآن ...

الأمـر الثالث : هو أن القول بأن (إن) شرطية ، لا يمكن أن يصح له معـنى في اللغـة العربـية ، إلاّ معـنىً محـذور ، لا يجـوز القـول به بحال ، وكـتاب الله جـلّ وعـلا يجب تنزيهه عن حمله على معانٍ محذورة لا يجوز القول بها ......

الأمـر الـرابع : هو دلالة استقراء القرآن العظيم أن الله تعالى إذا أراد أن يفـرض المسـتحيل ليبيّن الحق بفرضه علّقه أولاً بالأداة التي تدل على عدم وجوده وهي لفظة (لو)، ولم يعلق عليه البتة إلاّ محالاً مثله، كقوله : ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبـياء :٢٢] ، وقولـه تعالى: ﴿لَّوْ أَرَادَ ٱللَّهُ أَن يَتَّخِذَ وَلَدًا لَّٱصْطَفَىٰ مِمَّا يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ﴾ [الزمر :٤] ، وقولـه تعالى : ﴿ لَوْ أَرَدْنَآ أَن نَّتَّخِذَ لَهْوًا لَّٱتَّخَذْنَٰهُ مِن لَّدُنَّآ ﴾ [الأنبياء :١٧] الآية .

وأمـا تعلـيق ذلك بأداة لا تقتضي عدم وجوده كلفظة (إن) مع كون الجزاء غير مستحيل فليس معهوداً في القرآن ......

وبجميع ما ما ذكرنا يتضح أن (إنْ) في الآية الكريمة نافية »[1] .

فـبعض المفسـرين توهّـم معـنىً للآيـة ثـم استشكله ، والصواب أن معـناها هـو ما أوضحه الشيخ الشنقيطي فيما سبق ، وبذلك يتبين أنه لا يوجد في الآية معنىً مستحيل ، ويزول الإشكال عنها .

* * *

(١) « أضواء البيان » للشنقيطي ٧/ ٢٨٧-٣٠٥ ، باختصار .



المبحث التاسع

خفـــاء المعنـــى

* * *



المبحث التاسع
خفـــاء المعنـــى

يُعَـدُّ خفاءُ المعنى في الآية أحد أبرز أسباب استشكالها ، وهذا السبب وإن كـان له علاقـة بالأسـباب الأخـرى ، إلاّ أنـه يصحُّ إفرادهُ واعتباره سبباً مستقلاً بذاته .

ولعـلّ من أبرز الأمثلة الموضحة لهذا السبب ، ما أورده الشوكاني – رحمه الله – في تفسيره عند قولـه تعالى : ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ شَهَٰدَةُ بَيۡنِكُمۡ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلۡمَوۡتُ حِينَ ٱلۡوَصِيَّةِ ٱثۡنَانِ ذَوَا عَدۡلٖ مِّنكُمۡ أَوۡ ءَاخَرَانِ مِنۡ غَيۡرِكُمۡ إِنۡ أَنتُمۡ ضَرَبۡتُمۡ فِي ٱلۡأَرۡضِ فَأَصَٰبَتۡكُم مُّصِيبَةُ ٱلۡمَوۡتِۚ تَحۡبِسُونَهُمَا مِنۢ بَعۡدِ ٱلصَّلَوٰةِ فَيُقۡسِمَانِ بِٱللَّهِ إِنِ ٱرۡتَبۡتُمۡ لَا نَشۡتَرِي بِهِۦ ثَمَنٗا وَلَوۡ كَانَ ذَا قُرۡبَىٰ وَلَا نَكۡتُمُ شَهَٰدَةَ ٱللَّهِ إِنَّآ إِذٗا لَّمِنَ ٱلۡأٓثِمِينَ ﴿١٠٦﴾ فَإِنۡ عُثِرَ عَلَىٰٓ أَنَّهُمَا ٱسۡتَحَقَّآ إِثۡمٗا فَـَٔاخَرَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ ٱلَّذِينَ ٱسۡتَحَقَّ عَلَيۡهِمُ ٱلۡأَوۡلَيَٰنِ فَيُقۡسِمَانِ بِٱللَّهِ لَشَهَٰدَتُنَآ أَحَقُّ مِن شَهَٰدَتِهِمَا وَمَا ٱعۡتَدَيۡنَآ إِنَّآ إِذٗا لَّمِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿١٠٧﴾ ذَٰلِكَ أَدۡنَىٰٓ أَن يَأۡتُواْ بِٱلشَّهَٰدَةِ عَلَىٰ وَجۡهِهَآ أَوۡ يَخَافُوٓاْ أَن تُرَدَّ أَيۡمَٰنُۢ بَعۡدَ أَيۡمَٰنِهِمۡۗ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَٱسۡمَعُواْۗ وَٱللَّهُ لَا يَهۡدِي ٱلۡقَوۡمَ ٱلۡفَٰسِقِينَ ﴿١٠٨﴾﴾ [المائدة :١٠٦–١٠٨] .

حيـث يقـول الشـوكاني : « قـال مكـيّ [(١)] : هـذه الآيات عند أهل المعـاني من أشكل ما في القرآن إعراباً ومعنىً وحكماً، قال ابن عطية[(٢)]:

---

(١) وتمـام عـبارة مكـي : « وقـد أفـردت لهـا كـتاباً بيّناها فيه » . انظر : « مشكل إعراب القرآن » (ص٢٤٣) .

(٢) « المحرر الوجيز » ٥/ ٢١٧ .

هـذا كلام من لم يقع لـه النتاج[١] في تفسيرها ، وذلك بيِّنٌ من كتابه رحمه الله ، يعني : من كتاب مكي .

قال القرطبي : ما ذكره مكي ذكره أبوجعفر النحاس[٢] قبله أيضاً .

وقـال السـعد في حاشـيته عـلى الكشـاف[٣] : «واتفقـوا عـلى أنهـا أصعبُ ما في القرآن إعراباً ونظماً وحكماً»[٤] .

ثم شرَعَ - رحمه الله - في بيانها ، وحكاية الاختلاف فيها .

والمثال الآخـر عـلى ذلك ، ما ذكره القرطبي ـ رحمه الله ـ في تفسيره لقولـه تعالى : ﴿وَنُقَلِّبُ أَفْئِدَتَهُمْ وَأَبْصَـٰرَهُمْ كَمَا لَمْ يُؤْمِنُواْ بِهِۦٓ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَنَذَرُهُمْ فِى طُغْيَـٰنِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ [الأنعـام :١١٠] ، حيث يقول : «هذه آية مشكلة، ولا سـيما وفـيها ﴿وَنَذَرُهُمْ فِى طُغْيَـٰنِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ قيل : المعنى ونقلب أفئدتهم وأنظارهم يوم القيامة على لهب النار وحرِّ الجمر ، كما لم يؤمنوا

---

(١) هكذا عند الشوكاني، وعند ابن عطية : «لم يقع لـه الثَلَجُ فـي تفسيرها» وبمثل عبارة ابن عطية ورد عند القرطبي في «الجامع لأحكام القرآن» ٦/ ٣٤٦ .
قـال فـي « القـاموس» : « وثلَجَـتْ نفسي ، كنَصَرَ وفَرِحَ ، ثُلُوجاً وثلَجاً : اطمأنـت ، كأثلَجَتْ » . فكأن المعنى على هذا : من لم يقع له الاطمئنان فـي تفسيرها ، والله أعلم .

(٢) ذكره النحاس فـي « إعراب القرآن » ٢/ ٤٤ .

(٣) يعـني حاشـية سـعدالدين مسـعود بـن عمـر بـن عبدالله الهروي التفتازاني ، المتوفى سـنة (٧٩٣هـ) ولها نسخ مخطوطة عديدة ، انظر : «الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط» مخطوطات التفسير وعلومه ١/ ٤٢٥ .

(٤) « فتح القدير » ٢/ ١٢٢ .

في الدنـيا . ﴿ وَنَذَرُهُمْ ﴾ في الدنـيا ، أي نمهـلهم ولا نعاقـبهم ، فـبعض الآيـة في الآخـرة ،وبعضـها في الدنـيا ، ونظيرها ﴿ وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ خَاشِعَةٌ ﴾ [الغاشـية : ٢] فهـذا في الآخـرة ، ﴿ عَامِلَةٌ نَّاصِبَةٌ ﴾ [الغاشـية :٣] في الدنيا .

وقـيل : ونقلـب في الدنيا ، أي : نحول بينهم وبين الإيمان لو جاءتهم تلـك الآيـة ، كما حُلنا بينهم وبين الإيمان أوّل مرة لمّا دعوتُهُم وأظهرتَ المعجـزة ، وفي التـنزيل : ﴿ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَحُولُ بَيْنَ الْمَرْءِ وَقَلْبِهِ ﴾ [الأنفـال :٢٤] ، والمعنى : كان ينبغي أن يؤمنوا إذا جاءتهم الآية فرأوها بأبصـارهم وعـرفوها بقلوبهـم ، فـإذا لم يؤمـنوا كـان ذلـك بتقليب الله قلوبهم وأبصارهم »[1] .

فنـلحظ مـن هذين المثالين أن خفاء المعنى في الآية على المفسِّر يوقعه في استشكال الآية .

* * *

(١) «الجامع لأحكام القرآن » ٧/ ٦٥ .



المبحث العاشر

غرابة اللفظ

* * *



المبحث العاشر
غرابة اللفظ

يقول الخليل[١] : « الغريب : الغامض من الكلام »[٢] .

ويقول الزمخشري : « تكلّم فأغرب : إذا جاء بغرائب الكلام ونوادره ، وتقول : فلان يُعربُ كلامه ويُغرب فيه ، وفي كلامه غرابة ، وغَرُب كلامه ، وقد غَرُبت هذه الكلمة أي غَمُضت فهي غريبة ، ومنه مصنَّفُ الغريب ، وقول الأعرابي : ليس هذا بغريب ،ولكنكم في الأدب غرباء »[٣] .

ولا يختلف المعنى الاصطلاحي للغريب عن المعنى اللغوي كثيراً ، فالخطابي يقول : « والغريب من الكلام يقال به على وجهين :

أحدهما : أن يراد به أنه بعيد المعنى غامضه لا يتناوله الفهم إلاَّ عن بعد ومعاناة فكر .

والوجه الآخر : أن يراد به كلام من بعدت به الدار من شواذ قبائل

---

(١) هو : الإمام، صاحب العربية، ومنشئ علم العروض، أبوعبدالرحمن، الخيل بن أحمد الفراهيدي ، البصري، أحد الأعلام ، كان رأساً في لسان العرب ، ديّناً ورعاً ، مات ولم يكمل كتاب « العين » ولكنّ العلماء يغرفون من بحره ، توفي سنة (١٧٠هـ) وقيل قبلها . ترجمته في « سير أعلام النبلاء » ٧/ ٤٢٩ ، و«شذرات الذهب» ٢/ ٣٢١ .

(٢) « العين » ٤/ ٤١١ .

(٣) « أساس البلاغة » مادة : غرب ، (ص٣٢٢) .

العرب ، فإذا وقعت إلينا الكلمة من لغاتهم استغربناها »[١] .

والناس يتفاوتون في الفصاحة ، وتمتاز اللغة العربية بوجود لهجات ولغات لقبائلها ، وكانت قريش أفصح العرب ، وبلغتها نزل القرآن بعد أن صُهرت فيها معظم لغات العرب قُبيل نزول القرآن ، فلم يعانوا في فهم معظم كلماته ومعانيه كبير مشقة، وفي ذلك يقول أبوعبيدة معمر بن المثنى[٢] : «لم يحتج السلف ، ولا الذين أدركوا وحيه إلى النبي ﷺ أن يسألوا عن معانيه ، لأنهم عرب الألسن ، فاستغنوا بعلمهم به عن المسألة عن معانيه ، وعمّا فيه مما في كلام العرب مثله من الوجوه والتلخيص ، وفي القرآن مثل ما في الكلام العربي من وجوه الإعراب ومن الغريب والمعاني»[٣] .

ثم آلَ الأمرُ بعد كثرة الفتوحات أنْ خالط العرب من غير جنسهم من الأمم ، وابتعد الناس عن الفصاحة ، وكان ذلك من أهم الأسباب التي أدّت إلى نشوء الغرابة في كلمات القرآن عن العرب تدريجياً[٤] .

---

(١) « كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون » لحاجي خليفة ٢/ ١٢٠٣ .

(٢) هو : النحوي العلاّمة أبوعبيدة ، مَعْمَرُ بن المثنى التيميُّ مولاهم ، البصري ، صاحب التصانيف، قال عنه ابن قتيبة: كان الغريب وأيام العرب أغلب عليه، له « مجاز القرآن » و« غريب الحديث » وغيرها ، توفي سنة (٢٠٩هـ) وقيل (٢١٠هـ) . ترجمته في « إنباه الرواة » ٣/ ٢٧٦ ، و« سير أعلام النبلاء » ٩/ ٤٤٥ .

(٣) « مجاز القرآن » لأبي عبيدة ١/ ٨ .

(٤) انظر فيما سبق : « تفسير المشكل من غريب القرآن العظيم » (ص٥٢-٥٣) من مقدمة الباحثة : هدى المرعشلي .

وألفاظ القرآن الكريم على قسمين :

قسمٌ يكاد يشترك في معرفته والعلم بمعناه أكثر الناس كمدلول السماء والأرض وفوق وتحت .

وقسمٌ يختص بمعرفته من له اطلاع وتبحّر في اللغة العربية ، وهو الذي صنّف فيه أصحاب : غريب القرآن[1] .

يقول مصطفى الرافعي : « وفي القرآن ألفاظ اصطلح العلماء على تسميتها بالغرائب ، وليس المراد بغرابتها أنها منكرة أو نافرة أو شاذة ، فإن القرآن منزّه عن هذا جميعه ، وإنما اللفظة الغريبة ههنا : هي التي تكون حسنة مستغربة في التأويل ، بحيث لا يتساوى في العلم بها أهلها وسائر الناس»[2] .

ويقول شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - : « نعم قد يكون في القرآن آيات لا يعلم معناها كثير من العلماء ، فضلاً عن غيرهم .

وليس ذلك في آية معينة ، بل قد يشكل على هذا ما يعرفه هذا ، وذلك تارة يكون لغرابة اللفظ ، وتارة .. »[3] .

وابن عباس رضي الله عنهما كان يُسألُ عن القرآن فَيَنشدُ فيه الشعر[4] .

---

(١) انظر : « تحفة الأريب » لأبي حيان (ص٤٠) .

(٢) « تاريخ آداب العرب » للرافعي ٢/ ٧١ .

(٣) « مجموع الفتاوى » ١٧/ ٤٠٠ .

(٤) أخرجه أبوعبيد في « فضائل القرآن » (ص٣٤٣) بإسنادٍ جيد.

قال أبوعبيد بعد إيراد هذا الأثر معللاً فعل ابن عباس رضي الله عنهما : « يعني أنه كان يستشهد به على التفسير » .

فاللفظ الغريب إنما سمّي غريباً لأنه لا يستوي في معرفته سائر الناس ، بل يختص بمعرفته من له اطلاعٌ وتبحّر في اللغة ، وليست غرابته لشذوذه .

ومن هذا الباب كثرت المؤلفات في الغريب .

يقول ابن عباس رضي الله عنهما : « كنت لا أدري ما فاطر السموات ، حتى أتاني أعرابيان يختصمان في بئر ، فقال أحدهما : أنا فطرتها ، يقول : أنا ابتدأتها »[١] .

وعدم العلم بغريب القرآن كان من أسباب استشكال الآيات ، ولذلك سمّى مكي بن أبي طالب القيسي كتابه في الغريب : « تفسير المشكل من غريب القرآن العظيم » .

يقول الزركشي : « وينبغي العناية بتدبر الألفاظ كي لا يقع في الخطأ، كما وقع لجماعة من الكبار ، فروى الخطابي[٢] عن

---

(١) أخرجه أبوعبيد في « فضائل القرآن » (ص٣٤٥) بإسنادٍ جيد كما قال ابن كثير في فضائل القرآن المطبوع في مقدمة التفسير ١/ ٢١٣ .

(٢) هو: الإمام العلاّمة، الحافظ اللغوي : أبوسليمان، حَمْدُ بن محمد بن إبراهيم ابن خطّاب البُستي الخطابي، له تصانيف مفيدة ومهمة منها : « معالم السنن » شرحٌ لسنن أبي داود ، و« أعلام الحديث » شرحٌ وجيز على صحيح البخاري ، وغيرها . توفي سنة (٣٨٨هـ) . ترجمته في « معجم الأدباء » ٤/ ٢٤٦ ، و« سير أعلام النبلاء » ١٧/ ٢٣ .

أبي العالية[(١)] : أنه سُئل عن معنى قوله : ﴿ ٱلَّذِينَ هُمْ عَن صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ﴾ [الماعون :٥] فقال : هو الذي ينصرف عن صلاته ولا يدري عن شفع أووتر ، قال الحسن : مَهْ يا أبا العالية ، ليس هكذا ، بل الذين سهوا عن ميقاتهم حتى تفوتهم، ألا ترى قوله: ﴿عَن صَلَاتِهِمْ﴾[(٢)](٣) .

وأخرج أبوعبيد بإسناده عن أبي بكر الصديق ﷺ أنه سُئل عن قوله تعالى : ﴿ وَفَٰكِهَةً وَأَبًّا ﴾ [عبس :٣١] فقال : « أيُّ سماءٍ تُظلني ، أو أي أرضٍ تُقلُني إنْ أنا قلتُ في كتاب الله ما لا أعلم »[(٤)] .

فعلى هذا يتبيّن أن غريب القرآن الكريم لا يراد به المنكر أو الشاذ أو النافر من الكلام ، وإنما الغرابة في كلمات لقبائل العرب لا يتساوى في العلم بها أهلها وسائر الناس ، فإذا وقعت إلينا الكلمة من لغاتهم ،

---

(١) هو : رُفَيع بن مهران ، أبوالعالية ، الرِّياحي مولاهم ، البصري ، أدرك الجاهلية وأسلم بعد وفاة النبي ﷺ بسنتين ، ودخل على أبي بكر ، وصلى خلف عمر رضي الله عنهما ، وروى عن جماعة من الصحابة ، اختلف في سنة وفاته فقيل (٩٠هـ) و(٩٣هـ) و(١٠٦هـ) و(١١١هـ). ترجمته في « معرفة القراء الكبار » ١/ ١٥٥ ، و «تهذيب التهذيب » ١/ ٦١٠ .

(٢) أخرجه عبدالرزاق في « تفسير القرآن » ٢/ ٤٠٠ ، ورواية الخطابي لهذا الأثر في «بيان إعجاز القرآن» (ص٣٢).

(٣) « البرهان في علوم القرآن » ١/ ٣٩٨ .

(٤) « فضائل القرآن » (ص٣٧٥) ، باب تأوّل القرآن بالرأي ، وما في ذلك من الكراهة والتغليظ ، وابن حجر – رحمه الله – يقوي هذا الأثر بمجموع طرقه في « فتح الباري » (١٣/ ٢٧١) .

استـغربناها ، وأدى ذلـك إلى استشـكال معنى الآية ، لذلك سمى مكي بـن أبـي طالـب كـتابه في غريـب القـرآن : « تفسـير المشكل من غريب القـرآن العظـيم » ، ولهـذا السبب أيضاً كان ابن عباس رضي الله عنهما يستشهد في بيان الغريب بالشعر .



المبحث الحادي عشر

مخالفة المشهور من قواعد النحو والعربية

* * *



المبحث الحادي عشر

مخالفة المشهور من قواعد النحو والعربية

قد ترد القراءة بما يخالف المشهور عند أهل النحو والعربية ، بل قد تخالف ما ادّعي فيه الإجماع .

ومن أبرز الأمثلة في هذا الميدان وقراءة ابن عامر السبعية[١] لقوله تعالى : ﴿ وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ ﴾ [الأنعام: ١٣٧] .

حيث قرأ ابن عامر (زُين) بضم الزاي ، وكسر الياء بالبناء للمفعول، و(قتلُ) برفع اللام على النيابة عن الفاعل ، و(أولادَهم) بالنصب على المفعول بالمصدر ، و(شركائهم) بالخفض على إضافة المصدر إليه فاعلاً .

وفي هذه القراءة نجد أن كلمة (أولاد) منصوبة على أنها مفعول به للمصدر (قتل) وهي الفاصلة بين المضاف وهو كلمة (قتل) وبين المضاف إليه وهو كلمة (شركاء)، وهي مسألة ادّعى الإجماع على خلافها[٢]، مما أدّى بكثير من المفسرين إلى تخطئة ابن عامر - رحمه الله - .

يقول ابن الجزري بعد نقله قراءة ابن عامر : « وجمهور نحاة البصريين على أن هذا لا يجوز إلاّ في ضرورة الشعر ، وتُكُلم في هذه

---

(١) انظر : « السبعة في القراءات » لابن مجاهد (ص٢٧٠) ، و« التيسير في القراءات السبع » لأبي عمرو الداني (ص١٠٧) .

(٢) انظر : «البيان في غريب إعراب القرآن » لأبي البركات ابن الأنباري ١/ ٣٤٢ .

القـراءة بسـبب ذلـك ، حتى قال الزمخشري : والذي حمله على ذلك أنه رأى في بعض المصاحف (شركائهم) مكتوباً بالياء ، ولو قرأ بجر (الأولاد) و(الشـركاء) لأن الأولاد شـركاؤهم في أموالهم لوجد في ذلك مندوحة[١] .

قلـت : والحـقُّ في غـير مـا قالـه الزمخشـري ، ونعـوذ بالله من قراءة القـرآن بالـرأي والتشهي ، وهل يحل لمسلم القراءة بما يجد في الكتابة من غـيل نقـل ؟ بـل الصـواب جـواز مـثل هذا الفصل – وهو الفصل بين المصـدر وفاعلـه المضـاف إلـيه بـالمفعول – في الفصـيح الشـايع الذائـع اختـياراً، ولا يختص ذلـك بضـرورة الشعر ، ويكفي في ذلك دليلاً هذه القـراءة الصـحيحة المشهورة التي بلغت التواتر ، كيف وقارئها ابن عامر مـن كـبار الـتابعين الذيـن أخـذوا عـن الصحابة كعثمان بن عفان وأبي الـدرداء رضـي الله عـنهما ، وهـو مـع ذلـك عـربي صـريح من صميم العـرب ، فكلامـه حجـة ، وقولـه دليل ، لأنه كان قبل أن يوجد اللحن ويُتكـلم بـه ، فكـيف وقـد قرأ بما تلقى وتلقن وروى وسمع ورأى ، إذ كانـت كذلـك في المصـحف العثماني المجمع على اتباعه ، وأنا رأيتها فيه كذلـك ...... ولم يبلغـنا عـن أحـد مـن السـلف رضـي الله عنهم على اخـتلاف مذاهـبهم وتباين لغاتهم وشدة ورعهم أنه أنكر على ابن عامر شيئاً من قراءته ولا طعن فيها ولا أشار إليها بضعف »[٢] .

---

(١) هذا نص كلام الزمخشري فـي « الكشاف » ٢/ ٧٠ .

(٢) « النشـر فــي القـراءات العشـر » ٢/ ٢٦٣-٢٦٤ ، باختصار . وللمزيد من الفائدة ؛ انظر : « الدفاع عن القرآن ضد النحويين والمستشرقين » للدكتور

ويعجب الناظر من موقف بعض النحاة تجاه قراءة ابن عامر هذه، ولقد أحسن ابن المنير الإسكندري[١] حيث يقول: «وليس غرضنا تصحيح القراءة بقواعد العربية، بل تصحيح قواعد العربية بالقراءة»[٢].

* * *

أحمد مكي الأنصاري ١/ ١٠٤، و«اختيارات أبي حيّان النحوية في البحر المحيط» للدكتور بدر بن ناصر البدر ١/ ٢٤٣.

(١) هو: أحمد بن محمد بن منصور الجزامي الجَرْوي، المعروف بناصرالدين الإسكندراني المالكي، برع في الفقه والأصول والعربية وفنون شتى، وهو صاحب الحاشية المعروفة على «الكشاف» للزمخشري، توفي سنة (٦٨٣هـ). ترجمته في «طبقات المفسرين» للداوودي ١/ ٨٨، و«شذرات الذهب» ٧/ ٦٦٦.

(٢) «حاشية ابن المنير على كشاف الزمخشري» ٢/ ٧٠، وهذه الحاشية مطبوعة مع تفسير «الكشاف» للزمخشري.



المبحث الثاني عشر

الإيجاز والاختصار

* * *



المبحث الثاني عشر
الإيجاز والاختصار

للعرب أساليب في كلامهم ، ومن أبدع هذه الأساليب : الإيجاز ، وقد جاء القرآن الكريم بلغة العرب ، فلا ريب أن يرد فيه الإيجاز في آياته .

وسأعرّف بالإيجاز ، وهل بينه وبين الاختصار فرقٌ ؟

ولماذا كان الإيجاز سبباً لاستشكال بعض الآيات ؟

يقول أبوالحسن الرمّاني[١] : « الإيجاز : تقليل الكلام من غير إخلال بالمعنى ، وإذا كان المعنى يمكن أن يُعبّر عنه بألفاظ كثيرة ، ويمكن أن يُعبّر عنه بألفاظ قليلة ، فالألفاظ القليلة إيجاز .

والإيجاز على وجهين : حذف ، وقَصْر[٢] .

فالحذف : إسقاط كلمة للاجتزاء عنها بدلالة غيرها من الحال أو فحوى الكلام .

---

(١) هو : أبوالحسن عليُّ بن عيسى الرمّاني ، النحوي المعتزلي ، أخذ عن الزجّاج وابن دريد وطائفة ، وعنه أبوالقاسم التنوخي ، والجوهري ، وصنف في : التفسير ، واللغة ، والنحو، والكلام على مذهب أهل الاعتزال، توفي سنة (٣٨٤هـ) . ترجمته في «سير أعلام النبلاء » ١٦/ ٥٣٣ ، و «طبقات المفسرين» للداوودي ١/ ٤١٩ .

(٢) هكذا في كتاب الرمّاني وأشار الدكتور محمد عبدالمنعم خفاجي في شرحه للإيضاح (٣/ ١٨١) إلى أن القِصَر كعِنَب ، وإن كان المشهور فيه فتح القاف وسكون الصاد .

والقصر : بنية الكلام على تقليل اللفظ وتكثير المعنى من غير حذف»[١] .

ونبَّه السيوطي[٢] إلى أن الإيجاز والاختصار بمعنى واحد ، كما يُؤخذ من المفتاح ، وصرّح به الطيبي .

وكمثال على هذا المبحث ، أنقل ما ذكره الفخر الرازي في تفسيره عند قوله تعالى : ﴿ وَلَكُمْ فِي ٱلْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ يَٰٓأُوْلِي ٱلْأَلْبَٰبِ ﴾ [البقرة : ١٧٩] حيث يقول : «ليس المراد من هذه الآية أن نفس القصاص حياة؛ لأن القصاص إزالة للحياة ، وإزالة الشيء يمتنع أن تكون نفس ذلك الشيء ، بل المراد أن شرع القصاص يفضي إلى الحياة في حق من يريد أن يكون قاتلاً، وفي حق من يراد جعله مقتولاً ، وفي حق غيرهما أيضاً .

أما في حق من يريد أن يكون قاتلاً : فلانه إذا علم أنه لو قَتَلَ قُتِلَ ترك القتل ، فلا يقتل فيبقى حياً .

وأما في حق من يراد جعله مقتولاً : فلأن من أراد قتله إذا خاف من القصاص ترك قتله فيبقى غير مقتول .

وأما في حق غيرهما : فلأن في شرع القصاص بقاء من همَّ بالقتل ، أو من يُهَمُّ به ، وفي بقائهما بقاء من يتعصب لهما ؛ لأن الفتنة تعظم

---

(١) «النكت في إعجاز القرآن » للرمّاني (ص٧٦) ضمن « ثلاث رسائل في إعجاز القرآن » .

(٢) انظر : « الإتقان في علوم القرآن » ٢/ ٨٠٩ .

بسبب القتل فتؤدي إلى المحاربة التي تنتهي إلى قتل عالم من الناس »[١] .

ثم قال : « اتفق علماء البيان على أن هذه الآية في الإيجاز مع جمع المعاني باللغة بالغةً إلى أعلى الدرجات ، وذلك لأن العرب عبروا عن هذا المعنى بألفاظ كثيرة ...... وأجود الألفاظ المنقولة عنهم في هذا الباب قولهم : القتل أنفى للقتل، ثمّ إنَّ لفظ القرآن أفصح من هذا»[٢] .

ثم شرع في ذكر عددٍ من أوجه التفاوت .

ونلاحظ أن الفخر الرازي نفى في بداية حديثه عن الآية المعنى المتبادر إلى الذهن عند تلاوتها ، إذ كيف يكون القصاص وهو إزالة للحياة ، حياة ؟ فالإيجاز قد يصاحبه غموض .

يقول أبوالحسن الرمّاني : « وأما الإيجاز بالقصر دون الحذف فهو أغمض من الحذف وإن كان الحذف غامضاً ، للحاجة إلى العلم بالمواضع التي يصلح فيها من المواضع التي لا يصلح ، فمن ذلك : ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ﴾ [البقرة :١٧٩] ، ومنه : ﴿ يَحْسَبُونَ كُلَّ صَيْحَةٍ عَلَيْهِمْ ﴾ [المنافقون :٤] ، ومنه : ﴿ وَأُخْرَىٰ لَمْ تَقْدِرُوا عَلَيْهَا قَدْ أَحَاطَ اللَّهُ بِهَا ﴾ [الفتح :٢١] ، ومنه : ﴿إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَمَا تَهْوَى الْأَنفُسُ ﴾ [النجم :٢٣]، ومنه : ﴿ إِنَّمَا بَغْيُكُمْ عَلَىٰ أَنفُسِكُم ﴾ [يونس :٢٣]، ومنه : ﴿وَلَا يَحِيقُ الْمَكْرُ السَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِ ﴾ [فاطر :٤٣] .

---

(١) « التفسير الكبير » ٥/ ٤٨ .

(٢) « التفسير الكبير » للرازي ٥/ ٤٩ باختصار .



وهذا الضرب من الإيجاز في القرآن كثير »[١] .

وبهذا يتبين أن الإيجاز قد يصاحبه غموض ، مما قد يؤدي إلى استشكال الآية لدى البعض ، وهذاما أدى ببعض المفسرين إلى الإطناب في البيان لبعض الآيات ، مما يوحي بوجود استشكال ، فإن لم يكن لدى نفس المفسر ، فلأنه يريد لقارئ كتابه أن لا يستشكل الآية [٢] .

كما أن الإيجاز له نتيجة أخرى تستدعي إعمال الذهن وكدَّ الخاطر، أشار إليها ابن عاشور في تفسيره ، حيث يقول – وقد أجاد – : « ومن أبدع الأساليب في كلام العرب الإيجاز ، وهو مُتنافسهُم ، وغايةٌ تتبارى إليها فصاؤحهم ، وقد جاء القرآن بأبدعه إذ كان – مع ما فيه من الإيجاز المبيَّن في علم المعاني – فيه إيجاز عظيم آخَرُ وهو صلوحية معظم آياته لأن تؤخذ منها معان متعددة كلها تصلح لها العبارة باحتمالات لا ينافيها اللفظ ، فبعض تلك الاحتمالات مما يمكن اجتماعه ، وبعضها وإن كان فرض واحد منه يمنع من فرضٍ آخرَ ، فتحريك الأذهان إليه وإخطاره بها يكفي في حصول المقصد من التذكير به للامتثال أو الانتهاء»[٣] .

وعلى هذا ، يتبيّن أن الإيجاز قد يصاحبه غموض ، يحتاج إلى مزيد بيان ، وإعمال للذهن ، حتى يتضح المعنى ويتبيّن المراد ، فإن القارئ

---

(١) « النكت في إعجاز القرآن » للرماني (ص٧٧) .

(٢) وانظر مثالاً على ذلك عند ابن جرير الطبري في « جامع البيان » ١/ ٣٢٧ . ط. شاكر .

(٣) « التحرير والتنوير» ١/ ١٢١ .



للقـرآن الكـريم قـد لا يعـرف المعـنى كمـا يعـرفه غيره ، فإن استشكال الآيات أمرٌ نسبي كما تقرر في غير هذا الموضع .

* * *



المبحث الثالث عشر

احتمال الإحكام أو النسخ للآية



المبحث الثالث عشر
احتمال الإحكام أو النسخ للآية

وذلك أن المفسر قد تشكل عليه الآية لاختلافها مع آية أخرى ، فيبحث عن وجه الجمع ، فإن لم يجده ، يلجأ إلى القول بالنسخ ، بينما يكون غيره من المفسرين يعرف وجه الجمع فيذكره ويورده ، ويبيّن أنه لا نسخ في الآية .

ومن الأمثلة على هذا ، ما ذكره ابن العربي [١] في كتابه « الناسخ والمنسوخ » عند قوله تعالى : ﴿ وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَٰجًا وَصِيَّةً لِّأَزْوَٰجِهِم مَّتَٰعًا إِلَى ٱلْحَوْلِ غَيْرَ إِخْرَاجٍ فَإِنْ خَرَجْنَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِي مَا فَعَلْنَ فِيٓ أَنفُسِهِنَّ مِن مَّعْرُوفٍ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾ [البقرة :٢٤٠] حيث يقول : « هذه آية مشكلة ، وبيانها في «الأحكام»[٢] والمتعلق بهذا القسم منها أنها منسوخة »[٣] .

وإنما أشكلت هذه الآية لتقدم آية أخرى مخالفةٍ لها في الحكم مع اتحاد المسألة وهي قوله تعالى : ﴿ وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَٰجًا يَتَرَبَّصْنَ

---

(١) هو : العلاّمة الحافظ القاضي ، أبوبكر محمد بن عبدالله بن محمد بن عبدالله ابن العربي الأندلسي الإشبيلي المالكي ، له عدد من التصانيف ، منها : «أحكام القرآن » و« الناسخ والمنسوخ » و« عارضة الأحوذي شرح سنن الترمذي » وغيرها ، توفي سنة (٥٤٣هـ) . ترجمته في« سير أعلام النبلاء » ٢٠/ ١٩٧ ، و« وفيات الأعيان » ٤/ ٢٩٦ .

(٢) يعني :« أحكام القرآن » لابن العربي ١/ ٢٠٧ .

(٣) « الناسخ والمنسوخ » لابن العربي ٢/ ٣١ .

بِأَنفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا فَعَلْنَ فِي أَنفُسِهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴾ [البقرة :٢٣٤] ، ففي هذه الآية أمرٌ من الله للنساء اللاتي يُتوفى عنهن أزواجهن : أن يعتددن أربعة أشهر وعشر ليال ، كما أن قوله : ﴿فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا فَعَلْنَ فِي أَنفُسِهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ ﴾ يستفاد منه وجوب الإحداد على المتوفى عنها زوجها مدّة عدتها [(١)] .

فاختلفت أقوال المفسرين حول الآيتين ، فذهب جمهورهم – ومنهم ابن العربي – إلى أن الآية المتقدمة ناسخةٌ للمتأخرة .

وأجابوا عن تقدم الآية الناسخة أنه تقدم في الوضع لا في النزول .

وذهب مجاهد وعطاء إلى أن الآية المتأخرة لا تدل على وجوب الاعتداد سنةً كما يراه الجمهور ، حتى يكون ذلك منسوخاً بالأربعة أشهر وعشر ، وإنما دلّت على أن ذلك كان من باب الوصاة بالزوجات أن يُمكَّن من السكنى في بيوت أزواجهن بعد وفاتهم حولاً كاملاً إن اخترنَ ذلك ، ولهذا قال ﴿ وَصِيَّةً لِّأَزْوَاجِهِم ﴾ ولا يمنعن من ذلك ، لقوله : ﴿ غَيْرَ إِخْرَاجٍ ﴾ فأما إذا انقضت عدتهن بالأربعة أشهر والعشر أو بوضع الحمل ، واخترن الخروج والانتقال من ذلك المنزل ، فإنهن لا يمنعن من ذلك ، لقوله : ﴿ فَإِنْ خَرَجْنَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِي مَا فَعَلْنَ فِي أَنفُسِهِنَّ مِن مَّعْرُوفٍ ﴾ [(٢)] .

---

(١) انظر : « تفسير القرآن العظيم » لابن كثير ٢/ ٥٨٥ .

(٢) انظر : « تفسير القرآن العظيم » لابن كثير ٢/ ٦٠٧ .



وهـذا القـول فيه إعمالٌ للآيتين بالجمع بينهما وانتفاءٌ للنسخ المنقول عـن جماعـة من المفسرين ، كما أنّ فيه خروجاً من الإشكال الوارد باتحاد موضوع الآيتين واختلاف الحكم فيهما .

وقد قال ابن كثير عن هذه الآية : « وهذا القول له اتجاه ، وفي اللفظ مساعدةٌ له، وقد اختاره جماعة، منهم : الإمام أبوالعباس ابن تيمية»(١) .

يقـول الشـيخ عـبدالرحمن بـن ناصـر السـعدي(٢) - رحمـه الله - : «اشـتهر عـند كـثير مـن المفسرين أن هذه الآية الكريمة نسختها الآية التي قبـلها وهـي قولـه تعـالى : ﴿ وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَٰجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا ﴾ [الـبقرة : ٢٣٤] وأن الأمـر كـان عـلى الزوجة أن تتربص حولاً كاملاً ، ثم نسخ بأربعة أشهر وعشراً ، ويجيبون عـن تقـدم الآيـة الناسخة ، أن ذلك تقدم في الوضع لا في النزول ، لأن شرط الناسخ أن يتأخر عن المنسوخ ، وهذا القول لا دليل عليه .

ومـن تـأمّل الآيتين اتضح له أن القول الآخر في الآية هو الصواب ، وأنّ الآيـة الأولى في وجـوب التربـص أربعـة أشـهر وعشـراً عـلى وجه

---

(١) « تفسير القرآن العظيم » لابن كثير ٢/ ٦٠٧ .

(٢) هو : العلاّمة الشيخ أبوعبـدالله عبدالرحمـن بن ناصر بن عبدالله بن ناصـر آل سـعدي ، أخذ عن عدد من المشايخ ، ومنهم : إبراهيم بن حمد بن جاسر ، وصالح بن عثمان القاضي، وغيرهم، ولـه عدد من المؤلفات النافعة ، ومنها : « تيسـير الكـريم الرحمن » فـي تفسير القرآن ، و« القول السديد فـي مقاصد التوحـيد » وغيرهما ، توفي فـي مسقط رأسه مدينة عنيزة فـي منطقة القصيم من البلاد السعودية سنة (١٣٧٦هـ) . وانظر ترجمته فـي مقدمة تفسيره .

التحتيم علـى المرأة ، وأما في هذه الآية فإنها وصية لأهل الميت أن يبقوا زوجـة ميـتهم عـندهم حـولاً كاملاً ، جبراً لخاطرها ، وبرّاً بميتهم، ولهذا قــال : ﴿ وَصِيَّةً لِّأَزْوَٰجِهِم ﴾ أي : وصــية مــن الله لأهــل الميــت أن يستوصوا بزوجته ، ويمتعوها ولا يخرجوها .

فـإن رغبـت أقامت في وصيتها، وإن أحبت الخروج فلا حرج عليها، ولهـذا قال: ﴿فَإِنْ خَرَجْنَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِي مَا فَعَلْنَ فِيٓ أَنفُسِهِنَّ﴾ أي : مـن الـتجمّل واللـباس ، لكن الشرط أن يكون بالمعروف الذي لا يخرجها عن حدود الدين والاعتبار »[١] .

ومـن الأمـثلة أيضـاً عـلى هذا المبحث ، أورد ما ذكره أهل العلم في قولـه تعالى : ﴿ ٱلزَّانِي لَا يَنكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً وَٱلزَّانِيَةُ لَا يَنكِحُهَآ إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ ۚ وَحُرِّمَ ذَٰلِكَ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [النور : ٣] .

حيث يتعلق بهذه الآية عددٌ من المباحث، منها: هل الآية منسوخة أو لا؟.

فذهـب سـعيد بـن المسيب[٢] إلى أن الآيـة منسـوخة بقولـه تعالى : ﴿وَأَنكِحُوا۟ ٱلْأَيَٰمَىٰ مِنكُمْ وَٱلصَّٰلِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِمَآئِكُمْ ۚ﴾ [النور :٣٢]، فأحلّ نكاح كلِّ مسلمة ، وإنكاح كل مسلم .

---

(١) « تيسير الكريم الرحمن » للشيخ عبدالرحمن السعدي (ص٩٨) .

(٢) هـو : سعيد بن المسيّب بن حَزْن بن أبي وهب ، أبومحمد القرشي المخزومي ، عـالم أهـل المديـنة وسـيد التابعين فـي زمانه ، رأى عمر وسمع عثمان وعلياً وعائشـة وغيرهـم ، وتـوفي فـي سنة الفقهاء لكثرة من مات فيها منهم، وهي سنة (٩٤هـ) . ترجمته فـي « سـير أعلام النبلاء » ٤/ ٢١٧ ، و « تهذيب التهذيب » ٢/ ٤٣ .

قال ابن جرير الطبري : « حدثني يعقوب قال حدثنا هُشيم عن يحيى ابن سعيد عن سعيد بن المسيب في قوله : ﴿ٱلزَّانِي لَا يَنكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً وَٱلزَّانِيَةُ لَا يَنكِحُهَآ إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌۚ وَحُرِّمَ ذَٰلِكَ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ قال: يَرَوْنَ الآية التي بعدها نسختها ﴿ وَأَنكِحُواْ ٱلْأَيَٰمَىٰ مِنكُمْ ﴾ قال : فهن من أيامى المسلمين »[١] .

وتبع الإمامُ الشافعي ابن المسيب في قوله إن الآية منسوخة، حيث قال في كتابه « الأم » : « فاختلف أهل التفسير في هذه الآية اختلافاً متبايناً ، والذي يشبهه عندنا – والله أعلم – ما قال ابن المسيب : قال الشافعي : أخبرنا سفيان عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب أنه قال : هي منسوخة نسختها : ﴿ وَأَنكِحُواْ ٱلْأَيَٰمَىٰ مِنكُمْ وَٱلصَّٰلِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِمَآئِكُمْۚ ﴾ فهي من أيامى المسلمين، فهذا كما قال ابن المسيب إن شاء الله ، وعليه دلائل من الكتاب والسنة »[٢] .

وقال الدكتور مصطفى زيد عند إيراده لهذه الآية في كتابه « النسخ في القرآن الكريم » : « أوردها جميع المؤلفين في ناسخ القرآن ومنسوخه في كتبهم ، وحكى دعوى النسخ عليها جميع من رجعنا إليهم من المفسرين ، وهم كثير »[٣] .

---

(١) « جامع البيان » للإمام الطبري ١٨/ ٧٤-٧٥ .

(٢) « الأم » ٥/ ٢١٩ .

(٣) « النسخ في القرآن الكريم – دراسة تشريعية تاريخية نقدية » للدكتور مصطفى زيد ٢/ ٧٩٢ .

وقبل أن أناقش دعوى النسخ ، لابد من بيان الأقوال الواردة في معنى الآية ، وذلك حتى يتبيّن وجه الإشكال في الآية ، والذي حمل بعض أهل العلم على القول بأنها منسوخة .

ذكر ابن جرير الطبري أن أهل العلم اختلفوا في تأويل هذه الآية ، وأورد ثلاثة أقوال ، أذكرها باختصار [1] :

الأول : أنها نزلت في بعض من استأذن رسول الله ﷺ في نكاح نسوة كنَّ معروفات بالزنا ، من أهل الشرك ، وكنَّ أصحاب رايات ، يُكْرِين أنفسهن ، فأنزل الله تحريمهن على المؤمنين ، فقال : الزاني من المؤمنين لا يتزوج إلاّ زانية أو مشركة ؛ لأنهنَّ كذلك ، والزانية من أولئك البغايا لا ينكحها إلاَّ زانٍ من المؤمنين أو المشركين ، أو مشرك مثلها ، لأنهنّ كنَّ مشركات ﴿وَحُرِّمَ ذَٰلِكَ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ فحرّم الله نكاحهن في قول أهل هذه المقالة بهذه الآية.

ثم أورد ابن جرير عدداً من الأحاديث والآثار تشير إلى أن عدداً من الصحابة كان يرغب نكاح هؤلاء النسوة ، فأنزل الله تعالى تحريم ذلك على المؤمنين .

الثاني : أن معنى الآية : الزاني لا يزنى إلاّ بزانية أو مشركة ، والزانية لا يزني بها إلا زان أو مشرك ، قالوا : ومعنى النكاح في الآية : الجماع .

---

(١) انظر : « جامع البيان » للطبري ١٨/ ٧٠-٧٥ .



وأورد ابن جرير بعد حكاية هذا القول آثاراً عن ابن عباس وسعيد ابن جبير وغيرهما ممن يذهب إليه .

الثالث : أن هذا كان حكم الله في كلِّ زانٍ وزانية ، حتى نسخه الله تعالى بقوله : ﴿وَأَنكِحُوا۟ ٱلْأَيَـٰمَىٰ مِنكُمْ﴾ [النور :٣٢] .

وأورد آثاراً عن سعيد بن المسيب تبين أنه كان يذهب إلى هذا القول.

ثم بيَّن ابن جرير أن أولى الأقوال عنده بالصواب : قول من قال أن المراد بالنكاح في هذا الموضع : الوطء ، ثم علّل هذا الاختيار بقيام الحجة على أن الزانية من المسلمات حرام على كل مشرك ، وأن الزاني من المسلمين حرام عليه كل مشركة من عَبَدة الأوثان ، والمشرك والمشركة مذكوران في الآية .

فعلى هذا القول يكون معنى الآية : الزاني لا يزني إلاّ بزانية لا تستحل الزنا ، أو بمشركة تستحله ، ومثله الزانية .

قال الشيخ الشنقيطي رحمه الله : « هذه الآية الكريمة من أصعب الآيات تحقيقاً ، لأن حمل النكاح فيها على التزويج لا يلائم ذكر المشركة والمشرك ، وحمل النكاح فيها على الوطء ، لا يلائم الأحاديث الواردة المتعلقة بالآية ، فإنها تعين أن المراد بالنكاح في الآية : التزويج ، ولا أعلم مخرجاً واضحاً من الإشكال في هذه الآية إلاّ مع بعض تعسّف ... فيحمل النكاح في الآية على الوطء ، وعلى التزويج معاً ، ويكون ذكر المشركة والمشرك على تفسير النكاح بالوطء دون العقد ، وهذا هو نوع التعسّف الذي أشرنا إليه ، والعلم عند الله تعالى »[1] .

---

(١) « أضواء البيان » ٦/ ٨١-٨٢ .



والراجح عندي – والله أعلم – هو ما ذهب إليه الإمام العلامة ابن القيم والشيخ عبدالرحمن السعدي في بيان معنى الآية ، وخلاصته [(١)] :

أنه لا تعارض أصلاً بين الآيتين ، فقوله تعالى : ﴿وَأَنكِحُوا۟ ٱلْأَيَٰمَىٰ مِنكُمْ وَٱلصَّٰلِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِمَآئِكُمْ﴾ [النور :٣٢] أمرٌ من الله تعالى للأولياء والأسياد بإنكاح مَنْ تَحْتَ ولايتهم من الأيامى ، وهم : من لا أزواج لهم من رجال ونساء وثيبات وأبكار ، وذلك الإنكاح يكون بشرطه المذكور في حق الرجال في قوله تعالى : ﴿ مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَٰفِحِينَ﴾ [المائدة :٥] ، وبشرطه كذلك في حق النساء المذكور في قوله تعالى : ﴿ مُحْصَنَٰتٍ غَيْرَ مُسَٰفِحَٰتٍ ﴾ [النساء :٢٥] ، وأنه لا مانع من تزويج الزاني إذا ثبتت توبته ، لأن التائب من الذنب كمن لا ذنب له ، مع أن الأصل أن المسلم يبحث عن العفيفة ، لقوله ﷺ : « فاظفر بذات الدين تربت يداك »[(٢)] ، لكن لا مانع من تزويجه إذا ثبتت توبته بدلالة قوله تعالى : ﴿ وَٱلَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ ٱلنَّفْسَ ٱلَّتِى حَرَّمَ ٱللَّهُ إِلَّا بِٱلْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ ۚ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ﴿٦٨﴾ يُضَٰعَفْ لَهُ ٱلْعَذَابُ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَيَخْلُدْ فِيهِۦ مُهَانًا ﴿٦٩﴾ إِلَّا مَن تَابَ وَءَامَنَ وَعَمِلَ عَمَلًا صَٰلِحًا فَأُو۟لَٰٓئِكَ يُبَدِّلُ ٱللَّهُ سَيِّـَٔاتِهِمْ حَسَنَٰتٍ ۗ وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴿٧٠﴾ ﴾ [الفرقان :٦٨-٧٠] .

---

(١) انظر : « زاد المعاد » ٥/ ١١٤ ، و« تيسير الكريم الرحمن » (ص٦٠٥-٦٠٦) و (ص٦١٢) .

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه برقم (٥٠٩٠) ، كتاب النكاح ، باب الأكفاء في الدين .

وأما قوله تعالى : ﴿ ٱلزَّانِى لَا يَنكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً وَٱلزَّانِيَةُ لَا يَنكِحُهَآ إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ ۚ وَحُرِّمَ ذَٰلِكَ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [النور :٣] فالمراد به ما قبل التوبة ، فيكون معنى الآية : أن من اتصف بالزنا من رجل أو امرأة ، ولم يتب من ذلك ، أن المُقْدِمَ على نكاحه مع تحريم الله لذلك ، لا يخلو إما أن لا يكون ملتزماً لحكم الله ورسوله فهو المشرك ، وإما أن يكون ملتزماً لحكم الله ورسوله ، فأقدم على نكاحه مع علمه بزناه ، فإن هذا النكاح زنا ، والناكح زان مسافح ، فلو كان مؤمناً بالله حقاً ، لم يقدم على ذلك ، وهذا دليل صريح على تحريم نكاح الزانية حتى تتوب ، وكذلك نكاح الزاني حتى يتوب .

وبذلك يزول التعارض المتوهم بين الآيتين ، ويتبين أنه لا يوجد نسخ على هذا القول الراجح ، والله أعلم .

كما أن هذا القول يتلاءم أيضاً مع سبب النزول المنقول في هذه الآيات .

وفي ختام هذا المبحث يظهر جليّاً أنه يجب على المفسِّر إذا اختلفت عليه الآيات وأشكلت أن يحرص على الجمع قبل الإقدام على القول بالنسخ ، وأن يسعى جاهداً لدراسة ومعرفة كلام أهل العلم والمحققين منهم لبيان القول الصواب ، ثم المصير إليه ، والله الموفق .

* * *



المبحث الرابع عشر

تردُّد معنى الآية بين أن يكون لها مفهوم مخالفة أو لا

* * *


مركز تفسير للدراسات القرآنية
Tafsir Center for Qur'anic Studies
تفسير

المبحث الرابع عشر
تردد معنى الآية بين أن يكون لها مفهوم مخالفة أو لا

أعني بهذا المبحث أنه قد ترد بعض الآيات وفيها نصٌّ على أحد الأحكام ، وهذا الحكم يستخرج من منطوق النص القرآني .

وأحياناً تدل الآية على حكمٍ من الأحكام بالمفهوم ، بمعنى أن الحكم لم يرد في الآية منصوصاً عليه ، ولكنه يفهم من معنى الآية .

فقوله تعالى : ﴿ فَلَا تَقُل لَّهُمَآ أُفٍّ ﴾ [الإسراء :٢٣] يدل بمنطوقه على النهي عن التأفّف ، وهو يدل أيضاً بمفهومه على النهي عن الضرب .

وهذا المفهوم ينقسم إلى قسمين :

* إن كان موافقاً للمنطوق به ، فهو مفهوم الموافقة .

* وإن كان مخالفاً للمنطوق به ، فهو مفهوم المخالفة .

وبذلك يتبيّن أن مفهوم المخالفة : هو أن يكون المسكوت عنه مخالفاً للمنطوق في الحكم[1] .

ولمفهوم المخالفة أقسام ، منها :

١ - مفهوم الصفة.

وهو دلالة اللفظ الدال على حكم مقيد بوصف ، على ثبوت نقيض

---

(١) انظر : « المختصر في أصول الفقه » لابن اللحام (ص١٣٢) ، و «شرح الكوكب المنير» لابن النجار ٣/ ٤٨٨-٤٨٩، و « مذكرة في أصو ل الفقه » للشنقيطي (ص٤٢٠) ، و « معالم أصول الفقه » للجيزاني (ص٤٦٠) .

هذا الحكم للمسكوت الذي انتفى عنه ذلك الوصف ، وذلك كقوله تعالى : ﴿ وَمَن لَّمْ يَسْتَطِعْ مِنكُمْ طَوْلًا أَن يَنكِحَ ٱلْمُحْصَنَٰتِ ٱلْمُؤْمِنَٰتِ فَمِن مَّا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُم مِّن فَتَيَٰتِكُمُ ٱلْمُؤْمِنَٰتِ ﴾ [النساء :٢٥].

فإن تقييد الإماء بالمؤمنات يدل بالمنطوق على أن المسلم إذا لم يملك مهر الحرّة ، فإنه يحل له الزواج بالإماء المؤمنات ، ويدل كذلك بمفهوم المخالفة على أنه يحرم عليه أن يتزوج بالإماء غير المؤمنات ، فالحلّ مقيد بوصف الإيمان ، فينتفي الحلّ بانتفاء الوصف .

٢- مفهوم الشرط.

وهو دلالة اللفظ الدال على حكم مقيد بشرط على ثبوت نقيض هذا الحكم للمسكوت عنه الذي انتفى عنه هذا الشرط ، وذلك كقوله تعالى: ﴿أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنتُم مِّن وُجْدِكُمْ وَلَا تُضَآرُّوهُنَّ لِتُضَيِّقُوا۟ عَلَيْهِنَّ ۚ وَإِن كُنَّ أُو۟لَٰتِ حَمْلٍ فَأَنفِقُوا۟ عَلَيْهِنَّ حَتَّىٰ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ ۚ﴾ [الطلاق : ٦] .

فإن الآية تدل بالمنطوق على أن الحامل تجب لها النفقة ، وتدلُّ بمفهوم المخالفة على أن المعتدة غير الحامل لا تجب النفقة لها ، وذلك لانتفاء الشرط الذي علق عليه الحكم .

٣- مفهوم الغاية.

وهو دلالة اللفظ الدال على حكم مقيد بغاية على ثبوت نقيض الحكم في المسكوت عنه بعد هذه الغاية ، وذلك كقوله تعالى : ﴿ وَكُلُوا۟ وَٱشْرَبُوا۟ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ ٱلْخَيْطُ ٱلْأَبْيَضُ مِنَ ٱلْخَيْطِ ٱلْأَسْوَدِ مِنَ ٱلْفَجْرِ ۖ﴾[البقرة :١٨٧] .

فالآية تدل بالمنطوق على إباحة الأكل والشرب في الليل الذي يقصد صيام النهار الذي يليه إلى الفجر الذي هو غاية الحلّ المدلول عليه بـ « حتى » ، وتدل الآية بمفهوم المخالفة على أن ما كان مباحاً في الليل ممنوعٌ بعد هذه الغاية ، وهي طلوع الفجر .

٤ - مفهوم العدد :

وهو دلالة النص الذي قيد فيه الحكم بعدد مخصوص ، على ثبوت حكم للمسكوت عنه مخالف لحكم المنطوق لانتفاء ذلك القيد ، وذلك كقوله تعالى : ﴿ وَٱلَّذِينَ يَرْمُونَ ٱلْمُحْصَنَٰتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا۟ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَآءَ فَٱجْلِدُوهُمْ ثَمَٰنِينَ جَلْدَةً ﴾ [النور :٤] .

فدلت الآية بالمنطوق على أن حدَّ القاذف ثمانون جلدة ، ودلَّت بمفهوم المخالفة على أن الزائد على الثمانين غير واجب[١] .

ويزيد بعض الأصوليين أقساماً أخرى لمفهوم المخالفة ، منها : مفهوم اللقب ، ومفهوم العلّة ، ومفهوم الحصر ، ومفهوم الحال ، ومفهوم الزمان ، ومفهوم المكان ، ومفهوم التقسيم.

قال الشوكاني في « إرشاد الفحول » : «جميع مفاهيم المخالفة حجة عند الجمهور ، إلاَّ مفهوم اللقب ، وأنكر أبوحنيفة الجميع »[٢] .

---

(١) انظر في أقسام مفهوم المخالفة بالإضافة إلى المصادر المذكورة في الحاشية السابقة ما يلي : «روضة الناظر» لابن قدامة ٢/ ٧٩٠ ، و«إرشاد الفحول» للشوكاني ٢/ ٥٢٦ ، و« أثر الاختلاف في القواعد الأصولية في اختلاف الفقهاء » لمصطفى الخِنّ (ص١٧٢) .

(٢) « إرشاد الفحول » للشوكاني ٢/ ٥٢٢ .



وللقائلين بحجية مفهوم المخالفة – وهم الجمهور – شروط للعمل بهذا المفهوم ، من أهمها :

١- أن لا يعارضه ما هو أرجح منه ، من منطوق أو مفهوم موافقة .

٢- أن لا يكون قد خرج مخرج الغالب .

٣- أن يقع ذكره جواباً لسؤال ، فإن الجواب عن ما ذكر في السؤال لا يفهم منه أن ما لم يذكر في الجواب له حكم مخالف .

٤- أن يكون ذكره وقع على سبيل الامتنان ، كقوله تعالى : ﴿لِتَأْكُلُواْ مِنْهُ لَحْمًا طَرِيًّا﴾ [النحل :١٤] فلا يدل وصف اللحم بكونه طرياً على تحريم اللحم غير الطري .

وزاد بعض الأصوليين شروطاً غير ما ذكرت[١] ، ووضع بعضهم ضابطاً لهذه الشروط ، وفي ذلك يقول ابن النجّار : « ثم الضابط لهذه الشروط وما في معناها : ألاّ يظهر لتخصيص المنطوق بالذكر فائدة غير نفي الحكم عن المسكوت عنه »[٢] .

وقد تشكل بعض الآيات الواردة في هذا الباب ، كما أشكل قوله تعالى : ﴿فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَقْصُرُواْ مِنَ ٱلصَّلَوٰةِ إِنْ خِفْتُمْ أَن يَفْتِنَكُمُ

---

(١) انظر في شروط العمل بمفهوم المخالفة ما يلي : « شرح الكوكب المنير » لابن النجار ٣/ ٤٨٩ ، و« إرشاد الفحول » للشوكاني ٢/ ٥٢٤، و« مذكرة في أصول الفقه » للشنقيطي (ص٤٢٥) ، و« أثر الاختلاف في القواعد الأصولية في اختلاف الفقهاء » لمصطفى الخِنّ (ص١٧٨) .

(٢) « شرح الكوكب المنير » لابن النجار ٣/ ٤٩٦ .

ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْۚ﴾ [النساء :١٠١] على عمر بن الخطاب ﷺ.

فعن يعلى بن أمية قال: قلت لعمر بن الخطاب: ﴿فَلَيۡسَ عَلَيۡكُمۡ جُنَاحٌ أَن تَقۡصُرُواْ مِنَ ٱلصَّلَوٰةِ إِنۡ خِفۡتُمۡ أَن يَفۡتِنَكُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْۚ﴾ [النساء :١٠١] فقد أَمِنَ الناسُ، فقال: عجبتُ مما عجبتَ منه، فسألت رسول الله ﷺ عن ذلك فقال: «صدقةٌ تصدّق الله بها عليكم، فاقبلوا صدقته»[1].

فاعتبر عمر ﷺ مفهوم الشرط في هذه الآية، وأقره الرسول ﷺ على هذا الفهم، ولكنه أخبره بالصدقة التي تصدق الله بها عليهم.

قال أبوالعباس القرطبي[2] في «المفهم»: «والمتصدَّقُ به: إنما هو إلغاء شرط الخوف في قَصْر عدد الركعات مع الأمن»[3].

ومما يدخل في هذا الباب، قوله تعالى: ﴿حُرِّمَتۡ عَلَيۡكُمۡ أُمَّهَٰتُكُمۡ وَبَنَاتُكُمۡ وَأَخَوَٰتُكُمۡ وَعَمَّٰتُكُمۡ وَخَٰلَٰتُكُمۡ وَبَنَاتُ ٱلۡأَخِ وَبَنَاتُ ٱلۡأُخۡتِ وَأُمَّهَٰتُكُمُ ٱلَّٰتِيٓ أَرۡضَعۡنَكُمۡ وَأَخَوَٰتُكُم مِّنَ ٱلرَّضَٰعَةِ وَأُمَّهَٰتُ نِسَآئِكُمۡ وَرَبَٰٓئِبُكُمُ ٱلَّٰتِي فِي حُجُورِكُم مِّن نِّسَآئِكُمُ ٱلَّٰتِي دَخَلۡتُم بِهِنَّ فَإِن لَّمۡ تَكُونُواْ دَخَلۡتُم بِهِنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيۡكُمۡ

---

(١) أخرجه مسلم (٦٨٦)، كتاب صلاة المسافرين، باب صلاة المسافرين وقصرها.

(٢) هو: أحمد بن عمر بن إبراهيم الأنصاري المالكي، أبوالعباس القرطبي، الفقيه، المحدث، ولد بقرطبة، وقدم مصر وحدَّث بها، واختصر الصحيحين، ثم شرح «مختصر مسلم» بكتاب مطبوع سماه «المفهم» توفي سنة (٦٥٦هـ). ترجمته في «تاريخ الإسلام» للذهبي في وفيات السنة المذكورة، و«شذرات الذهب» ٧/ ٤٧٣.

(٣)«المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم» لأبي العباس القرطبي ٢/ ٣٢٩.

وَحَلَٰٓئِلُ أَبۡنَآئِكُمُ ٱلَّذِينَ مِنۡ أَصۡلَٰبِكُمۡ وَأَن تَجۡمَعُواْ بَيۡنَ ٱلۡأُخۡتَيۡنِ إِلَّا مَا قَدۡ سَلَفَۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ غَفُورٗا رَّحِيمٗا ﴿٢٣﴾ ﴾ [النساء :٢٣] .

حيث قيَّد تحريم الربيبة[1] بوصف أنها في حجر الزوج ، فهل الربيبة إذا لم تكن في حجره حلال ، هذا وجه الإشكال ، حيث يقول ابن كثير في تفسيرها : « جمهور الأئمة على أن الربيبة حرام ، سواء كانت في حجر الرجل أو لم تكن في حجره ، قالوا : وهذا الخطاب خرج مخرج الغالب ، فلا مفهوم له ، كقوله تعالى : ﴿ وَلَا تُكۡرِهُواْ فَتَيَٰتِكُمۡ عَلَى ٱلۡبِغَآءِ إِنۡ أَرَدۡنَ تَحَصُّنٗا ﴾ [النور :٣٣] ... هذا هو مذهب الأئمة الأربعة والفقهاء السبعة وجمهور الخلف والسلف .

وقد قيل بأنه لا تحرم الربيبة إلاّ إذا كانت في حِجر الرجل ، فإذا لم تكن كذلك فلا تحرم .

وقال ابن أبي حاتم[2] : حدثنا أبوزرعة ، حدثنا إبراهيم بن موسى ، أنبأنا هشام – يعني ابن يوسف – عن ابن جريج ، حدثني إبراهيم بن

---

(١) الربيب : هو ابن الزوجة وابن ابنها أو ابن ابنتها وإن سفل ، والأنثى ربيبة .
انظر : «الموسوعة الفقهية الميسرة» للدكتور محمد رواس قلعة جي ١/ ٩٣٣ .

(٢) انظر : « تفسير القرآن العظيم مسنداً عن رسول الله ﷺ والصحابة والتابعين » والمعروف بتفسير ابن أبي حاتم ٣/ ٩١٢ ، الأثر رقم (٥٠٨٧) .
وابن أبي حاتم هو الإمام العلامة الحافظ عبدالرحمن بن محمد بن إدريس الحنظلي الغطفاني ، كان من بحور العلم وأئمة الإسلام ، اعتنى به والده فأخذ الابن علم أبيه وعلوم أقران أبيه ، وكان يقول : لم يدعني أبي اشتغل بالحديث حتى قرأت القرآن ، له عدد من المصنفات منها : « التفسير » و« الجرح

عبيد بن رفاعة ، أخبرني مالك بن أوس بن الحدثان قال : كانت عندي امرأة فتوفيت ، وقد ولدت لي ، فَوَجَدَتُ عليها ، فلقيني علي بن أبي طالب ، فقال : ما لك ؟ فقلت : توفيت المرأة ، فقال علي : لها ابنة ؟ قلت : نعم ، وهي بالطائف ، قال : كانت في حجرك ؟ قلت : لا ، هي بالطائف ، قال : فانكحها ، قلت : فأين قول الله : ﴿ وَرَبَٰٓئِبُكُمُ ٱلَّتِي فِي حُجُورِكُم ﴾ قال : إنها لم تكن في حِجرك ، إنما ذلك إذا كانت في حِجرك .

هذا إسناد قوي ثابت إلى علي بن أبي طالب ، على شرط مسلم . وهو قول غريب جداً ، وإلى هذا ذهب داود بن علي الظاهري وأصحابه ، وحكاه أبوالقاسم الرافعي عن مالك رحمه الله ، واختاره ابن حزم ، وحكي لي شيخنا الحافظ أبوعبدالله الذهبي أنه عرض هذا على الشيخ الإمام تقي الدين ابن تيمية - رحمه الله - فاستشكله ، وتوقف في ذلك ، والله أعلم »[1] .

من هنا وضع القائلون بحجية مفهوم المخالفة - وهم الجمهور - شروطاً للعمل بهذا المفهوم ، ومن هذه الشروط : أن لا يكون خرج مخرج الغالب ، وهذا الشرط متفقٌ عليه عند القائلين بمفهوم المخالفة[2] .

والتعديل » وغيرها ، ، توفي سنة (٣٢٧هـ) . ترجمته في «سير أعلام النبلاء» ١٣/ ٢٦٣ ، و « طبقات الحفاظ » (ص٣٤٥) .

(١) « تفسير القرآن العظيم » لابن كثير ٢/ ٨٨٠ .

(٢) نقله ابن اللحام في « المختصر في أصول الفقه » (ص١٣٣) عن الآمدي ، وهو في كتابه « الإحكام في أصول الأحكام » ٣/ ٩٤ .



وهـذا الشرط ينطبق على هذه الآية الكريمة كما نقلنا عن الحافظ ابن كثير قبل قليل[1] .

* * *

(١) وانظر مـثالاً آخـر عـلى هذا المبحث فـي كتاب « دفع إيهام الاضطراب عن آيـات الكتاب » للشيخ الشنقيطي ، فـي أثناء حديثه عن قولـه تعالى : ﴿ فَذَكِّرْ إِن نَّفَعَتِ ٱلذِّكْرَىٰ ﴾ [الأعلى : ٩] .

وفي ختام هذا الفصل لابد من الإشارة إلى أنني لم أذكر بعض الأسباب التي قد يظن البعض أنها من أسباب استشكال الآيات .

مثل : الإطلاق والتقييد ، والعموم والخصوص ، والمجمل والمبيّن ، والمشترك اللفظي ، وذلك لأن هذه الأسباب ، أرى أنه من الأنسب وضعها ضمن أسباب اختلاف المفسرين [١] .

والسبب في ذلك أن الآية لا إشكال فيها على النوعين ، فقد يختلف أهل العلم في الآية: هل هي مقيدة أو باقية على إطلاقها ؟ وقد يذكر كل قائل بأحد القولين حجته ودليله ، ولكن الأمر لا يصل إلى استشكال الآية ، فالأمر واضح ، فعلى القول بأنها مطلقة فالمعنى كذا وكذا ، وعلى القول بأنها مقيدة فالمعنى كذا وكذا .

هذا ما ظهر لي والله تعالى أعلم .

* * *

(١) وكذلك فعل كثيرٌ ممن كتب في أسباب اختلاف المفسرين ، مثل « اختلاف المفسرين – أسبابه وآثاره » للدكتور سعود الفنيسان ، و « أسباب اختلاف المفسرين » للدكتور محمد الشايع ، وغيرهم .



الفصل الثالث

أنواع مشكل القرآن الكريم

وفيه أربعة مباحث :

المبحث الأول : ما يظن فيه تعارض واختلاف .

المبحث الثاني : المشكل للتشابه .

المبحث الثالث : المشكل اللغوي، وفيه مطالب :

المطلب الأول : ما يتعلّق بالإعراب .

المطلب الثاني : ما يتعلق بغريب اللغة .

المطلب الثالث : ما يتعلق بالمجاز .

المطلب الرابع : ما يتعلق بالكناية .

المطلب الخامس : ما يتعلق بالتقديم والتأخير

المطلب السادس : خفاء وجه الحكمة من استخدام بعض الأساليب اللغوية .

المبحث الرابع : المشكل من حيث القراءات ورسم المصحف .

* * *



تمهيد

لمشكل القرآن أنواع عديدة تندرج تحتها أسباب استشكال الآيات ، ولئن كانت الأسباب هي منطلق الإشكال ، فإن الأنواع هي أوصاف وأحكام على تلك الأسباب(١) .

فعند الأسباب كان البحث عن السبب الذي يقود المفسر لاستشكال الآية ، أما هنا فسيكون البحث وصفياً لذلك السبب ، وضمًّا له مع شبيهه تحت نوع واحد لجامعٍ بينهما ، ولو كانا مختلفين أساساً .

وقد حاولت جُهدي أن أضع الأنواع الرئيسة التي تحوي جميع الأسباب ، أما كيف يدفع ويرفع هذا النوع من الإشكال فهو ما خصصت له الفصل الرابع من فصول هذا البحث إن شاء الله تعالى .

* * *

---

(١) انظر : « أسباب اختلاف المفسرين » للدكتور محمد الشايع (ص٣٤) .




مركز تفسير للدراسات القرآنية
Tafsir Center for Qur'anic Studies
تفسير

المبحث الأول

ما يظن فيه تعارض واختلاف

* * *



المبحث الأول

ما يظن فيه تعارض واختلاف

يعـرف الـتعارض بأنـه : الـتمانع بـين الأدلة الشرعية مطلقاً ، بحيث يقتضي أحدهما عدم ما يقتضيه الآخر[١] .

فعلى هذا يكون التعارض بين الأمرين : تقابلهما على وجه يمنع كل واحد منهما مقتضى صاحبه[٢] .

والتعارض : هو التناقض، كما ذكره الغزالي[٣] وتبعه ابن قدامة[٤] .

---

(١) انظر : «التعارض والترجيح بين الأدلة الشرعية » لعبداللطيف البرزنجي ١/ ٢٣ .

(٢) انظر: «نهاية السول فـي شرح منهاج الوصول» لجمال الدين الإسنوي ٢/ ٦٥٤.

(٣) « المستصفى من علم الأصول » ٢/ ٢٣٢ .

والغـزالي هـو : زيـن الديـن أبوحـامد محمـد بـن محمـد بن محمد بن أحمد الطوسـي الشـافعي الغـزالي ، صاحب التصانيف التي منها : « المستصفى من علم الأصول» و« إحياء علوم الدين» توفي سنة (٥٠٥هـ) . ترجمته فـي «سير أعلام النبلاء» ١٩/ ٣٢٢ ، و «وفيات الأعيان» ٤/ ٢١٦ .

(٤) «روضة الناظر » ٣/ ١٠٢٩ .

وابـن قدامـة هـو : الإمـام القدوة العلاّمة موفـق الدين أبومحمد عبدالله بن أحمـد بـن محمد بن قدامة المقدسي الجماعيلي ثم الدمشقي الصالحي الحنبلي ، كـان من بحور العلم وأذكياء العالم مع حسن الاعتقاد ، له عدد من المؤلفات ، مـنها « المغـني » أثـنى علـيه الموافـق والمخـالف ، و « الكافي » ، و « روضة الناظر» وغيرها ، توفي سنة (٦٢٠هـ) . ترجمته فـي «سير أعلام النبلاء» ٢٢/ ١٦٥ ، و « ذيل طبقات الحنابلة » ٢/ ١٣٣ .

أما الاختلاف ، فنريد به هنا ما ورد في قوله تعالى : ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا﴾ [النساء :٨٢] أي : لو كان هذا القرآن مفتعلاً مختلقاً كما يقوله من يقوله مِنْ جهلة المشركين والمنافقين في بواطنهم ، لوجدوا فيه اضطراباً وتضادّاً كثيراً ، وهذا القرآن ليس كذلك فهو من عند الله .

وقد أشار الشاطبي إلى أهمية هذا المعنى ، فقال : « إنَّ الاختلاف بين المكلفين في بعض معانيه أو مسائله لا يستلزم أن يكون فيه نفسه اختلاف ، فقد اختلفت الأمم في النبوات ولم يكن ذلك دليلاً على وقوع الاختلاف في نفس النبوات ، واختلفت في مسائل كثيرة من علوم التوحيد ، ولم يكن اختلافهم دليلاً على وقوع الاختلاف فيما اختلفوا فيه ، فكذلك ما نحن فيه ، وإذا ثبت هذا ، صحَّ منه أن القرآن في نفسه لا اختلاف فيه »(١) .

وقد ذكر المفسرون عند تفسيرهم لآية سورة النساء في معنى الاختلاف أقوالاً ثلاثة(٢) :

الأول : أنه التناقض ، وهو قول ابن عباس ، وقتادة ، وابن زيد .

---

(١)« الاعتصام » للشاطبي ٣/ ٣٨١ .

(٢) انظر : « جامع البيان » للطبري ٨/ ٥٦٧ ، و « معاني القرآن وإعرابه » للزجاج ٢/ ٨٢ ، و «النكت والعيون» للماوردي ١/ ٥١٠ ، و «زاد المسير» لابن الجوزي ٢/ ١٤٤ ، و « التحرير والتنوير » لابن عاشور ٣/ ١٣٨ .

الثاني : أنه اختلاف تفاوت من جهة بليغ من الكلام ، ومرذول ، إذ لابد للكلام إذا طال من مرذول ، وليس في القرآن إلاّ بليغ ، ونسب الماوردي هذا القول لبعض البصريين .

الثالث : اختلافه مع أحوالهم ، إذ كان يصف ما في قلوبهم وصفَ المطلع على الغيوب ، والغيب لا يعلمه إلاّ الله ، وهذا من آيات النبي ﷺ البيّنة ، وهذا قول الزجاج .

وعندي أن الآية تحتمل كل هذه المعاني المذكورة ، فهي من باب اختلاف التنوع ، فكلٌّ ما ذكر من المعاني يصح نفيه عن القرآن .

وعن عبدالله بن عمرو بن العاص قال : لقد جلست أنا وأخي مجلساً ما أُحبُّ أنَّ لي به حُمْرَ النَّعَم ، أقبلتُ أنا وأخي ، وإذا مشيخة من صحابة رسول الله ﷺ جلوسٌ عند باب من أبوابه ، فكرهنا أن نفرق بينهم ، فجلسنا حَجْرَةً[1]، إذ ذكروا آية من القرآن، فتماروا فيها ، حتى ارتفعت أصواتهم ، فخرج رسول الله ﷺ مُغْضباً، قد احمَّر وجهه، يرميهم بالتراب ، ويقول : « مهلاً يا قوم ، بهذا أهلكت الأمم من قبلكم ، باختلافهم على أنبيائهم ، وضربهم الكتب بعضها ببعض ، إنَّ القرآن لم ينزل يُكَذِّب بعضه بعضاً ، بل يصدق بعضه بعضاً ، فما عرفتم منه فاعملوا به ، وما جهلتم منه فرُدُّوه إلى عالمه »[2] .

---

(١) أشار ابن الأثير في كتابه « النهاية في غريب الحديث والأثر » ١/ ٣٤٢ إلى أن معناها : ناحيةً منفرد ، وأنها بفتح الحاء وسكون الجيم ، فيكون المعنى أنهم جلسوا ناحيةً منفردين .

(٢) أخرجه الإمام أحمد في مسنده (٦٧٠٢) وصححه محقق الكتاب ، طبع مؤسسة الرسالة .

يقـول شيخ الإسلام ابن تيمية : « فهذا الحديث ونحوه ، مما يُنهى فيه عـن معارضـة حـق بحـق ، فإن ذلك يقتضي التكذيب بأحد الحقين ، أو الاشتباه والحيرة ، والواجب التصديق بهذا الحق وهذا الحق »(١) .

ويقـول الإمـام الشـاطبي : « لا تضـاد بـين آيـات القـرآن ، ولا بين الأخـبار النبوية ، ولا بـين أحدهمـا مـع الآخـر ، بل الجميع جارٍ على مَهْيَعٍ(٢) واحد ، ومنتظم إلى معنى واحد ، فإذا أدّاه بادي الرأي إلى ظاهر اخـتلاف ، فواجـب علـيه أن يعتقد انتفاء الاختلاف ؛ لأن الله تعالى قد شـهـد له أن لا اخـتلاف فـيه ، فلـيقف وقوف المضطر السائل عن وجه الجمـع ، أو المسـلم مـن غير اعتراض إن كان الموضع مما يتعلّق به حكم عملـيٌّ ، فـإن تعلّق به حكم عمليٌّ التمس المخرج حتى يقف على الحقّ الـيقين ، أو يـبقى باحـثاً إلى المـوت ، فـلا عليه من ذلك ، فإذا اتضح له المغـزى ، وتبيّنت الواضحة ، فلا بدّ له من أن يجعلها حاكمةً فـي كل ما يعـرض له فـي النظر فـيها ، فيضعها نصب عينيه فـي كل مطلب ديني ، كما فعل من تقدمنا ممّن أثنى الله ورسوله عليهم »(٣) .

وفي قصـة ابـن عـباس رضـي الله عنهما مع نافع بن الأزرق بعد أن

---

(١) « درء تعارض العقل والنقل » ٨/ ٤٠٤ .

(٢) قال ابن منظور فـي « لسان العرب » (هيع) : « بَلَدٌ مَهْيَعٌ : واسعٌ ... وفي حديـث عليٍّ رضي الله عنه : اتقوا البدع والزموا المَهْيَع ، هو الطريق الواسط المنبسـط » . فكـأن الشـاطبي يقـول : إن نصوص الكتاب والسنة تجري على طريق واسع منبسط ، لا تضاد بينها ولا اختلاف .

(٣) « الاعتصام » ٣/ ٣٨٢-٣٨٣ .

بيّن له ما اختلف عليه من الآيات، قال له ابن عباس: « احفظ عني ما حدّثتك، واعلم أن ما اختلف عليك من القرآن أشباه ما حدّثتك، فإن الله لم ينزل شيئاً إلاّ قد أصاب به الذي أراد، ولكنّ الناس لا يعلمون، فلا يختلفنّ عليك القرآن، فإن كلاً من عند الله عز وجل»[1].

ومع تضافر الأدلة الشرعية على هذا الأصل العظيم: أنه لا تعارض ولا اختلاف بين أدلة الكتاب، فإن الأدلة العقلية تثبت ذلك من وجوه[2]:

الأول: أن القول بتعارض الأدلة في نفس الأمر في ذات القرآن، فيه إثبات العجز والجهل:

العجز عن إقامة أدلة خالية من التعارض والاختلاف.

والجهل بعواقب الأمور، وما ستؤول إليه.

وكل هذا مما يجب تنزيه الله ـ عز وجل ـ عنه عقلاً وشرعاً.

الثاني: أن الشريعة إنما نزلت لرفع الخلاف بين الناس، فلو كان فيها ما يقتضي الاختلاف والتعارض لم يكن في إنزالها إلاّ الفتنة، ولكَانَ ترك الناس من غير شريعة أولى وأسلم، وهذا لا يقوله عاقل

(١) أصل القصة في صحيح البخاري، كتاب التفسير، سورة حم السجدة (فصلت)، وساق البخاري كلام ابن عباس مختصراً، واللفظ الذي أوردته ذكره الخطيب البغدادي في كتابه « الفقيه والمتفقه » ١/ ٢٠٨.

(٢) انظر: « الموافقات » ٥/ ٥٩ وما بعدها، و « منهج الاستدلال على مسائل الاعتقاد عند أهل السنة والجماعة » ١/ ٣٤٤-٣٤٥.

يعرف حكمة الرب تعالى ورحمته ولطفه بالناس .

الثالـث : أن عامـة أهـل الشـريعة أثبـتوا فـي القرآن الكريم الناسخ والمنسوخ ، على الجملة ، وحذروا من الجهل به والخطأ فيه ، ومعلومٌ أن الناسـخ والمنسـوخ إنمـا هـو فـيما بين دليلين يتعارضان ، بحيث لا يصح اجـتماعهما بحـال ، وإلاّ لمـا كـان أحدهمـا ناسـخاً والآخـر منسـوخاً، والفـرض خلافه ، فلو كان الاختلاف من الدين لَمَا كان لإثبات الناسخ والمنسـوخ مـن غير نصٍ قاطع فيه فائدة ، وَلَكَانَ الكلام فـي ذلك كلاماً فـيما لا يجني ثمرة، إذا كان يصح العمل بكل واحد منهما ابتداءً ودواماً، اسـتناداً على أن الاختلاف أصل من أصول الدين ، لكن هذا كله باطل بإجماع ، فدلَّ على أن الاختلاف لا أصل له فـي الشريعة .

الـرابع : أن القول بوقوع التعارض والاختلاف بين الأدلة الشرعية ، لا يخلو من أحد احتمالات أربعة كلها باطلة :

١- العمـل بالدلـيلين ، ويلـزم منه اجتماع المتناقضين ، وهو باطل ، لأنه تكليف بما لا يطاق .

٢- تـرك العمـل بهمـا ، ويلـزم منه أن الشارع الحكيم نصبهما عبثاً ولغواً ، أو يلزم منه خلو المسألة عن الحكم ، وكل ذلك ظاهر البطلان .

٣- العمـل بأحدهما دون الآخر على سبيل التعيين ، وهو تحكّم بلا ترجيح ، وقول فـي الدين بالتشهّي والهوى .

٤- العمـل بواحـد مـنهما غـير معـين ، عـلى سبيل التخيير ، وهذا يستلزم جواز الفعل والترك لكل من الدليلين ، مع أن كل واحد منهمـا

يقتضي نقيض ما يقتضيه الآخر .

الخامس : أن الأصوليين اتفقوا على إثبات الترجيح بين الأدلة المتعارضة ، إذا لم يمكن الجمع ، وأنه لا يصح إعمال أحد دليلين متعارضين جزافاً من غير نظر في ترجيحه على الآخر ، والقول بثبوت الاختلاف في الشريعة يرفع باب الترجيح جملة ، إذ لا فائدة فيه ، ولا حاجة إليه على فرض ثبوت الاختلاف أصلاً شرعياً ، لصحة وقوع التعارض في الشريعة ، لكنّ هذا القول فاسد أصلاً ، فما أدّى إليه مثله في الفساد .

وفي ختام حديثي عن هذا النوع ، سأشير باختصار إلى الأسباب التي ينتظمها هذا النوع، وهي :

أولاً : توهم تعارض آية أو آيات مع آية أو آيات أخرى ، ومنه :

١- اختلاف الموضوع في الآيات .

٢- اختلاف الموضع والمكان للآيات .

٣- وقوع المخبر به على أحوال مختلفة .

٤- اختلاف جهة الفعل .

٥- احتمال الإحكام أو النسخ للآية .

ثانياً : توهم تعارض الآية أو الآيات مع الأحاديث النبوية .

ثالثاً : توهّم استحالة المعنى .

* * *



المبحث الثاني

المشكل للتشابه

* * *



المبحث الثاني

المشكل للمتشابه

يـرد عند كثير من المفسرين وصف الآية بأنها من المتشابه ويريدون بذلك أن الآية من المشكل ، فما وجه الارتباط بين المشكل والمتشابه ؟ .

وللإجابـة عـلى هـذا السؤال لابـد من تعريف المتشابه فـي اللغة والاصـطلاح ، حـتى يتضـح وجـه العلاقـة بـين المشـكل والمتشابه عند الحديث عنهما .

يقـول ابـن فارس فـي مادة « شبه » : « الشين والباء والهاء أصلٌ واحـدٌ يـدل على تشابه الشيء وتشاكله لوناً ووصفاً . يقال : شِبه وشَبَه وشَـبيه . والشّـبَهُ مـن الجواهـر : الـذي يشـبه الذهـب . والمُشَبِّهَاتُ من الأمـور : المشـكلات . واشـتبه الأمران : إذا أشكلا ، ومما شذّ عن ذلك الشَّبَهَانُ[1] »[2] .

هـذا كـل مـا أورده ابـن فارس فـي مادة « شبه » وهو يُبرزُ لنا هنا معنيين :

---

(١) الشَّـبَهانُ : قال فـي « اللسان » مادة « شبه » ٤/ ٢١٩٠ : « الشَّبَهَانُ : نبتٌ يشـبهُ الـثُّمام ، ويقـال لــه : الشُّـهَبانُ ، قـال ابن سيده : والشَّبَهَانُ والشُّبُهانُ ضَرْبٌ من العِضاه » .

وقـال ابـن فـارس فـي « مجمل اللغة » ٢/ ٥٢٠ : « والشبهان : الثمام من الرياحين » .

(٢) « معجم مقاييس اللغة » لابن فارس ٣/ ٢٤٣ .

الأول : التماثل والتشاكل .

والثاني : المشكل .

ومن الأول قوله تعالى : ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ لَوْلَا يُكَلِّمُنَا ٱللَّهُ أَوْ تَأْتِينَآ ءَايَةٌ ۗ كَذَٰلِكَ قَالَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِم مِّثْلَ قَوْلِهِمْ ۘ تَشَٰبَهَتْ قُلُوبُهُمْ ۗ قَدْ بَيَّنَّا ٱلْءَايَٰتِ لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾ [البقرة :١١٨] .

قال ابن كثير في قوله : ﴿ تَشَٰبَهَتْ قُلُوبُهُمْ ﴾ : « أي : أشبهت قلوبُ مشركي العرب قلوبَ من تقدمهم في الكفر والعناد والعتوّ ، كما قال تعالى : ﴿كَذَٰلِكَ مَآ أَتَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِم مِّن رَّسُولٍ إِلَّا قَالُوا۟ سَاحِرٌ أَوْ مَجْنُونٌ ﴿٥٢﴾ أَتَوَاصَوْا۟ بِهِۦ ۚ بَلْ هُمْ قَوْمٌ طَاغُونَ ﴿٥٣﴾﴾ [الذاريات :٥٢-٥٣][(١)] .

ومن الثاني قوله تعالى : ﴿ قَالُوا۟ ٱدْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّن لَّنَا مَا هِىَ إِنَّ ٱلْبَقَرَ تَشَٰبَهَ عَلَيْنَا وَإِنَّآ إِن شَآءَ ٱللَّهُ لَمُهْتَدُونَ ﴾ [البقرة :٧٠] .

أي أن الأمر أشكل عليهم لكثرة ما يتصف من البقر بالعوان الصفراء الفاقعة[(٢)] .

وقد لفت نظري قول ابن فارس : « الـمُشَبِّهاتُ من الأمور : المشكلات »[(٣)] ، بينما قال الفيروزآبادي في « القاموس » : « وأمور مشتبهة ومشبَّهة كمعظَّمة : مشكلة »[(٤)] ، وقال ابن منظور في « لسان

(١) « تفسير القرآن العظيم » (ص١٩٢) من الطبعة ذات المجلد الواحد .

(٢) انظر : « فتح القدير » للشوكاني (ص١٠٥) من الطبعة ذات المجلد الواحد .

(٣) « مجمل اللغة » لابن فارس ٣/ ٢٤٣ .

(٤) « القاموس المحيط » مادة « شبه » (ص١٦١٠) .

العرب» : « المُشتَبِهاتُ من الأمور : المشكلات»[١]، فهذه ثلاث لغات، أشار إليها أيضاً عبدالسلام هارون[٢] محقق « معجم مقاييس اللغة » لابن فارس ، ثم وجدت الخليل بن أحمد ذكر لغة رابعة : « المُشْبهاتُ من الأمور : المشكلات »[٣] .

هكذا ضبطت في كتاب « العين» ، ولا أدري هل هي لغة أو خطأ في الضبط .

والمتشابه والمشتبه بمعنىً ، قال الفيروزآبادي في القاموس» : «وتشابها واشْتَبَها : أشبه كل منهما الآخَرَ حتى التبسا »[٤] ، وقال الزبيدي في «تاج العروس» بعد كلام صاحب « القاموس » : « ومنه قوله تعالى : ﴿ مُشْتَبِهًا وَغَيْرَ مُتَشَٰبِهٍۗ ﴾ [الأنعام :٩٩]»[٥] .

وقال الزمخشري في « أساس البلاغة » : « واشتبهت الأمور

---

(١) « لسان العرب » مادة « شبه » ٤/ ٢١٨٩ .

(٢) هو : عبدالسلام محمد هارون ، الأديب الباحث اللغوي ، أحد أبرز المحققين في هذا العصر ، ولد في الأسكندرية سنة (١٣٢٧هـ) وتخرّج في الأزهر ، واشترك في إنشاء جامعة الكويت، واختير عضواً في مجمع اللغة بالقاهرة، وحصل على جائزة الملك فيصل العالمية سنة (١٤٠١هـ) ، وتوفي سنة (١٤٠٨هـ) . انظر ترجمته في « تكملة معجم المؤلفين » للباحث : محمد خير رمضان يوسف .

(٣) « العين » للخليل بن أحمد الفراهيدي ٣/ ٤٠٤ .

(٤) « القاموس المحيط » مادة : « شبه » (ص١٦١٠) .

(٥) « تاج العروس » للزبيدي ١٩/ ٥٠ .

وتشابهت : التبست لإشباه بعضها بعضاً »[١] .

وقال عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿مُشْتَبِهًا وَغَيْرَ مُتَشَٰبِهٍ﴾ [الأنعام :٩٩] : «يقـال : اشـتبه الشـيئان وتشـابها ، كقولـك استويا وتساويا ، والافتعالُ والـتفاعلُ يشـتركان كثيراً ، وقرئ :﴿ متشابهاً وغير متشابه﴾ [الأنعام : ٩٩][٢] وتقديره : والزيتون متشابهاً وغير متشابه، والرمّان كذلك»[٣] .

وقـال ابـن عاشـور : « والتشـابه والاشـتباه مترادفـان كالتسـاوي والاستواء »[٤] .

يتضـح مما سبق أن التشابه فـي الأصل بمعنى التماثل ، وأنه يكون بين الأشـياء ، وهـذا هـو أصـل المادة فـي لسان العرب ، كما يتضح أنه إنما يستعمل فـي الأمـور إذا أشـبهت بعضها بعضاً حتى التبست ولم يفرق بينها[٥] .

قـال ابـن قتيـبة : « ثم قد يقال لكلٍّ ما غمض ودقَّ : متشابه ، وإن لم تقـع الحـيرة فـيه مـن جهـة الشـبه بغيره ، ألا ترى أنه قد قيل للحروف

---

(١) « أساس البلاغة » (ص٢٢٨) .

(٢) لم اهتد لمن تنسب له هذه القراءة ، وقد حكم عليها السمين الحلبي فـي «الدر المصون » ٥/ ٨٠ بأنها شاذة ، وانظر « معجم القراءات القرآنية » ٢/١١٦ ، فقد ذكرت فيها القراءة ولم يذكر قارئها ، ورجعت إلى عدد غير قليل من كتب القراءات فلم اهتد إلى من تنسب إليه .

(٣) « الكشاف » ٢/ ٥٢ .

(٤) « التحرير والتنوير » ٤/ ٤٠٢ .

(٥) انظر : «متشابه القرآن » دراسة موضوعية، للدكتور عدنان زرزور (ص١٦) .

المقطعة في أوائل السور: متشابه، وليس الشكُ فيها والوقوف عندها لمشاكلتها غيرها، والتباسها بها.

ومثل المتشابه المشكل، وسمي مشكلاً: لأنه أشكل، أي: دخل في شكل غيره فأشبهه وشاكله.

ثم قد يقال لما غمض ـ وإن لم يكن غموضه من هذه الجهة ـ مشكل»[(١)] .

وبذلك نستطيع أن نقول:

- التشابه إذا كان بين الأشياء، يراد به التماثل.

- التشابه إذا كان في الأمور، يراد به التباسها.

- أن كل ما غمض ودقّ متشابه، وإن لم تقع الحيرة فيه من جهة الشبه بغيره.

- أن المشكل مثل المتشابه فيما سبق، فقد قال ابن فارس في «معجم مقاييس اللغة» في مادة «شكل»: «الشين والكاف واللام معظم بابه المماثلة، تقول هذا شكل هذا، أي مثله، ومن ذلك يقال: أمر مشكل، كما يقال: أمر مشتبه»[(٢)] .

أما التعريف الاصطلاحي للمتشابه، فإن المصنفين في علوم القرآن يطلقون المتشابه على نوعين من العلوم[(٣)] :

---

(١) «تأويل مشكل القرآن» (ص١٠٢).

(٢) «معجم مقاييس اللغة» ٣/ ٢٠٤.

(٣) انظر على سبيل المثال: «البرهان في علوم القرآن» للزركشي، ففي النوع الخامس ذكر: علم المتشابه اللفظي، وفي النوع السادس والثلاثين قال:

١- المتشابه اللفظي .

٢- المتشابه المعنوي .

وهـذان الـنوعان يحتاجان لـنوع بـيان ، فاقتضـى الأمـر إفرادهما في المطلبين التاليين .

* * *

معرفة المحكم من المتشابه .

وانظـر كذلـك : « علـوم القـرآن » للدكـتور عدنـان زرزور (ص١٦٥) ، وكـتاب « أنـواع التصـنيف المتعلقة بتفسـير القـرآن الكـريم » (ص١١١) للدكـتور مسـاعد الطـيار ، لكـن الأخير زاد قسماً ثالثاً وهو ما يتعلق بتوجيه المتشـابه اللفظي ، وعندي أنه لا يصح فصله عن المتشابه اللفظي ، فهما قسمٌ واحد ولكن بعض المصنفين يزيد عن مجرد الجمع للمتشابه اللفظي إلى توجيهه والكـلام علـيه وإظهـار الإعجاز البياني لآي الكتاب العزيز ، والردّ على من يدّعي فساد النظم القرآني .

المطلب الأول : المتشابه اللفظي

ويراد به : الآيات القرآنية التي تحوي ألفاظاً متفقة في صور شتى .

وهذا التعريف المختار استخرجته بعد قراءة مقدمات عددٍ من الكتب التي اعتنت بهذا النوع من المتشابه خصوصاً[١] ، أو ذَكَرَتْهُ من خلال إيراد الأبواب الخاصة بعلوم القرآن الكريم[٢] .

والمصنفون في هذا النوع من أنواع علوم القرآن على اتجاهين :

الاتجاه الأول : الاهتمام بمجرد السرد والتعداد للآيات القرآنية الداخلة في التعريف المختار ، وخير الكتب التي تمثل هذا الاتجاه «متشابه القرآن» لأبي الحسن الكسائي[٣] ، ومنظومة السخاوي المشهورة[٤] .

---

(١) من ذلك على سبيل المثال : « متشابه القرآن العظيم » لأبي الحسين أحمد بن المُنَادِي (ت٣٣٦هـ) ، و « درة التنزيل » للخطيب الإسكافي (ت٤٢٠هـ) ، و« البرهان في متشابه القرآن » للكرماني (ت٥٠٠هـ) ، و « ملاك التأويل » لابن الزبير الثقفي الغرناطي (ت٧٠٨هـ) وغيرها .

(٢) مثل كتاب : « البرهان في علوم القرآن » ١/ ٢٠٢ ، و « الإتقان في علوم القرآن » ٢/ ٩٩٥ .

(٣) طبع بتحقيق الدكتور صبيح التميمي ، ونشر كلية الدعوة الإسلامية ولجنة الحفاظ على التراث الإسلامي – طرابلس – ليبيا – ط١ ، ١٤٠٢هـ .

(٤) واسمها : « هداية المرتاب وغاية الحفاظ والطلاب في تبيين متشابه الكتاب» نظمها : علم الدين أبوالحسن علي بن محمد السخاوي (ت٦٤٣هـ) وهي مطبوعة عدة طبعات .

الاتجاه الثاني : لم يكن الهدف منه مجرد الجمع والسرد ، بل كان يُعنى بتوجيه هذا التشابه والاتفاق اللفظي بجميع أنواعه ، والكلام عليه والحكمة من وروده ، والردّ على بعض الفرق التي اتخذت ذلك التشابه مجالاً للطعن في الكتاب العزيز .

ومن المؤلفات في هذا الاتجاه «درة التنزيل» للخطيب الإسكافي ، و «البرهان في متشابه القرآن» للكرماني ، و«ملاك التأويل القاطع بذوي الإلحاد والتعطيل في توجيه المتشابه اللفظ من آي التنزيل» لابن الزبير الثقفي الغرناطي ، وغيرها من المؤلفات[1] .

ويجدر بنا قبل خَتْمِ الحديث عن هذا النوع من المتشابه الإشارة إلى ثلاث قضايا مهمة حول هذا الموضوع :

القضية الأولى : كاد السيوطي – مقتفياً أثر الزركشي – وهو بسبيل أن يضع تعريفاً للمتشابه اللفظي أن يَقْصُرَهُ على القصة وحدها ، حيث يقول : « والقصد به : إيراد القصة الواحدة في صور شتّى ، وفواصل مختلفة ، بل تأتي في موضع واحد مقدماً وفي آخر مؤخراً ... أو في موضع بزيادة وفي آخر بدونها ... أو في موضع معرّفاً وفي آخر منكّراً ، أو مفرداً وفي آخر جمعاً ، أو بحرف وفي آخر بحرفٍ آخر ، أو مدغماً وفي آخر مفكوكاً »[2] .

---

(١) انظر : « علوم القرآن بين البرهان والإتقان » دراسة مقارنة (ص١٥١) للدكتور : حازم سعيد حيدر .

(٢) « الإتقان في علوم القرآن » ٢/ ٩٩٥-٩٩٦ .

والقـارئ للمصـنفات الخاصـة بهذا النوع من المتشابه، يلحظ سريعاً ودون عناء أنَّ حَصْرَهُ على القصة وحدها غيرُ مُسَلَّم[١].

ولذلك لم أُشِرْ إلى القصة عند تعريفي للمتشابه اللفظي.

القضية الثانية: ورد عند كثير ممن أراد تعريف المتشابه اللفظي قولهم: الآيات المتكررة أو القصص المتكررة.

فهل فـي القرآن الكريم مكرر؟

يذكـر الله تعـالى «القصـة فـي عدة مواضع من القرآن، يبيّن فـي كل موضع منها من الاعتبار والاستدلال نوعاً غير النوع الآخر، كما يسمي الله ورسـوله وكـتابه بأسمـاء مـتعددة، كـل اسم يدل على معنىً لم يدل علـيه الاسم الآخر، وليس فـي هذا تكرار، بل فيه تنويع الآيات، مثل أسماء النبي ﷺ إذا قيل: محمد، وأحمد، والحاشر، والعاقب، والمقفي، ونبي الرحمة، ونبي التوبة، ونبي الملحمة، فـي كل اسم دلالة على معنى لـيس فـي الاسم الآخر، وإن كانت الذات واحدة فالصفات متنوعة... وكذلـك فـي الجمل التامة، يُعَبَّر عن القصة بجُملٍ تدل على معانٍ فيها، ثـم يُعَبَّرُ عـنها بجُمَـلٍ أخـرى تـدل عـلى معانٍ أُخر، وإن كانت القصة

---

(١) وانظـر على سبيل المثال: «درة التنزيل» للخطيب الإسكافي (ص٤١) فـي حديـثه عـن الآيـة (٤٨) من سورة النساء، و «البرهان فـي متشابه القرآن» للكـرماني (ص١٤٢) فـي حديـثه عـن الآيـة (٢٨٤) مـن سـورة الـبقرة، و«ملاك التأويل» لابن الزبير الغرناطي (١/١٩٦) فـي حديـثه عن الآية (٤٨) من سورة البقرة، فهذه المواطن ـ وغيرها كثير ـ لا علاقة لها بالقصص.

المذكـورة ذاتهـا واحـدة فصفاتها متعددة ، ففي كل جملة من الجمل معنىً ليس فـي الجمل الأخرى»[١] .

وللـتكرار فوائد ذكرها الزركشي في «البرهان»[٢] ، والمقصود الإشارة إلى أن تكـرار القصـص فــي القرآن الكريم له أغراض مختلفة وذلك من الفضائل .

والله تعالى إنما أنزل القرآن على رسوله ﷺ فـي ثلاثٍ وعشرين سنة، حـالاً بعـد حـال ، وقـد علم من حاله أنه كان يضيق صدره لما يناله من الكفـار ، وكـان تعـالى يسـلّيه بمـا يُنزِـله عليه من أقاصيص مَنْ تقدّم مِن الأنبياء ، ويعيد ذكره بحسب ما يعلمه من الصلاح ، ولهذا قال سبحانه : ﴿وَكُلًّا نَّقُصُّ عَلَيْكَ مِنْ أَنۢبَآءِ ٱلرُّسُلِ مَا نُثَبِّتُ بِهِۦ فُؤَادَكَ﴾[هود :١٢٠][٣] .

القضـية الثالـثة : أن بعـض مـن صـنّف فــي جمـع المتشـابه اللفظـي وتوجـيهه ، كانوا يطلقون على الآيات التي يصعب عليهم توجيه التشابه اللفظـي فـيها : مشـكل القـرآن ، وذلـك لأن المصـنِّف قـد يبحـث عن الحكمـة فــي تشـابه الآيـة مـع الأخـرى فـيقوده ذلـك إلى بيان وتفسير الآيـات، ثـم ينتقل بعـد دراسـة الآيـة إلى بـيان العلّـة فـي إدخالها فـي

---

(١) مـا بـين القوسـين من كلام شيخ الإسلام ابن تيمية فـي « مجموع الفتاوى » ١٩/ ١٦٧-١٦٨ .

(٢) « البرهان فـي علوم القرآن » للزركشي ٣/ ٩٧-١٠٣ .

(٣) انظـر : « نهايـة الإيجـاز فــي درايـة الإعجاز » للفخر الرازي (ص٣٨٨) ، وسـيأتي مزيد بيان حول القول بالتكرار فـي القرآن عند الحديث عن المطلب السادس من المبحث الثالث فـي الفصل الثالث إن شاء الله تعالى .

المتشـابه اللفظـي ، مع بيان وجه اختلافها عن الآية الأخرى ، وكلّ هذه المباحـث قـد توقـع المصـنِّف وتقـوده إلى استشكال بعض الآيات ، وقد أشـار الكـرماني[١] فـي خطـبة كـتابه إلى ذلـك حيـث يقول : « ولكني أفردتُ هذا الكتاب لبيان المتشابه ، فإن الأئمة رحمهم الله قد شرعوا فـي تصـنيفه ، واقتصـروا على ذكر الآية ونظيرها ولم يشتغلوا بذكر وجوهها وعلـلها والفرق بين الآية ومثلها ، وهو المشكل الذي لا يقوم بأعبائه إلاّ من وفقه الله لأدائه »[٢] .

لكـن ، ومع هذا ، لا يصح أن يُقال إن المتشابه اللفظي نوعٌ من أنواع المشـكل فــي القـرآن ؛ لأن الـذي حصل لهؤلاء أنهم انتقلوا فـي حقيقة الأمـر من المتشابه اللفظي إلى المتشابه المعنوي ، وذلك حرصاً منهم على توجيه وتعليل أفراد المتشابه اللفظي ، والله أعلم .

* * *

(١) هو : أبوالقاسم محمود بن حمزة بن نصر الكرماني المعروف بتاج القراء ، قال عنه ابن الجزري : إمام كبير محقق ثقة كبير المحل، ولـه عدد من المؤلفات، منها: «شـرح الغايـة» لابـن مهـران ، و « لباب التفاسير » و« البرهان فـي متشابه القرآن» وغيرها . توفي فـي حدود سنة (٥٠٠هـ) . ترجمته فـي «غاية النهاية» ٢/ ٢٩١ ، و«طبقات المفسرين » للداودي ٢/ ٣١٢ .

(٢) « البرهان فـي متشابه القرآن » للكرماني (ص١١٠) .

المطلب الثاني : المتشابه المعنوي :

سبق أثناء التعريف الاصطلاحي للمتشابه الإشارة إلى أن المصنفين في علوم القرآن يطلقون المتشابه على نوعين من العلوم :

الأول : هو المتشابه اللفظي وسبق الحديث عنه في المطلب الأول .

والثاني : هو المتشابه المعنوي ، فما تعريف المتشابه المعنوي في الاصطلاح ؟ .

وصف الله تعالى القرآن الكريم بالتشابه في قوله تعالى : ﴿ٱللَّهُ نَزَّلَ أَحۡسَنَ ٱلۡحَدِيثِ كِتَٰبٗا مُّتَشَٰبِهٗا مَّثَانِيَ تَقۡشَعِرُّ مِنۡهُ جُلُودُ ٱلَّذِينَ يَخۡشَوۡنَ رَبَّهُمۡ ثُمَّ تَلِينُ جُلُودُهُمۡ وَقُلُوبُهُمۡ إِلَىٰ ذِكۡرِ ٱللَّهِۚ ذَٰلِكَ هُدَى ٱللَّهِ يَهۡدِي بِهِۦ مَن يَشَآءُۚ وَمَن يُضۡلِلِ ٱللَّهُ فَمَا لَهُۥ مِنۡ هَادٍ﴾ [الزمر : ٢٣] .

والمراد بالتشابه في هذا الموضع(١) : التشابه في الحُسن والائتلاف وعدم الاختلاف بوجه من الوجوه ، حتى إنه كلما تدبّره المتدبر ، وتفكّر فيه المتفكر ، رأي من اتفاقه حتى في معانيه الغامضة ما يبهر الناظرين ، ويجزم بأنه لا يصدر إلاّ من حكيم عليم .

وهذا التشابه عام وصفت به جميع آيات الكتاب العزيز : ﴿وَلَوۡ كَانَ مِنۡ عِندِ غَيۡرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُواْ فِيهِ ٱخۡتِلَٰفٗا كَثِيرٗا﴾ [النساء :٨٢] .

وورد وصف الكتاب بأن منه المحكم ومنه المتشابه في قوله تعالى : ﴿هُوَ ٱلَّذِيٓ أَنزَلَ عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ مِنۡهُ ءَايَٰتٞ مُّحۡكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلۡكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٞۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمۡ زَيۡغٞ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنۡهُ ٱبۡتِغَآءَ ٱلۡفِتۡنَةِ وَٱبۡتِغَآءَ تَأۡوِيلِهِۦۖ وَمَا

(١) انظر : « تيسير الكريم الرحمن » للشيخ السعدي (ص٧٨٩) .



يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا ۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ ﴾ [آل عمران :٧] .

وهذا التشابه متعلق ببعض آيات الكتاب ، فلذلك يطلق عليه المتشابه الخاص ، ومعناه يختلف – قطعاً – عن معنى المتشابه العام الوارد في آية الزمر ، لأن التشابه فيها وصفٌ لجميع الكتاب ؛ بينما في آية آل عمران وصفٌ لبعض الآيات بأنها متشابهة .

من هنا بدأ أهل العلم في البحث عن معنى التشابه الذي وصفت به بعض آيات الكتاب في آية آل عمران فتعدّدت أقوالهم .

وقد ذكر ابن جرير الطبري في ذلك خمسة أقوال[١] :

الأول : أن المتشابهات : المنسوخات ، قال به ابن عباس وابن مسعود رضي الله عنهما .

الثاني : أن المتشابه من آي الكتاب : ما أشبه بعضه بعضاً في المعاني، وإن اختلفت ألفاظه ، وهو قول مجاهد .

الثالث : أن المتشابه: ما احتمل من التأويل أوجهاً، وهو قول محمد ابن جعفر بن الزبير[٢] .

---

(١) انظر : « جامع البيان » للطبري ٦/ ١٧٤-١٨٠ .

(٢) هو : محمد بن جعفر بن الزبير بن العوام الأسدي المدني ، كان من فقهاء أهل المدينة وقرائهم ، ذكره البخاري في « التاريخ الأوسط » في فصل من مات بين عشر ومئة إلى عشرين ومئة. ترجمته في «تهذيب التهذيب» ٣/ ٥٣٠ .

الـرابع : أن المتشـابه : هـو مـا اشـتبهت الألفاظ به من القصص عند الـتكرير فـــي السـور ، بِقَصِّـهِ باتفاق الألفاظ واختلاف المعاني ، وبقصِّه باخـتلاف الألفـاظ واتفـاق المعـاني ، وهـو قـول عـبدالرحمن بن زيد بن أسلم[1] .

الخـامس : أن المتشابه : ما لم يكن لأحد إلى علمه سبيل مما استأثر الله بعلمه دون خلقه ، وهو قول جابر بن عبدالله بن رئاب[2] .

هـذه هـي أصـول الأقـوال فـي معنى المتشابه ، وزاد بعض المفسرين أقـوالاً أخـرى تعتـبر من باب التمثيل لما ذكر من الأقوال، أو أنها تندرج عند التحقيق تحتها[3] .

ونحـتاج هـنا إلى عـرض هـذه الأقـوال عـلى المعنى اللغوي للمتشابه

---

(١) هـو : عـبدالرحمن بـن زيـد بـن أسـلم العُمـري المدنـي، كان صاحب قرآن وتفسـير، وأخـذ عن والده ، توفي سنة (١٨٢هـ) . ترجمته فـي : «سير أعلام النبلاء» ٨/ ٣٤٩ ، و«تهذيب التهذيب» ٢/ ٥٠٧ .

(٢) هـو : جابـر بـن عـبدالله بـن رئـاب الأنصـاري السلمي ، أحد الستة الذين شهدوا العقبة الأولى ، وذكره موسى بن عقبة فيمن شهـد بدراً .
وهـو يختلط كـثيراً بالصـحابي الآخـر : جابر بن عبدالله بن عمرو بن حرام الأنصاري السلمي ، الذي يعتبر أحد المكثرين عن النبي ﷺ .
انظر : « الإصابة » لابن حجر ١/ ٤٣٣-٤٣٤ .

(٣) انظـر بعض الأقوال الأخرى فـي : « النكت والعيون » للماوردي ١/ ٣٦٩ -٣٧٠ ، و« زاد المسـير » لابـن الجـوزي ١/ ٣٥١ ، ورسالة صغيرة بعنوان : «معـاني المحكـم والمتشـابه فـــي القـرآن الكريم» للدكتور أحمد حسن فرحات (ص٣١-٧٦) .

والذي سبق أن ذكرنا أنه يرد لمعنيين :

الأول : التشابه بمعنى التماثل .

الثاني : التشابه بمعنى الالتباس .

وهـذا العـرض سـيفيدنا فـي بـيان العلاقـة والارتـباط بـين المشكل والمتشابه .

وعـند عـرض هذه الأقوال التي وردت فـي معنى التشابه الوارد فـي آيـة آل عمران نلاحظ أن المعنى اللغوي الثاني للمتشابه هو الظاهر فيها، وإنمـا يشـكل علـيه القـول الـثاني لمجـاهد رحمـه الله ، والقـول الـرابع لعبدالرحمن بن زيد بن أسلم رحمه الله .

ولبيان وجه الإشكال والإجابة عنه ، أقول :

يتبيّن للـناظر فـي قـول مجاهد أنه أراد التشابه الذي بمعنى التماثل ، حيـث يقـول مجـاهد رحمـه الله فـي بيان المتشابه من آي الكتاب : ﴿ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ﴾ مـا فيه من الحلال والحرام ، وما سوى ذلك فهو «متشابه» يُصـدِّق بعضه بعضاً ، وهو مثل قولـه : ﴿وَمَا يُضِلُّ بِهِۦٓ إِلَّا ٱلْفَٰسِقِينَ ﴾ [الــبقرة : ٢٦] ، ومــثل قولـــه : ﴿كَذَٰلِكَ يَجْعَلُ ٱللَّهُ ٱلرِّجْسَ عَلَى ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ [الأنعـام : ١٢٥] ، ومـثل قولـه : ﴿ وَٱلَّذِينَ ٱهْتَدَوْا۟ زَادَهُمْ هُدًى وَءَاتَىٰهُمْ تَقْوَىٰهُمْ﴾ [محمد :١٧] (١) .

فهـو يـرى أن هـذه الآيـات مـتماثلة فـي المعنى ، وأن هذا هو المراد

(١) « جامع البيان » للطبري ١٧٧/٦ .



بالمتشابه، وقد ناقش شيخ الإسلام هذا الرأي فقال : «تفسير المتشابه بهذا مع أن كل القرآن متشابه، وهنا خص البعض به ، فيستدل به على ضعف هذا القول .

وكذلك قوله : ﴿ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ ﴾ لو أريد بالمتشابه تصديق بعضه بعضاًلكان اتباع ذلك غير محذور ، وليس في كونه يصدق بعضه بعضاً ما يمنع ابتغاء تأويله »(١) .

وأشار ابن كثير كذلك إلى ضعف هذا القول ، حيث قال بعد أن ساق قول مجاهد رحمه الله تعالى : « وهذا إنما في تفسير قوله : ﴿كِتَٰبًا مُّتَشَٰبِهًا مَّثَانِيَ ﴾ [الزمر :٢٣] »(٢) .

يريد ابن كثير – والله أعلم – أن هذا المعنى الذي أورده مجاهد رحمه الله للمتشابه يصدق على آية الزمر : ﴿كِتَٰبًا مُّتَشَٰبِهًا مَّثَانِيَ ﴾ فهذا التشابه هو الذي يقال فيه : يُصَدِّقُ بعضه بعضاً ، فإن القرآن متشابهٌ من هذا الوجه كما سبق بيانه في مطلع هذا المطلب .

أما القول الرابع في معنى التشابه الوارد في آية آل عمران ، والذي قاله عبد الرحمن بن زيد بن أسلم وعبَّر عنه ابن جرير الطبري بقوله : «والمتشابه : هو ما اشتبهت الألفاظ به من قصصهم عند التكرير في السور ، بِقَصِّهِ باتفاق الألفاظ واختلاف المعاني ، و بِقَصِّهِ باختلاف الألفاظ واتفاق المعاني »(٣) .

---

(١) « مجموع الفتاوى » لابن تيمية ١٧/ ٣٨٨-٣٨٩ .

(٢) « تفسير القرآن العظيم » لابن كثير (ص٣٥٠) .

(٣) «جامع البيان » للطبري ٦/ ١٧٨ .

فعند التأمل لهذا القول نجد أنه أدخل في المتشابه الوارد في آية آل عمران قسمين :

الأول : هو اتفاق الألفاظ واختلاف المعاني .

وهذا إنما يبحث في «المتشابه اللفظي » واتباع هذا النوع من المتشابه لا محذور فيه ، فهذا دليلٌ على ضعف هذا القول .

الثاني : اختلاف الألفاظ واتفاق المعاني .

وهذا يرد عليه ما قاله ابن كثير حول قول مجاهد رحمه الله ، فإن اختلاف الألفاظ واتفاق المعاني دليلٌ على أنه من عند الله العزيز الحكيم، كما قال تعالى : ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُواْ فِيهِ ٱخْتِلَـٰفًا كَثِيرًا﴾ [النساء :٨٢] وهو التشابه الوارد في آية الزمر : ﴿ كِتَـٰبًا مُّتَشَـٰبِهًا مَّثَانِىَ ﴾ [الزمر :٢٣] .

ومع ذلك فقد ذكر الجصاص[1] في كتابه « أحكام القرآن » توجيهاً جميلاً لقول عبدالرحمن بن زيد بن أسلم رحمه الله ، حيث يقول : « اشتباه هذا من جهة اشتباه وجه الحكمة فيه على السامع ، وهذا سائغ عام في جميع ما يشتبه فيه وجه الحكمة فيه على السامع إلى أن يتبينه

(١) هو : أحمد بن علي ، أبوبكر الرازي ، المعروف بالجصاص وهو لقب له ، انتهت إليه رئاسة أصحاب ابي حنيفة في وقته ، وكان مشهوراً بالزهد ، له عدد من المصنفات ، منها: «أحكام القرآن » و «شرح مختصر الطحاوي » وغيرها ، توفي سنة (٣٧٠هـ) . ترجمته في : « الجواهر المضيّة في طبقات الحنفية » ١/ ٢٢٠ ، و « طبقات المفسرين » للداوودي ١/ ٥٥ .

ويتضح له وجهه، فهذا مما يجوز فيه إطلاق اسم المتشابه »[١] .

ويؤيـد هـذا التوجيه ما ذكره عبد الرحمن بن زيد بن أسلم فـي نهاية الأثـر الذي ورد عنه عند ابن جرير الطبري ، حيث يقول : «من يُرِد الله به البلاء والضلالةيقول : ما شأن هذا لا يكون هكذا ؟ وما شأن هذا لا يكون هكذا ؟»[٢] .

وإن صـحّ هـذا التوجـيه لقول عبد الرحمن بن زيد فـي معنى المتشابه الـوارد فــي آية آل عمران ، فقد رجع قوله إلى المعنى اللغوي الثاني من معاني المتشابه ألاَ وهو : الالتباس .

وبذلـك يظهـر أن التشـابه الـوارد فــي آيـة آل عمـران هــو بمعـنى الالتـباس، وهــو الـذي يطلق عليه التشابه الخاص الذي هو أحد قسمي التشـابه المعنوي المتعارف عليه عند المفسرين والمصنفين فـي علوم القرآن الكـريم ، حيـث القسـم الـثاني هـو التشـابه العام الذي وصف به جميع الكتاب العزيز .

وإذا تقـرر ذلـك جـاز لـنا الـربط بين المشكل والمتشابه ، فنقول : إن المشـكل هو أحد أقسام المتشابه المعنوي ، ألاَ وهو التشابه الخاص الوارد فـي آية آل عمران .

يقـول القرطبي : « المتشابه فـي هذه الآية – يعني آية آل عمران – من باب الاحتمال والاشتباه، من قولـه : ﴿إِنَّ ٱلْبَقَرَ تَشَٰبَهَ عَلَيْنَا﴾ [البقرة :٧٠]

---

(١) « أحكام القرآن » للجصاص ٢/ ٣ .

(٢) « جامع البيان » للطبري ٦/ ١٧٩ .



أي : التبس علينا ، أي : يحتمل أنواعاً كثيرة من البقر ، والمراد بالمحكم ما في مقابلة هذا، وهو ما لا التباس فيه ولا يحتمل إلاَّ وجهاً واحداً »[1] .

ومن المرجحات لهذا المعنى كذلك أن التشابه في اللغة يرد بمعنى التماثل ، ويرد كذلك بمعنى الغموض والالتباس كما سبق .

وفي قوله تعالى : ﴿ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ ﴾ إشكال على المعنى الأول للتشابه ، وذلك أنَّ واحد «متشابهات» : متشابهة ، وواحد « أُخَر » : أخرى ، ولا يصح أن يوصف الواحد بالواحد هنا، فلا يقال : أخرى متشابهة ، إلاَّ أن يكون بعض الواحدة يشبه بعضاً، وليس المعنى على ذلك .

ولهذا كان الصحيح أن متشابهات : صفة لمحذوف تقديره : وأخر محتملات لمعاني متشابهات .

فالتشابه وصف لتلك المعاني المتعددة التي تحتملها الآية ، فيصح أن توصف الآية بأنها متشابهة على طريقة وصف الدال بما هو وصف للمدلول .

أما المعنى الثاني ، وهو الغموض والالتباس ، فلا إشكال في جعله المعنى المقصود في هذه الآية ، لأنه يصح أن يوصف الشيء الواحد بالغموض[2] .

---

(١) « الجامع لأحكام القرآن » للقرطبي ٤/ ١٠ .

(٢) انظر : « تفسير أبي السعود » ٢/ ٧-٨ ، و«روح المعاني » ٣/ ٨٠-٨١ ، و«معرفة المحكم والمتشابه وأثرها في تفسير القرآن » (ص١٩-٢٠) وهي

وهـذا القول الراجح فـي معنى المتشابه يقتضي أن يكون التشابه أمراً نسـبياً إضـافياً، وبذلـك يعـلم أنه لا يصح أن يقال فـي المتشابه إنه آيات بعينها تتشابه على كل الناس[1] .

وبذلـك يتبيّن أنه قد يشتبه على هذا ما لا يشتبه على هذا ، فعلى كل أحد أن يعمل بما استبان له ، ويَكِلَ ما اشتبه عليه إلى الله تعالى [2] .

وينبغي أن يُعلم أنه لم يقل أحدٌ من المسلمين أن الله تعالى يتكلم بما لا معـنى له ، وإنمـا الـنزاع : هـل يتكـلم سـبحانه وتعالى بما لا يفهم معناه المخاطبين ؟ .

وبين نفي المعنى عند المتكلم، ونفي الفهم عند المخاطب بونٌ عظيم[3].

قـال شـيخ الإسلام - رحمه الله - : « ولا يجوز أن يكون الرسول ﷺ وجميع الأمة لا يعلمون معناه ، كما يقول ذلك من يقولـه من المتأخرين، وهـذا القـول يجـب القطـع بأنـه خطأ ... فإن معنى الدلائل الكثيرة من الكـتاب والسـنة وأقـوال السـلف عـلى أن جمـيع القـرآن مما يمكن علمه وفهمـه وتدبـره ، وهـذا ممـا يجب القطع به ، وليس معناه قاطع على أن

رسـالة ماجسـتير للباحـث : حـامد العلـي ، مـن الجامعة الإسلامية – شعبة التفسير وعلوم القرآن ، ١٤٠٩هـ . وانظر لزاماً ترجمة شيخ الإسلام ابن تيمية في « الوافي بالوفيات » للصفدي.

(١) انظر : « مجموع الفتاوى » لابن تيمية ١٣/ ١٤٤ .

(٢) انظر : « مجموع الفتاوى » لابن تيمية ١٧/ ٣٨٦ .

(٣) انظر : « مجموع الفتاوى » لابن تيمية ١٣/ ٢٨٦ .

الراسخين في العلم لا يعلمون تفسير المتشابه، فإن السلف قد قال كثير منهم إنهم يعلمون تأويله »[١].

وقال أيضاً: « نعم، قد يكون في القرآن آيات لا يعلم معناها كثير من العلماء فضلاً عن غيرهم، وليس ذلك في آية معينة، بل قد يشكل على هذا ما يعرفه هذا »[٢].

بقيت الإشارة إلى موضوع مهم يتعلق بمعنى المتشابه الوارد في آية آل عمران، وهو توجيه القول الوارد عن جابر بن عبدالله بن رئاب ﷺ في معنى المتشابه، حيث ذكر ابن جرير أنه يقول في المتشابه: إنه ما لم يكن لأحد إلى علمه سبيل مما استأثر الله بعلمه دون خلقه.

وقد رجح ابن جرير الطبري هذا القول في معنى التشابه الوارد في آية آل عمران[٣].

ولتوجيه هذا القول، لابد من الإشارة إلى أن قول جابر ﷺ مبنيٌّ على أحد المذهبين في الوقف على لفظ الجلالة في قوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَـٰبَ مِنْهُ ءَايَـٰتٌ مُّحْكَمَـٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَـٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَـٰبِهَـٰتٌ ۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَـٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ ۗ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا ۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَـٰبِ﴾ [آل عمران: ٧].

---

(١) « مجموع الفتاوى » لابن تيمية ١٧/ ٣٩٠.

(٢) « مجموع الفتاوى » لابن تيمية ١٧/ ٤٠٠.

(٣) انظر: « جامع البيان » للطبري ٦/ ١٨٠.

حيث اختلف القرّاء في الوقف على قوله تعالى : ﴿ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾ على مذهبين مشهورين :

فقيل : إن الوقف على لفظ الجلالة ، وهو أحد القولين عن ابن عباس ، ويروى عن عائشة ، وعروة بن الزبير ، ومالك وغيرهم .

واختار ابن جرير هذا القول أيضاً .

وقيل : إن الوقف على قوله تعالى : ﴿ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ ﴾ وهو مروي عن ابن عباس ، ومجاهد ، والربيع بن أنس ، ومحمد بن جعفر بن الزبير وغيرهم .

فعلى القول الأول يكون المعنى لا يعلم تأويل المتشابه إلاّ الله تعالى ، وهو المنقول عن جابر بن عبدالله بن رئاب كما ذكرنا .

وعلى القول الثاني : يكون الراسخون في العلم ممن يعلم تأويل المتشابه .

قال الإمام ابن كثير - رحمه الله - : « ومن العلماء من فصَّل في هذا المقام ، فقال : التأويل يطلق ويراد به في القرآن معنيان :

- أحدهما : التأويل بمعنى حقيقة الشيء وما يؤول أمره إليه ، ومنه قوله تعالى: ﴿وَرَفَعَ أَبَوَيْهِ عَلَى ٱلْعَرْشِ وَخَرُّوا۟ لَهُۥ سُجَّدًا ۖ وَقَالَ يَٰٓأَبَتِ هَٰذَا تَأْوِيلُ رُءْيَٰىَ مِن قَبْلُ قَدْ جَعَلَهَا رَبِّى حَقًّا ﴾ [يوسف :١٠٠] ، وقوله تعالى : ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُۥ ۚ يَوْمَ يَأْتِى تَأْوِيلُهُۥ ﴾ [الأعراف :٥٣] أي حقيقة ما أخبروا به من أمر المعاد ، فإن أريد بالتأويل هذا ، فالوقف على الجلالة ؛ لأن

حقائق الأمور وكنهها لا يعلمه على الجلية إلاّ الله - عز وجل - ، ويكون قوله : ﴿ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ ﴾ مبتدأ، و﴿يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ﴾ خبره .

- وأما إن أريد بالتأويل المعنى الآخر وهو التفسير والتعبير والبيان عن الشيء كقوله تعالى : ﴿نَبِّئۡنَا بِتَأۡوِيلِهِۦٓۖ﴾ [يوسف :٣٦] أي : بتفسيره، فإن أريد به هذا المعنى ، فالوقف على ﴿ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ ﴾ لأنهم يعلمون ويفهمون ما خوطبوا به بهذا الاعتبار ، وإن لم يحيطوا علماً بحقائق الأشياء على كنه ما هي عليه »[1] .

والمتشابه - بهذا التفصيل - على فرعين[2] :

الفرع الأول : ما هو صفة لازمة للآية « التشابه الحقيقي » :

وهو ما لا يمكن أن يعلمه البشر على حقيقته ، وإن عرف معناه ، وهو يتفق مع المعنى الأول للتأويل وهو : الحقيقة والعاقبة التي يؤول إليها الأمر ، وعليه يكون الوقف على لفظ الجلالة في قوله تعالى : ﴿وَمَا يَعۡلَمُ تَأۡوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُۗ ﴾ [آل عمران :٧] .

فالمتشابه هنا لا يعلمه إلاّ الله تعالى ، بمعنى : لا يعلم حقيقته التي هو عليها إلاّ الله تعالى كحقائق صفات الله تعالى وحقائق اليوم الآخر من البعث والنشور والصراط والميزان، ونعيم الجنة وعذاب النار وأحوال البرزخ وإن كنا نعلم معاني كل ذلك، ولكننا لا ندرك حقائقها وكيفيتها.

---

(١) « تفسير القرآن العظيم » لابن كثير (ص٣٥٢) .

(٢) انظر : « مجموع الفتاوى » ١٧/ ٣٨٠ ، و « منهج الاستدلال على مسائل الاعتقاد» ٢/ ٤٨٤ .



الفرع الثاني : ما هو من الأمور النسبية « التشابه النسبي » :

وهو ما يكون مشتبهاً على بعض الناس دون بعض ، فيكون معلوماً للراسخين في العلم بالتدبر في معناه ورده إلى المحكمات من النصوص، ويعلمه غيرهم بالرجوع إليهم وسؤالهم عنه ، وهو يتفق مع المعنى الثاني للتأويل وهو : التفسير .

وعليه فإن الوقف في الآية على قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلْعِلْمِ﴾ [آل عمران :٧] .

* * *

وفي ختام هذا المبحث يتضح بجلاء أن المشكل هو أحد أنواع المتشابه المعنوي ، وهو المتشابه النسبي ، والله أعلم .

وبذلك يندرج تحت هذا النوع الأسباب التالية من أسباب وقوع الإشكال في القرآن الكريم :

١- خفاء المعنى .

٢- غرابة اللفظ .

والألفاظ قوالب للمعاني .

فإن قيل : أين الصفات الإلهية من المتشابه ، فيقال[1] :

إن بعض العلماء أطلق التشابه على نصوص الصفات مريداً بذلك حقائقها وكيفياتها التي هي عليه ، وهذا قد يسوغ ؛ لأن حقائق الأسماء والصفات وما هي عليه من الكيفيات لا يعلمه إلاّ الله تعالى .

لكننا نعلم معنى الاسم والصفة ، فنعلم معنى : سميع وبصير وعليم، ومعنى السمع والبصر والعلم ، ونعلم معنى أن له يدين وعينين ووجهاً ، كل هذا ونحوه نعلم معناه بمقتضى لغة التخاطب ، ولا

(١) انظر : «مجموع الفتاوى » لشيخ الإسلام ابن تيمية ١٣/ ٢٩٤-٣١٣ ، و«منهج ودراسات لآيات الأسماء والصفات » للشيخ محمد الأمين الشنقيطي (ص٢١)، و«القواعد المثلى في صفات الله وأسمائه الحسنى» للشيخ محمد ابن عثيمين (ص٣٤) ، و « القواعد الكلية للأسماء والصفات عند السلف » للدكتور إبراهيم البريكان (ص٣٠٣-٣١٨) ، و « منهج الاستدلال على مسائل الاعتقاد » لعثمان بن علي حسن ٢/ ٤٨٩-٤٩١ .

يقتضي علمنا بمعاني هذه النصوص أن تكون مثل ما في الشاهد من سمع المخلوق وبصره وعلمه ، ويديه وعينيه ووجهه ، بل بينها من التباين والاختلاف ما لا يقدر أحد من الخلق قدره ، فالتباين الذي بين صفات المخلوق وصفات الخالق كالتباين بين الذاتين .

فالقدر المشترك بين الصفتين ، هو الذي يجعلنا نفهم معنى الخطاب ، والقدر المميز هو ما اختص الله بعلمه ، وهو المتشابه الذي لا يعلم معناه إلاَّ الله تعالى .

لكن لا ينبغي إطلاق لفظ المتشابه على صفات الله تعالى لأجل هذا الإجمال ، ولهذا لم يؤثر عن السلف إطلاقه على الصفات .

وما يقال في باب الصفات من هذا الجانب يقال أيضاً في أمور الدار الآخرة وأحوال البرزخ .

فكل ذلك ونحوه نعلم معنى ما خوطبنا به منه ، وهو من هذه الجهة غاية في البيان والوضوح والإحكام ، يعرف معناه وما دل عليه لفظه كل من عرف لغة العرب وعادتها في الكلام ، أما من جهة حقيقته وكيفيته التي هو عليها فهذا لا يعلمه إلاّ الله تعالى ، وهو من المتشابه الذي استأثر الله تعالى بعلمه كما قال ﷺ : « في جهنم كلاليب مثل شوك السعدان ، هل رأيتم شوك السعدان ؟ » قالوا : نعم ، قال « إنها مثل شوك السعدان ، غير أنه لا يعلم قدر عظمها إلاَّ الله»[1] .

* * *

(١) أخرجه البخاري في كتاب الأذان، باب فضل السجود ، حديث رقم (٨٠٦) .



المبحث الثالث

المشكل اللغـــوي

* * *


مركز تفسير للدراسات القرآنية
Tafsir Center for Qur'anic Studies

المبحث الثالث

المشكـــل اللغــوي

كـان اختـيار لغة العرب لينزل بها آخر كتب الله تعالى للإنسان ، على تعـدد لغـات البشر واختلاف ألسنتهم يشير إلى فضيلة بيانية جامعة امتاز بهـا اللســان العربي على كل لسان ، وبخاصة إذا عرفنا أن إعجاز القرآن الكريم متعلقٌ بهذا البيان ومتصلٌ به .

وأشـار شيخ الإسلام ابن تيمية إلى أن هذا الفضل ـ والله أعلم ـ سببه ما اختص به العرب فـي عقولهم وألسنتهم وأخلاقهم وأعمالهم .

وذلك أن الفضل : إما بالعلم النافع ، وإما بالعمل الصالح .

والعلم لـه مبدأ ، وهو : قوة العقل الذي هو الفهم والحفظ .

وله تمام ، وهو : قوة المنطق ، الذي هو البيان والعبارة .

والعـرب هـم أفهم من غيرهم ، وأحفظ وأقدر على البيان والعبارة ، ولسـانهم أتمّ الألسـنة بـياناً وتمـيزاً للمعاني ، جمعاً وفرقاً ، يجمع المعاني الكـثيرة فـي اللفظ القليل إذا شاء المتكلم الجمع ، ثم يميز بين كل شيئين مشتبهين بلفظ آخر مميز مختصر .

أمـا العمـل : فـإن مبناه عـلى الأخـلاق وهـي الغرائز المخلوقة فـي النفس ، وغرائزهم أطوع للخير من غيرهم ، فهم أقرب للسخاء والحلم والشجاعة والوفاء ، وغير ذلك من الأخلاق المحمودة .

لكن كانوا قبل الإسلام طبيعة قابلة للخير ، معطلة عن فعله ، لـيس

عـندهم عـلم مـنزل مـن السماء ، ولا شريعة موروثة عن نبي ، ولا هم أيضاً مشتغلين ببعض العلوم العقلية المحضة ، كالطب والحساب ونحوها، إنما علمهم ما سمحت به قرائحهم من الشعر والخطب أو ما حفظوه من أنسـابهم وأيـامهم ، أو مـا احتاجوا إليه فـي دنياهم من الأنواء والنجوم أو من الحروب .

فـلما بعـث الله محمـداً ﷺ بـالهدى العظـيم ، أخـذوه بـتلك الفطـرة الجيدة، فاجتمع لهم الكمال بالقوة المخلوقة فيهم[1] .

ومـن المعلوم أن القرآن عربي ، وأنزل على رسول عربي ، وخوطبت بـه – أول الأمـر – أمة عربية ، وأن القرآن مقصود به الهداية والإرشاد ، فلـزم أن يكـون بيّـناً للأمـة المخاطـبة به ، ولا يكون كذلك حتى تفهمه وتعقلـه ، ولا يـتم ذلك حتى يكون جارياً على معهودها فـي الخطاب ، وعادتها فـي الكلام ، وهكذا كان القرآن الكريم .

وقـد كانـت سـنة الله فـــي خلقـه أن يرسل كل رسول بلسان قومه ، فـيكون الرسـول مبيـناً فـي كلامه وبلاغه ، ويكون المخاطب قادراً على الفهـم ، متمكناً من الإدراك ، وبهذا تقوم الحجة وتنقطع المعذرة ، ولهذا قـال موسـى علـيه الصلاة والسلام معللاً سؤالهُ اللهَ تعالى أن يرسلَ معهُ أخـاهُ هـارون وزيـراً : ﴿وَأَخِى هَـٰرُونُ هُوَ أَفْصَحُ مِنِّى لِسَانًا فَأَرْسِلْهُ مَعِىَ رِدْءًا يُصَدِّقُنِىٓ إِنِّىٓ أَخَافُ أَن يُكَذِّبُونِ﴾ [القصص :٣٤][2] .

---

(١) انظـر : « اقتضاء الصراط المستقيم » ١/ ٤٤٧-٤٤٨ ، و « مدخل إلى تفسير القرآن وعلومه » للدكتور عدنان زرزور (ص١١) .

(٢) انظر : « منهج الاستدلال » ٢/ ٤٣٨ .

فمعـاني كـتاب الله تعـالى موافقة لمعاني كلام العرب ، كما أن ألفاظه موافقـة لألفاظـه ، وأسـاليبه كذلـك جاريـةٌ على لسان العرب ، ولذلك يقـول الشـاطبي : « فعـلى الـناظر فـي الشـريعة والمتكـلم فـيها أصولاً وفروعاً أمران :

أحدهمـا : أن لا يتكـلم فـي شـيء مـن ذلك حتى يكون عربياً ، أو كالعـربي فـي كونـه عارفـاً بلسـان العرب ، بالغاً فيه مبالغ العرب ؛ أو مبالغ الأئمة المتقدمين ، كالخليل ، وسيبويه ، والكسائي ، والفرّاء ، ومن أشـبههم ودانـاهم ، ولـيس المـراد أن يكـون حافظاً كحفظهم ، وجامعاً كجمعهم ، وإنما المراد أن يصير فهمه عربياً فـي الجملة ... .

والأمـر الثاني : أنه إذا أشكل عليه في الكتاب أو فـي السنة لفظ أو معـنى ، فـلا يُقـدِم عـلى القـول فـيه دون أن يستظهر بغيره ممن له علم بالعربـية ، فقـد يكـون إمامـاً فـيها ، ولكـنه يخفى عليه الأمر فـي بعض الأوقـات ، فـالأولى فـي حقـه الاحتـياط ، إذ قـد يذهـب على العربي المحـض بعـضُ المعـاني الخاصـة حتى يسأل عنها ، وقد نقل من هذا عن الصحابة – وهم العرب – فكيف بغيرهم»[1] .

حـدَّثَ أبومحمـد يحيى بن المبارك اليزيدي[2] فقال : كان يجيئني رجلٌ فيسـألني عـن آيـات مـن القـرآن مشـكلات ، فكنـت أتبـيَّنُ العَنَتَ فـي

(١) « الاعتصام » للشاطبي ٣/ ٣٦١-٣٦٤ باختصار .

(٢) هو : أبومحمد يحيى بن المبارك بن المغيرة العدوي البصري ، المقرئ النحوي ، المعروف باليزيدي لاتصاله بالأمير يزيد بن منصور خال المهدي ، جوَّد القـرآن =

سؤاله، وكنت إذا أجبته أرى لونه يَرْبَدُّ ويسودُّ[١]، فقال لي يوماً : أيجوز في كلام العرب أن تقول : أدخلت القوم الدار ، ثم أخرجتهم رجلاً ؟ فقلت : لا يجوز ذلك حتى تقول : أخرجتهم رجلاً رجلاً ، فتذكر على تفصيل الجنس .

قال : فكيف قال الله ـ عز وجل ـ: ﴿ثُمَّ يُخْرِجُكُمْ طِفْلًا﴾ [غافر :٦٧]؟.

قلت : ليس هذا من ذلك ؛ لأن الطفل مصدرٌ في الأصل يقع على الواحد والاثنين والجمع بلفظ واحد ، فتقول : هذا طفلٌ ، وهذان طفلٌ ، وهؤلاء طفلٌ ، كما قال تعالى : ﴿ أَوِ ٱلطِّفْلِ ٱلَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا۟ عَلَىٰ عَوْرَٰتِ ٱلنِّسَآءِ ﴾ [النور :٣١] فطفلٌ في الآية موضع أطفال ، فكأنه قال : ثم يخرجكم أطفالاً[٢] .

إذا تقرر هذا الأمر ، وتبيّن أن القرآن الكريم نزل بلغة العرب في ألفاظها ومعانيها وأساليبها ، فليُعلم أن لغة العرب كانت تحفل بالكثير من الوجوه البيانية والأنواع البلاغية، بل كان التفنن في أساليب الخطاب أحد الأمور التي ترفع من قدر الإنسان العربي .

= على أبي عمرو بن العلاء ، واختص به ، وتصدّر للإقراء ، فقرأ عليه الدوري والسوسي وغيرهم ، توفي ببغداد سنة (٢٠٢هـ) . ترجمته في « معرفة القراء الكبار » ١/ ٣٢٠ ، و «شذرات الذهب » ٣/ ٩ .

(١) يعني : يحمرُّ ويسودُّ كما يظهر من مراجعة « القاموس المحيط » مادة « ربد » و « سود » .

(٢) «الأشباه والنظائر في النحو » للسيوطي ٦/ ٢١٩ .

وقد كان من أساليبهم المستحسنة ما يحتاج إلى إعمال الفكر وكدِّ الذهن للوصول إلى مرمى قائله وقصده ، فنزل القرآن بهذا الأسلوب أيضاً .

يقول صاحب كتاب « المباني لنظم المعاني » : « وكان كلامهم على ضربين :

أحدهما : الواضح الموجز الذي لا يخفى على سامعه ، ولا يحتمل غير ظاهره .

والآخر : على المجاز والكنايات ، والإشارات والتلويحات ، وهذا الضرب هو المستحلى عندهم ، الغريب من ألفاظهم ، البديع في كلامهم ، فلما قرعهم الله سبحانه ، فعجزهم عن المعارضة بمثل سور أو سورة منه ، أنزل على الضربين ليصح العجز منهم ، وتتأكد الحجج ولزومها إياهم ، فكأنه قال : عارضوا محمداً ﷺ في أي الضربين شئتم: في الواضح أو في المشكل ، ولم يقدروا عليه ، ولو أنزله كلَّه واضحاً محكماً بحيث لا يخفى على أحد سمعه منه لوجد المشركون مقالاً، وقالوا : ما باله لم ينزل بالضرب المستحسن عندنا والمستحلى في طباعنا؛ لأن ما وقع فيه الإشارة والكناية والتشبيه والتعريض كان أفصح وأعرب»[1] .

---

(١) انظر المقدمة الأولى من كتاب « مقدمتان في علوم القرآن » (ص١٧٧) ، وقد سبق نقل هذا النص في ثنايا المبحث الثالث من الفصل الأول ، ولأهميته ومناسبته اقتضى الأمر تكراره .

وسأعرض في ثنايا المطالب القادمة ما اتضح لي من الأنواع والفنون والأساليب اللغوية المرتبطة باستشكال آيات القرآن الكريم ، فمن الله تعالى أستمد العون والتوفيق .

* * *

المطلب الأول: ما يتعلق الإعراب:

الإعـراب : أثـرٌ ظاهـر أو مقـدّر يجلبه العامل فـي آخر الكلمة ، ولما كـان موقـع الكلمة يتغير حسب المعنى المراد ، فإن علامة الإعراب تتغير كذلك .

والإعـراب مـن العلوم الجليلة التي اختصت بها العربية ، فهو الفارقُ بـين المعـاني المتكافئة فـي اللفـظ ، وبـه يُعـرف الخـبر الـذي هو أصل الكـلام، ولـولاه مـا مُـيِّز فـاعلٌ مـن مفعـول، ولا مضافٌ من منعوت ، وبالإعـراب يُوقَفُ على أغراض المتكلمين ، وذلك أن قائلاً لو قال : ما أحسـن زيـد غـير مُعْـرِبٍ ، لم يُعرف مراده ، ولو قال : ما أحسَنَ زيداً ، أو: مـا أحسـنُ زيـدٍ؟ أو : مـا أحسَـنَ زيـدٌ ، لأبان بالإعراب عن المعنى الذي أراده ، ولعرفنا أنه تعجب ، ثم استفهم ، ثم نفى[(١)] .

ولا شـك أن التعامل مع النص القرآني إعراباً وبياناً يختلف كثيراً عن كـلام البشـر شعره ونثره ؛ لأن القرآن كلام الله – عز وجل – الذي بلغ ذروة الفصاحة والبلاغة ، والقمة فـي الرقي والكمال[(٢)] .

فـإذا كـان هـذا حال الكتاب العزيز فكذلك ينبغي أن يكون إعرابه ، فينزه القرآن عن الأعاريب البعيدة والتقادير والتراكيب القلقة .

---

(١) انظر : « الصاحبي » لابن فارس (ص٥٥)، و «المزهر» للسيوطي ١/ ٣٢٩، و « التطبـيق الـنحوي » لعـبده الـراجحي (ص١٦) ، و « معجم علوم اللغة العربية » لمحمد الأشقر (ص٦١) .

(٢) انظـر: «القـرآن الكريم وأثره فـي الدراسات النحوية» لعبدالعال مكرم (ص٩٦)، و«اختيارات أبي حيان النحوية فـي البحر المحيط » لبدر البدر ٢/ ٨٠٣ .

وممن صرّح بأهمية ذلك ، أبوحيان في مقدمة تفسيره «البحر المحيط» حيث يقول عند بيانه لمنهجه في كتابه : « مُنَكِّباً[١] في الإعراب عن الوجوه التي تُنَزَّه القرآن عنها ، مبيناً أنها مما يجب أن يُعدل عنه ، وأنه ينبغي أن يحمل على أحسن إعراب وأحسن تركيب، إذ كلام الله تعالى أفصح الكلام ، فلا يجوز فيه جميع ما يجوزه النحاة في شعر الشماخ[٢] والطرماح[٣] وغيرهما من سلوك التقادير البعيدة والتراكيب القلقة والمجازات المعقدة »[٤].

وقال أيضاً : « وهكذا تكون عادتنا في إعراب القرآن ، لا نسلك فيه إلاّ الحمل على أحسن الوجوه وأبعدها من التكلف وأسوغها في لسان العرب ، ولسنا كمن جعل كلام الله تعالى كشعر امرئ القيس[٥] وشعر الأعشى[٦] ، يحمّله جميع ما يحتمل اللفظ من وجوه الاحتمالات ،

(١) قال في « القاموس » مادة « نكب » : « نَكَبَ عنه ، كنَصَرَ وفَرِحَ ، نكْباً ونَكَباً ونُكُوباً : عَدَل ، كَنَكَّبَ وتَنَكَّبَ » فالمعنى : أنه عَدَل في الإعراب عن الوجوه التي تنزه القرآن عنها .

(٢) هو : الشمَّاخ بن ضرار بن حرملة المازني الذبياني الغطفاني، شاعر مخضرم، توفي سنة (٢٢هـ) « الأعلام » ٣/ ١٧٥ .

(٣) هو : الطِّرِمّاح بن حكيم بن الحكم ، من طيء شاعر إسلامي فحل ، توفي نحو سنة (١٢٥هـ) « الأعلام » ٣/ ٢٢٥ .

(٤) « البحر المحيط » ١/ ٤-٥ .

(٥) هو : امرؤُ القيس بن حُجر الكندي من بني آكل المُرار ، أشهر شعراء العرب، يماني الأصل، مولده بنجد ، توفي سنة (٨٠قبل الهجرة) . «الأعلام » ٢/ ١١ .

(٦) هو : ميمون بن قيس بن جندل ، من بني قيس بن ثعلبة الوائلي، أبوبصير،=

فكما أن كلام الله من أفصح كلام ، فكذلك ينبغي إعرابه أن يحمل على أفصح الوجوه »[١] .

وكما أن الخطأ في الإعراب من أسباب الوقوع في استشكال الآيات ، فإن معرفة الإعراب الصحيح تدفع الإشكال ، قال مكي بن أبي طالب : « إذ بمعرفة حقائق الإعراب تُعرف أكثر المعاني ، وينجلي الإشكال، فتظهر الفوائد، ويُفهَم الخطاب، وتصح معرفة حقيقة المراد»[٢].

على أنه يجب علينا أن نستصحب قاعدة مهمة في هذا الباب ، وهي أن القرآن الكريم هو الحجة البالغة، وعلى أساسه يكون تقعيد القواعد، كما ينبغي تصحيح ما وضع منها إذا ما تعارض مع شيء من القراءات المحكمة[٣] .

وفي كتاب «إعراب القرآن» المنسوب للزجاج[٤] بابٌ كاملٌ عنوانه :

= المعروف بأعشى قيس ويقال له أعشى بكر بن وائل ، والأعشى الكبير ، أدرك الإسلام ولم يسلم ، توفي سنة (٧هـ) . « الأعلام » ٧/ ٣٤١ .

(١) «البحر المحيط » ١/ ٣٦ .

(٢) « مشكل إعراب القرآن » ١/ ٦٣ .

(٣) وانظر لهذه المسألة : « منجد المقرئين » لابن الجزري (ص٢٠٠ فما بعدها) ، و « نحو القرآن» لأحمد عبدالستار الجواري ، و « الدفاع عن القرآن » للدكتور أحمد مكي الأنصاري .

(٤) وهذه النسبة لا تصح كما أشار إلى ذلك محقق كتاب « إعراب القرآن » نفسه، الأستاذ إبراهيم الأبياري في نهاية الجزء الثالث والأخير من الكتاب ، ورجح أن يكون الكتاب من تأليف أبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي ، =

« هـذا بـاب مـا جـاء فـي التنزيل وظاهره يخالف ما فـي كتاب سيبويه وربما يشكل على البُزَّل[(١)] الحُذّاق فيغفلون عنه »[(٢)] .

ورحـم اللهُ ابـنَ المنـيّر الإسـكندري حيـث يقـول : « ولـيس غرضنا تصحيح القراءة بقواعد العربية، بل تصحيح قواعد العربية بالقراءة»[(٣)] .

إذا عـلم مـا تقـدم ؛ فـإن العلاقة بين الإعراب واستشكال الآيات قد تأخذ صورة من الصور التالية :

أولاً : أن يشـكل الإعـراب عـلى قـراءة مـن القـراءات الثابـتة ، ولا يشـكل عـلى أخـرى ، وهنا : ينبغي الحذر من التعرض للقراءة بالردّ أو التضـعيف ، ويـنـبغي الـنظر فـي القاعدة النحوية التي استشكلت القراءة

= وخالفـه الدكـتور محمـد أحمـد الدالـي ، وبيَّن أن مؤلف الكتاب هو جامع العلـوم أبـي الحسـن علي بن الحسين الأصبهاني الباقولي ، وأن اسم الكتاب عـلى الصـحيح هو « الجواهر » وقد سبقه إلى هذا البيان أستاذه العلامة أحمد راتـب الـنفاخ فـي مقالتين نشرهما فـي مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق فـي المجلد ٤٨ الجزء الرابع عام ١٩٧٣م ، والمجلد ٤٩ الجزء الأول عام ١٩٧٤م .

وانظـر كلام الدكتور محمد أحمد الدالي حول هذا الموضوع فـي مقدمة تحقيقه لكـتاب « كشـف المشـكلات وإيضاح المعضلات » لجامع العلوم أبي الحسن الباقولي (ت٥٤٣هـ) .

(١) يوصف به الرجل الكامل فـي تجربته ، انظر : « القاموس المحيط» « بزل » .

(٢) « إعراب القرآن » المنسوب للزجاج ٣/ ٩٠٥ .

(٣) « حاشية ابن المنيّر على كشاف الزمخشري » ٢/ ٧٠ ، وهذه الحاشية مطبوعة مع تفسير « الكشاف » للزمخشري .

لأجلها ، كما فعل ابن مالك[١] رحمه الله في منظومته المشهورة في النحو « الكافية الشافية» في باب الفصل بين المتضايفين[٢] :

وَعُمـــدتي قراءةُ ابنِ عامرِ   وكم لها من عاضِدٍ وناصِرِ

وقد فصَّلتُ القول حول قراءة ابن عامر وما قيل فيها في أثناء الحديث عن المبحث الحادي عشر من مباحث الفصل الثاني ، وهو : مخالفة المشهور من قواعد النحو والعربية .

ثانياً : أن يشكل معنى الآية على أحد الأعاريب الواردة فيها ، فيكون هذا الإشكال مرجحاً لأحد الأعاريب الأخرى .

ومن الأمثلة على هذا القسم ما أورده الشيخ الشنقيطي ـ رحمه الله ـ في تفسير قوله تعالى: ﴿قُلْ إِن كَانَ لِلرَّحْمَٰنِ وَلَدٌ فَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلْعَٰبِدِينَ﴾ [الزخرف: ٨١] حيث يقول : «اختلف العلماء في معنى «إنْ » في هذه الآية :

---

(١) هو : محمد بن عبدالله بن عبدالله بن مالك الطائي الجيّاني ، جمال الدين ، أبوعبدالله ، حجة العرب ، بلغ الغاية في لسان العرب ، وكان إماماً في القراءات وعللها، له عدد من المؤلفات ، منها : « تسهيل الفوائد» و «الكافية الشافية وشرحها» و «الخلاصة من الكافية » وهي المعروفة بالألفية وتوفي سنة (٦٧٢هـ) . ترجمته في «بغية الوعاة » ١/ ١٣٠ ، و «شذرات الذهب » ٧/ ٥٩٠ .

(٢) انظر : «شرح الكافية الشافية » لابن مالك ٢/ ٩٧٩ ، وقد أشار الشيخ محمد عبدالخالق عضيمة إلى أمثلة كثيرة من هذا الباب ، انظر : « دراسات لأسلوب القرآن الكريم» ١/ ١٩ وما بعدها .

- فقالـت جماعـة مـن أهـل العلم إنها شرطية ، واختاره غير واحد ، وممن اختاره ابن جرير الطبري ، والذين قالوا إنها شرطية ، اختلفوا فـي المراد بقولـه : ﴿ فَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلۡعَٰبِدِينَ ﴾ .

فقال بعضهم : فأنا أول العابدين لذلك الولد .

وقال بعضهم : فأنا أول العابدين لله على فرض أن له ولداً .

وقـال بعضـهم : فأنا أول العابدين لله جازمين بأنه لا يمكن أن يكون له ولد .

- وقالـت جماعة آخرون : إن لفظة « إنْ » فـي الآية نافية ، والمعنى : مـا كـان لله ولـد ، وعـلى القول بأنها نافية ففي معنى قولـه : ﴿ فَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلۡعَٰبِدِينَ ﴾ ثلاثة أوجه :

الأول : وهو أقربها : أن المعنى ما كان لله ولد فأنا أول العابدين لله ، المنزهين له عن الولد ، وعن كل ما لا يليق بكماله وجلاله .

والـثاني : أن معنى قولـه : ﴿فَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلۡعَٰبِدِينَ﴾ أي: الآنفين المستنكفين من ذلك، يعني القول الباطل المفتري على ربنا الذي هو ادعاء الولد له ...

الوجـه الثالث : أن المعنى ﴿ فَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلۡعَٰبِدِينَ ﴾ أي : الجاحدين النافين أن يكون لله ولد سبحانه وتعالى عن ذلك علواً كبيراً .

قال مقيّده عفا الله عنه وغفر له :

الـذي يظهـر لـي فـــي معـنى هذه الآية الكريمة : أنه يتعيّن المصير إلى القـول بأن « إنْ » نافية ، وأن القول بكونها شرطية لا يمكن أن يصح له

معنى بحسب وضع اللغة العربية التي نزل بها القرآن وإن قال به جماعة من أجلاء العلماء .

وإنما اخترنا أن « إنْ » هي النافية لا الشرطية ، وقلنا إن المصير إلى ذلك متعين في نظرنا لأربعة أمور :

الأول : أن هذا القول جار على الأسلوب العربي جرياناً واضحاً لا إشكال فيه ، فكون «إن كان » بمعنى « ما كان » كثيرٌ في القرآن وفي كلام العرب ، كقوله تعالى : ﴿ إِن كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةً وَٰحِدَةً ﴾ [يس :٢٩] أي : ما كانت إلاّ صيحة واحدة ..

الأمر الثاني : أن تنزيه الله عن الولد بالعبارات التي لا إيهام فيها هو الذي جاءت به الآيات الكثيرة في القرآن كما قدمنا إيضاحه في سورة الكهف في الكلام على قوله تعالى : ﴿ وَيُنذِرَ ٱلَّذِينَ قَالُوا۟ ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ وَلَدًا ﴾ [الكهف :٤] الآية وفي سورة مريم في الكلام على قوله تعالى : ﴿ وَقَالُوا۟ ٱتَّخَذَ ٱلرَّحْمَٰنُ وَلَدًا ﴿٨٨﴾ لَّقَدْ جِئْتُمْ شَيْـًٔا إِدًّا ﴿٨٩﴾ ﴾ [مريم : ٨٨-٨٩] ، والآيات الكثيرة التي ذكرناها في ذلك تبين أن «إن» نافية .

فالنفي الصريح الذي لا نزاع فيه ، يبيّن أن المراد في محل النزاع النفي الصريح وخير ما يفسّر به القرآن القرآن ...

الأمر الثالث : هو أن القول بأن « إنْ » شرطية لا يمكن أن يصحّ له معنى في اللغة العربية إلاّ معنىً محذور لا يجوز القول به بحال ، وكتاب الله جل وعلا يجب تنزيهه عن حمله على معان محذورة لا يجوز القول بها ...

الأمـر الـرابع : هو دلالة استقراء القرآن العظيم أن الله تعالى إذا أراد أن يفرض المستحيل ليبين الحق بفرضه ، علقه أولاً بالأداة التي تدل على عـدم وجوده وهي لفظة لو ، ولم يعلق عليه البتة إلاَّ محالاً مثله، كقولـه : ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَاۚ﴾ [الأنبـياء :٢٢] ، وقولـــه تعـالى : ﴿ لَّوْ أَرَادَ ٱللَّهُ أَن يَتَّخِذَ وَلَدًا لَّٱصْطَفَىٰ مِمَّا يَخْلُقُ مَا يَشَآءُۚ ﴾ [الزمـر :٤] ، وقولـه تعالى : ﴿لَوْ أَرَدْنَآ أَن نَّتَّخِذَ لَهْوًا لَّٱتَّخَذْنَٰهُ مِن لَّدُنَّآ ﴾ [الأنبياء :١٧] .

وأمـا تعليق ذلك بأداة لا تقتضي عدم وجوده كلفظة « إن » مع كون الجزاء غير مستحيل فليس معهوداً فـي القرآن ...

وبجميع ما ذكرنا يتضح أن « إن » فـي الآية الكريمة نافية .

وذلـك مـرويٌّ عـن ابـن عـباس والحسـن والسـدي وقتادة وابن زيد وزهير بن محمد وغيرهم» [١] .

ثالـثاً : أن تحـتمل الآيـة عـدداً مـن المعاني ، فتشكل على المفسرين ، ويكون الإعراب دافعاً للإشكال ومُعَيِّناً لأحد المعاني المحتملة .

وسـيأتي مـزيد بـيان لهـذا القسـم مع أمثلته فـي ثنايا الفصل الرابع : طـرق دفـع الإشـكال عن آيات القرآن الكريم ، فـي المبحث الثامن من ذلك الفصل .

---

(١) « أضواء البيان » للشيخ الشنقيطي ٧/ ٢٨٧-٣٠٥ باختصار .

وانظر مثالاً آخر على هذا القسم في «إعراب القرآن» لأبي جعفر النحاس ٣/ ١٦٦-١٦٧ .

المطلب الثاني: ما يتعلق بغريب اللغة:

سبق أن بيّنت معنى الغريب في اللغة والاصطلاح، وأوضحت المقصود بغريب القرآن الكريم الذي تشكل لأجله الآيات على بعض المفسرين[(١)].

وما يجب الإشارة إليه هنا هو أن الغريب في القرآن الكريم يختلف عنه عند أهل الفنون الأخرى كاللغويين والبلاغيين والمحدِّثين والمولَّدين[(٢)]، فلكل من هؤلاء مصطلحه في الحديث عن الغريب[(٣)]، فمن هنا نشأ الخلاف والتداخل عند من يتكلم عن الغريب.

لذا كان لابد للباحث في الغريب أن يحدد مناط البحث، فيبحث فيه من خلال مصطلح أهل الفن التابع له، ثم يقارن بين أقوال أهل ذلك الفن.

---

(١) في المبحث العاشر من مباحث الفصل الثاني.

(٢) يُقسَّم الشعراء إلى طبقات: فالجاهليون: هم الذين لم يدركوا الإسلام كامرئ القيس والأعشى، والمخضرمون: هم من أدرك الجاهلية والإسلام كلبيد وحسان، والمتقدمون ويقال لهم الإسلاميون: وهم الذين كانوا في صدر الإسلام كجرير والفرزدق، والمولَّدون ويقال لهم المحْدثون: وهم من بعد المتقدمين أو الإسلاميين إلى زماننا هذا.
انظر في ذلك: «إتحاف الأمجاد في ما يصح به الاستشهاد» لمحمود شكري الألوسي (ص٦٤).

(٣) للتوسع في تعريف الغريب: انظر كتاب «ظاهرة الغريب ـ تأريخ وتطبيق» للدكتور: عبدالواحد الشيخ.

وعلـيه ، فالباحـث فـي غريب القرآن الكريم لابد أن يعتبر آراء أهل التفسـير وعلوم القرآن فـي هذا الباب ، ولا مانع من الاستئناس بأقوال أهـل الفـنون الأخـرى إذا شعرنا أنهم ممن شارك فـي علم التفسير ، وتأكدنا أن حديثهم يتعلق بموضوع البحث ، وهو الغريب فـي القرآن الكريم .

ومـن خـلال الرجوع إلى عدد من المصادر[1] يمكن أن يُصاغ التعريف الـتالي للغريـب فـــي القـرآن الكريم فيقال : هو ألفاظٌ استعملها القرآن ومـنها الجديد فـي معناه، ومنها ما ورد فـي لغات بعض القبائل العربية، ومنها المعرّب .

وهـو كذلـك تراكيـب مـبدعةٌ عـلى غير معهود العرب فـي لغاتهم ، ومـنه ورود اللفظة فـي سياقٍ يقودها إلى معنىً يخالف المعنى المعروف لها إذا انفردت .

فـيدخل فـي الغريب القرآني على هذا ما اشتمل عليه الكتاب العزيز من بعض لغات قبائل العرب، وبعض الألفاظ المعرّبة من لغات أخرى.

---

(١) مـنها : « موازنـة بـين كـتابي تفسـير غريب القرآن لابن قتيبة والمفردات فـي غريـب القـرآن للراغـب الأصـفهاني » وهي رسالة ماجستير للباحثة سوسن الهـندي من كلية الآداب للبنات بالرياض ، ومقال بعنوان : « غريب القرآن » للشيخ فكري ياسين مدير البحوث والثقافة المساعد بالأزهر الشريف ، منشور فـي مجلة « الأزهر » العدد (٨) شعبان ١٣٦٧هـ (ص٦٩٢-٦٩٥) ، ومنها : « ظاهـرة الغريب – تأريخ وتطبيق » للدكتور عبدالواحد الشيخ ، و « العربية والغموض » للدكتور حلمي خليل ، و « سرّ الفصاحة » للخفاجي ، و«المثل السائر» لابن الأثير ، و « العمدة » لابن رشيق القيرواني .

ومن الغريب القرآني كذلك: التراكيب التي بلغت الغاية في الفصاحة مما لم يعهده العرب وفصحاؤهم فشدهوا عندما سمعوه.

من ذلك قوله تعالى: ﴿ وَءَايَةٌ لَّهُمُ ٱلَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ ٱلنَّهَارَ ﴾ [يس: ٣٧] فالليل والنهار معنويان، أي: ليسا على الحقيقة شيئين يسلخ أحدهما من الآخر، إلاَّ أنهما في هذا الاستخدام نزلا منزلة ذلك المحسوس.

وإنما غَرُبَتْ هذه التراكيب لأنها أُبدعت على غير مثال، وفاقت قدرة البشر.

ومن الغريب القرآني: ما تتضمنه بعض ألفاظ القرآن من مدلولات جديدة، لم تكن معهودة عند العرب الذين نزل القرآن بلغتهم.

ومن الغريب القرآني: أن تجيء اللفظة في سياق يوجهها إلى معنىً آخر غير الذي يُفهم منها في حالة كونها مفردة، مع وجود قرينة على المعنى الآخر، لا تتضح لغير أهل العلم.

والغرابة في القرآن الكريم ليست ذاتية، بل هي شيءٌ يلحق اللفظ أو التركيب نتيجة استعماله في زمان دون زمان ومكان دون مكان، فهي نسبيةٌ من هذا الوجه[1].

---

(١) ينبغي التنبيه على بعض المحاذير التي يجب اجتنابها عند الحديث عن الغريب في القرآن:

أ- القول بأن استخدام الغريب عجزٌ عن الفصاحة إطلاقٌ لا يصح، وإنما يُقال به حسب تقسيم أهل البلاغة للغريب.



وكـان عدم معرفة غريب القرآن من أسباب استشكال الآيات ولذلك سمّي مكي بـن أبـي طالب القيسي كتابه فـي الغريب « تفسير المشكل من غريب القرآن العظيم » .

وأخـرج أبوعبيد بإسناده عن أبي بكر الصديق ﷺ أنه سُئل عن قولـه تعـالى : ﴿ وَفَٰكِهَةً وَأَبًّا ﴾ [عـبس :٣١] فقـال : أيُّ سمـاءٍ تُظلـني ، أو أيُّ أرضٍ تقلني إن أنا قلتُ فـي كتاب الله ما لا أعلم [١] .

ويقـول ابن عباس رضي الله عنهما : كنت لا أدري ما فاطر السموات ، حـتى أتـاني أعرابيان يختصمان فـي بئر ، فقال أحدهما : أنا فطرتها ، يقول أنا ابتدأتها[٢] .

فالغريب عندهم على قسمين : غريب حسن ، وغريب قبيح ، والقسم الثاني عـندهم هوما فقد الفصاحة ، فلذلك ينبغي أن لا تورد هذه العبارة إلاّ مقيدة بنوعها ، حتى لا تتوهم فـي غريب القرآن الكريم .

ب- لا يجوز التعـبير عن الغريب القرآني بأنه وحشي أو غريب مبتذل ، أو غريـب مسـتكره ، فإن هذه التعابير وإن كان يصح إطلاقها على الغريب فـي اللغة ، فإن القرآن منزّهٌ عنها قطعاً .

(١) « فضـائل القـرآن » لأبـي عبـيد (ص٣٧٥) ، باب تأول القرآن بالرأي ، وما فـي ذلك من الكراهة والتغليظ .

وهذا الأثر قويٌّ بمجموع طرقه كما قال الحافظ ابن حجر فـي « فتح الباري » ١٣/ ٢٧١ .

(٢) أخـرجه أبوعبـيد فـي « فضائل القرآن » (ص٣٤٥) بإسناد جيد كما قاله الحافظ ابن كثير فـي كتابه « فضائل القرآن » المطبوع فـي مقدمة تفسيره ١/ ٢١٣ .

المطلب الثالث: ما يتعلق بالمجاز:

تنقسم الألفاظ إلى أربعة أقسام[١] :

حقيقة وضعية أو لغوية ، وحقيقة شرعية ، وحقيقة عرفية ، ومجاز .

لأن اللفظ إما أن يبقى على أصل وضعه ، فهذه هي الحقيقة الوضعية ، أو يُغيَّر عنه ، فإن كان التغيير من قِبَل الشرع فالحقيقة الشرعية ، وإن كان من قِبَل عرف الاستعمال فالحقيقة العرفية ، وإن كان من قِبَل استعمال اللفظ استعمالاً صحيحاً في غير موضعه لدلالة القرينة فالمجاز .

وقد أجمع العلماء على أنه لا يجوز صرف الكلام إلى المجاز إلاَّ بعد تعذر حمله على الحقيقة[٢] .

قال الإمام ابن القيم : « من ادّعى صرف لفظ عن ظاهره إلى مجازه ، لم يتم له ذلك إلاَّ بعد أربع مقامات :

أحدها : بيان امتناع إرادة الحقيقة .

الثاني : بيان صلاحية اللفظ لذلك المعنى الذي عينه ، وإلاَّ كان مفترياً على اللغة .

الثالث : بيان تعيين ذلك المجمل إن كان له عدة مجازات .

---

(١) انظر : « شرح الكوكب المنير » ١/ ١٤٩ ، و « مذكرة على روضة الناظر » للشيخ الشنقيطي (ص٣١٢) ، و « معالم أصول الفقه» للجيزاني (ص٣٨٠) .

(٢) انظر : « مفاتيح الغيب » ٣٠/ ٨٣ للرازي .

الرابع : الجواب [١] عن الدليل الموجب لإرادة الحقيقة .

فما لم يقم بهذه الأمور الأربعة كانت دعواه صرف اللفظ عن ظاهره دعوى باطلة» [٢] .

وينقسم المجاز إلى قسمين [٣] :

* المجاز العقلي .

* المجاز اللغوي ، وهو ينقسم إلى :

١- استعارة . ٢- مجاز مرسل .

ومن الأمثلة على المجاز العقلي ، ما ورد في قوله تعالى : ﴿إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلَا فِي ٱلْأَرْضِ وَجَعَلَ أَهْلَهَا شِيَعًا يَسْتَضْعِفُ طَآئِفَةً مِّنْهُمْ يُذَبِّحُ أَبْنَآءَهُمْ وَيَسْتَحْيِۦ نِسَآءَهُمْ ۚ إِنَّهُۥ كَانَ مِنَ ٱلْمُفْسِدِينَ ﴿٤﴾﴾ [القصص :٤] .

ففي هذه الآية الكريمة نجد أن كلمة يذبح وكلمة يستحيي استعملتا استعمالاً حقيقياً ، ولكن إسناد التذبيح والاستحياء إلى فرعون ليس إسناداً حقيقياً ؛ لأن فرعون ليس هو الذي ذبَّح الأبناء واستحيا النساء ، إنما جنده الذين فعلوا ذلك ، وكان هو السبب وهو الآمر بذلك العمل،

---

(١) في أصل كتاب ابن القيم «الجواز» وهي تصحيف عن كلمة : «الجواب» .

(٢) «بدائع الفوائد» لابن القيم ٤/ ٢٠٥، وبنحوه في «الصواعق المرسلة »١/ ٢٨٨ .

(٣) انظر : « البلاغة العربية » لعبدالرحمن الميداني ٢/ ٢٢١ ، و «الإيضاح في علوم البلاغة » للخطيب القزويني ، بشرح وتعليق د. محمد عبدالمنعم خفاجي ١/ ٨٢ ، ٥/ ٤ ، و «معجم البلاغة العربية » د. بدوي طبانة (ص١٥٠)، و«البلاغة – فنونها وأفنانها » د. فضل عباس ٢/ ١٣٥ .

فالمجاز هنا جاء في الإسناد ، والذي حكم بوجود المجاز هنا هو العقل وليست اللغة ، فلذلك سمي مجازاً عقلياً .

أما المجاز اللغوي فينقسم إلى :

١- الاستعارة : وهي مجاز لغوي علاقته المشابهة بين المعنى الأول والمعنى الثاني الذي استعملت فيه ، وذلك مثل قوله تعالى : ﴿ الٓرۚ كِتَٰبٌ أَنزَلۡنَٰهُ إِلَيۡكَ لِتُخۡرِجَ ٱلنَّاسَ مِنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ بِإِذۡنِ رَبِّهِمۡ إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلۡعَزِيزِ ٱلۡحَمِيدِ ﴾ [إبراهيم :١] .

ففي الآية استعارة كلمة « الظلمات » للدلالة بها على الكفر ، ووجه المشابهة هوعدم الاهتداء .

٢- المجاز المرسل : وهو مجاز لغوي علاقته غير المشابهة بين المعنى الأول والمعنى الثاني الذي استعمل فيه وهذه العلاقة أنواعها كثيرة ، تعرف بمراجعة كتب البلاغة .

ومثال المجاز المرسل قوله تعالى : ﴿ قُمِ ٱلَّيۡلَ إِلَّا قَلِيلٗا ﴾ [المزمل :٢] ، وقوله تعالى : ﴿ لَا تَقُمۡ فِيهِ أَبَدٗاۚ ﴾ [التوبة :١٠٨] والمراد بالقيام في الآيتين الصلاة ، والعلاقة بين الصلاة والقيام هنا هي الجزئية ، فالقيام جزء من الصلاة[1] .

ولّما كان المجاز بأقسامه فيه نوع غموض ، فهو يعتبر من أساليب التعبير غير المباشر ، وفيه كذلك نوع إيجاز واختصار ، مما يلزم معه

---

(١) أشار البهاء السبكي في « عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح » ٤/ ٤٥ إلى أن الجزئية هي أقوى العلاقات بالنسبة للمجاز المرسل .



البيان لتدبر المضمون وفهمه ، أدخلته في باب ما تستشكل الآيات لأجله .

ولنتأمل هذه الحادثة التي وقعت في عصر النبوة ، حيث أخرج البخاري ومسلم عن سهل بن سعد ﷺ قال : أنزلت : ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ﴾ [البقرة :١٨٧] ولم ينزل ﴿مِنَ الْفَجْرِ﴾ وكان رجالٌ[١] إذا أرادوا الصوم ربط أحدهم في رجليه الخيط الأبيض والخيط الأسود، ولا يزال يأكل حتى يتبين له رؤيتهما، فأنزل الله بعدُ ﴿مِنَ الْفَجْرِ﴾ فعلموا أنما يعني الليل من النهار[٢] .

ولك أن تعلم أن الآية قبل نزول قوله تعالى : ﴿ مِنَ الْفَجْرِ ﴾فيها استعارة ، والاستعارة أحد أقسام المجاز ، ولذلك أشكلت الآية على الصحابة ، فلما نزل قوله تعالى: ﴿ مِنَ الْفَجْرِ ﴾ انتقل الأسلوب من الاستعارة إلى التشبيه ، فزال الإشكال وتبيّن الكلام للصحابة[٣] .

وكمثال آخر على هذا المطلب ، أورد ما ذكره المفسرون حول الإشكال الوارد في قوله تعالى: ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَن يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَىٰ حَرْفٍ فَإِنْ أَصَابَهُ خَيْرٌ اطْمَأَنَّ بِهِ وَإِنْ أَصَابَتْهُ فِتْنَةٌ انقَلَبَ عَلَىٰ وَجْهِهِ خَسِرَ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةَ

---

(١) ومن هؤلاء عدي بن حاتم ﷺ ، ولكنه كان يضع الخيط تحت وسادته كما أخرج ذلك البخاري في صحيحه . حديث رقم (٤٥٠٩) .

(٢) صحيح البخاري . حديث رقم (٤٥١١) ، وصحيح مسلم ، حديث رقم (١٠٩١) .

(٣) انظر : « الدر المصون » للسمين الحلبي ٢/ ٢٩٧ .

ذَٰلِكَ هُوَ ٱلْخُسْرَانُ ٱلْمُبِينُ ﴿١١﴾ يَدْعُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُۥ وَمَا لَا يَنفَعُهُۥۚ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلضَّلَٰلُ ٱلْبَعِيدُ ﴿١٢﴾ يَدْعُواْ لَمَن ضَرُّهُۥٓ أَقْرَبُ مِن نَّفْعِهِۦۚ لَبِئْسَ ٱلْمَوْلَىٰ وَلَبِئْسَ ٱلْعَشِيرُ ﴿١٣﴾﴾ [الحج :١١-١٣]، حيث يقول الإمام البغوي : « هذه الآية من مشكلات القرآن وفيها أسئلة :

أولها : قالوا : قد قال الله في الآية الأولى ﴿ يَدْعُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُۥ﴾ وقال ها هنا : ﴿لَمَن ضَرُّهُۥٓ أَقْرَبُ﴾ فكيف التوفيق بينهما؟ »[1] .

ووجه الإشكال ظاهر من بيان الإمام البغوي ، حيث نفى الله تعالى الضر والنفع معاً عن ذلك المعبود من دون الله ، ثم أثبته في الآية الثانية بقوله تعالى : ﴿ يَدْعُواْ لَمَن ضَرُّهُۥٓ أَقْرَبُ مِن نَّفْعِهِۦۚ ﴾ لأن صيغة التفضيل في قوله : ﴿ أَقْرَبُ ﴾ دلّت على أن هناك نفعاً وضراً ، ولكن الضر أقرب من النفع[2] .

وقد ذكر المفسرون في ذلك عدداً من الأجوبة [3] :

الأول : أنه لا نفع من قِبَلِ هذا المعبود ولا ضر أصلاً كما في الآية الأولى ، وإنما جاءت الآية الثانية على لغة العرب ، فهم يقولون في

(١) « معالم التنزيل » للبغوي ٥/ ٣٦٩ .

(٢) انظر : « أضواء البيان » للشنقيطي ٥/ ٤٥ .

(٣) انظر : « جامع البيان » للطبري ١٧/ ١٢٤ ، و « الوسيط في تفسير القرآن المجيد » للواحدي ٣/ ٢٦١ ، و « زاد المسير » لابن الجوزي ٥/ ٤١١ ، و«مفاتيح الغيب» للرازي ٢٣/ ١٤، و « البحر المحيط» لأبي حيان ٦/ ٣٥٥ ، و«تفسير القرآن العظيم» لابن كثير (ص١٢٦٥)، و «روح المعاني» للألوسي ١٧/ ١٢٥ ، و« فتح البيان » لصديق حسن خان ٩/ ٢٢ .

الشيء الذي لا يكون: هذا بعيد كقوله تعالى : ﴿ذَٰلِكَ رَجْعٌۢ بَعِيدٌ﴾ [ق :٣] أي : لا رجع أصلاً ، فلما كان نفع الصنم بعيداً على معنى أنه لا نفع فيه أصلاً قيل : ﴿ ضَرُّهُۥٓ أَقْرَبُ ﴾ لا أنه كائن .

الثاني : أن النفع والضر المنفي هو بالنسبة لعبادة الأصنام ، أما الآية الاخرى فهي فيمن عبد الطغاة الذين يُعبدون من دون الله تعالى كفرعون ، فإن أمثال هؤلاء قد يغدقون النعم الدنيوية على عابديهم ، فهذا النفع الدنيوي بالنسبة إلى ما سيلاقونه من العذاب والخلود في النار كلا شيء ، فضر هذا المعبود بخلود عابده في النار أقرب من نفعه بعرض قليل زائل من حطام الدنيا .

الثالث : أنها في الحقيقة لا تضر ولا تنفع ، وذلك ظاهرٌ من الآية الأولى ، وإنما أثبت لها الضر والنفع في الآية الأخرى على طريق التسليم، أي : ولو سلمنا كونها ضارة نافعة، لكان ضرها أكثر من نفعها .

الرابع : وهو ما رجحه شيخ الإسلام ابن تيمية من أن إثبات الضرر والنفع في الآية الثانية على معنى أنه يدعو مَنْ ضرره الحاصل بسبب عبادته أقرب من نفعه الحاصل بسبب عبادته ، لا أن هذه المعبودات تضر وتنفع بنفسها ، فالنفع والضر المثبت في الآية الأخرى متعلقٌ بما يحصل للعابدين بسبب عبادتهم لهذه الأصنام التي لا تضر ولا تنفع بنفسها .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية : « قوله : ﴿يَدْعُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُۥ وَمَا لَا يَنفَعُهُۥۚ ﴾ نفيٌ عام كما في قوله : ﴿ وَلَا يَمْلِكُ لَهُمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا ﴾ [طه :٨٩] فهو لا يقدر أن يضر أحداً سواء عبده أو لم يعبده، ولا ينفع أحداً سواء عبده أو لم يعبده ... وإذا كان كذلك فنقول:

المنفي قدرة من سواه على الضر والنفع ، وأما قوله :﴿ ضَرُّهُۥٓ أَقْرَبُ مِن نَّفْعِهِۦ ﴾ فنقول أولاً : المنفي هو فعلهم بقوله : ﴿ مَا لَا يَضُرُّهُۥ وَمَا لَا يَنفَعُهُۥ ﴾ والمثبت : اسم مضاف إليه، فإنه لم يقل : يضر أعظم مما ينفع ، بل قال : ﴿لَمَن ضَرُّهُۥٓ أَقْرَبُ مِن نَّفْعِهِۦ ﴾ والشيء يضاف إلى الشيء بأدنى ملابسه ، فلا يجب أن يكون الضر والنفع المضافان من باب إضافة المصدر إلى الفاعل ، بل قد يضاف المصدر من جهة كونه اسماً كما تضاف سائر الأسماء ، وقد يضاف إلى محله وزمانه ومكانه وسبب حدوثه وإن لم يكن فاعلاً ... فهكذا المدعو المعبود من دون الله الذي لم يأمر بعبادة نفسه : إما لكونه جماداً ، وإما لكونه عبداً مطيعاً لله من الملائكة والأنبياء والصالحين من الإنس والجن ، فما يدعى من دون الله هو لا ينفع ولا يضر، لكن هو السبب في دعاء الداعي له وعبادته إياه ، وعبادة ذاك ودعاؤه هو الذي ضره ، فهذا الضر المضاف إليه غير الضر المنفي عنه»[1] .

فشيخ الإسلام ابن تيمية يذهب إلى أن في الآية مجازاً عقلياً ـ وإن لم يصرح به ـ حيث ذكر في أثناء دفعه للإشكال من علاقات المجاز العقلي ثلاثاً : وهي المكانية والزمانية والسببية ، ثم طبّق علاقة السببية على ما في الآية من إضافة الضر وهو مصدر مستعمل استعمال الأسماء ، لأن بين الضر الحاصل من الله تعالى لعابدي الأصنام وبين

---

(١) «مجموع الفتاوى» ١٥/ ٢٧٢-٢٧٤ ، وهو موجود في «دقائق التفسير الجامع لتفسير الإمام ابن تيمية» ٤/ ٣٧٤-٣٧٦ .

الأصـنام نـوع تعلّـق ، فبسـبب عبادتها أضر الله عابديها ، فنسب الضر إليها على منهج المجاز العقلي[١] .

* * *

(١) انظـر : « المجـاز فـي اللغة والقرآن الكريم » للدكتور عبدالعظيم المطعني ٢/ ٨٤٧ ، و « البحـث البلاغي عند ابن تيمية – دراسة وتقويماً » وهو عبارة عن رسـالة ماجسـتير للباحـث إبراهـيم بـن منصـور التركي ، قدمها لكلية اللغة العربية التابعة لجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية (ص٢٠٣) .

المطلب الرابع: ما يتعلق بالكناية:

الكناية : لفظٌ أريد به لازم معناه مع جواز إرادة معناه الأصلي حينئذ .

كقولك : فلانة نؤوم الضحى ، أي : مرفهة مخدومة غير محتاجة إلى السعي بنفسها في إصلاح المهمات ، وذلك أن وقت الضحى وقت سعي نساء العرب ، فلا تنام فيه من نسائهم إلاّ من يكون لها خدم ينوبون عنها .

كما لا يمتنع أن يكون المراد مع ذلك أنها تنام الضحى من غير تأويل[١] .

وأقوى الفروق بينه وبين المجاز : أن الكناية لا تنافي إرادة الحقيقة كما سبق في المثال، بينما المجاز ينافي ذلك ، فلا يصح في نحو : رعينا الغيث ، أن تريد حقيقة الغيث[٢] .

ويستعمل الأسلوب الكنائي للستر والخفاء في المعاني التي يجمل إخفاؤها وعدم التصريح بها .

كما أن الأسلوب الكنائي يعطينا المعنى الحقيقي مصحوباً بالدليل ، ففي قولنا : فلانة نؤوم الضحى ، فهي مترفة حقيقة ، والدليل أنها تنام الضحى .

والأسلوب الكنائي يبرز المعنى المجرد في صورة محسوسة فيترك أثراً في النفس[٣] .

---

(١) انظر « معجم علوم اللغة العربية » (ص٣٤١) للدكتور : محمد الأشقر .

(٢) انظر : « معجم البلاغة العربية » (ص٦٠٥) للدكتور : بدوي طبانة .

(٣) انظر : «القرآن والصورة البيانية» للدكتور : عبدالقادر حسين (ص٢١٧) .

وللأسلوب الكنائي أغراض غير ما ذكرت ، تعرف بمراجعة كتب البلاغة[١] .

وتدخل الكناية في عموم التعبير عن المراد بأسلوب غير مباشر ، فهي مما يتوارى ، أو يختفي بساتر ، ويدلُّ على المقصود بلازم له[٢] .

وقد يقع الإشكال في فهم معنى الآية إذا كان فيها كنايةٌ عن شيء غير مصرح به، فيحتاج المفسر إلى معرفة المقصود من الكناية في الآية .

ومما ورد في ذلك ما ذكره الألوسي عند تفسيره لقوله تعالى : ﴿وَلَمَّا سُقِطَ فِي أَيْدِيهِمْ وَرَأَوْا أَنَّهُمْ قَدْ ضَلُّوا قَالُوا لَئِن لَّمْ يَرْحَمْنَا رَبُّنَا وَيَغْفِرْ لَنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ ﴿١٤٩﴾﴾ [الأعراف : ١٤٩] : « أي ندموا كما روي عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما[٣] ، وجعله غير واحد كناية عن شدة الندم وغايته ، لأن النادم إذا اشتدّ ندمه عضَّ يده غماً فتصير يده مسقوطاً فيها ... وذكر بعضهم أن هذا التركيب لم يسمع قبل نزول القرآن ، ولم تعرفه العرب ، ولم يوجد في أشعارهم وكلامهم ، فلذا خفي على الكثير وأخطأوا في استعماله »[٤] .

ومن ذلك أيضاً ما ذكره الشيخ الشنقيطي عند تفسيره لمطلع سورة الحج : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمْ إِنَّ زَلْزَلَةَ السَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ

(١) انظر : «المثل السائر» ٢/ ١٨٠ ، و« تحرير التحبير» (ص١٤٣)، و «البلاغة العربية » ٢/ ١٤٣ .
(٢) انظر : «البلاغة العربية » ٢/ ١٣٦ و ٢/ ١٤١ .
(٣) أخرجه ابن المنذر عن ابن عباس ، انظر : «الدر المنثور» للسيوطي ٣/ ٥٦٣ .
(٤) «روح المعاني» للألوسي ٥/ ٦٤-٦٥ .

﴿١﴾ يَوْمَ تَرَوْنَهَا تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّآ أَرْضَعَتْ وَتَضَعُ كُلُّ ذَاتِ حَمْلٍ حَمْلَهَا وَتَرَى ٱلنَّاسَ سُكَٰرَىٰ وَمَا هُم بِسُكَٰرَىٰ وَلَٰكِنَّ عَذَابَ ٱللَّهِ شَدِيدٌ ﴿٢﴾ ﴾ [الحج : ١-٢] ، وبعد أن بيَّن الشيخ أن الزلزلة المذكورة في الآية كائنةٌ يوم القيامة بعد البعث من القبور ، ذكر إشكالاً يرد على ذلك ، حيث قال : «فإن قيل هذا النص فيه إشكال ؛ لأنه بعد القيام من القبور لا تحمل الإناث ، حتى تضع حملها من الفزع ، ولا ترضع ، حتى تذهل عما أرضعت .

فالجواب عن ذلك من وجهين :

الوجه الأول : ما ذكره بعض أهل العلم ، مِن أن مَنْ ماتت حاملاً تبعث حاملاً ، فتضع حملها من شدة الهول والفزع، ومن ماتت مرضعة بعثت كذلك، ولكن هذا يحتاج إلى دليل.

الوجه الثاني : أن ذلك كناية عن شدة الهول ، كقوله تعالى : ﴿ يَوْمًا يَجْعَلُ ٱلْوِلْدَٰنَ شِيبًا﴾ [المزمل :١٧] ومثل ذلك من أساليب اللغة المعروفة»[1] .

وبذلك يتضح أن وقوع الأسلوب الكنائي مما تستشكل الآية لأجله ، وأن معرفة ذلك وبيانه مما يدفع الإشكال الوارد على الآية ، مما يعطي لهذا النوع البلاغي أهمية خاصة لدى المفسر .

* * *

(١) « أضواء البيان » للشنقيطي ٥/ ١٣-١٤ .



المطلب الخامس: ما يتعلق بالتقديم والتأخير:

وهو جعل اللفظ في رتبة قبل رتبته الأصلية أو بعدها لعارض[١] .

وله أسباب وأنواع ليس هذا محل إيرادها[٢] .

وهو من سُنن العرب في الكلام ، وورد في القرآن الكريم[٣] .

والمقصود أنه من أسباب استشكال الآيات عند بعض المفسرين[٤] .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية : « والمقدم في القرآن والمؤخر ، بابٌ من العلم ، وقد صنّف فيه العلماء : منهم الإمام أحمد وغيره»[٥] .

وقد وضع ابن جرير رحمه الله قاعدة في هذا الباب ، حيث قال : «ولا وجه لتقديم شيءٍ من كتاب الله عن موضعه ، أو تأخيره عن مكانه إلاّ بحجة واضحة »[٦] .

---

(١) انظر : « الإكسير في علم التفسير » للطوفي (ص١٨٩) .

(٢) انظر : « نهاية الإيجاز » للرازي (ص٢٩٨) ، و« التبيان في علم المعاني والبديع والبيان » للطيبي (ص١١٣) ، و«البرهان في علوم القرآن » ٣/ ٣٠٣ ، و« الإتقان » ٢/ ٦٧١ ، و« أسرار التقديم والتأخير في لغة القرآن الكريم » للدكتور محمود السيد شيخون (ص٨ وما بعدها) .

(٣) انظر: «الصاحبي » لابن فارس (ص٤١٢) ، و« الإتقان » للسيوطي ٢/ ٦٧١-٦٧٢ ، حيث ساق عدداً من الآثار عن الصحابة والتابعين في إثباته .

(٤) راجع : «تحرير التحبير» لابن أبي الإصبع (ص١٨٦)، و«الإتقان» ٢/ ٦٧١ .

(٥) « مجموع الفتاوى » ٣١/ ١٦٢ ، وانظر فصلاً بديعاً لابن القيم حول المقدّم والمؤخر في القرآن في « بدائع الفوائد » ١/ ٦١ .

(٦) « جامع البيان » للطبري ١٣/ ٦٦ ، وانظر ما كتبه ابن القيم حول هذا في «الصواعق المرسلة» ٢/ ٧١٤ .

فالأصل في الكلام تقديم ما حقه التقديم، وتأخير ما حقه التأخير، ولا يعدل عن هذا الأصل إلاّ بحجة يجب التسليم لها[١].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «والتقديم والتأخير على خلاف الأصل، فالأصل إقرار الكلام على نظمه وترتيبه، لا تغيير ترتيبه»[٢].

ومن المفسرين من أولع بالتنقير عن علل التقديم والتأخير وأسبابه، إلى أن وقع بعضهم في التكلف المذموم.

لذا ينبغي الحذر عند الكلام في هذا الباب، فإن ظهر وجه التقديم أو التأخير وبانت العلّة من غير تكلّف، فليتكلم، وإن لم يظهر فليوكل علمه إلى عالمه، وليحذر من التقوّل على الله تعالى بلا علم[٣].

ومن الأمثلة في هذا الباب، أنه أشكل قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَفِرُّ الْمَرْءُ مِنْ أَخِيهِ ﴿٣٤﴾ وَأُمِّهِ وَأَبِيهِ ﴿٣٥﴾ وَصَاحِبَتِهِ وَبَنِيهِ ﴿٣٦﴾﴾ [عبس: ٣٤-٣٦] على جماعة من الفضلاء في عصر شيخ الإسلام ابن تيمية، وسألوه عنها، ومعنى سؤالهم: أن العادة أن يُبدأ بالأهم، وهنا ابتدأ بالأخ، فلماذا قُدِّم الأخ وأخر غيره؟.

---

(١) انظر: «فصول في أصول التفسير» لمساعد الطيار (ص١٠٩).

(٢) «دقائق التفسير» ٥/ ١٢٣، وهو في «مجموع الفتاوى» ١٦/ ٢١٨.

(٣) انظر: «قواعد التفسير» لخالد السبت ١/ ٣٧٩، وانظر أمثلة على ردّ القول بالتقديم والتأخير في الآيات في المصادر التالية: «جامع البيان» ١٣/ ٦٥-٦٦، و«تفسير القرآن العظيم» لابن كثير سورة يوسف، آية (٩٩) (ص٩٩٣-ط في مجلد)، و«إغاثة اللهفان» لابن القيم ١/ ٣٥، وللمزيد في الأمثلة، انظر: «قواعد الترجيح عند المفسرين» لحسين الحربي ٢/ ٤٥٥ وما بعدها.

فأجابهم شيخ الإسلام ابن تيمية بما نصُّه : « الابتداء يكون في كل مقام بما يناسبه ، فتارة يقتضي الابتداء بالأعلى ، وتارة بالأدنى ، وهنا : المناسبة تقتضي الابتداء بالأدنى ؛ لان المقصود بيان فراره عن أقاربه مفصلاً شيئاً بعد شيء ، فلو ذكر الأقرب أولاً ، لم يكن في ذكر الأبعد فائدة طائلة ، فإنه يعلم أنه إذا فرَّ من الأقرب فرَّ من الأبعد ، ولَمَا حصل للمستمع استشعار الشدة مفصلة ، فابتدئ بنفي الأبعد منتقلاً منه إلى الأقرب ، فقيل أولاً : ﴿ يَفِرُّ ٱلْمَرْءُ مِنْ أَخِيهِ ﴾ فعلم أن ثمَّ شدة توجب ذلك ، وقد يجوز أن يفر من غيره ، ويجوز أن لا يفر . فقيل : ﴿وَأُمِّهِۦ وَأَبِيهِ﴾ فعلم أن الشدّة أكبر من ذلك ، بحيث توجب الفرار من الأبوين ، ثم قيل : ﴿ وَصَٰحِبَتِهِۦ وَبَنِيهِ ﴾ فعلم أنها طامّة بحيث توجب الفرار مما لا يفر منهم إلاَّ في غاية الشدة وهي الزوجة والبنون»[1] .

فبيَّنَ شيخ الإسلام أنّ الآية قدّم فيها ما حقه التأخير ، وأن ذلك أشكل على جماعة من الفضلاء في عصره ، ثم أزال هذا الإشكال بهذا الجواب البديع ، وأن التقديم يكون في كل مقام بما يناسبه .

ومن الأمثلة كذلك ما ذكره الشوكاني في تفسير قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ أَوْرَثْنَا ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا ۖ فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِۦ وَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌۢ بِٱلْخَيْرَٰتِ بِإِذْنِ ٱللَّهِ ۚ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلْفَضْلُ ٱلْكَبِيرُ ﴿٣٢﴾ ﴾ [فاطر :٣٢] حيث يقول : « وقد استُشكِلَ تقديم الظالم على المقتصد ، وتقديمهما على السابق ، مع كون المقتصد أفضل من الظالم لنفسه

---

(١) « مجموع الفتاوى » ١٦/ ٧٤-٧٥ ، وانظر مثالاً آخر كذلك في ١٤/ ٨٨ .

والسابق أفضل منهما .

فقيل : إن التقديم لا يقتضي التشريف كما في قوله تعالى : ﴿ لَا يَسْتَوِيٓ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ وَأَصْحَٰبُ ٱلْجَنَّةِۚ أَصْحَٰبُ ٱلْجَنَّةِ ﴾ [الحشر :٢٠] ونحوها من الآيات القرآنية التي فيها تقديم أهل الشرّ على أهل الخير وتقديم المفضولين على الفاضلين .

وقيل : وجه التقديم هنا : أن المقتصد بالنسبة إلى أهل المعاصي قليل، والسابقين بالنسبة إلى الفريقين أقل قليل ، فقدّم الأكثر على الأقل .

والأول أَوْلَى ، فإن الكثرة بمجردها لا تقتضي تقديم الذكر »[1] .

* * *

(١) « فتح القدير » للشوكاني ٤/ ٤٦١ .



المطلب السادس: خفاء وجه الحكمة في استخدام بعض الأساليب اللغوية:

وذلك أن ترد بعض الأساليب اللغوية ، ويكون هذا الأسلوب معروفاً لدى المفسرين ، وإنما يستشكل وجه وروده ، وتخفى الحكمة من ذلك على بعض المفسرين .

ولعل من أشهر هذه الأساليب :

أولا: الالتفات (1) :

وهو التعبير عن معنىً بطريقٍ من الطرق الثلاثة وهي الخطاب أوالتكلم أو الغيبة بعد التعبير عنه بطريقٍ آخر منها .

ومثاله ما ورد في قوله تعالى :﴿إِيَّاكَ نَعۡبُدُ وَإِيَّاكَ نَسۡتَعِينُ﴾ [الفاتحة : ٥] حيث كانت الآيات قبلها على أسلوب الغيبة ، ثم حصل التفات من الغيبة إلى الخطاب .

ومع وضوح هذا الأسلوب لدى كثيرٍ من المفسرين إلاّ أنهم يختلفون في بيان وجه الالتفات وحكمته، فها هو الزمخشري يقول : «فإن قلت: فما فائدة هذا الالتفات ... قلتُ : ..» وشرع في الجواب(2) .

وهاهو الشوكاني ـ رحمه الله ـ في اثناء تفسيره لقوله تعالى : ﴿ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلۡأَرۡضَ مَهۡدًا وَسَلَكَ لَكُمۡ فِيهَا سُبُلًا وَأَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَخۡرَجۡنَا بِهِۦ

---

(1) انظر : «البرهان في علوم القرآن» ٣/ ٣٨٠، و«بديع القرآن» لابن أبي الإصبع (ص٤٢)، و«الإكسير في علم التفسير» للطوفي (ص١٧٦)، و«معجم علوم اللغة » للأشقر (ص٧٣) ، و«البلاغة العربية» للميداني ١/ ٤٧٩ .

(2) انظر : « الكشاف » للزمخشري ٣/ ٣٠١ [الشعراء : ١٠] .

أَزْوَٰجًا مِّن نَّبَاتٍ شَتَّىٰ ﴾ [طه :٥٣] يقول : «ثم قال سبحانه ممتناً على عباده : ﴿وَأَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً ﴾ هو ماء المطر . قيل : إلى هنا انتهى كلام موسى ، وما بعده هو ﴿فَأَخْرَجْنَا بِهِۦٓ أَزْوَٰجًا مِّن نَّبَاتٍ شَتَّىٰ ﴾من كلام الله سبحانه . وقيل : هو من الكلام المحكي عن موسى معطوف على أنزل ، وإنما التفت إلى التكلم : للتنبيه على ظهور ما فيه من الدلالة على كمال القدرة ، ونُوقش بأن هذا خلاف الظاهر مع استلزامه فوت الالتفات لعدم اتحاد المتكلم ، ويُجاب عنه : بأن الكلام كله محكيٌّ عن واحد هو موسى والحاكي للجميع هو الله سبحانه»[1] .

ثم هاهو الألوسي كذلك بعد أن بيّن وجه الالتفات في إحدى الآيات يقول : «وهي نكتةٌ في الالتفات لم يعرج عليها أهل المعاني »[2].

ثانيا : الإضمار في موضع الإظهار وعكسه[3] :

قد يكون الإظهار في الكلام هو المتبادر في الأسلوب المعتاد ، ولكن قد يُوجد داعٍ يستدعي استخدام الإضمار بدلاً من الإظهار ، والعكس يقال : فبينما ينتظر السامع الضمير ، يرجع الإظهار بارزاً

---

(١) «فتح القدير» للشوكاني ٣/ ٥٠٧ .

(٢) انظر : « روح المعاني » للألوسي ٧/ ٩٥ [الأنعام : ٦] .

(٣) انظر : « الصواعق المرسلة » ٢/ ٧١٠ ، و« الصاحبي » لابن فارس (ص٣٨٦)، و« الإكسير في علم التفسير » للطوفي (ص٢١٢و ٢٤٥) ، و«تأويل مشكل القرآن» لابن قتيبة (ص٤٣٨) ، و«البرهان في علوم القرآن» ٣/ ٥٩ ، و« الإتقان في علوم القرآن » ٢/ ٨٦٤ ، و« البحث البلاغي عند ابن تيمية » (ص١٣٧) .

أمامه لغرض من الأغراض .

وللإظهار محلّ الإضمار ، وللإضمار محلّ الإظهار أسباب وأنواع ليس هذا محلّ إيرادها[(١)] .

وإنما الغرض بيان أن بعض المفسرين قد يشكل عليه فهم الغرض والمعنى لعدم معرفته بهذا الأسلوب البلاغي الوارد في الآية .

ومن هذا الباب ما أورده الشوكاني في تفسير قوله تعالى : ﴿وَحَرَٰمٌ عَلَىٰ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَٰهَآ أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾ [الأنبياء :٩٥] حيث يقول : « وقيل : حرام : أي ممتنع رجوعهم إلى التوبة على أن « لا » زائدة . قال النحاس[(٢)] : والآية مشكلة، ومن أحسن ما قيل فيها وأجله ما رواه ابن عيينة وابن علية وهشيم وابن إدريس ومحمد بن فضيل وسليم بن حبان ومعلى عن داود بن أبي هند عن عكرمة عن ابن عباس في معنى الآية قال : واجب أنهم لا يرجعون ، أي لا يتوبون .

قال الزجاج[(٣)] وأبوعلي الفارسي[(٤)] : إن في الكلام إضماراً ، أي : وحرام على قرية حكمنا باستئصالها ، أو بالختم على قلوب أهلها أن يتقبل منهم عمل ؛ لأنهم لا يرجعون ، أي : لا يتوبون»[(٥)] .

---

(١) انظر : « البلاغة العربية » لعبدالرحمن الميداني ١/ ٥٠٣-٥٠٩ .

(٢) انظر : « إعراب القرآن » ٣/ ٧٩ .

(٣) انظر : « معاني القرآن وإعرابه » للزجاج ٣/ ٤٠٤-٤٠٥ .

(٤) انظر : « الحجة » لأبي علي الفارسي ٥/ ٢٦١ .

(٥) «فتح القدير » للشوكاني ٣/ ٥٨٢ .

ومن الأمثلة كذلك ما أورده شيخ الإسلام ابن تيمية في تفسير قوله تعالى: ﴿ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ۖ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ ۖ ﴾ [البقرة: ٢١٧] حيث يقول: «فإن قيل: فما الفائدة في إعادة ذكر القتال بلفظ الظاهر، وهلاّ اكتفي بضميره، فقال: هو كبير؟ وأنت إذا قلت سألته عن زيد: هو في الدار؟ كان أوجز من أن تقول: أزيد في الدار؟.

قيل: في إعادته بلفظ الظاهر بلاغة بديعة، وهو تعليق الحكم الخبري باسم القتال فيه عموماً، ولو أتى بالمضمر فقال: هو كبير، لتوهّم اختصاص الحكم بذلك القتال المسئول عنه، وليس الأمر كذلك، وإنما هو عام في كل قتال وقع في شهر حرام»[(١)].

ثالثاً: التكرار[(٢)]:

سبق أن أشرتُ إلى أن التكرار في القرآن له أغراض[(٣)]، وهو بذلك يفارق الكلام العادي[(٤)].

---

(١) «مجموع الفتاوى» لشيخ الإسلام ابن تيمية ١٤/ ٨٨-٨٩.

(٢) انظر: «مقدمة تفسير ابن النقيب» (ص٢٢٦)، و«كشاف اصطلاحات الفنون» للتهانوي (ص٥٠٢)، و«معجم البلاغة العربية» (ص٥٨٧)، و«قواعد التفسير» ٢/ ٧٠١، و«الفوز الكبير في أصول التفسير» (ص٩٧)، و«البرهان في علوم القرآن» ٣/ ٩٥، و«الإتقان» ٢/ ٨٤٨.

(٣) وذلك في ثنايا المطلب الأول من المبحث الثاني لهذا الفصل.

(٤) وذكروا من الفروق المهمة: أن التكرار في الكلام العادي منه الحسن ومنه القبيح، وهذا مما يُنزّه عنه ما يوصف بأنه تكرار في القرآن الكريم، فلذلك =

ويمكن تصور ما يقال إنه من باب التكرار الوارد في القرآن الكريم على قسمين :

الأول : تكرار الكلام الواحد في موضع واحد أو متقارب .

الثاني : تكرار الكلام الواحد في مواضع ، مثل قصص الأنبياء .

والمهم هنا : هو أن الفائدة أو الحكمة من التكرار قد تخفى وتشكل على المفسر .

ومن هذا الباب ما أورده ابن كثير في تفسير قوله تعالى : ﴿وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ۖ وَإِنَّهُۥ لَلْحَقُّ مِن رَّبِّكَ ۗ وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ ﴿١٤٩﴾ وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ۚ وَحَيْثُ مَا كُنتُمْ فَوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُۥ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ مِنْهُمْ فَلَا تَخْشَوْهُمْ وَٱخْشَوْنِى وَلِأُتِمَّ نِعْمَتِى عَلَيْكُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ ﴿١٥٠﴾﴾ [البقرة :١٤٩-١٥٠] حيث يقول رحمه الله : « قد اختلفوا في حكمة هذا التكرار ثلاث مرات .

فقيل : تأكيد؛ لأنه أول ناسخ وقع في الإسلام على ما نصّ عليه ابن عباس وغيره[1] .

= ينبغي على من يتعاطى تفسير كلام الله تعالى أن يتجنب إطلاق الوصف إلاّ مقيداً بذكر غرضه وفائدته ، والله أعلم .

(١) أثر ابن عباس أخرجه الطبري في « جامع البيان » ٢/ ٥٢٧ ، وأبوعبيد في «الناسخ والمنسوخ» (ص١٨) الأثر رقم (٢١) ، والنحاس في « الناسخ والمنسوخ» ١/ ٤٥٥ .

وقيل: بل هو منزل على أحوال:

- فالأمر الأول لمن هو مشاهد الكعبة، والثاني لمن هو في مكة غائباً عنها، والثالث لمن هو في بقية البلدان، هكذا وجهه فخر الدين الرازي(١).

- وقال القرطبي: الأول لمن هو بمكة، والثاني لمن هو في بقية الأمصار، والثالث لمن خرج في الأسفار، ورجح هذا الجواب القرطبي(٢).

وقيل: إنما ذكر ذلك لتعلقه بما قبله أو بعده من السياق، فقال أولاً: ﴿ قَدْ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي ٱلسَّمَآءِ فَلَنُوَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَىٰهَا ﴾ إلى قوله: ﴿وَإِنَّ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَـٰبَ لَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّهِمْ ۗ وَمَا ٱللَّهُ بِغَـٰفِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ﴾ [البقرة: ١٤٤] فذكر في هذا المقام إجابته إلى طلبته وأمره بالقبلة التي كان يود التوجّه إليها ويرضاها.

وقال في الأمر الثاني: ﴿ وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ۖ وَإِنَّهُۥ لَلْحَقُّ مِن رَّبِّكَ ۗ وَمَا ٱللَّهُ بِغَـٰفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ ﴾ فذكر أنه الحق من الله وارتقى عن المقام الأول، حيث كان موافقاً لرضا الرسول ﷺ فبيّن أنه الحق أيضاً من الله يحبه ويرتضيه.

وذكر في الأمر الثالث حكمة قطع حجة المخالف من اليهود الذين

---

(١) انظر: «التفسير الكبير» للرازي ٤/ ١٢٥، وقد ذكر الرازي خمسة أجوبة هذا أولها.

(٢) انظر: «الجامع لأحكام القرآن» للقرطبي ٢/ ١٦٨.



كـانوا يـتحججون باسـتقبال الرسـول إلى قبلتهم ، وقد كانوا يعلمون بما فــي كتـبهم أنـه سيصـرف إلى قـبلة إبراهـيم علـيه السـلام إلى الكعبة ، وكذلك مشركو العرب انقطعت حجتهم لما صرف الرسول ﷺ عن قبلة الـيهود إلى قـبلة إبراهـيم الـتي هـي أشـرف ، وقد كانوا يعظمون الكعبة وأعجبهم استقبال الرسول ﷺ إليها .

وقِـيل غـير ذلـك مـن الأجوبـة عـن حكمـة الـتكرار ، وقـد بسطها فخرالدين وغيره ، والله سبحانه وتعالى أعلم »[1] .

رابعا: الحصر[2] :

وهـو إثبات الحكم للمذكور ونفيه عمّا عداه ، وقيل : تخصيص شيء بشيء بأحد طرق القصر .

فالحصر يقال له : القصر ، أيضاً .

ولــه أنـواع وأدوات تعـرف بمـراجعة المصـادر المذكورة لدراسة هذا النوع[2].

يقـول الزركشـي فـي « البرهان » : « ومما استشكلوه : قولـه تعالى : ﴿ وَمَا مَنَعَ ٱلنَّاسَ أَن يُؤْمِنُوٓاْ إِذْ جَآءَهُمُ ٱلْهُدَىٰ وَيَسْتَغْفِرُواْ رَبَّهُمْ إِلَّآ أَن تَأْتِيَهُمْ سُنَّةُ ٱلْأَوَّلِينَ أَوْ يَأْتِيَهُمُ ٱلْعَذَابُ قُبُلًا﴾ [الكهف :٥٥] فإنه يدل على حصر

---

(١) « تفسـير القـرآن العظـيم » لابـن كثير (ص٢٢٠-٢٢١) . وانظر مثالاً آخر على هذا الباب فـي « البرهان » للزركشي ٣/ ٢٢٧ .

(٢) انظر : « معجم البلاغة العربية » (ص٥٥٤) ، و « البلاغة – فنونها وأفنانها » ١/ ٣٥٧ ، و «الإتقان فـي علوم القرآن» ٢/ ٧٩٦ .

المانع من الإيمان في أحد هذين الشيئين، وقد قال تعالى في الآية الأخرى : ﴿ وَمَا مَنَعَ ٱلنَّاسَ أَن يُؤْمِنُوٓاْ إِذْ جَآءَهُمُ ٱلْهُدَىٰٓ إِلَّآ أَن قَالُوٓاْ أَبَعَثَ ٱللَّهُ بَشَرًا رَّسُولًا﴾ [الإسراء :٩٤] فهذا حصرٌ ثالث في غيرهما»[١] .

قال الشيخ الشنقيطي مجيباً عن هذا الإشكال : « ووجه الجمع أنَّ الحصر في آية الإسراء حصرٌ في المانع العادي .

والحصر في آية الكهف في المانع الحقيقي ، وإيضاحه : هو ما ذكره ابن عبدالسلام[٢] من أن معنى آية الكهف : ﴿ وَمَا مَنَعَ ٱلنَّاسَ أَن يُؤْمِنُوٓاْ ﴾ إلاَّ أن الله أراد أن يأتيهم سنّة الأولين من أنواع الهلاك في الدنيا ، أو يأتيهم العذاب قبلاً في الآخرة ، فأخبر أنه أراد أن يصيبهم أحد الأمرين ، ولا شك أن إرادة الله مانعة من وقوع ما ينافي مراده ، فهذا حصر في المانع الحقيقي ؛ لأن الله هو المانع في الحقيقة .

ومعنى آية : ﴿ سُبْحَٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ ﴾ أنه ما منع الناس من الإيمان إلاَّ استغرابهم أن الله يبعث رسولاً من البشر ، واستغرابهم لذلك ليس مانعاً حقيقياً ، بل عادياً يجوز تخلفه فيوجد الإيمان معه ، بخلاف الأول فهو حقيقي لا يمكن تخلفه ولا وجود الإيمان معه »[٣] .

---

(١) « البرهان في علوم القرآن » ٢/ ١٩٢-١٩٣ .

(٢) يعني : العزّ بن عبدالسلام ، وقد ذكر هذا الجمع في كتابه : « فوائد في مشكل القرآن » (ص١٧٤) .

(٣) « دفع إيهام الاضطراب » (ص١٨٧) ، ملحق بالجزء التاسع من «أضواء البيان » للشيخ الشنقيطي رحمه الله . =

....

* * *

= وانظر مثالاً آخر على استشكال وجه الحصر في « حاشية الشهاب على البيضاوي » ٧/ ١٩٨ في أثناء تفسيره لقوله تعالى : ﴿ذَٰلِكَ جَزَيْنَٰهُم بِمَا كَفَرُوا۟ وَهَلْ نُجَٰزِىٓ إِلَّا ٱلْكَفُورَ﴾ [سبأ :١٧] ، ومثالاً في « الدر المصون » ٨/ ٢١٤-٢١٥ [الأنبياء :١٠٨] .

المبحث الرابع

المشكل من حيث القراءات ورسم المصحف

* * *



المبحث الرابع

المشكل من حيث القراءات ورسم المصحف

سبق أن ذكرت تعريف القراءات ، وأنها : علم بكيفية أداء كلمات القرآن واختلافها ، معزواً لناقله(١) .

وبيّنت هناك أن اختلاف القراءات كان مثاراً للإشكال عند بعض المفسرين ، مما أدى ببعضهم إلى الإطالة في البيان والتوضيح في محاولة توجيه القراءة ، وعرض أقوال أهل العلم فيها وذلك رغبة في دفع الإشكال الوارد .

ويجب هنا أن نفرّق بين مسألتين تَرِدان عند المفسرين :

المسألة الأولى : ردّ القراءات أو تضعيفها أو الحكم عليها بالشذوذ ، وهذا وإن كان من أسبابه خفاء المعنى ، إلاّ أنَّ هناك سبباً آخر هو مخالفة قواعد العربية، وهو ما أشرت إليه سابقاً عند الحديث عن المطلب الأول من مطالب المبحث الثالث من هذا الفصل .

كما أشرت هناك إلى قاعدة مهمة في هذا الموضوع ، وهي : أن القرآن الكريم هو الحجة البالغة ، وعلى اساسه يكون تقعيد القواعد ، وعليه فينبغي تصحيح ما وضع منها إذا ما تعارض مع شيء من القراءات المحكمة .

---

(١) « منجد المقرئين » لابن الجزري (ص٤٩) ، وقد سبق ذلك في ثنايا المبحث السادس من الفصل الثاني .

وذكرتُ بعض الأمثلة والضوابط حول الموضوع .

أما **المسألة الثانية** : فهي أن لا يصل الأمر إلى ردّ القراءة أو تضعيفها أو الحكم عليها بالشذوذ ، ولكن يحكم عليها بأنها قراءة مشكلة .

والحكم على القراءة بأنها مشكلة ، يرجع بعد استقرائي لعدد من الأمثلة إلى سببين :

الأول : خفاء المعنى على هذه القراءة .

الثاني : خفاء الوجه الإعرابي على هذه القراءة .

أما السبب الثاني فقد سبق الحديث عنه – كما أشرت قبل قليل – .

وأما السبب الأول فهذا أوان الحديث عنه ، فأقول وبالله التوفيق :

يلزم المسلم أن يعتقد أن كل قراءة من القراءات الواردة في الآية هي قرآنٌ يجب الإيمان بأنه منزل من عند الله تعالى .

قال ابن الجزري في « النشر » : « كل ما صحّ عن النبي ﷺ من ذلك فقد وجب قبوله ولم يسع أحداً من الأمة رده ، ولزم الإيمان به ، وأن كله منزل من عند الله ، إذ كل قراءة منها مع الأخرى بمنزلة الآية مع الآية يجب الإيمان بها كلها واتباع ما تضمنته من المعنى علماً وعملاً»(١) .

وبناءً على ما سبق لا ينبغي الترجيح بين القراءات ، خصوصاً إذا أدّى هذا الترجيح إلى إسقاط إحدى القراءتين كما قال الزركشي في

(١) « النشر في القراءات العشر » لابن الجزري ١/ ٥١ .



«الـبرهان» : « ينـبغي التنبـيه عـلى شـيء ، وهو : أنه قد تُرجح إحدى القـراءتين عـلى الأخـرى ترجـيحاً يكـاد يسقط القراءة الأخرى ، وهذا غـير مرضـيّ؛ لأن كلتـيهما مـتواترة ، وقد حكى أبوعمر الزاهد[1] فـي كـتاب «اليواقيـت» عـن ثعلـب[2] أنه قال : « إذا اختلف الإعراب فـي القـراءات[3] عن السبعة ، لم أفضل إعراباً على إعرابٍ فـي القرآن ، فإذا خرجت إلى الكلام ، كلام الناس ، فضلت الأقوى » وهو حسن .

وقال أبوجعفر النحاس[4] ، وقد حكى اختلافهم فـي ترجيـح قـراءة

(١) هـو محمـد بـن عبدالواحد بن ابي هاشم ، أبوعمر الزاهد المطرِّز الباوردي ، غـلام ثعلـب اللغـوي ، مـن أئمـة اللغة ، له عدد من المؤلفات منها : « شرح الفصـيح لثعلـب» ، و« اليواقيـت فـي اللغة» و«ياقوتة الصراط» ، توفي سنة (٣٤٥هـ). ترجمته في « معجم الأدباء » ١٨/ ٢٢٦، و «بغية الوعاة »١/ ١٦٤ .

(٢) هـو : أحمد بن يحيى بن يسار الشيباني مولاهم، البغدادي، أبوالعباس ثعلب، إمـام الكوفـيين فـــي النحو واللغة ، لـه تصانيف منها : «اختلاف النحويين» و«القـراءات» و« معـاني القـرآن » ، توفي سنة (٢٩١هـ) . ترجمته فـي « سير أعلام النبلاء » ١٤/ ٥ ، و «بغية الوعاة» ١/ ٣٩٦ .

(٣) كانت فـي الأصل : « القرآن » وغيرتها لأسباب :

١- أن المحقق أشار إلى أنها فـي المخطوطة « القراءات » .

٢- أن الزركشي يتحدث عن القراءات .

٣- السياق يوحي بأن الحديث عن القراءات عند السبعة .

(٤) هـو : أحمـد بـن محمد بن إسماعيل ، أبوجعفر المعروف بابن المرادي المصري الـنحوي ، ابـن النحاس ، العلامة إمام العربية ، اشتغل بالتصنيف فـي علوم القرآن والأدب ، فمن ذلك: « إعراب القرآن» و«معاني القرآن» و« تفسـير =

﴿ فَكُّ رَقَبَةٍ ﴾ [البلد :١٣] بالمصدرية والفعلية [(١)]، فقال : «والديانة تحظر الطعن على القراءة التي قرأ بها الجماعة ، ولا يجوز أن تكون مأخوذة إلاّ عن النبي ﷺ، وقد قال : «أنزل القرآن على سبعة أحرف» [(٢)] فهما قراءتان حسنتان ، لا يجوز أن تُقدم إحداهما على الأخرى» [(٣)] .

وقال في سورة المزمل : « السلامة عند أهل الدين أنه إذا صحّت القراءتان عن الجماعة ألاّ يقال : إحداهما أجود؛ لأنهما جميعاً عن النبي ﷺ ، فيأثم من قال ذلك ، وكان رؤساء الصحابة رضي الله عنهم ينكرون مثل هذا» [(٤)] » [(٥)] .

= أبيات سيبويه » وغيرها، توفي سنة (٣٣٨هـ) . ترجمته في «سير أعلام النبلاء » ١٥/ ٤٠١ ، و « طبقات المفسرين » للداودي ١/ ٦٧ .

(١) قرأ ابن كثير وأبوعمرو والكسائي : ﴿ فَكَّ رَقَبَةً ، أو أَطْعَمَ ﴾ بفتح الكاف من « فك » و «رقبةً » بالنصب ، و « أَطْعَمَ » بفتح الهمزة ، وحذف الألف بعد العين ، وفتح الميم من غير تنوين .

وقرأ ابن عامر ونافع وعاصم وحمزة برفع الكاف والخفض وكسر الهمزة وألف بعد العين ورفع الميم مع التنوين : ﴿ فَكُّ رَقَبَةٍ ﴿١٣﴾ أَوْ إِطْعَامٌ ﴾ .

انظر : « السبعة » لابن مجاهد (ص٦٨٦)، و«التيسير» لأبي عمرو الداني (ص٢٢٣) .

(٢) الحديث متفق عليه . أخرجه البخاري (٢٤١٩) ، ومسلم (٨١٨) من حديث عمر بن الخطاب ﷺ .

(٣) أورده النحاس في : « إعراب القرآن » ٥/ ٢٣١ .

(٤) أورده النحاس في « إعراب القرآن » ٥/ ٦٢ .

(٥) « البرهان في علوم القرآن » للزركشي ١/ ٤٩٠ .

إذا عُلِمَ ما سبق ، تبيّن لنا أنه لا يجوز ردّ القراءة أو تضعيفها أو الحكم عليها بالشذوذ وهي من القراءات المحكمة الثابتة .

والظاهر - والله أعلم - أنه لا مانع من أن يستشكل أحد المفسرين القراءة باعتبار أنه يريد أحد ثلاثة أمور :

الأول : استشكال الوجه الإعرابي ، لا نفس القراءة .

الثاني : استشكال المعنى المبني على القراءة ، لا نفس القراءة .

الثالث : استشكال الإعراب والمعنى ، لا نفس القراءة .

ومن الأمثلة على ذلك :

ما ذكره أبوجعفر النحاس في « إعراب القرآن » حول قوله تعالى : ﴿أَوَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ﴾ [السجدة :٢٦] حيث قال : « والقراءة الأولى بالياء[1] فيها إشكال ؛ لأنه يقال : الفعل لا يخلو من فاعل ، فأين الفاعل ليهدِ ، فتكلم النحويون في هذا ، فقال الفرّاء ... »[2] . ثم شَرَعَ في نقل الأقوال وتوجيهها[3] .

---

(١) هي قراءة الجماعة ، وقرأ أبوعبدالرحمن السلمي وقتادة ، ﴿ أو لم نَهْدِ لهم ﴾ كما ذكره النحاس أيضاً .

(٢) «إعراب القرآن» ٣/ ٢٩٨ ، ونقله الشوكاني في «فتح القدير» (ص١٣٨٨- مجلد واحد) .

(٣) وانظر أمثلة أخرى على هذا النوع في المصادر التالية : « الكشاف » ١/ ٩١ [البقرة :٢١] ، « زاد المسير » ٤/ ١٦٤ [هود : ١١٢] ، و « روح المعاني » ١٠/ ١٣٢ [التوبة :٦٦] ، « أضواء البيان » ٥/ ٧٨٨ [المؤمنون :٢٠] .

ومن الأمثلة على النوع الثاني :

ما ذكره ابن القيم في كتابه « التبيان في أقسام القرآن » عند كلامه على سورة البروج وقوله تعالى : ﴿ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ﴾ [البروج :١٥] حيث يقول : « ومن قرأ ﴿ الجيدِ ﴾ بالكسر[١] ، فهو صفة لعرشه سبحانه ، وإذا كان عرشه مجيداً فهو سبحانه أحق بالجد ، وقد استشكل هذه القراءة بعض الناس ، وقال : لم يُسمع في صفات الخلق مجيد ، ثمَّ خرجها على أحد الوجهين ، إما على الجوار ، وإما أن يكون صفة لربك ، وهذا من قلّة بضاعة هذا القائل .

فإن الله سبحانه وصف عرشه بالكرم ، وهو نظير الجد ، ووصفه بالعظمة ، فوصفه سبحانه بالجد مطابق لوصفه بالعظمة والكرم ، بل هو أحق المخلوقات أن يُوصف بذلك ، لسعته وحسنه وبهاء منظره »[٢] .

ومن الأمثلة على النوع الثالث :

ما ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية في تفسير قوله تعالى : ﴿ وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَئِن جَاءَتْهُمْ آيَةٌ لَّيُؤْمِنُنَّ بِهَا ۚ قُلْ إِنَّمَا الْآيَاتُ عِندَ اللَّهِ ۖ وَمَا يُشْعِرُكُمْ

---

(١) قرأ حمزة والكسائي بكسر الدال ، والباقون برفعها .
انظر : « السبعة في القراءات » لابن مجاهد (ص٦٧٨) ، و «التيسير» لأبي عمرو الداني (ص٢٢١) .

(٢) « التبيان في أقسام القرآن » لابن القيم (ص٦٠)، وفيه مثال آخر (ص١٥٨) .
وانظر أمثلة أخرى على هذا النوع في : ((الجامع لأحكام القرآن » للقرطبي ٦/ ٣٦٤ [المائدة :١١٢] ، و ((فتح القدير » (ص١٥٩١-١٥٩٢ ط مجلد واحد) [الشورى :٣٤] .

أَنَّهَآ إِذَا جَآءَتۡ لَا يُؤۡمِنُونَ ﴿١٠٩﴾ وَنُقَلِّبُ أَفۡـِٔدَتَهُمۡ وَأَبۡصَٰرَهُمۡ كَمَا لَمۡ يُؤۡمِنُواْ بِهِۦٓ أَوَّلَ مَرَّةٖ وَنَذَرُهُمۡ فِي طُغۡيَٰنِهِمۡ يَعۡمَهُونَ ﴾ [الأنعام: ١٠٩-١١٠] .

حيث يقول : « وفي ﴿ أَنَّهَآ ﴾ قراءتان[١] ، فقراءة النصب أحسن القراءتين ، وهي التي أشكلت على كثير من أهل العربية ، حتى قالوا إن « إنَّ » بمعنى لعلّ ، وذكروا ما يشهد لذلك ، وإنما دخل عليهم الغلط ، لأنهم ظنوا أن قوله : ﴿ نُقَلِّبُ أَفۡـِٔدَتَهُمۡ ﴾ جملة مبتدأة يخبر الله بها ، وليس كذلك ، ولكنها داخلة في خبر « أنَّ » ومتعلقة بـ« إذا » ، والمعنى ، وما يشعركم إذا جاءت أنهم لا يؤمنون ، وأنا نقلب أفئدتهم وأبصارهم بعد مجيئها كما لم يؤمنوا به أول مرة ونذرهم في طغيانهم .

فإذا كنتم لا تشعرون أنها إذا جاءت كانوا لا يؤمنون ، وكنا نفعل بهم ، لم يكن قسمهم : ﴿ لَئِن جَآءَتۡهُمۡ ءَايَةٞ لَّيُؤۡمِنُنَّ بِهَاۚ ﴾ صدقاً ، بل قد يكون كذباً ، فهذا معنى الآية ، وهو ظاهر الكلام المعروف .

و «أن» هي« أن » المعروفة المصدرية ، ولو كان قوله ﴿وَنُقَلِّبُ﴾ كلاماً مبتدأً للزم أن كل من جاءته آية قلب الله فؤاده وبصره ، وليس كذلك ، بل قد يؤمن كثير منهم»[٢] .

---

(١) قرأ ابن كثير وأبوعمرو وشعبة بخلاف بكسر همزة «إنها إذا جاءت»، وقرأ نافع وعاصم في رواية حفص وحمزة والكسائي وابن عامر وشعبة في الوجه الثاني بالفتح ﴿أنها﴾ .

انظر : «السبعة في القراءات» لابن مجاهد (ص٢٦٥) ، و « التيسير» لأبي عمرو الداني (ص١٠٦) .

(٢) « تفسير آيات أشكلت » لشيخ الإسلام ابن تيمية ١/ ١٣٥-١٣٧ . =

أمـا ما يتعلق برسم المصحف وعلاقته بالمشكل القرآني ، فيحسُن قبل الحديـث عـن ذلـك أن أذكر توطئة لهذا المبحث ، وذلك بتعريف الرسم العثماني ونبذة مختصرة عن نشأته، فأقول(١) :

يُعـرف عـلم الرسـم اصـطلاحاً بأنـه : العلم الذي تعرف به مخالفات خـط المصـاحف العثمانـية ـ الـتي ارتضـاها الصحابة رضوان الله عليهم فـي عهـد عـثمان ﷺ ـ لأصـول الرسـم القياسـي فـي كتابة الكلمات والحروف .

وقد بُدئ بكتابة المصحف منذ نزول الوحي على نبينا محمد ﷺ .

= وانظر مثالاً آخر على هذا النوع فـي «أضواء البيان» ٦/ ٢٤٨-٢٤٩ [النور : ٥٧] .

(١) رجعت فـي هذا المبحث إلى المصادر التالية :

- « المقنع » لأبي عمرو الداني .
- «إيقاظ الأعلام لوجوب اتباع رسم المصحف الإمام » للشيخ محمد حبيب الله الشنقيطي .
- « دلـيل الحـيران شـرح مورد الظمآن للعلامة الخراز » للشيخ إبراهيم بن أحمد المارغني التونسي .
- « جامع البيان فـي معرفة رسم القرآن » للشيخ علي إسماعيل هنداوي .
- « رسم المصحف – دراسة لغوية تاريخية » للدكتور غانم قدوري الحمد .
- « دراسـات فــي علـوم القـرآن الكـريم » للدكـتور فهـد بن عبدالرحمن الرومي .
- « إعجـاز القرآن الكريم بين الإمام السيوطي والعلماء » للدكتور محمد بن حسن بن عقيل موسى .

حيث اتخذ ﷺ عدداً من الكُتَّاب للوحي ولكتابة الرسائل إلى ملوك وأمراء العرب لدعوتهم إلى الإسلام .

وكان من أشهر كتبة الوحي : عثمان بن عفان، وعلي بن أبي طالب، وأُبيّ بن كعب، وزيد بن ثابت، وغيرهم، رضي الله عنهم أجمعين .

وكان مما كتب : القرآن الكريم ، ولكن هذه الكتابة كانت مثبتة على الرقاع والسُعُف واللخاف، متفرقة، فلم تكن مجموعة في مكان واحد .

فلما كان عهد الصديق ﷺ عَهِدَ إلى زيد بن ثابت ﷺ أن يجمع القرآن في صحف واحدة ـ وكان زيد من كُتَّاب الوحي كما ذكرنا ـ .

فكانت هذه الصحف عند أبي بكر ﷺ حتى توفاه الله ، ثم عند عمر ﷺ حتى توفاه الله ، ثم عند أم المؤمنين حفصة بنت عمر رضي الله عنها.

فلما كان عهد عثمان ﷺ تضافرت الأسباب والدوافع لجمع الناس على مصحف واحد دفعاً للاختلاف .

فأرسل عثمان ﷺ إلى أم المؤمنين حفصة : أن أرسلي إلينا بالصحف ننسخها في المصاحف ثم نردها إليك .

فأرسلت بها حفصة إلى عثمان ، فأمر زيد بن ثابت وعبدالله بن الزبير وسعيد بن العاص وعبدالرحمن بن الحارث بن هشام ، فنسخوها في المصاحف ، ثم ردّ عثمان الصحف إلى حفصة ، وأرسل إلى كل أفق بمصحف مما نسخوا ، وأمر بما سواه من القرآن في كل صحيفة أو مصحف أن يُحرق .

وعرفـت طـريقة كـتابة كلمات المصحف بـ« الرسم العثماني » أي : الرسم الذي تمَّ فـي عهد الخليفة عثمان بن عفان ﷺ .

وكـان هذا الأمر بموافقة جميع الصحابة الذين كانوا فـي المدينة النبوية فـي ذلك الوقت ، فلم يشذّ منهم أحد .

والصحابة رضي الله عنهم لم يخترعوا كتابة جديدة أو يصطلحوا على طـريقة مبـتكرة ، بـل كتـبوا القرآن الكريم بالطريقة السائدة للكتابة فـي عصرهم .

فـلم يكـن الـناس عـند كـتابة المصـحف يجدون فرقاً بين كتابتهم وما يجدونـه فــي المصـحف ، واسـتمـر الأمـر على ذلك إلى أن ظهر علماء اللغة فـي البصرة والكوفة وغيرهما ، فأسسوا لفن الكتابة ضوابط بنوها على أقيستهم النحوية، وأصولهم الصرفية ، وسمّوها علم الخط القياسي أو الاصطلاحي المخترع وسمّوا رسم المصحف بالخط المتبع .

وقد أدّى هذا الأمر إلى الاختلاف النسبي بين كتابة المصحف والكتابة الإملائـية المعـروفة ، ممـا دعـا عـلماء القراءات والرسم إلى تأليف كتب تشـرح هـذه الاخـتلافات ، وتستنبط قواعد رسم المصحف ، فظهر علم رسـم المصـحف ، وألفـت فـيه المؤلفـات وشرحت ، ودرست مسائله ، وألفت فيها بحوث خاصة .

أما وجه الربط بين المشكل ورسم المصحف ، فأقول :

إنـه قـد يشـكل المعنى عـلى بعـض المفسـرين لعـدم مسـاعدة رسم المصـحف عـلى ترجـيح ذلـك المعـنى ، فيلجأ بعض المفسرين إلى طرح

الخلاف فـي الرسـم باعتبار أن الرسـم اصطلاحي لا ينبغي أن يشكل المعنى لأجلـه، ومـن ذلـك مـا ذكره ابن كثير فـي تفسير قولـه تعالى : ﴿وَأَصْبَحَ ٱلَّذِينَ تَمَنَّوْاْ مَكَانَهُۥ بِٱلْأَمْسِ يَقُولُونَ وَيْكَأَنَّ ٱللَّهَ يَبْسُطُ ٱلرِّزْقَ لِمَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ وَيَقْدِرُ ۖ لَوْلَآ أَن مَّنَّ ٱللَّهُ عَلَيْنَا لَخَسَفَ بِنَا ۖ وَيْكَأَنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ [القصص :٨٢] .

حيـث يقـول : « وقـد اخـتلف الـنحاة فـي معنى قولـه تعالى هاهنا : ﴿وَيْكَأَنَّ﴾ فقال بعضهم : معناها « ويلك اعلم أن » ولكن خُففت ، فقـيل : « ويـك » ودلَّ فـتح « أن » على حذف « اعلم » . وهذا القول ضـعفه ابـن جرير ، والظاهر أنه قوي ، ولا يشكل على ذلك إلاَّ كتابتها فـي المصاحف متصلة ﴿ وَيْكَأَنَّ ﴾، والكتابة أمرٌ وضعي اصطلاحي ، والمرجع إلى اللفظ العربي ، والله أعلم»[1] .

وأحـياناً يـتجه الـبعض إلى جعلـه من المرجحات للقراءة ، وقد أشار الإمـام الطـبري لذلك ووضع له شروطاً ، حيث يقول : « الواجبُ فـي كـل ما اتفقت معانيه واختلفت فـي قراءته القراء ، ولم يكن على إحدى القـراءتين دلالة تنفصل بها من الأخرى غير اختـلاف خط المصحــف، فالذي ينبغي أن تؤثر قراءته منها ما وافق رسم المصحف»[2] .

---

(١) « تفسير القرآن العظيم » لابن كثير (ص١٤٢٦-١٤٢٧ – مجلد واحد) .
وانظر مثالاً آخر من هذا الباب في «البحر المحيط» لأبي حيان ٣/ ٤١٦-٤١٨ [المـائدة :١]، حيـث قـال أبوحـيان فـي نهاية بحثه : « ورسم المصحف مما لا يُقاس عليه » .

(٢) « جامع البيان » ٢/ ٣٢٨ .

وينبغي أن يُقيّد هذا الإيثار بكونه اختياراً ، لا ترجيحاً لقراءة على أخرى ، لكيلا نقع في ردّ القراءات الثابتة ، كما فعل ذلك بعض المفسرين دون قصد .

ومن أمثلته ما ورد في « الدر المصون » للسمين الحلبي ، حيث تكلّم في إعراب قوله تعالى : ﴿ قَالُوٓاْ إِنۡ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ ﴾ [طه :٦٣] وبين القراءات الواردة فيها ، ثم قال : « وأما قراءة أبي عمرو[١] فواضحة من حيث الإعراب والمعنى ... ولكنهم استشكلوها من حيث خط المصحف ، وذلك أن رسمه ﴿ هذن ﴾ بدون ألفٍ ولا ياءٍ ، فإثباته بالياء زيادةٌ على خط المصحف . قال أبوإسحاق[٢] : « لا أجيز قراءة أبي عمرو لأنها خلاف المصحف»[٣] .

ولبيان وجه الإشكال[٤] ، أقول : إن هذه الآية استشكلها بعض أهل العلم من وجهين :

(١) أبوعمرو ابن العلاء أحد القراء السبعة ، وقرأ ﴿ إنّ هذين ﴾ بإثبات الياء ، وهي قراءة مخالف لرسم المصحف ، وقد ذكر أهل العلم ممن كتب في الرسم أن عثمان ﷺ - والصحابة معه - عندما أمر بكتابة المصاحف كتبوا الآية كما هي الآن ﴿إِنَّ هَٰذَٰنِ﴾ ونقل السمين في كتابه عن أبي عبيد القاسم بن سلام أنه قال : «رأيتهما في الإمام مصحف عثمان ﴿هذن﴾ ليس فيها ألف ... » .

(٢) هو الزجاج ، وقد ذكر هذا الكلام في كتابه « معاني القرآن » ٣/ ٣٦٤ .

(٣) « الدر المصون » ٨/ ٦٤ باختصار .

(٤) لابد من الإشارة إلى القراءات الواردة في الآية قبل بيان وجه الإشكال : =

الأول : مـن جهـة العربـية ؛ لأن ﴿ هَٰذَٰنِ ﴾ اسـم إنَّ وعلامـة نصبه الـياء، والمرسـوم فــي المصـحف بالألف ، فهذا إشكال وارد على قراءة من قرأ ﴿هَٰذَٰنِ﴾ بالألف .

وهو إشكالٌ قد أجاب عنه جماعة من أهل العلم .

الـثاني : مـن جهة الرسم ؛ لأن قراءة أبي عمرو بن العلاء ﴿هذين﴾ صـحيح أنهـا واضحة الإعراب والمعنى كما قال السمين الحلبي ، ولكنها مشكلة من جهة مخالفتها للرسم .

قـال شـيخ الإسـلام ابـن تيمية : « وكان أبوعمرو إماماً فـي العربية ، فقـرأ بمـا يعـرف مـن العربـية ﴿ إن هذيـن لساحران ﴾ وقد ذكر أنه لـه سـلفاً فــي هـذه القـراءة ، وهـو الظـن به : أنه لا يقرأ إلاَّ بما يرويه ، لا بمجرد ما يراه »[1] .

هذا أحد الأجوبة التي تُقال لتوجيه هذا الإشكال .

قـرأ نـافع وابن عامر وحمزة والكسائي « إنَّ » مشددة النون ﴿ هَٰذَٰنِ ﴾ بالألف ومخففة النون .

وقرأ ابن كثير ﴿ إِنْ هَٰذَٰنِّ ﴾ بتشديد نون « هذنّ » وتخفيف نون (إنْ) .

واخـتلف عـن عاصـم ، فـروى شـعبة «إنَّ» نـون « إنَّ » مشـددة ، ونـون ﴿هَٰذَٰنِ﴾ مخففة .

وروى حفص عن عاصم ﴿إِنْ﴾ ساكنة ﴿ هَٰذَٰنِ ﴾ خفيفة .

وقرأ أبوعمرو وحده « إنَّ » مشددة النون « هذين » بالياء .

انظر: «السبعة» لابن مجاهد (ص٤١٩)، و«التيسير» لأبي عمرو الداني (ص١٥١).

(١) « مجموع الفتاوى » ١٥/ ٢٤٩-٢٥٠ .

ومنهم مـن أشـار إلى أنـه لا يجـيز القـراءة بهـا ، كما نقلنا سابقاً عن الـزجَّاج حيـث قـال : « فأما قراءة عيسى بن عمر وأبي عمرو بن العلاء فلا أجيزها لأنها خلاف المصحف ، وكل ما وجدته إلى موافقة المصحف أقرب لم أجِزْ مخالفته ؛ لأن اتباعه سنة »[١] .

وقال مكي فـي «الكشف » : « وحجة من قرأ بالياء أنه أعمل ﴿إن﴾ فــي ﴿هـذان ﴾ فنصبته وهـي اللغـة المشهورة المستعملة ، لكنه خالف الخطَّ فضعف ذلك »[٢] .

وهـناك مـن قـال : « أمـا قـراءة أبي عمرو ﴿ إنّ هذين ﴾ وهي اللغة العالـية الـتي يتكلم بها جماهـير العرب إلاَّ أنها مخالفة للمصحف ، وكان أبوعمرو يذهب فـي مخالفته

المصـحف إلى قـول عائشـة[٣] وعثمان[٤] : إنه من غلط الكاتب فيه ، وفي حروف أخر»[٥] .

وقـال نحـواً من هذا القول ابن خالويه : « والحجة لمن قرأها بالياء ما

(١) « معاني القرآن وإعرابه » للزجاج ٣/ ٣٦٤ .

(٢) « الكشـف عـن وجـوه القـراءات السـبع وعلـلها وحججها » لمكي بن أبي طالب القيسي ٢/ ١٠٠ .

(٣) أثـر عائشـة أخـرجه أبوعبيد فـي « فضائل القرآن » (ص٢٨٧) ، وابن أبي داود فـي « المصاحف » (ص٣٤) .

(٤) أثـر عـثمان أخـرجه أبوعبيد فـي « فضائل القرآن » (ص٢٨٧) ، وابن أبي داود فـي « المصاحف » (ص٣٣) .

(٥) « معاني القراءات » لأبي منصور الأزهري ٢/ ١٤٩ .

روي عــن عائشة ويحيى بن يعمر : أنه لمّا رُفِعَ المصحف إلى عثمان قال : أرى فيه لحناً ، وستقيمه العرب بألسُنِها .

فـإن قـيل : فعثمان كان أولى بتغيير اللحن ، فقل : ليس اللحن هاهنا إخطاء الصواب، وإنما هو خروج من لغة قريش إلى لغة غيرهم»[(١)] .

---

(١) « الحجة فـي القراءات السبع » لابن خالويه (ص٢٤٣-٢٤٤) .

وكـان الدكـتور غـانم قـدوري الحمد فـي كتابه « رسم المصحف » يرى أن رســم المصــحف كتــب على قراءة واحدة ، فليس من الضروري موافقة كافة القراءات الصحيحة له إذا وافق بعضها (ص٢٢١) .

ثـم عـدل عـن هـذا الـرأي فـي آخـر كتابه (ص٧٠٥) فقال : « وقد أشير مـن قـبل أكـثر مـن مـرة إلى أن الـراجح هو أن تكون المصاحف العثمانية قد رسمـت عـلى قـراءة واحـدة ، ومِـنْ ثـمَّ فإن دعوى إثبات هذه الحروف هو محافظـة عـلى مـا لا يحتمله رسمها من وجوه القراءات المختلفة التي تشملها رخصـة الأحـرف السبعة من الضياع تصبح موضع نظر . فالقصد من توحيد المصــاحف كــان إثـبات وجه واحد وأن الوجوه المخالفة للرسم أكثر من هذه الحروف المعدودة التي اختلف رسمها فـي المصاحف الأئمة ، ويبدو أن القول بــأن الوجهــين اللذيــن يــروى علــيهما الحــرف الواحــد قــد صــارا مــن الشهرة والذيوع بحيث استوى إثبات أي منهما عند الصحابة الذين تولوا نسخ المصــاحف ، فأثبـتوا أحدهما فـي مصحف وأثبتوا الآخر فـي مصحف ثان ، وكــأنهم لم يكتـبوا إلاّ حـرفاً واحداً ، هو القول الأقرب إلى الواقع فـي تفسير هذه الظاهرة .

فمـا كتب فـي المصاحف الأئمة هو حرف واحد ، أي قراءة واحدة ، إلاّ هذه الحـروف المعـدودة الـتي اسـتوى فـيها الوجهان فأثبت أحدهما فـي بعض =

والوجه في كون قول عائشة وعثمان رضي الله عنهما حجة لأبي عمرو يحتاج لبيان مهم :

ذلك أن عثمان ﷺ : « لما جمع القرآن في المصاحف ، ونسخها على صورة واحدة وآثر في رسمها لغة قريش دون غيرها مما لا يصحّ ولا يثبت ، نظراً للأمة ، واحتياطاً على أهل الملة ، وثبت عنده أن هذه الحروف من عند الله ـ عز وجل ـ كذلك منزلة ومن رسول الله ﷺ مسموعة ، وعَلِمَ أن جمعها في مصحف واحد على تلك الحال غير متكمن إلاَّ بإعادة الكلمة مرتين وفي رسم ذلك كذلك من التخليط والتغيير للمرسوم ما لا خفاء به ، ففرقها في المصاحف لذلك ، فجاءت مثبتة في بعضها ومحذوفة في بعضها ، لكي تحفظها الأمة كما نزلت من عند الله ـ عز وجل ـ وعلى ما سُمعت من رسول الله ﷺ »[1] .

ولعلّ القارئ الكريم بدأ يربط بين هذا النص المنقول عن أبي عمرو الداني وبين أثر عائشة وعثمان رضي الله عنهما .

فهل كان المراد من اللحن الموجود في الرسم أن الكُتّاب اختاروا

المصاحف والآخر في المصاحف الأخرى ، سواء كان ذلك عن قصد من الصحابة – رضوان الله عليهم – أم أن علو كلا الوجهين وتقاربهما قد جعلهم يكتبونهما في المصاحف وكأنهما وجه واحد » .

قلت : وبهذا الترجيح من الدكتور يصبح قوله موافقاً لقول أبي عمرو الداني الآتي بعد قليل .

(١) نقلاً عن : « المقنع » لأبي عمرو الداني (ص١١٥) .

رسماً هو خلاف الأولى وإن كان ما اختاروه صحيحاً [١] .

أو أن المراد من اللحن ، أنهم أخطأوا في كتابتها على هذا الرسم في جميع المصاحف وهو إن كان رسماً صحيحاً فقد كان الأولى أن يكتب في بعضها بالياء .

الذي يظهر ـ والله أعلم ـ أن الثاني هو الأوجه والأقوى؛ لأن الصحابة كما ذكرت قبل قليل كانوا يكتبون المصحف على رسم واحد، وكتبوا بعض الكلمات محتملة للقراءات ، وساعدهم في ذلك عدم وجود النقط والشكل ، أما الكلمات التي فيها أكثر من قراءة ولا يمكن كتابتها برسم واحد يحتمل هذه القراءات ، فإنهم يكتبون كل قراءة في مصحف من المصاحف العثمانية .

وهذا معروفٌ عند الأئمة ، فهذا أبوعبيد مثلاً يعقد باباً في كتابه «فضائل القرآن» سمّاه : «حروف القرآن التي اختلفت فيها مصاحف أهل الحجاز وأهل العراق » ، وباباً آخر سمّاه : « الحروف التي اختلفت فيها مصاحف أهل الشام وأهل العراق وقد وافقت أهل الحجاز في بعضٍ وفارقت بعضاً » .

---

(١) لابد من الإشارة هنا إلى أن المصاحف العثمانية لم تختلف في رسم هذه الآية ﴿ إن هـذن ﴾، وقد راجعت لذلك عدداً من المصادر ، مثل : « المقنع » لأبي عمرو الداني ، و « الجامع لما يحتاج إليه من رسم المصحف » لابن وثيق الأندلسي ، و « دليل الحيران شرح مورد الظمآن» للمارغني ، و«جامع البيان في معرفة رسم القرآن» لعلي هنداوي .

ويقـول ابـن أبـي داود فـي كتابه «المصاحف» : «باب اختلاف مصاحف الأمصار التي نسخت من الإمام » .

فعائشـة وعـثمان رضـي الله عنهما لو أرادا المعنى الأول من الاحتمالين لعـاد الامـر كمـا كـان ، فلـيس الرسم بالياء – لو كان – بأولى من الرسم بدونها ، فلهذا يترجّح الاحتمال الثاني ، والله أعلم .

قال أبوعمرو الداني : « وقد تأول بعض علمائنا[1] قول أم المؤمنـين : أخطـأوا فــي الكـتاب، أي : أخطـأوا فــي اختـيار الأولى من الأحرف السـبعة بجمـع الـناس علـيه ، لا أنَّ الذي كتبوا من ذلك خطأً لا يجوز ، لأنَّ ما لا يجوز مردود بإجماع وإن طالت مدة وقوعه »[2] .

والظاهـر أن الأمـثلة على هذا النوع قليلة جداً ، فلذلك لم أورده فـي الفص الخاص بأسباب استشكال الآيات .

---

(١) وممـن كـان يـرى هذا التأويل ـ ولعل الداني كان يقصده أيضاً ـ : محمد بن عـبداله بن محمد بن أشْته ، أبوبكر الأصبهاني ، أحد الأئمة الأعلام ، وصف بأنـه صـاحب سُنّة ، تـوفي سـنة (٣٦٠هــ) . ترجمته فـي « تاريخ الإسلام » للذهبي فـي وفيات (٣٦٠هـ) ، و« غاية النهاية » ٢/ ١٨٤ .
وقـد نقـل كلامـه السيوطي فـي « الإتقـان » ١/ ٥٨٨ فــي النوع الحادي والأربعـون ، ثـم قـال السـيوطي بعـده : «هـذا الجـواب إنما يَحسُن لو كانت القراءة بالياء فيها ، والكتابة بخلافها، أما والقراءة على مقتضى الرسم فلا » .
وأقـوال : قـراءة أبـي عمـرو بـن العـلاء بالياء ، والكتابة بخلافها ، فالجواب حسنٌ إن شاء الله تعالى .

(٢) « المقنع » لأبي عمرو الداني (ص١١٩) .

الفصل الرابع

طرق دفع الإشكال عن آيات القرآن الكريم

وفيه أحد عشر مبحثاً :

المبحث الأول : تحرير وجه الإشكال.

المبحث الثاني : معرفة سبب النزول.

المبحث الثالث : رد المتشابه المشكل إلى المحكم، وإلى العالم به، مع الإيمان والتصديق.

المبحث الرابع : اعتبار طريقة القرآن وعادته في دفع الإشكال.

المبحث الخامس : جمع الآيات ذات الموضوع الواحد.

المبحث السادس : النظر في السياق.

المبحث السابع : تلمس الأحاديث والآثار الصحيحة الدافعة للإشكال.

المبحث الثامن : الإعراب وأثره في بيان المشكل.

المبحث التاسع : الجمع بين الآيات بإعمال قواعد الترجيح عند المفسرين.

المبحث العاشر : النسخ.

المبحث الحادي عشر : التوقف.

* * *



تمهيد

هـذا الفصل من أصعب فصول البحث ؛ لأنه تقرر مراراً فيما سبق، أن الإشكال أمرٌ نسبي ، فقد تشكل على بعض المفسرين آية ، ولا تشكل على آخرين ، فوضع خطوات واضحة المعالم لدفع الإشكال عن الآيات صعبٌ من هذه الجهة .

ولكني سأتحرى بعض المعالم الرئيسة التي سلكها أشهر المفسرين في دفع الإشكالات الواردة على آيات الكتاب العزيز ، وأضعها على هيئة مباحث ، مدوناً ما قيل فيها مع توضيح ذلك بالأمثلة الدالة عليها .

وقبل ذلك سأذكر بعض التنبيهات والتقييدات المهمة ، وذلك لكي يستصحبها القارئ الكريم أثناء قراءة مباحث هذا الفصل :

أولاً : البحث في هذا الفصل مخصوصٌ بطرق دفع الإشكال الوارد على آيات القرآن الكريم .

ولستُ بصدد وضع الضوابط والأصول التي ينبغي أن تُسلك في تفسير القرآن الكريم ، فهذه لها موطنٌ آخر غير ما نحن فيه[1] .

---

(١) من المؤلفات التي اعتنت بذلك :

١- « مقدمة في أصول التفسير » لشيخ الإسلام ابن تيمية.

٢- « التيسير في قواعد علم التفسير » للعلامة محمد بن سليمان الكافيجي .

٣- « القواعد الحسان لتفسير القرآن » لشيخ مشايخنا عبدالرحمن بن ناصر السعدي .

ولسـت كذلك أضع قواعد للترجيح عنـد اختلاف المفسرين ، فهذه كذلك لها موطنٌ آخر (١) .

وإنما نبهت على ذلك لما قد يتوهمه القارئ ويرى أنه مطلوبٌ إيراده وذكره فـي مباحث هذا الفصل ، والأمر بخلاف ذلك .

ثانياً : ليس كل إشكال يُحكى فـي كتب التفسير له حظٌّ من النظر ، فـإن بعضـهم قـد يـرى أو يـتوهم أن الآيـة مشكلة ، والحال أنها ليست كذلـك ، وهـذا مما يدل على أن الإشكال أمر نسبي ، ولكن هناك بعض المفسـرين يستشـكل الآية بأمر لا يحسن استشكالها لأجله ، ولذلك يأتي من بعده من المفسرين ويرد عليه مقالته .

فها هو الألوسي – مثلاً – حكى الإشكال الوارد على قولـه تعالى : ﴿إِنَّ ٱلصَّلَوٰةَ تَنْهَىٰ عَنِ ٱلْفَحْشَآءِ وَٱلْمُنكَرِ﴾ [العنكبوت :٤٥] ، حيث إن الـناظر يـرى كثيراً من المرتكبين للفحشاء والمنكر يصلون ولا ينتهون عن ذلك .

٤- « تفسـير القـرآن الكـريم – أصوله وضوابطه » لشيخنا الدكتور: علي بن سليمان العبيد .

٥- «فصول فـي أصول التفسير » للدكتور : مساعد الطيّار .

٦- « قواعد التفسير – جمعاً ودراسة » للشيخ خالد بن عثمان السبت .

(١) من المؤلفات التي اعتنت بذلك :

١- « التعارض والترجيح » للشيخ عبداللطيف البرزنجي .

٢- « التعارض والترجيح » للدكتور محمد الحفناوي .

٣- « قواعد الترجيح عند المفسرين » للشيخ حسين بن علي الحربي .

والأخير ألصقها بموضوع المفسرين .

فقال الألوسي - رحمه الله - : « وما أرى هذا الإشكال إلاّ مبنياً على توهم استلزام النهي للانتهاء ، وهو توهم باطل وتخيل عاطل ، لا يشهد له عقل ولا يؤيده نقل»(١) .

كما أن المفسر قد يجيب عن الإشكال ولو كان ضعيفاً ، ومن هذا الباب ما ذكره الشيخ الشنقيطي - رحمه الله - في قوله تعالى : ﴿فَوَيْلٌ لِّلْمُصَلِّينَ﴾ [الماعون :٤] ، حيث يقول : «هذه الآية يتوهم منها الجاهل أن الله توعّد المصلين بالويل ، وقد جاء في آية أخرىأن عدم الصلاة من أسباب دخول سقر ، وهي قوله تعالى : ﴿ مَا سَلَكَكُمْ فِي سَقَرَ ﴿٤٢﴾ قَالُوا لَمْ نَكُ مِنَ الْمُصَلِّينَ ﴿٤٣﴾ ﴾ [المدثر :٤٢-٤٣] والجواب عن هذا في غاية الظهور ، وهو أن التوعد بالويل منصب على قوله تعالى : ﴿الَّذِينَ هُمْ عَن صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ ﴿٥﴾ الَّذِينَ هُمْ يُرَاءُونَ ﴿٦﴾ ﴾ [الماعون : ٥-٦] ، وهم المنافقون على التحقيق .

وإنما ذكرنا هذا الجواب مع ضعف الإشكال ، وظهور الجواب عنه لأن الزنادقة الذين لايصلون يحتجون لترك الصلاة بهذه الآية .

وقد سمعنا من ثقات وغيرهم : أن رجلاً قال لظالم تارك للصلاة : مالك لا تصلي ؟ فقال : لأن الله توعد على الصلاة بالويل في قوله : ﴿ فَوَيْلٌ لِّلْمُصَلِّينَ ﴾ .

فقال له : اقرأ ما بعدها ، فقال : لا حاجة لي فيما بعدها ، فيها كفاية في التحذير من الصلاة .

---

(١) «روح المعاني » ٢٠/ ١٦٣ .

وانظر مثالاً آخر من هذا الباب عند أبي حيان في «البحر المحيط» ٧/ ٥٢١.



ومن هذا القبيل قول الشاعر :

دع المساجد للعبّاد تسكنها وسر إلى خانة الخمّار يسقينا

ما قال ربك ويلٌ للأولي سكروا وإنما قال ويلٌ للمصلينا»[١] .

ثالثاً : المقطوع به أن جميع القرآن مما يمكن فهمه وتدبره والعلم بما فيه ، وهذا هو الصحيح[٢] .

بل إن معاني القرآن فهمها ميسرٌ ولله الحمد ، كما قال تعالى : ﴿وَلَقَدْ يَسَّرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِن مُّدَّكِرٍ ﴿٣٢﴾﴾ [القمر :٣٢] .

وفي ذلك يقول ابن القيم - رحمه الله - : « وتيسيره للذكر يتضمن أنواعاً من التيسير :

إحداها : تيسير ألفاظه للحفظ .

الثاني : تيسير معانيه للفهم .

الثالث : تيسير أوامره ونواهيه للامتثال .

ومعلومٌ أنه لو كان بألفاظ لا يفهمها المخاطب ، لم يكن ميسراً له ، بل كان معسراً عليه»[٣] .

رابعاً : المطلوب ممن وقع له إشكالٌ في آيات الكتاب أن يبذل

---

(١) « دفع إيهام الاضطراب » (ص٣٤٨) .

وانظر مثالاً آخر في : « الدر المصون » للسمين الحلبي ٧/ ٣٥٥ .

(٢) انظر : « مجموع الفتاوى » لشيخ الإسلام ابن تيمية ١٧/ ٣٩٠ .

(٣) « الصواعق المرسلة » ١/ ٣٣١-٣٣٢ .

الوسع في دفع الإشكال ورفع الاشتباه، وليحذر من العجلة أو الإقدام على تفسير كتاب الله تعالى بالرأي والقول فيه بلا علم، فلئن كان أهل العلم قد وضعوا لمن يتعاطى تفسير كتاب الله تعالى شروطاً وأدوات، فما بالك لمن يتعرض للمشكل منه.

أما إن كان فاقداً للأهلية، أو كان من عوام المسلمين، فلا ضير عليه، والواجب في حقه سؤال أهل العلم.

وانظر إلى قوله ﷺ في الحديث الذي رواه عبدالله بن عمرو بن العاص، حيث جلس بعض الصحابة رضوان الله عليهم عند بابٍ من أبواب بيت النبي ﷺ، فذكروا آية من القرآن، فتماروا فيها، فنهاهم، وقال لهم ﷺ: « ما عرفتم منه فاعملوا به، وما جهلتم منه فرُدُّوه إلى عالمه »[1].

خامساً: أشار ابن القيم ـ رحمه الله ـ إلى أن آيات الأحكام قد تشكل على الناس، ثم قال: « وأما آيات الأسماء والصفات فيشترك في فهمها الخاص والعام، أعني فهم أصل المعنى لا فهم الكنه والكيفية، ولهذا أشكل على بعض الصحابة قوله: ﴿حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ ٱلْخَيْطُ ٱلْأَبْيَضُ مِنَ ٱلْخَيْطِ ٱلْأَسْوَدِ﴾ حتى بين لهم بقوله: ﴿مِنَ ٱلْفَجْرِ﴾ [البقرة: ١٨٧].

(١) أخرجه الإمام أحمد في « المسند » (٦٧٠٢).

وصححه محققو « المسند » بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط (طبع مؤسسة الرسالة).



ولم يُشكل عليه ولا على غيره قوله : ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِى عَنِّى فَإِنِّى قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ ٱلدَّاعِ إِذَا دَعَانِ﴾ [البقرة :١٨٦] وأمثالها من آيات الصفات .

وأشكل على عمر بن الخطاب آية الكلالة ، ولم يشكل عليه أول الحديد وآخر الحشر وأول سورة طه ونحوها من آيات الصفات »(١) .

سادساً : ما يذكر في هذا الفصل إنما هي طرقٌ لدفع الإشكال قد تفلح وقد لا تفلح ، وذلك أن مقاليد الأمور بيد العزيز القدير .

فينبغي لطالب الحق : الوقوف بين يدي الله - عز وجل - ، وأن يسأله ويُلِّح في المسألة بأن يزيده علماً بما أشكل عليه ، فإن الله - عز وجل - إذاعلم من عبده صدق اللجوء وصحة الغاية أعانه ووفقه وسدّده .

قال الإمام الحافظ أبو عبدالله محمد بن أحمد بن عبدالهادي(٢) في كتابه : « العقود الدرية من مناقب شيخ الإسلام أحمد بن تيمية » نقلاً عن أحد أصحاب شيخ الإسلام أنه سمع شيخ الإسلام يقول : « إنه ليقف خاطري في المسألة والشيء أو الحالة التي تشكل عليَّ، فأستغفر الله تعالى ألف مرّة أو أكثر أو أقل ، حتى ينشرح الصدر وينحلّ إشكال

---

(١) « الصواعق المرسلة » ١/ ٢١٠-٢١١ .

(٢) هو : شمس الدين أبوعبدالله محمد بن أحمد بن عبدالهادي ابن قدامة المقدسي الجماعيلي الأصل ثم الصالحي الفقيه الحنبلي المقرئ المحدث الحافظ الناقد النحوي ، عني بالحديث وفنونه ، ومعرفة الرجال والعلل ، وله عدد من

ما أشكل»[(١)] .

إلى هنا ينتهي ما أردتُ بيانه من التنبيهات والتقييدات قبل الشروع في ذكر طرق دفع الإشكال عن آيات القرآن الكريم .

* * *

المصنفات ، منها : « الصارم المنكي في الرد على السبكي » و «المحرر في الحديث » وغيرها، توفي سنة (٧٤٤هـ) ، وكان ولد سنة (٧٠٤هـ) ، قال الصفدي : لو عاش لكان آية . ترجمته في : « طبقات الحفاظ » للسيوطي (ص٥٢٠) ، و «شذرات الذهب » ٨/ ٢٤٥ .

(١) « العقود الدرية » (ص٥-٦) .



المبحث الأول

تحـــريـر وجـــه الإشكـــــال

* * *



المبحث الأول
تحرير وجه الإشكال

إن أول أمر ينبغي أن يسلكه من استشكل عليه فهم آية أن يقف على السبب الذي استشكلت الآية لأجله ، ثم يحرره ، وذلك بالتعرف على سبب وروده على الآية وجعلها مشكلة ، فإذا تبيّن أن الآية مشكلة فعلاً ، بحثنا عن الطريق التي يدفع بها هذا الإشكال .

حيث إن بعض الاستشكالات غير واردة مطلقاً ، وذلك كمن ينشأ على أمرٍ خاطئ من الاعتقادات أو الأحكام ، ثم إذا وردت عليه آيات الكتاب استشكلها ، وإنما أتي هذا من جهة أنه عرض النص الإلهي على ما عنده ، بينما كان الصواب أن يعرض ما عنده على النص الإلهي.

وهذا الأمر هو الذي أوقع كثيراً من المفسرين في استشكال آيات الصفات كما نقلنا عنهم مراراً .

وبالتالي فإن استشكالهم للآيات من هذا النوع ، استشكالٌ مردود ، وحكمهم عليها بأنها من المتشابه غير مقبول .

ومن خلال اطلاعي على كلام عدد من المفسرين حول الآيات المشكلة وجدت أن تحرير وجه الإشكال عندهم سمةٌ غالبة ، والقليل منهم جداً من يتجاوز هذا الأمر .

وذلك أن المفسرين غالباً ما يتبعون الخطوات التالية عند التعرف على أن الآية مشكلة :

١- الإشارة إلى أن الآية مشكلة بالنص أو ما يقوم مقام النص .

٢- تحديد نوع الإشكال .

٣- تحرير وجه الإشكال ، وهل له تعلق بآيات أخرى مماثلة .

٤- دفع الإشكال بإحدى الطرق المذكورة في هذا الفصل أو ببعضها .

وقد يسقط المفسر بعض هذه الخطوات ، فمن هنا يحتاج القارئ إلى المزيد من النظر والتدقيق لتحرير وجه الإشكال ، وقد يحتاج إلى مراجعة عدد من التفاسير في ذلك .

كما أن تحرير وجه الإشكال يساعد على دفع هذا الإشكال من جهة فهم كلام من تكلم على الآية من المفسرين ، فليس ورود الجواب على عالم بالسؤال كوروده على من لم يعرف السؤال أصلاً .

ويساعد تحرير وجه الإشكال - أيضاً - على ترجيح الجواب الصحيح من الأجوبة التي يوردها المفسرون لدفع الإشكال الوارد على الآيات .

والناظر في منهج المفسرين يلحظ أهمية تحرير محلّ الإشكال[1] ، وأنه لا يقل أهمية عن شبيهه : تحرير محلّ النزاع في المسائل الفقهية .

---

(١) الأمثلة على اعتناء المفسرين بتحرير محلّ الإشكال كثيرة جداً ، ولكن من باب البيان نحيل على هذه المواطن :

١- « جامع البيان » للطبري (٢/ ٣٢٨) ، (٢/ ٣٩٧) ، (٢/ ٤٤٥) .

٢- « معالم التنزيل » للبغوي [الحج :١٣] ، (٥/ ٣٦٩) .

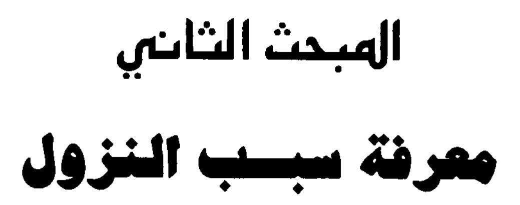
٣- « مجموع الفتاوى » لابن تيمية (١٥/ ٢٦٩) ، (١٦/ ١١) .

....

* * *

٤- « بدائع التفسير » لابن القيم (٢/ ٦٦) ، (٢/ ١٠٩) .
٥- « تفسير القرآن العظيم » لابن كثير [يوسف :٩٩] ، [القصص :٨٢] .
٦- « روح المعاني » للألوسي [البقرة :١٣] ، [آل عمران : ٩٢] .
وغيرها كثير ، بل هو الغالب على منهج المفسرين .





المبحث الثاني

معرفة سبب النزول

* * *


مركز تفسير للدراسات القرآنية
Tafsir Center for Qur'anic Studies

المبحث الثاني

معرفة سبب النزول

ذكر أهل العلم أن معرفة سبب النزول سبيلٌ لفهم الآية ، قال شيخ الإسلام ابن تيمية : « ومعرفة سبب النزول يعين على فهم الآية ، فإن العلم بالسبب يورث العلم بالمسبب »(١) .

بل ذكر كثير من أهل العلم : أن معرفة سبب النزول من أسباب إزالة الإشكال الوارد على الآيات .

قال السيوطي : « زعم زاعم أنه لا طائل تحت هذا الفن – يعني معرفة أسباب النزول – لجريانه مجرى التاريخ ، وأخطأ في ذلك ، بل له فوائد .... ومنها : الوقوف على المعنى وإزالة الإشكال »(٢) .

ومن هذا الباب ما جاء عن عروة بن الزبير أنه قال : سألت عائشة رضي الله عنها ، فقلت لها : أرأيتِ قول الله تعالى : ﴿ ۞ إِنَّ ٱلصَّفَا وَٱلْمَرْوَةَ مِن شَعَآئِرِ ٱللَّهِ ۖ فَمَنْ حَجَّ ٱلْبَيْتَ أَوِ ٱعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَن يَطَّوَّفَ بِهِمَا ۚ وَمَن تَطَوَّعَ خَيْرًا فَإِنَّ ٱللَّهَ شَاكِرٌ عَلِيمٌ ۝١٥٨ ﴾ [البقرة :١٥٨] فوالله ما على أحدٍ جناحٌ أن لا يطوف بالصفا والمروة ، قالت : بئسَ ما قلت يا ابن أختي ، إن هذه لو كانت كما أوّلتها عليه ، كانت : لا جناح عليه أن

---

(١) «مقدمة في أصول التفسير» (ص٤٧) .

(٢) «الإتقان في علوم القرآن» ١/ ٩٢-٩٣ باختصار ، وما بين الشرطتين زيادة مني للإيضاح .

لا يتطوف بهما ، ولكنها أنزلت في الأنصار كانوا قبل أن يسلموا يُهلّون لمناة الطاغية التي كانوا يعبدونها بالمشلَّل [(١)] ، فكان من أَهَلَّ يتحرج أن يطوف بين الصفا والمروة ، فلما أسلموا سألوا رسول الله ﷺ عن ذلك ، قالوا : يا رسول الله ، إنا كنّا نتحرج أن نطوف بين الصفا والمروة ، فأنزل الله تعالى : ﴿۞ إِنَّ ٱلصَّفَا وَٱلْمَرْوَةَ مِن شَعَآئِرِ ٱللَّهِ﴾ [البقرة : ١٥٨] الآية ، قالت عائشة رضي الله عنها : وقد سنَّ رسول الله ﷺ الطواف بينهما ، فليس لأحدٍ أن يترك الطواف بينهما [(٢)] .

والأمثلة من هذا النوع كثيرة ، ذكر السيوطي منها ما يفيد ما نحن فيه [(٣)] .

* * *

---

(١) المُشلّل : جبل يُهبط منه إلى قُدَيد ،وقُدَيدٌ : اسم موضع قرب مكة . انظر : «معجم البلدان» (٤/ ٣١٣) (٥/ ١٣٦).

(٢) أخرجه البخاري في كتاب الحج ، باب وجوب الصفا والمروة ، حديث رقم (١٦٤٣) .

(٣) انظر : « الإتقان في علوم القرآن» النوع التاسع : معرفة سبب النزول : المسألة الأولى ، ١/ ٩٢ وما بعدها .

وانظر أيضاً : « أسباب النزول وأثرها في بيان النصوص » رسالة دكتوراة للباحث عماد الدين محمد الرشيد (ص٤٨) ، و«مذكرات في علوم القرآن» للدكتور أحمد الكومي ، والدكتور محمد القاسم (ص٦٧) .

المبحث الثالث

رد المتشابه المشكل إلى المحكم ،

وإلى العالم به، مع الإيمان والتصديق

* * *


مركز تفسير للدراسات القرآنية
Tafsir Center for Qur'anic Studies

المبحث الثالث

رد المتشابه المشكل إلى المحكم ، وإلى العالم به ، مع الإيمان والتصديق

وذلك أن الواجب على كل أحد أن يعمل بما استبان له ، وأن يؤمن بما اشتبه عليه ، وأن يرد المتشابه إلى المحكم ، ويأخذ من المحكم ما يفسر له المتشابه ويبيّنه ، فتتفق دلالته مع دلالة المحكم ، وتوافق النصوص بعضها بعضاً ويصدق بعضها بعضاً ، فإنها كلها من عند الله، وما كان من عند الله فلا اختلاف فيه ولا تناقض ، وإنما الاختلاف والتناقض فيماكان من عند غيره .

هذه طريقة الصحابة والتابعين في التعامل مع المحكم والمتشابه .

ويدل عليه قوله تعالى : ﴿هُوَ ٱلَّذِيٓ أَنزَلَ عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ مِنۡهُ ءَايَٰتٞ مُّحۡكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلۡكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٞۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمۡ زَيۡغٞ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنۡهُ ٱبۡتِغَآءَ ٱلۡفِتۡنَةِ وَٱبۡتِغَآءَ تَأۡوِيلِهِۦۖ وَمَا يَعۡلَمُ تَأۡوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلّٞ مِّنۡ عِندِ رَبِّنَاۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُوْلُواْ ٱلۡأَلۡبَٰبِ ۝٧﴾ [آل عمران : ٧] .

ففي الآية يخبر الله تعالىأن القرآن آيات محكمات هن أمُّ الكتاب ، أي : بينات واضحات الدلالة ، لا التباس فيها على أحد من الناس ، ومنه آياتٌ أخر فيها اشتباه في الدلالة على كثير من الناس أو بعضهم، فمن ردَّ ما اشتبه عليه إلى الواضح منه ، وحكم محكمه على متشابهه عنده ، فقد اهتدى ، ومن عكس انعكس .

والنبي ﷺ قال في الحديث الذي رواه عبدالله بن عمرو بن

العاص : «ما عرفتم منه فاعملوا به، وما جهلتم منه فَرُدُّوهُ إلى عالمه»[1]، واستشكال الآيات نوع جهلٍ بها .

وقال الحسن البصري في تأويل قوله تعالى : ﴿ٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ يَتْلُونَهُۥ حَقَّ تِلَاوَتِهِۦٓ أُوْلَٰٓئِكَ يُؤْمِنُونَ بِهِۦ ۗ وَمَن يَكْفُرْ بِهِۦ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْخَٰسِرُونَ ﴿١٢١﴾﴾ [البقرة :١٢١] قال : ﴿يَتْلُونَهُۥ حَقَّ تِلَاوَتِهِۦٓ﴾ : يعملون بمحكمه ، ويؤمنون بمتشابهه ، ويكلون ما أشكل عليهم إلى عالمه[2] .

* * *

(١) أخرجه الإمام أحمد في « المسند » (٦٧٠٢) وصححه محققوا المسند بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط (طبع مؤسسة الرسالة) .

(٢) أخرجه ابن جرير في « جامع البيان » ١/ ٥٢٠ .

وانظر فيما سبق : « إعلام الموقعين » لابن القيم ١/ ٢٣١ ، و« تفسير القرآن العظيم» لابن كثير [آل عمران :٧] (ص٣٤٩ – طبعة في مجلد واحد) ، و«القواعد الحسان» للشيخ السعدي (ص٦٩) ، «منهج الاستدلال على مسائل الاعتقاد » ٢/ ٤٩١ ، و« معالم أصول الفقه» (ص١١٠).

المبحث الرابع

اعتبار طريقة القرآن وعادته في دفع الإشكال

* * *



المبحث الرابع

اعتبار طريقة القرآن وعادته في دفع الإشكال

يقول الإمام ابن القيم رحمه الله تعالى :

« مرادُ المتكلم يعلم من :

لفظه المجرد تارة ،

والمقرون تارة ،

ومنه ومن لفظ آخر يفيدان اليقين بمراده تارة ،

ومنه ومن بيان آخر بالفعل أو القول يحيل المتكلم عليه تارة ،

وليس في القرآن خطابٌ أُريد منه العلم بمدلوله إلاّ وهو داخل في هذه الأقسام »(١) .

وقال رحمه الله : « إذا تأمّل من بَصَّرهُ الله طريقة القرآن والسنة وجدها متضمنة لرفع ما يوهمه الكلام من خلاف ظاهره ، وهذا موضعٌ لطيفٌ جداً في فهم القرآن نشير إلى بعضه ، فمن ذلك قوله تعالى : ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا ١٦٤﴾ [النساء :١٦٤] رفع سبحانه توهم المجاز في تكليمه لكليمه بالمصدر المؤكد الذي لا يشك عربي القلب واللسان أن المراد به إثبات تلك الحقيقة ...

ومن ذلك قوله : ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَا نُكَلِّفُ نَفۡسًا

(١) « الصواعق المرسلة » ٢/ ٧٥٤ ، وقد ذكر رحمه الله أمثلة لكل نوع فلتراجع فإنها مهمة .



إِلَّا وُسْعَهَآ أُوْلَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلْجَنَّةِ ۖ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴿٤٢﴾ ﴾ [الأعـراف :٤٢] فـرفع توهـم السـامع أن المكلفـين عملـوا جميـع الصـالحات المقـدورة والمعجـوز عـنها ، كمـا يجـوزه أصـحاب تكلـيف ما لا يطاق ، رفع هذا التوهم بجملة اعترض بها بين المبتدأ وخبره يزيل الإشكال ...

ومـن ذلـك قولـه تعالى : ﴿ هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن تَأْتِيَهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ أَوْ يَأْتِىَ رَبُّكَ ﴾ [الأنعام :١٥٨]

فـلما ذكـر إتـيانه سـبحانه ، ربما توهم متوهم أن المراد إتيان بعض آياته، أزال هـذا الوهـم ورفـع الإشكال بقولـه : ﴿ أَوْ يَأْتِىَ بَعْضُ ءَايَٰتِ رَبِّكَ ۗ ﴾ [الأنعـام :١٥٨] فصار الكلام مع هذا التقسيم والتنويع نصاً صريحاً فـي معناه لا يحتمل غيره »[1] .

فـتأمّل أخـي القـارئ الآيـات ، فإن من طريقة القرآن أن يكون دفع الاشكال المتوهم وبيان المراد من الآية موجوداً فـي نفس الآية .

وفي ذلك أيضاً يقول الشيخ عبدالرحمن بن ناصر السعدي فـي كتابه « القواعـد الحسـان لتفسـير القـرآن » عـند حديـثه عـن القاعدة السابعة والعشـرون والـتي نصُّـها « المحـترزات فــي القرآن تقع فـي كل المواضع عـند الحاجـة إلـيها» ، حيـث بـيَّن أهميتها وأنها جليلة النفع ، ثم قال : «وهـذا أعلى أنواع التعليم ، فإنه لا يُبقي إشكالاً إلاَّ أزاله ، ولا احتمالاً إلاّ أوضحه ، وهذا يدل على عظيم فضل الله وبالغ حكمته ، وهـو فـي

(١) « الصواعق المرسلة » لابن القيم ١/ ٣٨٩-٣٩٥ باختصار .



القرآن كثيرٌ جداً»[١] .

* * *

(١) « القواعد الحسان » (ص٩٩) .

وكان الشيخ الشنقيطي رحمه الله يستخدم هذه الطريقة القرآنية في دفع الإشكالات، فانظر مثالاً على ذلك في : «دفع إيهام الاضطراب» (ص١٣٠) .


مركز تفسير للدراسات القرآنية
Tafsir Center for Qur'anic Studies

المبحث الخامس

جمع الآيات ذات الموضوع الواحد

* * *



المبحث الخامس
جمع الآيات ذات الموضوع الواحد

وهـذا مسلكٌ مهم فـي دفع الإشكال ، ذلك أن ما أجمل فـي موطن فإنـه قـد فسـر فـي موطن آخر ، وما اختصر فـي موضع فقد بسط فـي موضع آخر .

وقـد كـان هـذا المسـلك أحد المناهج النبوية فـي دفع الإشكال عن الآيات .

ومـنه مـا أخـرجه البخاري فـي صحيحه عن عبدالله بن مسعود ﷺ أنـه قـال : لما نزلت : ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَلَمْ يَلْبِسُوٓاْ إِيمَـٰنَهُم بِظُلْمٍ﴾ [الأنعام :٨٢] شـقَّ ذلـك على المسلمين ، فقالوا : يا رسول الله ، أيّنا لا يظلم نفسه ؟ قال : «لـيس ذلـك، إنمـا هـو الشـرك، ألم تسـمعوا ما قال لقمان لابنه وهو يعظه : ﴿يَـٰبُنَىَّ لَا تُشْرِكْ بِٱللَّهِ إِنَّ ٱلشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ ﴿١٣﴾﴾ [لقمان:١٣]»[(١)].

فالآيتان أشارتا إلى الظلم ، وفُسِّرت إحداهما بالأخرى .

وهـو أيضـاً مـنهج أصحاب النبي ﷺ ، ومنه ما أخرجه ابن جرير : حدثـنا ابـن المثـنى قـال ثـنا محمـد بن جعفر قال ثنا شعبة عن سماك بن حـرب قـال : سمعـت خـالد بـن عرعـرة قـال : سمعـت عليـاً يقول : ﴿وَٱلسَّقْفِ ٱلْمَرْفُوعِ ﴿٥﴾﴾ [الطـور :٥] هو السماء ، قال : ﴿وَجَعَلْنَا ٱلسَّمَآءَ

---

(١) أخرجه البخاري فـي صحيحه، كتاب أحاديث الأنبياء، باب قول الله تعالى : ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا لُقْمَـٰنَ ٱلْحِكْمَةَ﴾ [لقمان :١٢] ، رقم الحديث (٣٤٢٩).

سَقْفًا مَّحْفُوظًا وَهُمْ عَنْ ءَايَٰتِهَا مُعْرِضُونَ ﴿٣٢﴾ ﴾ [الأنبياء :٣٢] [(١)] .

وهـو أيضاً منهج للتابعين ، ومنه ما أخرجه ابن جرير أيضاً : حدثني يونـس، قـال أخبرنا ابـن وهـب، قـال : قـال ابـن زيـد في قـول الله ـ عـز وجـل ـ : ﴿ قَدْ أَنزَلَ ٱللَّهُ إِلَيْكُمْ ذِكْرًا ﴿١٠﴾ ﴾ [الطلاق :١٠] قال : القرآن روحٌ مـن الله ، وقـرأ : ﴿ وَكَذَٰلِكَ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا ﴾ [الشورى :٥٢] إلى آخـر الآية ، وقرأ : ﴿ قَدْ أَنزَلَ ٱللَّهُ إِلَيْكُمْ ذِكْرًا ﴿١٠﴾ رَّسُولًا ﴾ [الطلاق :١٠-١١] قـال : القرآن ، وقرأ : ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِٱلذِّكْرِ لَمَّا جَآءَهُمْ ﴾ [فصلت : ٤١] قـال : بالقـرآن ، وقـرأ : ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ ﴾ [الحجـر :٩] قـال : القرآن ، قال : وهو الذكر ، وهو الروح[(٢)] .

* * *

(١) أخرجه ابن جرير فـي « جامع البيان » ٢٧/ ١٨ .

(٢) أخرجه ابن جرير فـي « جامع البيان » ٢٨/ ١٥٢ .

المبحث السادس

النظر في السياق

* * *



المبحث السادس

النظر في السياق

للسياق القرآني أهميته الكبرى في دفع الإشكال ورفعه ، وقد أشار الزركشي إلى ذلك مبيناً أهميته ودلالاته في بيان المعنى عند الإشكال ، حيث يقول :

« ومما يعين على المعنى عند الإشكال أمور : ...

الرابع : دلالة السياق : فإنها ترشد إلى تبيين المجمل ، والقطع بعدم احتمال غير المراد ، وتخصيص العام ، وتقييد المطلق ، وتنوع الدلالة ، وهو من أعظم القرائن الدالة على مراد المتكلم ، فمن أهمله غلط في نظيره ، وغالط في مناظراته ، وانظر إلى قوله تعالى : ﴿ ذُقْ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْكَرِيمُ ﴿٤٩﴾ ﴾ [الدخان :٤٩] كيف تجد سياقه يدلُّ على أنه الذليل الحقير »[١] .

ويُراد بالسياق : هو ما قبل الآية وما بعدها ، فما قبل الكلام أصلاً يسمى سباق ، وما بعده يسمى لحاق ، ومجموعها يسمى السياق[٢] .

واستخدام أئمة التفسير لهذه الطريقة في دفع الإشكال كثير، ومنه :

ما روى عكرمة قال : جئت ابن عباس يوماً وهو يبكي ، وإذا المصحف في حجره ، فأعظمت أن أدنو ، ثم لم أزل على ذلك حتى

---

(١) « البرهان في علوم القرآن » ٢/ ٣٣٤-٣٣٥ باختصار .

(٢) انظر : « قواعد الترجيح عند المفسرين » ١/ ١٢٦ .



تقدمت فجلست ، فقلت : ما يبكيك يا أبا عباس ، جعلني الله فداك؟ .

قال : فقال : هؤلاء الورقات ، قال : وإذا هو في سورة الأعراف ، قال : تعرف أيلة ؟ قلت : نعم . قال : فإنه كان بها حيٌّ من يهود سيقت الحيتان إليهم يوم السبت ، ثم غاصت لا يقدرون عليها حتى يغوصوا بعد كدّ ومؤنة شديدة ، كانت تأتيهم يوم السبت شرعاً بيضاً سماناً كأنها الماخض ، تتبطح ظهورها لبطونها بأفنيتهم ، فكانوا كذلك برهة من الدهر ، ثم إن الشيطان أوحى إليهم فقال : إنما نهيتم عن أكلها يوم السبت ، فخذوها فيه ، وكلوها في غيره من الأيام . فقالت ذلك طائفة منهم . وقالت طائفة : بل نُهيتم عن أكلها وأخذها وصيدها يوم السبت . فكانوا كذلك حتى جاءت الجمعة المقبلة ، فغدت طائفة بأنفسها وأبنائها ونسائها ، واعتزلت طائفة ذات اليمين ، وتنحت واعتزلت طائفة ذات اليسار وسكتت . وقال الأيمنون : ويلكم ، الله الله ننهاكم أن تتعرضوا لعقوبة الله . وقال الأيسرون : ﴿لِمَ تَعِظُونَ قَوْمًا ٱللَّهُ مُهْلِكُهُمْ أَوْ مُعَذِّبُهُمْ عَذَابًا شَدِيدًا﴾ [الأعراف :١٦٤] . قال الأيمنون : ﴿مَعْذِرَةً إِلَىٰ رَبِّكُمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ ﴿١٦٤﴾﴾ [الأعراف :١٦٤] إن ينتهوا فهو أحب إلينا ألاّ يُصابوا ولا يهلكوا ، وإن لم ينتهوا فمعذرة إلى ربكم .

فمضوا على الخطيئة ، وقال الأيمنون : فقد فعلتم يا أعداء الله . والله لا نبايتكم الليلة في مدينتكم ، والله ما نراكم تصبحون حتى يصبحكم الله بخسف أو قذف أو بعض ما عنده من العذاب .

فلما أصبحوا ضربوا عليهم الباب ونادوا ، فلم يجابوا ، فوضعوا سُلّماً ، وأعلوا سور المدينة رجلاً ، فالتفت إليهم فقال : أي عباد الله ،

قـردة والله تعـاوى لهـا أذنـاب . قـال : ففتحوا فدخلوا عليهم ، فعرفت القـرود أنسـابها مـن الإنـس ، ولا تعـرف الإنــس أنسـابها من القردة ، فجعلـت القرود يأتيها نسيبها من الإنس فتشم ثيابه وتبكي ، فتقول : ألم ننهكم عن كذا ؟ فتقول برأسها ، أي نعم .

ثم قرأ ابن عباس : ﴿ فَلَمَّا نَسُوا۟ مَا ذُكِّرُوا۟ بِهِۦٓ أَنجَيْنَا ٱلَّذِينَ يَنْهَوْنَ عَنِ ٱلسُّوٓءِ وَأَخَذْنَا ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ بِعَذَابٍۭ بَـِٔيسٍۭ ﴾ [الأعـراف :١٦٥] قـال : فأرى الذين نهوا قد نجوا ، ولا أرى الآخرين ذكروا ، ونحن نرى أشياء ننكرها ولا نقول فيها ؟

قال : قلت : جعلني الله فداك، ألا ترى أنهم قد كرهوا ما هم عليه، وخالفوهم وقالوا : ﴿ لِمَ تَعِظُونَ قَوْمًا ۙ ٱللَّهُ مُهْلِكُهُمْ ﴾؟[١] .

قال : فأمر لي فكُسيت ثوبين غليظين[٢] .

---

(١) وفي روايـة أخرى عند الطبري : « فقلت : أما تسمع الله يقول : ﴿ فَلَمَّا عَتَوْا۟ عَن مَّا نُهُوا۟ عَنْهُ ﴾ فسُرّي عنه وكساني حُلّة » .

وفي رواية أخرى كذلك : « فلم أزل به حتى عرّفته أنهم قد نجوا » .

(٢) أخـرجه عـبدالرزاق فـي « تفسيره » فـي الجزء الأول – القسم الثاني (ص ٢٤٠) عند تفسيره لسورة الأعراف ، الآية (١٦٣) .

وساقه ابن جرير فـي « جامع البيان » ٩/ ٩٣-٩٥ بعددٍ من الأسانيد .

ولابـن عـباس قولٌ آخر فـي الآية ذكره ابن كثير : « قال ابن عباس : كانوا أثلاثـاً : ثلـثٌ نهوا ، وثلثٌ قالوا : ﴿ لِمَ تَعِظُونَ قَوْمًا ۙ ٱللَّهُ مُهْلِكُهُمْ ﴾، وثلثٌ أصحاب الخطيئة ، فما نجا إلا الذين نهوا وهلك سائرهم » .

فابن عباس رضي الله عنهما أشكل عليه حال الفرقة الثالثة التي قالت : ﴿ لِمَ تَعِظُونَ قَوْمًا ٱللَّهُ مُهْلِكُهُمْ ﴾ ، هل نجوا مع الناجين ؟ والسبب في حرص ابن عباس رضي الله عنهما على معرفة حالهم هو ما قاله رضي الله عنه : ونحن نرى أشياء ننكرها ولا نقول فيها ؟

وكان عكرمة يبيّن لابن عباس أنهم قد نجوا ، واحتج بالسياق في ذلك كما هو ظاهر من هذه الرواية والروايات الأخرى .

ومن ذلك ما رواه الزهري فقال : أخبرني عبدالله بن عامر بن ربيعة أن عمر بن الخطاب استعمل قدامة بن مظعون[1] على البحرين ، وهو خال حفصة وعبدالله بن عمر ، فقدم الجارود سيد عبدالقيس على عمر من البحرين ، فقال : يا أمير المؤمنين ، إن قدامة شرب فسكر ، ولقد رأيت حداً من حدود الله ، حقاً على أن أرفعه إليك ، فقال عمر : من يشهد معك؟ قال : أبوهريرة ، فدعا أبا هريرة ، فقال : بِمَ أشهد ، قال : لم أرَه يشرب ، ولكني رأيته سكران ، فقال عمر : لقد تنطعت في

قال ابن كثير : وهذا إسناد جيد عن ابن عباس ، ولكن رجوعه إلى قول عكرمة في نجاة الساكتين أولى من القول بهذا ؛ لأنه تبيّن حالهم بعد ذلك ، والله أعلم » .

وهذا ما رجّحه ابن القيم كذلك في « إعلام الموقعين » ١/ ٣٥٣ عند حديثه على الآية واستشكال ابن عباس لها .

(١) أحد السابقين البدريين ، وشهد أحداً ، وهاجر الهجرة الثانية إلى الحبشة ، ولي إمرة البحرين لعمر رضي الله عنهما ، توفي سنة (٣٦هـ) . ترجمته في «سير أعلام النبلاء » ١/ ١٦١ .

الشهادة ، قال : ثم كتب إلى قدامة أن يقدم إليه من البحرين ، فقال الجارود لعمر : أقم على هذا كتاب الله - عز وجل - ، فقال عمر : أخصم أنت أم شهيد ؟ قال : بل شهيد ، قال : فقد أديت شهادتك ، قال : فقد صمت الجارود حتى غدا على عمر ، فقال : أقم على هذا حدّ الله ، فقال عمر : ما أراك إلاّ خصماً وما شهد معك إلاّ رجل ، فقال الجارود : إني أنشدك الله ، فقال عمر : لتمسكن لسانك أو لأسُوءَنك ، فقال الجارود : أما والله ما ذاك بالحق أن شرب ابن عمك وتسوؤني ، فقال أبوهريرة : إن كنت تشك في شهادتنا فأرسل إلى ابنة الوليد فسلها ، وهي امرأة قدامة .

فأرسل عمر إلى هند ابنة الوليد ينشدها ، فأقامت الشهادة على زوجها ، فقال عمر لقدامة : إني حادّك ، فقال : لو شربت كما يقولون ما كان لكم أن تجلدوني ، فقال عمر : لِمَ ؟ قال قدامة : قال الله تعالى : ﴿لَيْسَ عَلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُوٓا۟ إِذَا مَا ٱتَّقَوا۟ وَّءَامَنُوا۟﴾ الآية [المائدة :٩٣] .

فقال عمر : أخطأت التأويل، إنك إذا اتقيت اجتنبت ما حرم الله عليك .

قال : ثم أقبل عمر علي فقال : ماذا ترون في جلد قدامة ؟ قالوا : لا نرى أن تجلده ما كان مريضا ، فسكت عن ذلك أياماً ، وأصبح يوماً وقد عزم على جلده ، فقال لأصحابه : ماذا ترون في جلد قدامة ؟ قالوا : لا نرى أن تجلده ما كان ضعيفاً ، فقال عمر : لأن يلقى الله تحت السياط أحبّ إليّ من أن يلقاه وهو في عنقي ، ائتوني بسوط تام ، فأمر بقدامة فجُلد .

فغاضب عمر قدامةُ وهجره ، فحجَّ وقدامة معه مغاضباً له ، فلما قفلا من حجِّهما ونزل عمر بالسقيا ، نام ، ثم استيقظ من نومه ، قال : عجّلوا عليَّ بقدامة فائتوني به ، فوالله إني لأرى آتٍ أتاني فقال : سَالِمْ قدامة فإنه أخوك ، فعجّلوا إليَّ به ، فلما أتوه أبى أن يأتي ، فأمر به عمر إنْ أبى أن يجرّوه إليه ، فكلّمه عمر ، واستغفر له ، فكان ذلك أول صلحهما[1] .

فانظر كيف أشكلت الآية على قدامة ﷺ ، وكيف احتج عليه عمر ﷺ بالسياق في قوله تعالى : ﴿ إِذَا مَا اتَّقَوا ﴾ .

ومن هذا الباب أيضاً ما أورده الشوكاني في تفسير قوله تعالى : ﴿وَإِنَّ يُونُسَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ ﴿١٣٩﴾ إِذْ أَبَقَ إِلَى الْفُلْكِ الْمَشْحُونِ ﴿١٤٠﴾ فَسَاهَمَ فَكَانَ مِنَ الْمُدْحَضِينَ ﴿١٤١﴾ فَالْتَقَمَهُ الْحُوتُ وَهُوَ مُلِيمٌ ﴿١٤٢﴾ فَلَوْلَا أَنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُسَبِّحِينَ ﴿١٤٣﴾ لَلَبِثَ فِي بَطْنِهِ إِلَى يَوْمِ يُبْعَثُونَ ﴿١٤٤﴾ ۞ فَنَبَذْنَاهُ بِالْعَرَاءِ وَهُوَ سَقِيمٌ ﴿١٤٥﴾﴾ [الصافات :١٣٩-١٤٥] حيث يقول : « وقد استشكل بعض المفسرين الجمع بين ما وقع هنا من قوله : ﴿ ۞ فَنَبَذْنَاهُ بِالْعَرَاءِ ﴾ وقوله في موضع آخر : ﴿ لَّوْلَا أَن تَدَارَكَهُ نِعْمَةٌ مِّن رَّبِّهِ لَنُبِذَ بِالْعَرَاءِ وَهُوَ مَذْمُومٌ ﴿٤٩﴾ ﴾ [القلم :٤٩] فإن هذه الآية تدل على أنه لم ينبذ بالعراء .

وأجاب النحاس[2] وغيره : بأن الله سبحانه أخبر هاهنا أنه نبذ

---

(١) أخرجه عبدالرزاق عن معمر عن الزهري ، في « المصنف » (١٧٠٧٦) ، والبيهقي في « السنن » ٨/ ٣١٦ ،

(٢) انظر جواب النحاس في كتابه « إعراب القرآن » ٣/ ٤٤٠ .

بالعـراء وهـو غـير مذمـوم، ولولا رحمته ـ عز وجل ـ لنبذ بالعراء وهو مذموم»[١] .

مما سبق يتبيّن أهمية النظر في السياق لدفع الإشكال ، وأنه مما يعين على بيان المعنى ومعرفة المراد ، وكيف تقود الغفلة عنه للإشكالات ، كما تتبين أهميته باستخدام عمر وابن عباس وعكرمة رضي الله عنهم أجمعين له في دفع الإشكال ، وهو أيضاً مما اعتنى به كثيرٌ من المفسرين في تفاسيرهم[٢] .



(١) ((فتح القدير » (١٥٠٠ – الطبعة ذات المجلد الواحد) .

(٢) انظر : « قواعد التفسير – جمعاً ودراسة » ٢/ ٦٥٣ للدكتور : خالد بن عثمان السبت .





المبحث السابع

تلمّس الأحاديث والآثار الصحيحة الدافعة للإشكال

* * *



المبحث السابع

تلمس الأحاديث والآثار الصحيحة الدافعة للإشكال

لا تخفى منزلة السنة من القرآن الكريم ، فهي شارحة للقرآن وموضحة له ، ودافعةٌ للإشكال الذي يتوهم في آياته .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - : « ومما ينبغي أن يُعلم أن القرآن والحديث إذا عُرف تفسيره من جهة النبي ﷺ لم يُحتج في ذلك أقوال أهل اللغة »(١) .

وقال الزركشي : « للناظر في القرآن لطلب التفسير مآخذ كثيرة أمهاتها أربعة :

الأول : النقل عن النبي ﷺ ، وهذا هو الطراز الأول ، لكن يجب الحذر من الضعيف فيه والموضوع ، فإنه كثير »(٢) .

والحديث عن بيان منزلة السنة من القرآن الكريم يطول ، ولكن نذكر مثالاً من حرص أئمة التفسير على الصحيح من التفسير خصوصاً في دفع الإشكال .

فمن ذلك ما ذكره ابن العربي في كتابه « أحكام القرآن » عند تفسيره لقوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ ءَاتَيْنَٰكَ سَبْعًا مِّنَ ٱلْمَثَانِي وَٱلْقُرْءَانَ ٱلْعَظِيمَ ﴾ [الحجر :٨٧] حيث يقول ـ بعد أن ذكر الأقوال فيها ـ : «يحتمل أن

---

(١) « مجموع الفتاوى » ١٣/ ٢٧ .

(٢) « البرهان في علوم القرآن » ٢/ ٢٩٢ .



يكون السبع من السور ، ويحتمل أن يكون من الآيات ، لكن النبي ﷺ قد كشف قناع الإشكال ، وأوضح شعاع البيان ، ففي الصحيح عند كل فريق ومن كل طريق أنها أمُّ الكتاب ، والقرآن العظيم ، حسبما تقدم من قول النبي ﷺ لأبيّ بن كعب : « هي السبع المثاني ، والقرآن العظيم الذي أوتيت »[١] .

وبعد هذا ، فالسبع المثاني كثير ، والكلُّ محتمل ، والنصُّ قاطع بالمراد ، قاطع بمن أراد التكليف والعناد ، وبعد تفسير النبي ﷺ فلا تفسير ، وليس للمتعرض إلى غيره إلاَّ النكير ، وقد كان يمكن لولا تفسير النبي ﷺ أن أحرِّرَ في ذلك مقالاً وجيزاً ، وأسبك من سنام المعارف إبريزاً، إلاّ أن الجوهر الأغلى من عند النبي ﷺ أولى وأعلى»[٢] .

وحين نقرر أهمية تفسير النبي ﷺ للقرآن الكريم في دفع الإشكال ورفعه ، فلابد من التحقق من صحة الأحاديث الواردة في ذلك كما يتعين طرحُ الضعيف منها ولو كان فيه رفعٌ للإشكال .

فمن ذلك ما أخرجه ابن أبي حاتم[٣] :

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه ، كتاب التفسير ، باب ما جاء في فاتحة الكتاب ، حديث رقم (٤٤٧٤) من حديث أبي سعيد بن المعلَّى لا من حديث أبي بن كعب رضي الله عنهما .

(٢) « أحكام القرآن » لابن العربي ٣/ ١١٣٦ .

(٣) ذكره ابن كثير وعزاه إلى ابن أبي حاتم ، وهو في القسم المفقود من تفسيره ، إلاّ أن المحقق استدركه من تفسير ابن كثير وغيره من المصادر .

حدثنا علي بن الحسين، حدثنا رجل سمّاه، حدثنا حسين الأشقر، عن قيس، عن الأعمش، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس قال: لما نزلت هذه الآية: ﴿قُل لَّآ أَسۡـَٔلُكُمۡ عَلَيۡهِ أَجۡرًا إِلَّا ٱلۡمَوَدَّةَ فِي ٱلۡقُرۡبَىٰۗ﴾ [الشورى: ٢٣] قالوا: يا رسول الله، من هؤلاء الذين أمر الله بمودتهم؟ قال: «فاطمة وولدها عليهم السلام».

وقد علّق ابن كثير على هذا الحديث بقوله: «وهذا إسناد ضعيف، فيه مبهم لا يُعرف، عن شيخ شيعي مُتَخَرِّق، وهو حسين الأشقر، ولا يقبل خبره في هذا المحل. وذكر نزول هذه الآية في المدينة بعيد، فإنها مكية ولم يكن إذ ذاك لفاطمة أولاد بالكلية، فإنها لم تتزوج بعلي إلاّ بعد بدر من السنة الثانية من الهجرة»[1].

وعلى هذا فإنه لم يرتض هذا التفسير وإن كان فيه حلٌّ لإشكال ورد على الصحابة ورفعه عنهم النبي ﷺ حيث قال: «والحق تفسير الآية بما فسرها به الإمام حبر الأمة وترجمان القرآن، عبدالله بن عباس، كما رواه عنه البخاري رحمه الله»[2].

---

(١) «تفسير القرآن العظيم» لابن كثير (ص١٦٦٨- طبعة المجلد الواحد).

(٢) الذي رواه البخاري عن ابن عباس: أنه سئل عن قوله: ﴿إِلَّا ٱلۡمَوَدَّةَ فِي ٱلۡقُرۡبَىٰۗ﴾ [الشورى: ٢٣] فقال سعيد ابن جبير: قربى آل محمد ﷺ. فقال ابن عباس: عجِلتَ، إن النبي ﷺ لم يكن بطنٌ من قريش إلاّ كان له فيهم قرابة. فقال: إلاّ أن تصلوا ما بيني وبينكم من القرابة.

أخرجه البخاري في الصحيح، كتاب التفسير، سورى الشورى، باب قوله: ﴿إِلَّا ٱلۡمَوَدَّةَ فِي ٱلۡقُرۡبَىٰۗ﴾، حديث رقم (٤٨١٨).

من هنا يتبين لنا أهمية البحث عن الصحيح من الأحاديث والآثار المفسرة للآيات التي يشكل معناها، وقد كان يمكن أن يدفع هذا الإشكال بما ورد في الحديث الضعيف ، إذ هو من باب المرفوع ولكن المنهج الصحيح يأبى ذلك .

* * *

المبحث الثامن

الإعراب وأثره في بيان المشكل


تفسير
مركز تفسير للدراسات القرآنية
Tafsir Center for Qur'anic Studies

المبحث الثامن

الإعراب وأثره في بيان المشكل

سبق أن أشرت إلى أن الإعراب من العلوم الجليلة التي اختصت بها العربية ، فهو الفارق بين المعاني المتكافئة في اللفظ ، وبه يُوقفُ على أغراض المتكلمين ، وذلك أن قائلاً لو قال : ما أحسن زيد، غير مُعرِبٍ، لم يعرف مراده .

ولو قال : ما أحسنَ زيداً ، أو : ما أحسنُ زيدٍ ؟ ، أو : ما أحسنَ زيدٌ ، لأبان بالإعراب عن المعنى الذي أراده ، ولعرفنا أنه تعجب ، ثم استفهم ، ثم نفى[1] .

واستخدم بعض المفسرين الإعراب في بيان المشكل ودفعه .

فمن ذلك ما ورد عنهم في قوله تعالى : ﴿ ۞ قَوْلٌ مَّعْرُوفٌ وَمَغْفِرَةٌ خَيْرٌ مِّن صَدَقَةٍ يَتْبَعُهَآ أَذًى ۗ وَٱللَّهُ غَنِىٌّ حَلِيمٌ ﴿٢٦٣﴾ ﴾ [البقرة :٢٦٣] .

فـ «مغفرة» أشكلت على جماعة من المفسرين، وفيها ثلاثة أقوال[2]:

---

(١) انظر : « الصاحبي » لابن فارس (ص٥٥) ، و «المزهر» للسيوطي ١/ ٣٢٩، و « التطبيق النحوي » لعبده الراجحي (ص١٦) ، و « معجم علوم اللغة العربية » لمحمد الأشقر (ص٦١) .

(٢) انظر : « جامع البيان » للطبري ٥/ ٥٢٠ (طبعة شاكر) ، و « إعراب القرآن » للنحاس ١/ ٣٣٤ ، و «مشكل إعراب القرآن» لمكي ١/ ١٣٩ ، و «الكشاف» للزمخشري ١/ ٣١٢ ، و « زاد المسير » لابن الجوزي ١/ ٣١٨ ، و « الجامع

الأول : أنها مغفرةٌ من المسؤول، واختلف في وجهها على قولين :

١- أنها إحسانٌ من المسؤول بترك المؤاخذة أو مقابلة إساءة السائل إذا وجد منه بعض الجفوة والأذى بسبب الرد .

ففي الآية على هذا نوعان من الإحسان : القول المعروف، والمغفرة.

٢- أن المغفرة بمعنى ستر المسؤول على سوء حالة السائل .

الثاني : أنها مغفرةٌ من الله تعالى ، و المعنى : مغفرةٌ لكم من الله تعالى بسبب القول المعروف ، خيرٌ من صدقةٍ يتبعها أذى .

الثالث : أنها مغفرةٌ من السائل ، والمعنى : مغفرةٌ وعفوٌ من السائل إذا رُدَّ وتعذّر المسؤول، خيرٌ من أن ينال بنفسه صدقة يتبعها أذى .

هذا هو مجمل الأقوال في الآية ، وقال النحاس : هذا مشكلٌ يبيّنه الإعراب .

أما كيفية بيان الإعراب لهذا الإشكال فيتضح فيما يلي :

١-إن قلنا إن كلمة « مغفرة » معطوفة على ﴿ ۞ قَوْلٌ مَّعْرُوفٌ ﴾ فإن المعنى الأول هو الصحيح ، فإن المغفرة على هذا صادرةٌ من المسؤول ، والذين قالوا بهذا القول اختلفوا في معنى المغفرة هل هي

لأحكام القرآن » للقرطبي ٣/ ٣١٠ ، و « بدائع التفسير الجامع لتفسير الإمام ابن قيم الجوزية » ليسري محمد ١/ ٤٢٠ ، و « الدر المصون » للسمين ٢/ ٥٨٤، و«تفسير القرآن العظيم » لابن كثير (ص٣٢٧ – طبعة المجلد الواحد) ، و«الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل » لبهجت عبدالواحد صالح ١/ ٣٦٩ .

الإحسان بترك المؤاخذة ، أو بمعنى الستر على السائل .

٢- وإن قلنا إن كلمة « مغفرة » مبتدأ ، فيتعيّن المصير إلى القول الثاني أو الثالث ؛ لأنه لا وجه للابتداء إلاّ ذلك ، إذ لو كان المراد أن المغفرة صادرة من المسؤول لقلنا بالعطف كما هو قول أصحاب القول الأول .

قال ابن القيم رحمه الله : « وأوضح الأقوال هو الأول ، ويليه الثاني ، والثالث ضعيفٌ جداً ؛ لأن الخطاب إنما هو للمنفق المسؤول لا للسائل الآخذ »[1] .

* * *

(١) « بدائع الفوائد » ١/ ٤٢٠-٤٢١ .

وانظر مثالاً آخر على هذا المبحث في « الجامع لأحكام القرآن » للقرطبي ٩/٧ ، حيث يقول : « وهو موضعٌ مشكل والإعراب يبينه » .





المبحث التاسع

الجمع بين الآيات بإعمال قواعد الترجيح عند المفسرين



المبحث التاسع

الجمع بين الآيات بأعمال قواعد الترجيح عند المفسرين

قد يسأل سائل لماذا اخترت في عنوان المبحث الجمع بين مصطلحي الجمع والترجيح؟

والجواب واضحٌ وظاهر: لأنه لا مجال لترجيح آية على آية كما هو العمل عند توهم التعارض بين الأحاديث، فهم يرجحون حديثاً على حديث عند التعارض الظاهر، ولهم في ذلك طرقٌ شتى، حاصلها العمل بالراجح وترك المرجوح.

أما هنا، فنحن مع كتاب الله - عز وجل -، فالجمع بين الآيات لابد منه، ومن طرق الجمع إعمال قواعد الترجيح، وهذا الترجيح ليس بين الآيات قطعاً، وإنما هو ترجيحٌ بين أقوال من فسّر الآيات، بحيث نختار القول الراجح ونترك القول المرجوح، وذلك لاستخدامه في عملية الجمع.

وهذا المسلك - الجمع - هو أبرز المسالك التي يسلكها المفسرون لدفع المشكل، وإنما أخّرته لأنه يتعلق بنوع واحد فقط من أنواع المشكل القرآني وهو ما أوهم التعارض من حيث الظاهر [1].

---

(١) وقد يتعلق نادراً بالقراءات كما قال الشوكاني في تفسيره «فتح القدير» عند قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّىٰ يَطْهُرْنَ ﴾ [البقرة: ٢٢٢]: «القراءتين بمنزلة الآيتين، فكما أنه يجب الجمع بين الآيتين المشتملة إحداهما على زيادة، بالعمل بتلك الزيادة، كذلك يجب الجمع بين القراءتين».

فمن الأمثلة على ذلك ما ورد عن ابن عباس رضي الله عنهما عندما أورد عليه نافع بن الأزرق عدداً من الآيات التي ظاهرها التعارض ، فجمع ابن عباس رضي الله عنهما بينها ، وأرشد نافعَ بن الأزرق إلى هذا المسلك فقال : « احفظ عني ما حدّثتك ، واعلم أن ما اختلف عليك من القرآن أشباه ما حدثتك ، فإن الله لم ينزل شيئاً إلاّ قد أصاب به الذي أراد ، ولكنَّ الناس لا يعلمون ، فلا يختلفنَّ عليك القرآن ، فإن كلاً من عندا لله - عز وجل - »[1] .

يقول الشاطبي في كتابه «الاعتصام» : « لا تضاد بين آيات القرآن، ولا بين الأخبار النبوية ، ولا بين أحدهما مع الآخر ، بل الجميع جارٍ على مهيع[2] واحد ، ومنتظم إلى معنى واحد ، فإذا أدّاه بادي الرأي إلى ظاهر اختلاف ، فواجب عليه أن يعتقد انتفاء الاختلاف؛ لأن الله تعالى قد شهد له أن لا اختلاف فيه ، فليقف وقوف المضطر السائل عن وجه الجمع »[3] .

ويقول شيخنا الشيخ محمد بن صالح بن عثيمين - رحمه الله - :

---

(١) أصل القصة في صحيح البخاري ، كتاب التفسير ، سورة حم السجدة (فصلت) ، وساق البخاري كلام ابن عباس مختصراً ، واللفظ الذي أوردته ذكره الخطيب البغدادي في كتابه « الفقيه والمتفقه » ١/ ٢٠٨ .

(٢) قال ابن منظور في « لسان العرب » (هيع) : « بلدٌ مَهيَعٌ : واسعٌ » فكأن الشاطبي يقول : إن نصوص الكتاب والسنة تجري على طريق واحد واسع ، لا تضاد فيه ولا اختلاف .

(٣) « الاعتصام » ٣/ ٣٨٢ .

«وإذا رأيت ما يوهم التعارض من ذلك فحاول الجمع بينهما ، فإن لم يتبين لك وجب عليك التوقف وتكل الأمر إلى عالمه »[1] .

وقد سبق في ثنايا هذا البحث نقلٌ عن كثير من المفسرين ممن سلك مسلك الجمع بين الآيات التي يوهم ظاهرها التعارض ، بل إن بعض أهل العلم صنّفوا كتباً مستقلة في ذلك[2] .

وفي ثنايا التفاسير قواعد كثيرة للترجيح بين المعاني وأقوال المفسرين، وسعى بعض أهل العلم لجمع المتفرق منها ، كما فعل الشيخ عبدالرحمن السعدي ـ رحمه الله ـ في كتابه « القواعد الحسان لتفسير القرآن »[3] .

---

(١) « أصول في التفسير » (ص٤٥).

(٢) من ذلك :

١- الرد على الزنادقة والجهمية » للإمام أحمد ، فالقسم الأول من الكتاب ردٌّ على الزنادقة فيما ادعوه من تعارض آي القرآن .

٢- « أنموذج جليل في أسئلة وأجوبة من غرائب آي التنزيل » وأحياناً يسمى « تفسير الرازي » ومؤلفه : هو محمد بن أبي بكر الرازي ، وسبق التعريف به .

٣- « دفع إيهام الاضطراب عن آي الكتاب » للشيخ الشنقيطي .

٤- « موهم الاختلاف والتناقض في القرآن الكريم» للباحث ياسر الشمالي رسالة ماجستير ، سبق التعريف بها كذلك .

(٣) ومن ذلك أيضاً ، رسالة الماجستير التي قدمها الباحث الشيخ حسين الحربي وعنوانها : « قواعد الترجيح عند المفسرين – دراسة نظرية تطبيقية » وهي مطبوعة .

ونحن هنا نستفيد من هذه القواعد في ترجيح أحد المعاني في آية، ثم نعمل على الجمع بينها وبين آية أخرى .

وقد نستخدم القواعد الترجيحية إذا أظهرت المعنى الراجح وتبين لنا أنه لا يعارض في الحقيقة الآية الأخرى التي توهم البعض أنها تعارضها .

وقد تكثر أمامنا أوجه الجمع بين الآيات المتوهم فيها التعارض ، فنستخدم قواعد الترجيح لاختيار الجمع الأقوى والأنسب من بين الأوجه الأخرى .

والجمع بين النصوص هو الواجب إن أمكن ، ولا خلاف بين أهل العلم في إعمال الجمع، وإنما اختلفوا في ترتيبه عند وجود التعارض، فالحنفية يرون أن الجمع مرتبةٌ تلي الترجيح ، بينما ذهب جمهور أهل العلم إلى تقديم الجمع[١] .

ولكن هذا الاختلاف إنما هو في الفقه والحديث ، ولذلك تذكر هذه المسألة في أصول الفقه[٢] ، ومصطلح الحديث[٣] .

أما وحديثنا عن القرآن الكريم فلابد من الجمع أولاً .

---

(١) انظر : « التعارض والترجيح » (ص٦٤-٧٨) للدكتور : محمد الحفناوي .

(٢) انظر : « اللمع في أصول الفقه » لأبي إسحاق الشيرازي (ص١٧٣) ، و«روضة الناظر» لابن قدامة ٣/ ١٠٢٩ .

(٣) انظر : « فتح المغيث بشرح ألفية الحديث » ٤/ ٦٥ للسخاوي ، و « تدريب الراوي » ٢/ ٦٥١ للسيوطي .

ثـم يصـار إلى الترجـيح بين أقوال المفسرين لاستخدام هذا الترجيح فـي الجمع .

قـال الشوكاني : « ومن شروط الترجيح التي لابد من اعتبارها أن لا يمكـن الجمـع بين المتعارضين بوجه مقبول ، فإن أمكن ذلك تعين المصير (إليه) ولم يجز المصير إلى الترجيح »[1] .

* * *

(١) « إرشاد الفحول » للشوكاني ٢/ ٧٨٥ .

ومـا بـين القوسـين سـقط مـن طبعة دار السلام واستدركته من طبعة المكتبة التجارية .





المبحث العاشر

النســـخ

* * *



المبحث العاشر

النسخ

ليس ذكر النسخ هنا من باب الترتيب ، بمعنى أنه إذاتعذر الجمع والترجيح انتقلنا للنسخ ، بل لابد من تحقق شروط النسخ كاملة فإن لم توجد هذه الشروط انتقلنا من الجمع والترجيح إلى التوقف كما سيأتي .

وبذلك يُعلم أن ذكر النسخ هنا لا يعدو كونه طريقة من طرق دفع الإشكال الوارد على الآيات عند البعض ، وليس مرتبةً يُصار إليها بطريقة آلية إن صح التعبير .

ولستُ هنا بصدد دراسة النسخ عند المفسرين ، فقد كُتبت فيه عدد من المؤلفات قديماً وحديثاً ، النظري والتطبيقي بشكل سواء .

إنما غرضناالإشارة إلى أن النسخ يعد أحد طرق دفع الإشكال الوارد على الآيات عند البعض .

كما أنه لا يدخل معنا في هذا المبحث إلاّ النوع الثالث من أنواع النسخ وهو نسخ الحكم وبقاء التلاوة[1] .

---

(١) وذلك لأن حديثنا في هذا البحث حول المشكل في القرآن الكريم ، أما النوع الأول : نسخ التلاوة والحكم (مثل آية التحريم بعشر رضعات) ، والنوع الثاني : وهو نسخ التلاوة وبقاء الحكم (مثل آية الرجم) ، فلأنها غير متلوة الآن ، فلا تدخل في المشكل القرآني ، وإنما هي مباحث في الشريعة عموماً ، وبعضها يحتاج لبيان كما فعل عمر ﷺ في آية الرجم ، والسبب في ذلك أنه حكم شرعي باقٍ مع أن تلاوته منسوخة .

وقـد رأيـنا فــي ثـنايا المبحث الثالث عشر من الفصل الثاني أن من أسـباب استشكال الآيات : احتمال الآية للإحكام أو النسخ ، وأوردت مثالين مما قيل بالنسخ فيهما ، وثبت أن لا نسخ فيهما .

فيتـلخص ممـا سبق أنه يجب الاعتناء بهذه القضية وعدم الاستعجال فيها .

أمـا بالنسـبة للأمـثلة على هذا الباب فكل قضية صحّ القول بالنسخ فـيها ، لم يـلجأ أهـل العـلم للقول به إلاّ بعد الاستشكال وعدم إمكانية الجمع[١] .

* * *

(١) يـتفاوت القـول بالنسـخ بـين أهـل العـلم ما بين مكثر ومقل ، ومن أحسن الكتـب الـتي ألفـت فـي النسخ عند المتأخرين : « النسخ فـي القرآن الكريم » للدكتور مصطفى زيد، و«فتح المنان في نسخ القرآن» للشيخ علي العريض .

المبحث الحادي عشر

التوقـــف

* * *

المبحث الحادي عشر

التوقف

يُرادُ بالتوقف هنا : الامتناع إلى أمد عن إصدار حكمٍ يُرفعُ به الإشكال الوارد على معنى الآية لعدم القبول بهذا الحكم عند المتوقف[1] .

والتقييد الوارد في التعريف بقولي : « إلى أمد » نعني به إلى غاية ، وهي العثور على ما يدفع به الإشكال ، فحينئذ يتعين المصير إليه .

والتوقف من المفسر في ما لم يتضح أفضل وأولى من أن يقول في الآية بلا علم ، فيدخل في باب القول على الله تعالى بلا علم .

وفي الكتاب والسنة وآثار الصحابة وعمل أهل العلم دليلٌ على ما نقول :

أما دلالة الكتاب ، ففي قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ ۚ إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُو۟لَـٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا ﴿٣٦﴾ ﴾ [الإسراء : ٣٦] .

وقوله تعالى : ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَٱلْإِثْمَ وَٱلْبَغْىَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُوا۟ بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ سُلْطَـٰنًا وَأَن تَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾ [الأعراف : ٣٣] .

والقول في المشكل بلا علم هو النتيجة المنتظرة لمن يستعجل ولا يتبين الصواب ، فليس التوقف إلا مؤقتاً لحين العثور على ما يدفع به الإشكال كما قدمنا ، و إلاَّ فإنه سيقع في القول على الله تعالى بلا علم .

---

(١) هذا التعريف مستفادٌ من الزركشي في « البحر المحيط » ١/ ٢٠٨ .



قـال ابـن جرير الطبري : « القائل في دين الله بالظن ، قائلٌ على الله ما لم يعلم »[١] .

وأمـا السـنة ، فمـنها ما أخرجه مسلم في صحيحه من حديث المغيرة ابـن شـعبة رضي الله عنه قال : لمّا قدمت نجران سألوني ، فقالوا : إنكم تقرؤون : ﴿يَـٰٓأُخۡتَ هَـٰرُونَ﴾ [مريم : ٢٨] وموسى قبل عيسى بكذا وكذا .

فـلمّا قدمـت عـلى رسـول الله ﷺ سـألته عـن ذلك فقال : « إنهم كانوا يُسَمُّونَ بأنبيائهم والصالحين قبلهم »[٢] .

ففـي الحديـث أن المغـيرة سُئل عن الآية ، فأشكلت عليه ولم يعرف الجـواب ، فـتوقف إلى أن قَدِمَ على النبي ﷺ فسأله عنها ، فأجابه ﷺ ، ولم ينكر عليه التوقف ، وأقرَّهُ على ما فعل .

وتوقـف ابـن عـباس رضـي الله عنهما فيما أخرجه الطبري عن ابن أبـي مليكة قال : سأل رجل ابن عباس عن يومٍ كان مقداره خمسين ألف سـنة ؟ قـال : فاتَّهَمَـهُ، فقـيل له فـيه ، فقال : ما يوم كان مقداره خمسين ألـف سـنة ؟ فقـال : إنمـا سألتك لتخبرني ، فقال : هما يومان ذكرهما الله جلَّ وعزَّ ، الله أعلم بهما، وأكره أن أقول فـي كتاب الله بما لا أعلم[٣] .

وعن معاذ بن جبل ﷺ قال : « يقرأ القرآن رجلان : فرجل له فيه

---

(١) « جامع البيان » للطبري ١/ ٧٨-٧٩ (طبعة شاكر) .

(٢) أخـرجه مسـلم فـــي صـحيحه ، كتاب الآداب ، باب النهي عن التكني بأبي القاسم ، وبيان مايستحب من الأسماء ، حديث رقم (٢١٣٥) .

(٣) « جامع البيان » للطبري ٢٩/ ٧٢ .

هوىً ونية ، يفليه فلي الرأس ، يلتمس أن يجد فيه أمراً يخرج به على الناس ، أولئك شرار أمتهم ، أولئك يعمي الله عليهم سبل الهدى .

ورجل يقرؤه ليس فيه هوى ولا نية يفليه فلي الرأس ، فما تبين له منه عمل به ، وما اشتبه عليه وكله إلى الله ، ليتفقهن فيه فقهاً ما فقهه قومٌ قط ، حتى لو أن أحدهم مكث عشرين سنة ، فليبعثن الله له من يبين له الآية التي أشكلت عليه ، أو يفهمه إياها من قبل نفسه»[(١)] .

وكان عمر ﷺ إذا وقع مشكلٌ في كتاب الله يستدعي ابن عباس ويقول له : « غص غواص »[(٢)] .

فعمر كان يتوقف ويستدعي ابن عباس رضي الله عنهما .

ونقل ابن عبد البر[(٣)] عن ابن وهب[(٤)] في كتاب « المجالس » قال :

---

(١) نقله شيخ الإسلام ابن تيمية في « مجموع الفتاوى » ١٧/ ٣٩٤ ، ولم أجد من أخرجه بعد البحث ، وقال عنه شيخ الإسلام : « أثر معروف رواه الجوزجاني والطلمنكي » .

(٢) ذكره أبوحيان في « البحر المحيط » ٢/ ٣٨٥ ، وعزاه في « كنز العمال » إلى ابن سعد ولم أجده في « الطبقات الكبرى » بعد البحث .
وأخرجه الإمام أحمد في « فضائل الصحابة » (١٩٤٠) .

(٣) هو الإمام العلامة حافظ المغرب أبوعمر يوسف بن عبدالله بن محمد ابن عبدالبر النمري الأندلسي القرطبي المالكي، صاحب التصانيف النافعة والمؤلفات الفائقة ، منها : « الاستذكار » و « التمهيد » و « جامع بيان العلم وفضله» ، توفي سنة (٤٦٣هـ) . ترجمته في « سير أعلام النبلاء » ١٨/ ١٥٣ ، و « شذرات الذهب » ٥/ ٢٦٦ .

(٤) هو الإمام الحافظ عبدالله بن وهب بن مسلم أبومحمد الفهري ، أخذ العلم عن

« سمعـت مالكـاً يقول : ينبغي للعالم أن يألف فيما أشكل عليه قول : لا أدري ، فإنه عسى أن يهيأ له خير .

قال ابن وهب : وكنت أسمعه كثيراً ما يقول : لا أدري .

و قـال في موضـع آخـر : لـو كتبـنا عـن مـالك لا أدري ، لملأنـا الألواح»[١] .

ويقـول ابـن عـبد البر أيضاً : « من أشكل عليه شيء لزمه الوقوف ، ولم يجـز له أن يحـيل عـلى الله قولاً في دينه لا نظير له من أصل ولا هو في معنى أصل ، وهذا الذي لا خلاف فيه بين أئمة الأمصار قديماً وحديثاً فتدبره»[٢] .

وهـذا مـالك الإمام يقول : « إني لأُفكِّرُ فـي مسألة منذ بضع عشرة سنة ، فما اتفق لي فيها رأيٌ إلىالآن » [٣] .

وقـال شـيخ الإسـلام ابـن تـيمة : « كلام أهل التفسير من الصحابة والـتابعين شـاملٌ لجمـيع القـرآن ، إلاّ مـا قد يشكل على بعضهم فيقف فيه، لا لأنَّ أحداً من الناس لا يعلمه ، لكن لأنه هو لم يعلمه » [٤] .

مـالك والليـث وغيرهـم ، وكـان من بحور العلم ، ولـه عدد من المصنفات ، منها : «الموطـأ » و«الجـامع» و «تفسـير غريـب الموطأ » وغيرها ، توفي سنة (١٩٧هـ) . ترجمته فـي «سير أعلام النبلاء» ٩/ ٢٢٣ ، و«شذرات الذهب» ٢/ ٤٥٥ .

(١) « جامع بيان العلم وفضله » لابن عبدالبر ٢/ ٨٣٩ .

(٢) « جامع بيان العلم وفضله » لابن عبدالبر ٢/ ٨٤٨ .

(٣) « الموافقات » للشاطبي ٥/ ٣٢٣ .

(٤) « مجموع الفتاوى » ١٧/ ٣٩٦ .

والنقل السابق عن شيخ الإسلام يقودنا للحديث عن نقطة مهمة تتعلق بالتوقف.

وهي أننا عندما نثبت القول بالتوقف فنحن نعنى به : التوقف إلى أمد ، لا إلى الأبد ، وبمعنىً آخر : فإنه يلزم كل مستشكل للآيات أن يستمر في البحث عن ما يزيل الإشكال ويدفعه تحقيقاً للأمر الإلهي بتدبر الكتاب : ﴿ أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَآ ﴾ [محمد : ٢٤] ، وقال تعالى : ﴿ كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ إِلَيْكَ مُبَٰرَكٌ لِّيَدَّبَّرُوٓاْ ءَايَٰتِهِۦ وَلِيَتَذَكَّرَ أُوْلُواْ ٱلْأَلْبَٰبِ ﴾ [ص : ٢٩] .

فالتوقف لا يعني أن الآيه لا معنى لها ، وأن استشكالها حائلٌ دائم عن تدبرها والعمل بمدلولها، وذلك لأن المذهب الصحيح بالاتفاق أنه ليس في القرآن الكريم ما لا معنى له(١).

وإذا عرفنا أن شيخ الإسلام ممن قال بالتوقف عند استشكال الآيات كما سبق النقل عنه، فهو كذلك ممن فعله كما نقل ذلك عنه ابن كثير في « تفسيره » عند كلامه على قوله تعالى : ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَٰتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَٰتُكُمْ وَعَمَّٰتُكُمْ وَخَٰلَٰتُكُمْ وَبَنَاتُ ٱلْأَخِ وَبَنَاتُ ٱلْأُخْتِ وَأُمَّهَٰتُكُمُ ٱلَّٰتِىٓ أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَٰتُكُم مِّنَ ٱلرَّضَٰعَةِ وَأُمَّهَٰتُ نِسَآئِكُمْ وَرَبَٰٓئِبُكُمُ ٱلَّٰتِى فِى حُجُورِكُم مِّن نِّسَآئِكُمُ ٱلَّٰتِى دَخَلْتُم بِهِنَّ فَإِن لَّمْ تَكُونُواْ دَخَلْتُم بِهِنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ وَحَلَٰٓئِلُ أَبْنَآئِكُمُ ٱلَّذِينَ مِنْ أَصْلَٰبِكُمْ وَأَن تَجْمَعُواْ بَيْنَ ٱلْأُخْتَيْنِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ إِنَّ ٱللَّهَ

---

(١) انظر : «مجموع الفتاوى » ١٧/ ٣٩٠-٣٩١ ، و« المختصر في أصول الفقه » لابن اللحام (ص٧٣) .



كَانَ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴿٢٣﴾ ﴾ [النساء : ٢٣] .

حيث قيّد تحريم الربيبة [١] بوصف أنها في حجر الزوج ، فهل الربيبة إذا لم تكن في حجره حلال له ، هذا وجه الإشكال [٢] .

فتكلم ابن كثير عن الآية ونقل مذاهب أهل العلم فيها ثم قال : «وحكى لي شيخنا الحافظ أبو عبد الله الذهبي أنه عرض هذا على الشيخ الإمام تقي الدين ابن تيمية – رحمه الله – فاستشكله وتوقف في ذلك» [٣] .

وبذلك يتبين أهمية التوقف وأنه من الطرق المعتبرة في دفع الإشكال وفي ذلك أيضاً يقول شيخنا محمد بن صالح بن عثيمين رحمه الله : «وإذا رأيت ما يوهم التعارض من ذلك فحاول الجمع بينهما ، فإن لم يتبين لك وجب عليك التوقف وتكل الأمر إلى عالمه » [٤] .

فينبغي للمسلم الحذر من الإقدام على القول في كتاب الله تعالى بلا علم ، خاصةً في الآيات المشكلة ، والتي يلزم للقول فيها ودفع الإشكال عنها أن يكون المتكلم من الراسخين في العلم .

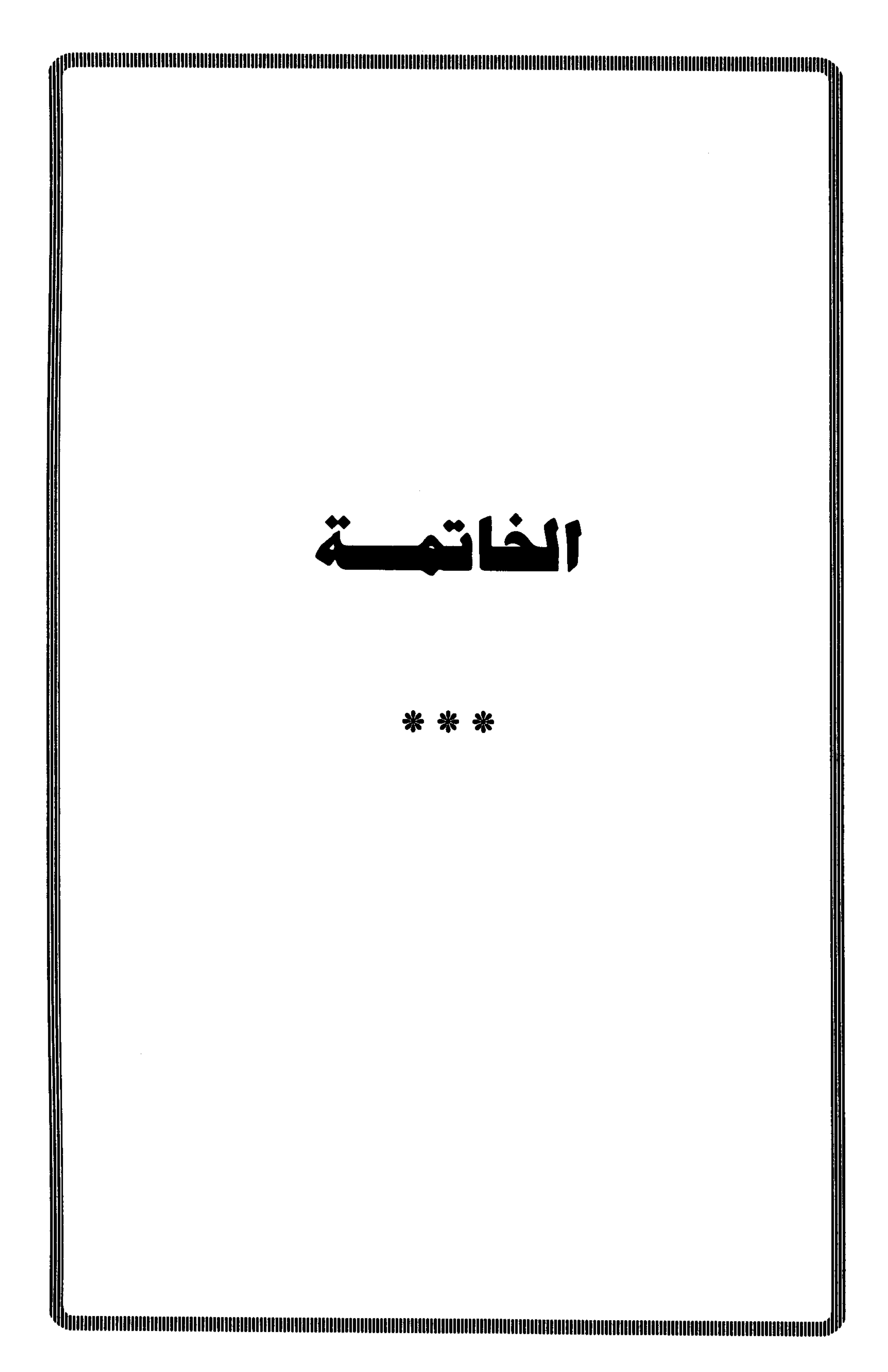
---

(١) الربيب : هو ابن الزوجة وابن ابنها أو ابن ابنتها وإن سفل ، والأنثى ربيبة .
انظر : « الموسوعة الفقهية الميسرة» للدكتور محمد رواس قلعة جي ١/ ٩٣٣ .

(٢) سبق الحديث عن هذا الإشكال وبيان الراجح في أثناء الحديث عن المبحث الرابع عشر من مباحث الفصل الثاني ، وإنما المقصود نقل التوقف فيها عن شيخ الإسلام ابن تيمية – رحمه الله – .

(٣) « تفسير القرآن العظيم » لابن كثير ٢/ ٨٨٠ .

(٤) « أصول في التفسير » (ص٤٥) .



الخاتمة

* * *



الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات ، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ، وبعد :

فقد عشت مع موضوع : « مشكل القرآن الكريم » ما يزيد على ثلاث سنوات أجمع متفرقه وأرتب مسائله وأضبط مشكله ، فجاء بهذه الصورة التي أرى أنها تفتح الطريق أمام الباحثين في الدراسات القرآنية عن المشكل في القرآن الكريم، وقد ظهر لي بعض النتائج المنثورة في ثنايا البحث أشير هنا إلى بعض منها وإلى ما أراه من توصيات للباحثين والمهتمين بالدراسات القرآنية :

أولا : أن البحث في المشكل يتطلب تمييز الاتجاهات العقدية والفقهية لمؤلفي الكتب والمصادر التي يُرجع إليها ، لما في ذلك من تأثير على ما يدونونه من علوم .

ثانيا : أن معرفة المشكل في القرآن الكريم وكيفية دفعه من العلوم المهمة التي ينبغي توافرها لمن أراد أن يفسر كلام الله تعالى .

ثالثا : أن الإشكال في القرآن الكريم أمرٌ نسبي ، فقد يشكل على أحد ما لا يشكل على الآخر ، وبذلك يتبين أنه :

أ- ليس كل استشكال للآيات له اعتباره وحظه من النظر .

ب- ينبغي النظر إلى التفاسير ذات الاتجاه الواحد على هذا الأساس ، فالتفاسير الفقهية – مثلاً – تتناقل المشكل الواحد فيما بينها ،

وقد لا يذكره أصحاب التفاسير اللغوية مطلقاً .

ج- ليس في القرآن الكريم آياتٌ لا يعلم معناها ، ولكن القضية أنه قد يخفى المعنى على البعض دون البعض .

رابعا : أن الحاجة إلى بيان المشكل تزداد كلما كان الزمان زمان جهل وبعد عن آثار النبوة ، بينما تقل كلما كان الزمان زمان علم وفضل ، ويتضح ذلك لمن نظر في تاريخ علم التفسير .

خامسا : أن العلم بالمشكل القرآني أمرٌ مرغبٌ فيه ، وأن نشره والكلام فيه يتطلب الرسوخ في العلم من قبل المتكلم نفسه ، مع وجود حاجة السائل إلى البيان ودفع الإشكال عنه وتوفر النية السليمة لديه .

سادسا : لوجود المشكل في القرآن الكريم حكمٌ جليلة ، وفوائد مهمة ، من أبرزها :

أ- كان من أساليب العرب في الكلام ما يحتاج إلى إعمال الفكر وكدِّ الذهن للوصول إلى مرمى قائله وقصده ، وهذا الأسلوب هو المستحلى عندهم ، فكان الاختصار والإطناب ، والتقديم والتأخير ، والحقيقة والمجاز ، والإشارات والتلويحات .

وكذلك كان نزول القرآن حافلاً بالكثير من الوجوه البلاغية والأنواع البيانية وفق أساليب العرب في كلامهم .

ب- أنه لو كان القرآن كله ظاهراً مكشوفاً يستوي في معرفته العالم والجاهل ، لبطل التفاضل بين الناس ، فكان في ذلك حثٌّ للعلماء

على النظر الموجب للعلم بغوامضه ، والبحث عن دقائقه ، فإن استدعاء الهمم لمعرفة ذلك من أعظم القُرَب .

ج- ابتلاء الله لعباده ، حتى يميز الخبيث من الطيب ، وصادق الإيمان من المنافق ، فإن من يحاول التشكيك في القرآن ، وإظهار تعارض آياته فلا شك في نفاقه وإلحاده .

د- البحث في المشكل يوجب بذل المزيد من الجهد والمشقة للوصول إلى ما يدفع الإشكال ، مما يحصل معه المزيد من الثواب .

هـ- البحث في المشكل يوجب على الباحث تحصيل علوم شرعية كثيرة من الحديث والفقه واللغة والنحو وغيرها ، وذلك لاستعمالها في دفع المشكل فكان وجود المشكل سبباً في تحصيل هذه العلوم .

سابعا : هناك أسبابٌ تُستَشْكَلُ الآيات لأجلها ، منها :

أ- أن الإنسان قد ينشأ على عقيدة مخالفة ، ثم يبدأ بعرض نصوص الكتاب والسنة عليها ، فما أمكنه أن يتأوّله على عقيدته تأوله ، وإلاّ قال إن هذه النصوص من المشكل والمتشابه .

ب- أن يتوهم قارئ القرآن اتحاد الموضوع الذي تتحدث عنه الآيات ، بينما الحق أن كل آية لها موضوعها الذي يختلف عن الآية الأخرى .

ج- أنه قد تتحدث الآيات عن موضوع واحد ، ولكن موضع ومكان آية يختلف عن موضع ومكان آية أخرى .

د- أنه قد تَرِدُ عدد من الآيات تتحدث عن شيء واحد بألفاظ مختلفة ، وذلك ناشيءٌ عن أنها تحكي أحوالاً وأطواراً لهذا الشيء .

هـ- توهم تعارض الآية أو الآيات مع الأحاديث النبوية .

ثامنا : من أنواع المشكل القرآني :

أ- ما يظن فيه تعارض واختلاف بين الآيات مع بعضها البعض أو مع الأحاديث أو توهم استحالة المعنى المفهوم من الآية .

ب- المتشابه النسبي الذي هو أحد أنواع المتشابه المعنوي .

ج- المشكل اللغوي بجميع صوره .

د- ما يتعلق بالقراءات ورسم المصحف .

تاسعا : يلزم كل مستشكل للآيات أن يستمر في البحث عن ما يزيل الإشكال ويدفعه ، وذلك تحقيقاً للأمر الإلهي بتدبر الكتاب : ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَآ ﴾ [محمد : ٢٤] ، وقوله تعالى : ﴿كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ إِلَيْكَ مُبَٰرَكٌ لِّيَدَّبَّرُوٓاْ ءَايَٰتِهِۦ وَلِيَتَذَكَّرَ أُوْلُواْ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ [ص: ٢٩] .

وقد أشارت الدراسة إلى إحدى عشرة طريقة مما يدفع به الإشكال عن آيات القرآن الكريم.

عاشرا : أن حصر الآيات المشكلة التي وردت في كتب التفسير لا يستطيع تناولها بالدراسة العلمية الجادة فردٌ واحد ، لذا فإني أوصي بأن يتناولها طلاب الدراسات العليا في الأقسام العلمية المتخصصة وذلك سعياً لتقليل استشكال الآيات .

وفي الختام .. أسأل اللهَ تبارك وتعالى أن يتقبل هذا العمل ويجعله خالصاً لوجهه الكريم ، وأن يعفو عني ويغفر لي ، فالخير أردتُ ، والله من وراء القصد .

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وآله وصحبه أجمعين

* * *





الفهارس

- فهرس الآيات .
- فهرس القراءات .
- فهرس الأحاديث .
- فهرس الآثار .
- فهرس الأعلام .
- فهرس المصادر والمراجع .
- فهرس الموضوعات .

* * *



الفهارس

الآيات القرآنية

الآية	رقمها	الصفحة
الفاتحة		
﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾	٥	٣٠٤
سورة البقرة		
﴿وَمَا يُضِلُّ بِهِۦٓ إِلَّا ٱلْفَٰسِقِينَ﴾	٢٦	٢٥٧
﴿قَالُوا۟ ٱدْعُ لَنَا رَبَّكَ ... لَمُهْتَدُونَ﴾	٧٠	٢٦٠/٢٤٤
﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ... يُوقِنُونَ﴾	١١٨	٢٤٤
﴿ٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ ... هُمُ ٱلْخَٰسِرُونَ﴾	١٢١	٣٥٦
﴿قَدْ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ ... بِغَٰفِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ﴾	١٤٤	٣٠٩
﴿وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ... بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾	١٤٩	٣٠٨
﴿وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ ... وَلَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾	١٥٠	٣٠٨
﴿۞ إِنَّ ٱلصَّفَا ... يَطَّوَّفَ بِهِمَا﴾	١٥٨	٩٩/١٠٠/٣٥١/ ٣٥٢
﴿وَلَكُمْ فِى ٱلْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ يَٰٓأُو۟لِى ٱلْأَلْبَٰبِ﴾	١٧٩	١٩٩/١٩٨
﴿فَمَنْ خَافَ مِن مُّوصٍ .... رَّحِيمٌ﴾	١٨٢	٥٧
﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِى ... إِذَا دَعَانِ﴾	١٨٦	٣٤٠
﴿وَكُلُوا۟ وَٱشْرَبُوا۟ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ ٱلْخَيْطُ ٱلْأَبْيَضُ مِنَ ٱلْخَيْطِ ٱلْأَسْوَدِ مِنَ ٱلْفَجْرِ﴾	١٨٧	٨٧/٢١٨/٢٩٢/ ٣٣٩
﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِى ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَقُضِىَ ٱلْأَمْرُ وَإِلَى ٱللَّهِ تُرْجَعُ ٱلْأُمُورُ﴾	٢١٠	٦٣/٥٩
﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ ... كَبِيرٌ﴾	٢١٧	٣٠٧
﴿وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّىٰ يَطْهُرْنَ﴾	٢٢٢	٣٩١

الآية	رقمها	الصفحة
﴿كَانَ عَزِيزًا حَكِيمًا﴾	٥٦	٩٢
﴿سَمِيعًا بَصِيرًا﴾	٥٨	٩٢
﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ... كَثِيرًا﴾	٨٢	٢٣/ ٢٦/ ٨٢/ ١٢١/ ٢٣٤/ ٢٥٤/ ٢٥٩
﴿وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا﴾	٩٦	٩٢
﴿فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ ... الَّذِينَ كَفَرُوا﴾	١٠١	٢٢١
﴿وَلَنْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَعْدِلُوا ... وَلَوْ حَرَصْتُمْ﴾	١٢٩	١٣٣
﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا﴾	١٦٤	٣٥٩
﴿فَإِنْ كَانَتَا اثْنَتَيْنِ فَلَهُمَا الثُّلُثَانِ مِمَّا تَرَكَ﴾	١٧٦	١٠١
المائدة		
﴿مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَافِحِينَ﴾	٥	٢١٢
﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ... إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾	٦	١٥٧
﴿۞ يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ ... مِنَ النَّاسِ﴾	٦٧	١٢١
﴿كَانُوا لَا يَتَنَاهَوْنَ... عَنْ مُنْكَرٍ فَعَلُوهُ﴾	٧٩	٥٨
﴿لَيْسَ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا ... اتَّقَوْا وَآمَنُوا﴾	٩٣	٣٧٣
﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا شَهَادَةُ بَيْنِكُمْ... الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ﴾	١٠٦/ ١٠٨	١٧٧
﴿قَالُوا لَا عِلْمَ لَنَا إِنَّكَ أَنْتَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ﴾	١٠٩	٦٠
الأنعام		
﴿وَاللَّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ (٢٣)﴾	٢٣	٩٢
﴿وَهُوَ الْقَاهِرُ ... وَهُمْ لَا يُفَرِّطُونَ (٦١)﴾	٦١	١٤٩
﴿۞ وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ ... ضَلَالٍ مُبِينٍ (٧٤)﴾	٧٤	٦١
﴿الَّذِينَ آمَنُوا ... مُهْتَدُونَ (٨٢)﴾	٨٢	٧/ ٨٧/ ٩٨/ ٣٦٥
﴿مُشْتَبِهًا وَغَيْرَ مُتَشَابِهٍ﴾	٩٩	٢٤٥/ ٢٤٦
﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ (١٠٩)﴾	١٠٩	٦٤/ ٣٢١

﴿وَنُقَلِّبُ أَفْـِٔدَتَهُمْ ... يَعْمَهُونَ ﴿١١٠﴾﴾	١١٠	٣٢١/١٧٨
﴿كَذَٰلِكَ يَجْعَلُ ٱللَّهُ ٱلرِّجْسَ عَلَى ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ﴾	١٢٥	٢٥٧
﴿وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَٰدِهِمْ﴾	١٣٧	١٩١
﴿وَهُوَ ٱلَّذِىٓ أَنشَأَ ... مُخْتَلِفًا أُكُلُهُۥ﴾	١٤١	٦٢
﴿هَلْ يَنظُرُونَ ... أَوْ يَأْتِىَ رَبُّكَ﴾	١٥٨	٣٦٠
الأعراف		
﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّىَ ٱلْفَوَٰحِشَ... مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿٣٣﴾﴾	٣٣	٤٠٣
﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ... هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴿٤٢﴾﴾	٤٢	٣٥٩-٣٦٠
﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُۥ يَوْمَ يَأْتِى تَأْوِيلُهُۥ﴾	٥٣	٢٦٤
﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ يُغْشِى ٱلَّيْلَ ٱلنَّهَارَ﴾	٥٤	١٢٨
﴿وَلَمَّا جَآءَ مُوسَىٰ ... لَن تَرَىٰنِى﴾	١٤٣	٥٦
﴿وَلَمَّا سُقِطَ فِىٓ ... مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ ﴿١٤٩﴾﴾	١٤٩	٢٩٨
﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنِّى رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا﴾	١٥٨	١٢١
﴿لِمَ تَعِظُونَ قَوْمًا ... يَتَّقُونَ ﴿١٦٤﴾﴾	١٦٤	٣٧٠
﴿فَلَمَّا نَسُوا۟ مَا ذُكِّرُوا۟ بِهِۦٓ... بِعَذَابٍۭ بَـِٔيسٍۭ﴾	١٦٥	٣٧١
الأنفال		
﴿كَمَآ أَخْرَجَكَ رَبُّكَ ... لَكَٰرِهُونَ ﴿٥﴾﴾	٥	١١٦
﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ رَمَىٰ﴾	١٧	١٥٠
﴿وَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ يَحُولُ بَيْنَ ٱلْمَرْءِ وَقَلْبِهِۦ﴾	٢٤	١٧٩
التوبة		
﴿لَا تَقُمْ فِيهِ أَبَدًا﴾	١٠٨	٢٩١
يونس		
﴿إِنَّمَا بَغْيُكُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُم﴾	٢٣	١٩٩
﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ قَدْ جَآءَتْكُم... وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ ﴿٥٧﴾﴾	٥٧	١٢٢

﴿ وَلَا تَقْفُ مَا... عَنْهُ مَسْـُٔولًا ﴿٣٦﴾ ﴾	٣٦	٤٠٣
﴿ وَمَا مَنَعَ ٱلنَّاسَ ... بَشَرًا رَّسُولًا ﴿٩٤﴾ ﴾	٩٤	٣١١
﴿ وَمَن يَهْدِ ٱللَّهُ ... زِدْنَٰهُمْ سَعِيرًا ﴿٩٧﴾ ﴾	٩٧	١٣٩
الكهف		
﴿ وَيُنذِرَ ٱلَّذِينَ قَالُوا۟ ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ وَلَدًا ﴾	٤	٢٨٣
﴿ وَرَءَا ٱلْمُجْرِمُونَ ٱلنَّارَ فَظَنُّوٓا۟ أَنَّهُم مُّوَاقِعُوهَا ﴾	٥٣	١٣٩
﴿ وَمَا مَنَعَ ٱلنَّاسَ... ٱلْعَذَابُ قُبُلًا ﴿٥٥﴾ ﴾	٥٥	٣١١
مريم		
﴿ يَٰٓأُخْتَ هَٰرُونَ ﴾	٢٨	٤٠٤
﴿ وَقَالُوا۟ ٱتَّخَذَ ٱلرَّحْمَٰنُ وَلَدًا ﴿٨٨﴾ لَّقَدْ جِئْتُمْ شَيْـًٔا إِدًّا ﴿٨٩﴾ ﴾	٨٨/٨٩	٢٨٣
طه		
﴿ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ ... نَبَاتٍ شَتَّىٰ ﴿٥٣﴾ ﴾	٥٣	٣٠٤
﴿ إِنْ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ ﴾	٦٣	٣٢٦-٣٢٧
﴿ وَلَا يَمْلِكُ لَهُمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا ﴿٨٩﴾ ﴾	٨٩	٢٩٤
الأنبياء		
﴿ لَوْ أَرَدْنَآ أَن نَّتَّخِذَ لَهْوًا لَّٱتَّخَذْنَٰهُ مِن لَّدُنَّآ ﴾	١٧	١٧٣/٢٨٤
﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾	٢٢	١٧٣/٢٨٤
﴿ وَحَرَٰمٌ عَلَىٰ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَٰهَآ أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ ﴿٩٥﴾ ﴾	٩٥	٣٠٦
الحج		
﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ... عَذَابَ ٱللَّهِ شَدِيدٌ ﴿٢﴾ ﴾	١/٢	٢٩٨
﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَعْبُدُ ٱللَّهَ ... وَلَبِئْسَ ٱلْعَشِيرُ ﴿١٣﴾ ﴾	١١/١٣	٢٩٢
المؤمنون		
﴿ وَٱلَّذِينَ يُؤْتُونَ مَآ ءَاتَوا۟ وَّقُلُوبُهُمْ وَجِلَةٌ ﴾	٦٠	٨٨
﴿ أُو۟لَٰٓئِكَ يُسَٰرِعُونَ فِى ٱلْخَيْرَٰتِ وَهُمْ لَهَا سَٰبِقُونَ ﴿٦١﴾ ﴾	٦١	٨٨
﴿ فَلَآ أَنسَابَ بَيْنَهُمْ يَوْمَئِذٍ وَلَا يَتَسَآءَلُونَ ﴿١٠١﴾ ﴾	١٠١	٩٢

﴿أَوَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ﴾	٢٦	٣١٩
الأحزاب		
﴿يَٰٓأَيُّهَا ... سَدِيدًا ﴿٧٠﴾ يُصْلِحْ ... عَظِيمًا ﴿٧١﴾﴾	٧٠/ ٧١	٥
سبأ		
﴿ذَٰلِكَ جَزَيْنَٰهُم... بِمَا كَفَرُوا۟ وَهَلْ نُجَٰزِىٓ إِلَّا ٱلْكَفُورَ﴾	١٧	٣١٢
فاطر		
﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا ٱلْكِتَٰبَ... ٱلْفَضْلُ ٱلْكَبِيرُ﴾	٣٢	٣٠٢
﴿وَلَا يَحِيقُ ٱلْمَكْرُ ٱلسَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِۦ﴾	٤٣	١٩٩
يس		
﴿إِن كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةً وَٰحِدَةً فَإِذَا هُمْ خَٰمِدُونَ﴾	٢٩	٢٨٣
﴿وَءَايَةٌ لَّهُمُ ٱلَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ ٱلنَّهَارَ﴾	٣٧	٢٨٧
﴿إِن كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةً وَٰحِدَةً فَإِذَا هُمْ جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾	٥٣	١٧٢
الصافات		
﴿فَٱسْتَفْتِهِمْ ... طِينٍ لَّازِبٍ ﴿١١﴾﴾	١١	١٤٣/ ١٤٤
﴿بَلْ عَجِبْتَ وَيَسْخَرُونَ ﴿١٢﴾﴾	١٢	١٥٥
﴿وَأَقْبَلَ بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ يَتَسَآءَلُونَ ﴿٢٧﴾﴾	٢٧	٩٢
﴿وَإِنَّ يُونُسَ لَمِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴿١٣٩﴾ ... وَهُوَ سَقِيمٌ ﴿١٤٥﴾﴾	١٣٩/ ١٤٥	٣٧٤
ص		
﴿وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ ﴿٣﴾﴾	٣	٦٤
﴿كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ ... ٱلْأَلْبَٰبِ ﴿٢٩﴾﴾	٢٩	٢٣/ ٤٠٧/ ٤١٤
الزمر		
﴿لَّوْ أَرَادَ ٱللَّهُ... مِمَّا يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ﴾	٤	١٧٣
﴿ٱللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ ٱلْحَدِيثِ ... فَمَا لَهُۥ مِنْ هَادٍ ﴿٢٣﴾﴾	٢٣	٨٢/ ٢٥٤/ ٢٥٨/ ٢٥٩

﴿وَأَقْبَلَ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ يَتَسَاءَلُونَ ﴿٢٥﴾﴾	٢٥	١٤٠
النجم		
﴿إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَمَا تَهْوَى الْأَنفُسُ﴾	٢٣	١٩٩
القمر		
﴿وَلَقَدْ يَسَّرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِن مُّدَّكِرٍ ﴿٣٢﴾﴾	٣٢	٣٣٨
الرحمن		
﴿خَلَقَ الْإِنسَانَ مِن صَلْصَالٍ كَالْفَخَّارِ ﴿١٤﴾﴾	١٤	١٤٤/١٤٣
الحشر		
﴿لَا يَسْتَوِي أَصْحَابُ النَّارِ وَأَصْحَابُ الْجَنَّةِ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ﴾	٢٠	٣٠٣
المنافقون		
﴿يَحْسَبُونَ كُلَّ صَيْحَةٍ عَلَيْهِمْ﴾	٤	١٩٩
الطلاق		
﴿أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنتُم مِّن وُجْدِكُمْ وَلَا تُضَارُّوهُنَّ لِتُضَيِّقُوا عَلَيْهِنَّ﴾	٦	٢١٨
﴿قَدْ أَنزَلَ اللَّهُ إِلَيْكُمْ ذِكْرًا ﴿١٠﴾ رَّسُولًا﴾	١٠	٣٦٦
﴿قَدْ أَنزَلَ اللَّهُ إِلَيْكُمْ ذِكْرًا ﴿١٠﴾ رَّسُولًا﴾	١١	٣٦٦
القلم		
﴿لَّوْلَا أَن تَدَارَكَهُ نِعْمَةٌ مِّن رَّبِّهِ لَنُبِذَ بِالْعَرَاءِ وَهُوَ مَذْمُومٌ﴾	٤٩	٣٧٤
المعارج		
﴿وَلَا يَسْأَلُ حَمِيمٌ حَمِيمًا ﴿١٠﴾﴾	١٠	١٤٠
نوح		
﴿وَقَالُوا لَا تَذَرُنَّ... وَنَسْرًا ﴿٢٣﴾﴾	٢٣	٦٣
المزمل		
﴿قُمِ اللَّيْلَ إِلَّا قَلِيلًا ﴿٢﴾﴾	٢	٢٩١
﴿يَوْمًا يَجْعَلُ الْوِلْدَانَ شِيبًا ﴿١٧﴾﴾	١٧	٢٩٩

المدثر		
﴿مَا سَلَكَكُمْ فِي سَقَرَ (٤٢) قَالُوا لَمْ نَكُ مِنَ الْمُصَلِّينَ (٤٣)﴾	٤٢-٤٣	٣٣٧
النازعات		
﴿أَمِ السَّمَاءُ بَنَاهَا (٢٧) ... دَحَاهَا (٣٠)﴾	٣٠/٢٧	٩٢
عبس		
﴿وَفَاكِهَةً وَأَبًّا (٣١)﴾	٣١	٢٨٨/١٨٧
﴿يَوْمَ يَفِرُّ الْمَرْءُ ... وَبَنِيهِ (٣٦)﴾	٣٦/٣٤	٣٠١/١٤٠
الانشقاق		
﴿فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا (٨)﴾	٨	٩٨/٨٨
البروج		
﴿ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ (١٥)﴾	١٥	٣٢٠
الأعلى		
﴿فَذَكِّرْ إِن نَّفَعَتِ الذِّكْرَى (٩)﴾	٩	٢٢٤
الغاشية		
﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ خَاشِعَةٌ (٢) عَامِلَةٌ نَّاصِبَةٌ (٣)﴾	٢-٣	١٧٩
الفجر		
﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا (٢٢)﴾	٢٢	٥٩
البلد		
﴿فَكُّ رَقَبَةٍ (١٣)﴾	١٣	٣١٨
الماعون		
﴿فَوَيْلٌ لِّلْمُصَلِّينَ (٤)﴾	٤	٣٣٧
﴿الَّذِينَ هُمْ عَن صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ (٥)﴾	٥	٣٣٧/١٨٧
﴿الَّذِينَ هُمْ يُرَاءُونَ (٦)﴾	٦	٣٣٧

فهرس القرآءات

السورة	الآية	رقمها	الصفحة
المائدة	﴿ وأرجلكم ﴾	٦	١٥٩
الأنعام	﴿ متشابهاً وغير متشابه﴾	٩٩	٢٤٦
الأنعام	﴿وما يشعركم إنها إذا جاءت﴾	١٠٩	٣٢١
الأنعام	﴿وكذلك زُين لكثير من المشركين قتلُ أولادَهم شركائهم ﴾	١٣٧	١٩١
طه	﴿إنَّ هذين لساحران ﴾	٦٣	٣٢٧
السجدة	﴿أو لم نهدِ لهم ﴾	٢٦	٣١٩
الصافات	﴿بل عجبتُ ويسخرون﴾	١٢	١٥٦
ص	﴿ولاتِ حينِ مناص﴾	٣	٦٤
نوح	﴿ولا يغوثا ويعوقا﴾	٢٣	٦٣
البروج	﴿ذو العرش المجيدِ﴾	١٥	٣٢٠
البلد	﴿فكُّ رقبةً ، أو أطعَمَ ﴾	١٣/١٤	٣١٨



فهرس الأحاديث الشريفة

ليس ذلك ، إنما هو الشرك	عبدالله بن مسعود	٧/ ٨٧/ ٩٨/ ٣٦٥
ما عرفتم منه فاعملوا به	عبدالله بن عمرو ابن العاص	٣٣٩/ ٣٥٦
من حوسب عذب	عائشة	٨٨/ ٩٨
مهـلا يـا قـوم ، بهذا أهلكت الأمم من قبلكم	عبدالله بن عمرو ابن العاص	٢٣٥
هـي السـبع المـثاني ، والقـرآن العظـيم الذي أوتيت	أبوسعيد بن المعلّى	٣٨٠



فهرس الآثار

﴿والسقف المرفوع﴾ : هو السماء	علي بن أبي طالب	٣٦٥
يعملـون بمحكمـه ، ويؤمـنون بمتشـابهه ، ويكلون ما أشكل عليهم	الحسن البصري	٣٥٦
يقرأ القرآن رجلان	معاذ بن جبل	١١٥/ ٤٠٤





فهرس الأعلام




تفسير
مركز تفسير للدراسات القرآنية

ثبت المصادر والمراجع

- أ -

١- آداب الشافعي ومناقبه ، لابن أبي حاتم الرازي، تحقيق : عبد الغني عبد الخالق، دار الكتب العلمية ، بيروت .

٢- إتحاف الأمجاد في ما يصح به الاستشهاد ، محمود شكري الألوسي ، تحقيق : عدنان الدوري ، نشر : إحياء التراث الإسلامي بوزارة الأوقاف العراقية ، ١٤٠٢هـ .

٣- إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر ، لأحمد البنا ، تحقيق : شعبان إسماعيل ، عالم الكتب ، ط١ ، ١٤٠٧هـ .

٤- الإتقان في علوم القرآن ، للسيوطي ، تقديم وتعليق : مصطفى البغا ، دار ابن كثير ودار العلوم الإنسانية ، دمشق ، ط٢ ، ١٤١٤هـ .

٥- أثر الاختلاف في القواعد الأصولية في اختلاف الفقهاء ، لمصطفى سعيد الخن، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط ٧ ، ١٤١٨هـ .

٦- الأحرف السبعة للقرآن ، لأبي عمرو الداني ، تحقيق : عبد المهيمن طحان ، مكتبة المنارة ، السعودية ، ط ١ ، ١٤٠٨هـ .

٧- إحكام الفصول في أحكام الأصول ، أبو الوليد الباجي ، تحقيق : عبد المجيد تركي ، دار الغرب الإسلامي ، ط ٢ ، ١٤١٥هـ .

٨- أحكام القرآن ، لأبي بكر ابن العربي ، تحقيق : علي البجاوي ، دار الفكر .

٩- أحكام القرآن ، لأبي بكر الجصاص ، دار الفكر ، بيروت .

١٠- أحكام أهل الذمة، ابن قيم الجوزية ، تحقيق : يوسف البكري ، شاكر العارودي ، رمادي للنشر ، ط ١ ، ١٤١٨هـ .

١١- الإحكام في أصول الأحكام ، سيف الدين الآمدي ، كتب هوامشه : إبراهيم العجوز ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٥هـ .

١٢- اختلاف المفسرين ، أسبابه وآثاره ، للشيخ سعود الفنيسان ، دار إشبيليا ، السعودية ، ط ١ ، ١٤١٨هـ .

١٣- اختيارات أبي حيان النحوية في البحر المحيط ، بدر البدر ، مكتبة الرشد ، السعودية ، ١٤٢٠هـ .

١٤- إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول ، محمد بن علي الشوكاني ، تحقيق : شعبان إسماعيل ، دار السلام ، القاهرة ، ط ١ ، ١٤١٨هـ . طبعة أخرى : تحقيق : أبي مصعب البدري ، طبع : المكتبة التجارية ، ١٤١٣هـ .

١٥- إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل ، محمد ناصر الدين الألباني ، نشر : المكتب الإسلامي ، توزيع : جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط ١ ، ١٣٩٩هـ .

١٦- إزالة الشبهات عن الآيات والأحاديث المتشابهات ، ابن اللبان الدمشقي ، تحقيق : فريد مصطفى سلمان ، دار طويق ، السعودية ، ط ١ ، ١٤١٦هـ .

١٧- أساس البلاغة ، جار الله الزمخشري ، تحقيق : عبد الرحيم محمود ، دار المعرفة ، بيروت .

١٨- أسباب اختلاف المفسرين، لمحمد الشايع، مكتبة العبيكان، ط ١، ١٤١٦هـ.

١٩- أسباب النزول وأثرها في بيان النصوص ، لعماد الدين الرشيد ، دار الشهاب ، ١٤٢٠هـ .

٢٠- أسرار التقديم والتأخير في لغة القرآن الكريم ، محمود السيد شيخون ، مكتبة الكليات الأزهرية ، القاهرة ، ط ١ ، ١٤٠٣هـ .

٢١- الأشباه والنظائر في النحو ، جلال الدين السيوطي ، تحقيق : عبد العال مكرم ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٦هـ .

٢٢- الإصابة في تمييز الصحابة ، ابن حجر العسقلاني ، تحقيق : علي البجاوي ، دار الجيل ، بيروت ، ط ١ ، ١٤١٢هـ .

٢٣- أصـول السرخسي ، أبو بكر السرخسي ، تحقيق : أبو الوفاء الأفغاني ، دار الكتب العلمية ، بيروت.

٢٤- أصـول في التفسـير ، محمـد بـن عثيمين ، دار ابن القيم، السعودية، ط ١، ١٤٠٩هـ .

٢٥- أضـواء البـيان في إيضـاح القـرآن بالقـرآن ، لمحمـد الأمـين الشـنقيطي ، عالم الكتب ، بيروت .

٢٦- الاعتصام لأبي إسحاق الشاطبي : أولاً: تحقيق : سليم بن عيد الهلالي ، دار ابن عفان ، السعودية ، ط ١ ، ١٤١٢هـ . ثانياً : تحقيق : مشهور بن حسن آل سلمان ، مكتبة التوحيد ، البحرين ، ط ١ ، ١٤٢١هـ .

٢٧- إعجـاز القـرآن الكـريم بين الإمام السيوطي والعلماء ، محمد بن حسن بن عقيل موسى ، دار الأندلس الخضراء ، السعودية ، ط ١ ، ١٤١٧هـ .

٢٨- إعـراب القـرآن ، لأبـي جعفـر الـنحاس ، تحقـيق : زهـير غـازي زاهـد ، عالم الكتب ، بيروت ، ط ٣ ، ١٤٠٩هـ .

٢٩- إعـراب القـرآن ، المنسـوب إلى الـزجاج ، تحقـيق : إبراهيم الأبياري ، دار الكتاب المصري ودار الكتاب اللبناني ، ط ٤ ، ١٤٢٠هـ .

٣٠- إعـراب القراءات الشواذ ، لأبي البقاء العكبري ، تحقيق : محمد السيد أحمد عزوز ، عالم الكتب ، بيروت ، ط ١ ، ١٤١٧هـ .

٣١- الإعـراب المفصل لكتاب الله المرتل، لبهجة عبد الواحد صالح، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ٢ ، ١٤١٨هـ .

٣٢- الأعـلام ، خـير الديـن الـزركلي ، دار العـلم لـلملايين ، بيروت ، ط ٩ ، ١٩٩٠.

٣٣- إعلام الموقعين عن رب العالمين ، ابن قيم الجوزية ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، بيروت ، ١٤٠٧ هـ .

٣٤- أعيان العصر وأعوان النصر ، صلاح الدين الصفدي ، تحقيق : علي أبو زيد ونبيل أبو عمشة ومحمد موعد ومحمود سالم ، دار الفكر بدمشق ودار الفكر المعاصر ببيروت ، ط ١، ١٤١٨هـ ، من مطبوعات مركز جمعة الماجد للثقافة بدبي.

٣٥- إغاثة اللهفان من مصايد الشيطان ، ابن قيم الجوزية ، تحقيق : محمد حامد الفقي ، دار المعرفة.

٣٦- اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم ، ابن تيمية ، تحقيق : ناصر العقل، توزيع: وزارة الشئون الإسلامية بالسعودية ط ٧ ، ١٤١٩هـ .

٣٧- الإكسير في علم التفسير ، لسليمان الطوفي الحنبلي ، تحقيق : عبد القادر حسين ، دار الأوزاعي ، بيروت ، ١٤٠٩هـ .

٣٨- الأم ، محمد بن إدريس الشافعي ، خرج أحاديثه : محمود مطرجي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ١٤١٣هـ .

٣٩- إنباه الرواة على أنباه النحاة ، جمال الدين القفطي ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر العربي بالقاهرة ، ومؤسسة الكتب الثقافية ببيروت ، ط ١ ، ١٤٠٦هـ .

٤٠- أنموذج جليل في أسئلة وأجوبة عن غرائب آي التنزيل ، لمحمد بن أبي بكر الرازي ، تحقيق : محمد رضوان الداية ، دار الفكر المعاصر ، بيروت ، ودار الفكر ، سوريا ، ط ٢ ، ١٤١٦هـ.

٤١- أنواع التصنيف المتعلقة بتفسير القرآن الكريم، لمساعد الطيار ، دار ابن الجوزي ، السعودية ، ط ١ ، ١٤٢٢هـ .

٤٢- الإيضاح في علو م البلاغة ، للخطيب القزويني ، شرح وتعليق : محمد عبدالمنعم خفاجي ، دار الجيل ، بيروت ، ط ٣ ، ١٤١٤هـ .

٤٣- إيقاظ الأعلام بوجوب اتباع رسم المصحف الإمام ، محمد حبيب الله الشنقيطي ، دار الرائد العربي ، بيروت ، ط ٢ ، ١٤٠٢هـ .

- ب -

٤٤- باهـر الـبرهان في معاني مشكلات القرآن ، لمحمود الغزنوي ، تحقيق : سعاد بابقي ، منشورات معهد البحوث العلمية بجامعة أم القرى ، ١٤١٨هـ .

٤٥- البحـث الـبلاغي عـند ابـن تيمية ، إبراهيم بن منصور التركي ، منشورات نادي القصيم الأدبي ، ط ١ ، ١٤٢١هـ .

٤٦- الـبحر المحـيط ، لأبـي حـيان ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ط ٢ ، ١٤١١هـ .

٤٧- البحر المحيط في أصول الفقه ، بدر الدين الزركشي ، تحقيق : لجنة من علماء الأزهر ، دار الكتبي ، مصر ، ط ١ ، ١٤١٤هـ .

٤٨- بدائـع التفسير الجامع لتفسير الإمام ابن القيم الجوزية ، جمع : يسري السيد محمد ، دار ابن الجوزي ، السعودية ، ط ١ ، ١٤١٤هـ .

٤٩- بدائع الفوائد ، ابن قيم الجوزية ، دار الكتاب العربي ، بيروت.

٥٠- بديع القرآن ، ابن أبي الإصبع ، تحقيق : حفني شرف ، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع .

٥١- البرهان في علوم القرآن ، لبدر الدين الزركشي ، تحقيق : يوسف المرعشلي وجمال الذهبي وإبراهيم الكردي ، دار المعرفة ، بيروت ، ط ٢ ، ١٤١٥هـ .

٥٢- البرهان في متشابه القرآن ، محمود الكرماني ، تحقيق : أحمد خلف الله ، دار صادر ، بيروت ، ط ٢ ، ١٤١٧هـ .

٥٣- بغـية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، جلال الدين السيوطي ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر ، بيروت ط ٢ ، ١٣٩٩هـ .

٥٤- الـبلاغة العربـية ، أسسـها وعلومهـا وفـنونها ، عـبد الرحمن حسن حبنكة الميداني ، دار القلم ، دمشق ، ط ١ ، ١٤١٦هـ .

٥٥- الـبلاغة ، فـنونها وأفـنانها ، فضـل عباس ، دار الفرقان ، الأردن ، ط ٣ ، ١٤١٣هـ .

٥٦- بيان إعجاز القرآن ، للخطابي = ثلاث رسائل في إعجاز القرآن .

٥٧- البيان في غريب إعراب القرآن ، لأبي البركات ابن الأنباري ، تحقيق : طه عبد الحميد طه ، نشر : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٤٠٠هـ .

- ت -

٥٨- تاج العروس من جواهر القاموس ، محمد مرتضى الزبيدي ، تحقيق : علي شيري ، دار الفكر ، بيروت ، ١٤١٤هـ .

٥٩- تاريخ آداب العرب ، مصطفى الرافعي ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ط ٤ ، ١٣٩٤هـ .

٦٠- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام ، شمس الدين الذهبي ، تحقيق : عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي، بيروت ، ط ٣ ، ١٤١٥هـ .

٦١- تاريخ الأمم والملوك ، أبو جعفر الطبري ، دار الفكر ، بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٧هـ .

٦٢- تاريخ بغداد ، الخطيب البغدادي ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

٦٣- تاريخ التراث العربي ، فؤاد سزكين ، تحقيق : جماعة من العلماء ، نشر : إدارة الثقافة والنشر بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، ١٤٠٣هـ .

٦٤- تأويل مشكل القرآن ، ابن قتيبة الدينوري ، تحقيق : السيد أحمد صقر ، المكتبة العلمية .

٦٥- التبيان في إعراب القرآن ، لأبي البقاء العكبري ، تحقيق : علي البجاوي ، دار الجيل ، بيروت ، ط ٢ ، ١٤٠٧هـ .

٦٦- التبيان في أقسام القرآن ، لابن القيم ، مكتبة الرياض الحديثة .

٦٧- التبيان في علم المعاني والبديع والبيان ، شرف الدين الطيبي ، تحقيق : هادي الهلالي ، عالم الكتب ، بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٧هـ .

٦٨- تحرير التحبير ، لابن أبي الأصبع ، تحقيق : حفني شرف ، نشر : لجنة إحياء التراث الإسلامي بالمجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، بالجمهورية العربية المتحدة ، الكتاب الثاني .

٦٩- التحرير والتنوير ، لابن عاشور، مكتبة ابن تيمية عن الدار التونسية للنشر .

٧٠- تحفة الأريب بما في الكتاب العزيز من الغريب، أبو حيان الأندلسي، تحقيق : سمير طه المجذوب ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، ط ٢ ، ١٩٨٨ .

٧١- تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي ، جلال الدين السيوطي ، تحقيق : نظر الفاريابي ، مكتبة الكوثر ، السعودية ، ط ٣ ، ١٤١٧هـ .

٧٢- تسهيل الحصول على قواعد الأصول ، محمد أمين سويد الدمشقي ، تحقيق: مصطفى سعيد الخن ، دار القلم ، دمشق ، ط ١ ، ١٤١٢هـ .

٧٣- التطبيق النحوي ، عبده الراجحي ، دار المعرفة الجامعية ، مصر .

٧٤- التعارض والترجيح بين الأدلة الشرعية ، عبد اللطيف البرزنجي ، دار الكتب العلمية ، ١٤١٧هـ .

٧٥- التعارض والترجيح عند الأصوليين وأثرهما في الفقه الإسلامي ، محمد الحفناوي ، دار الوفاء ، مصر ، ط ٢ ، ١٤٠٨هـ .

٧٦- تفسير آيات أشكلت على كثير من العلماء ، لابن تيمية ، تحقيق : عبدالعزيز الخليفة ، مكتبة الرشد ، السعودية ، ط ١ ، ١٤١٧هـ .

٧٧- تفسير ابن أبي حاتم = تفسير القرآن العظيم مسنداً.

٧٨- تفسير ابن كثير = تفسير القرآن العظيم لابن كثير.

٧٩- تفسير أبي السعود المسمى إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم ، لأبي السعود العمادي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت .

٨٠- تفسير التابعين ، عرض ودراسة مقارنة ، محمد بن عبد الله الخضيري ، دار الوطن ، السعودية ، ط ١ ، ١٤٢٠هـ .

٨١- تفسير القرآن ، عبد الرزاق الصنعاني ، تحقيق : مصطفى مسلم ، مكتبة الرشد ، السعودية ، ط ١ ، ١٤١٠هـ .

٨٢- تفسير القرآن العظيم مسنداً عن رسول الله صلى الله عليه وسلم والصحابة والتابعين ، لابن أبي حاتم الرازي ، تحقيق : أسعد الطيب ، مكتبة الباز ، السعودية ، ط ١ ، ١٤١٧هـ .
٨٣- تفسير القرآن العظيم ، لابن كثير ، أولاً : تحقيق : سامي السلامة ، دار طيبة، ط ١ ، ١٤١٨هـ . ثانياً : تحقيق : محمد إبراهيم البنا ، دار ابن حزم وشركة دار القبلة ومؤسسة علوم القرآن ، ط ١ ، ١٤١٩هـ . ثالثاً : طبعة في مجلد واحد ، دار ابن حزم ودار الوراق ، ط ١ ، ١٤١٠هـ .
٨٤- تفسير القرآن الكريم ، أصوله وضوابطه ، لعلي بن سليمان العبيد ، مكتبة التوبة ، الرياض ، ط ١ ، ١٤١٨هـ .
٨٥- التفسير الكبير = مفاتيح الغيب .
٨٦- تفسير المشكل من غريب القرآن العظيم ، لمكي ابن أبي طالب القيسي ، تحقيق : هدى المرعشلي ، دار النور الإسلامي ، ط ١ ، ١٤٠٨هـ .
٨٧- تفسير النصوص في الفقه الإسلامي ، محمد أديب صالح ، المكتب الإسلامي ، ط ٣ ، ١٤٠٤هـ .
٨٨- تفسير غريب القرآن العظيم ، لابن أبي بكر الرازي ، تحقيق : حسين المالي، وقف الديانة التركي ، ط ١ ، ١٩٩٧ .
٨٩- تفسير غريب القرآن ، ابن قتيبة الدينوري ، تحقيق : أحمد صقر ، مكتبة توحيد وسنة ، باكستان ، ١٣٩٨هـ .
٩٠- تفسير مشكل القرآن ، لراشد الفرحان ، الناشر : جمعية الدعوة الإسلامية العالمية ، ليبيا ، ط ٢ ، ١٩٨٤ .
٩١- التفسير والمفسرون ، محمد الذهبي ، ط ٢ ، ١٣٩٦هـ .
٩٢- تكملة معجم المؤلفين ، محمد خير رمضان يوسف ، دار ابن حزم ، بيروت، ط ١ ، ١٤١٨هـ .
٩٣- التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع ، لأبي الحسين الملطي الشافعي ، تحقيق : يمان المياديني ، رمادي للنشر ، السعودية ، ط ، ١٤١٤هـ .



٩٤- تـنزيه القـرآن عـن المطـاعن ، القاضي عبد الجبار المعتزلي ، تحقيق : عدنان زرزور ، دار النهضة ، بيروت .

٩٥- تهذيـب التهذيـب ، ابن حجر العسقلاني ، باعتناء : إبراهيم الزيبق وعادل مرشد ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط ١ ، ١٤١٦هـ .

٩٦- تهذيـب الكمال في أسماء الرجال ، جمال الدين المزي ، تحقيق : بشار عواد معروف ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط ٥ ، ١٤١٣هـ .

٩٧- تهذيـب اللغـة ، أبـو منصـور الأزهـري ، تحقـيق : عـبد السـلام هارون ، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والأنباء والنشر.

٩٨- توجـيه مشـكل القـراءات العشـرية الفرشية ، لغة وتفسيراً وإعراباً ، رسالة ماجسـتير للباحـث : عـبد العزيـز الحربي ، جامعة أم القرى ، كلية الدعوة وأصول الدين ، قسم الكتاب والسنة ، ١٤١٧هـ .

٩٩- تـيجان البـيان في مشكلات القرآن ، محمد أمين الخطيب العمري ، تحقيق : حسن مظفر الرزو ، ط ١ .

١٠٠- التيسـير في القـراءات السـبع ، لأبي عمرو الداني ، تحقيق : أوتوبرتزل ، مكتبة الجعفري ، طهران ، مصور عن طبعة استانبول ١٩٣٠ .

١٠١- تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، عبد الرحمن بن ناصر السعدي، دار المغني ، السعودية ، ط ١ ، ١٤١٩هـ .

١٠٢- التيسير في قواعد علم التفسير، لمحمد بن سليمان الكافيجي، تحقيق: ناصر المطرودي، دار القلم، دمشق، ودار الرفاعي ، الرياض ، ط ١، ١٤١٠هـ.

- ث -

١٠٣- ثـلاث رسـائل في إعجاز القرآن (للرماني والخطابي والجرجاني) تحقيق : محمد خلف الله أحمد ومحمد زغلول سلام ، دار المعارف ، مصر ، ط ٤ .

- ج -

١٠٤- جـامع البـيان عن تأويل القرآن ، لأبي جعفر الطبري : أولاً: دار الفكر ، بـيروت ، ١٤٠٨هـ ثانـياً : تحقـيق أحمـد شـاكر ومحمـود شاكر ، مكتبة ابن تيمية ، ط ٢ .

١٠٥- جامع البيان في معرفة رسم القرآن ، لعلي هنداوي ، دار الفرقان ، السعودية ، ١٤١٠هـ .

١٠٦- جامع بيان العلم وفضله ، ابن عبد البر القرطبي ، تحقيق : أبي الأشبال الزهيري ، دار ابن الجوزي ، السعودية ، ط ١ ، ١٤١٤هـ .

١٠٧- الجامع لأحكام القرآن ، للقرطبي ، تصحيح : أحمد البردوني ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ١٤٠٥هـ .

١٠٨- الجامع لما يحتاج إليه من رسم المصحف ، ابن وثيق الأندلسي ، تحقيق : غانم قدوري الحمد، مطبعة العاني، بغداد، دار الأنبار، ط ١ ، ١٤٠٨هـ .

١٠٩- الجواهر المضيّة في طبقات الحنفية ، عبد القادر القرشي الحنفي ، تحقيق : عبد الفتاح الحلو، مؤسسة الرسالة ودار هجر للطباعة، ط ٢ ، ١٤١٣هـ.

- ح -

١١٠- حادي الأرواح إلى بلاد الأفراح، ابن قيم الجوزية ، تحقيق : محمد الزغلي، رمادي للنشر ، السعودية ، ط ١ ، ١٤١٧هـ .

١١١- حاشية ابن المنير على الكشاف = الكشاف للزمخشري. طبعت هذه الحاشية مع تفسير الكشاف للزمخشري.

١١٢- حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي ، للشهاب الخفاجي ، مؤسسة التاريخ العربي ، بيروت .

١١٣- الحجة في القراءات السبع ، لابن خالويه ، تحقيق : عبد العال مكرم ، مؤسسة الرسالة ، ط ٥ ، ١٤١٠هـ .

١١٤- الحجة للقراء السبعة ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق : بدر الدين قهوجي ، وبشير جويجاتي ، دار المأمون للتراث ، ط ٢ ، ١٤١٣هـ .

١١٥- حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر ، عبد الرزاق البيطار ، تحقيق : محمد بهجة البيطار ، دار صادر ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ، ط ٢ ، ١٤١٣هـ .

- خ -

١١٦- الخوارج ، تاريخهم وآراؤهم الاعتقادية ، وموقف الإسلام منها ، غالب عواجي ، مكتبة لينة ، مصر ، ط ١ ، ١٤١٨هـ .

- د -

١١٧- درء تعارض العقل والنقل ، لابن تيمية، تحقيق: محمد رشاد سالم ، نشر : جامعة الإمام محمد بن سعود ، ط ١ ، ١٣٩٩هـ .

١١٨- دراسات في علوم القرآن الكريم، فهد الرومي ، مكتبة التوبة ، السعودية، ط ٧ ، ١٤١٩هـ .

١١٩- دراسات لأسلوب القرآن الكريم ، لمحمد عبد الخالق عضيمة ، دار الحديث ، القاهرة .

١٢٠- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ، للسمين الحلبي ، تحقيق : أحمد الخراط ، دار القلم ، دمشق ، ط ١ ، ١٤٠٦هـ .

١٢١- الدر المنثور في التفسير المأثور ، للسيوطي ، دار الفكر ، بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٣هـ .

١٢٢- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة ، ابن حجر العسقلاني ، بدون بيانات نشر.

١٢٣- درة التنزيل وغرة التأويل في بيان الآيات المتشابهات في كتاب الله العزيز، للخطيب الإسكافي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ١٤١٦هـ .

١٢٤- درة الغواص في أوهام الخواص ، للقاسم بن علي الحريري ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، ١٩٩٧ .

١٢٥- الدفاع عن القرآن ضد النحويين والمستشرقين ، لأحمد مكي الأنصاري ، دار الاتحاد العربي للطباعة ، توزيع : دار المعارف بمصر ، ١٣٩٣هـ .

١٢٦- دفع إيهام الاضطراب عن آيات الكتاب ، محمد الأمين الشنقيطي ، ملحق بالجزء التاسع من أضواء البيان = أضواء البيان .

١٢٧- دقائق التفسير الجامع لتفسير الإمام ابن تيمية ، تحقيق : محمد السيد الجليند ، مؤسسة علوم القرآن ، دمشق وبيروت ، ط ٣ ، ١٤٠٦هـ .

١٢٨- دليل الحيران شرح مورد الظمآن في رسم وضبط القرآن ، إبراهيم المارغني التونسي ، تحقيق : محمد الصادق قمحاوي ، مكتبة الكليات الأزهرية.

- ذ -

١٢٩- ذيل طبقات الحنابلة ، ابن رجب الحنبلي ، دار المعرفة ، بيروت .

- ر -

١٣٠- الرد على الزنادقة والجهمية ، للإمام أحمد بن حنبل ، المطبعة السلفية ، القاهرة ، ١٣٩٣هـ .

١٣١- الرد على المشكل ، لسيد أحمد مرسي ، المكتبة الثقافية ، بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٨هـ .

١٣٢- الرسالة الإسلامية (مجلة) تصدر عن وزارة الأوقاف والشئون الدينية في الجمهورية العراقية ، العددان ١٦٤ - ١٦٥ ، سنة ١٤٠٥هـ .

١٣٣- رسم المصحف ، دراسة لغوية تاريخية ، غانم قدوري الحمد ، منشورات اللجنة الوطنية للاحتفال بمطلع القرن الخامس عشر الهجري ، ط ١ ، ١٤٠٢هـ .

١٣٤- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني ، للألوسي ، دار الفكر ، بيروت ، ١٤٠٨هـ .

١٣٥- روضة الناظر ، لابن قدامة المقدسي ، تحقيق : عبد الكريم النملة ، مكتبة الرشد ، ط ٤ ، ١٤١٦هـ .

- ز -

١٣٦- زاد المسير في علم التفسير ، لابن الجوزي ، المكتب الإسلامي ، ط ٤ ، ١٤٠٧هـ.

١٣٧- زاد المعاد في هدي خير العباد ، ابن قيم الجوزية ، تحقيق : شعيب الأرنؤوط وعبدالقادر الأرنؤوط ، مؤسسة الرسالة ومكتبة المنار الإسلامية، ط ١٣ ، ١٤٠٦هـ .

١٣٨- الزاهر في معاني كلمات الناس ، لأبي بكر الأنباري ، تحقيق : حاتم الضامن ، مؤسسة الرسالة ، ط ١ ، ١٤١٢هـ .

١٣٩- الزيادة والإحسان في علوم القرآن ، لابن عقيلة المكي ، تحقيق : إبراهيم المحمود ، رسالة ماجستير ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، كلية أصول الدين ، قسم القرآن وعلومه .

- س -

١٤٠- السبعة في القراءات ، لابن مجاهد ، تحقيق : شوقي ضيف ، دار المعارف ، مصر ، ط ٣ .

١٤١- سر الفصاحة، لابن سنان الخفاجي، دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤٠٢هـ.

١٤٢- سنن أبي داود ، سليمان بن الأشعث السجستاني ، دار السلام ، السعودية ، ط ١ ، ١٤٢٠هـ .

١٤٣- سنن الترمذي ، محمد بن عيسى الترمذي ، دار السلام ، السعودية ، ط ١ ، ١٤٢٠هـ .

١٤٤- سير أعلام النبلاء ، شمس الدين الذهبي ، تحقيق : جماعة من المحققين ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط ٤ ، ١٤٠٦هـ .

- ش -

١٤٥- شجرة النور الزكية في طبقات المالكية ، محمد مخلوف ، دار الفكر .

١٤٦- شذا العرف في فن الصرف ، أحمد الحملاوي ، ضبط وتعليق : يوسف بديوي ، دار ابن كثير ، ط ١ ، ١٤١١هـ .

١٤٧- شذرات الذهب في أخبار من ذهب ، ابن العماد الحنبلي ، تحقيق : محمود الأرناؤوط ، دار ابن كثير ، ط ١ ، ١٤٠٦هـ .

١٤٨- شرح الإيضاح في البلاغة لخفاجي = الإيضاح في البلاغة .

١٤٩- شرح التلويح على التوضيح لمتن التنقيح في أصول الفقه ، للتفتازاني ، تحقيق : زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت ، ط ١ ، ١٤١٦هـ .

١٥٠- شرح الكافية الشافية ، محمد ابن مالك ، تحقيق : عبد المنعم هريدي ، منشورات مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى .

١٥١- شرح الكوكب المنير ، ابن النجار الفتوحي الحنبلي ، تحقيق : محمد الزحيلي ونزيه حماد ، مكتبة العبيكان ، السعودية ، ١٤١٨هـ .

١٥٢- شرح الهداية ، لأبي العباس المهدوي، تحقيق : حازم حيدر، مكتبة الرشد، السعودية ، ط ١ ، ١٤١٦هـ .

١٥٣- شرح صحيح مسلم = المنهاج .

١٥٤- شرح مشكل الآثار ، أبو جعفر الطحاوي ، تحقيق : شعيب الأرنؤوط ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط ١ ، ١٤١٥هـ .

١٥٥- الشريعة ، أبوبكر الآجري ، تحقيق : عبدالله الدميجي ، دار الوطن ، السعودية ، ط ١ ، ١٤١٨هـ .

١٥٦- شواهد القرآن ، أبو تراب الظاهري ، منشورات : النادي الأدبي بجدة ، ط ١ ، ١٤٠٤هـ .

- ص -

١٥٧- الصاحبي ، لابن فارس ، تحقيق : السيد أحمد صقر ، دار إحياء الكتب العربية ، القاهرة.

١٥٨- الصحاح ، إسماعيل الجوهري ، تحقيق : احمد عبد الغفور عطار ، دار العلم للملايين ، ط ٣ ، ١٤٠٤هـ .

١٥٩- صحيح البخاري ، محمد بن إسماعيل البخاري ، دار السلام ، الرياض ، ط ٢ ، ١٤١٩هـ .

١٦٠- صـحيح مسـلم ، مسلم بن الحجاج النيسابوري ، دار السلام ، الرياض ، ط ١ ، ١٤١٩هـ .

١٦١- الصـواعق المرسـلة عـلى الجهمـية والمعطلـة ، لابـن القيم ، تحقيق : علي الدخيل الله ، دار العاصمة ، السعودية ، ط ٢ ، ١٤١٢هـ .

- ض -

١٦٢- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع ، شمس الدين السخاوي ، دار الكتاب الإسلامي ، القاهرة .

- ط -

١٦٣- طـبقات الحفـاظ ، السـيوطي ، تحقـيق : علـي محمـد عمر ، مكتبة وهبة ، مصر، ط ١ ، ١٣٩٣هـ .

١٦٤- طبقات الحنابلة ، القاضي أبو يعلى ، دار المعرفة ، بيروت .

١٦٥- طبقات الشافعية الكبرى ، عبدالوهاب السبكي ، تحقيق : محمود الطناحي وعبدالفتاح الحلو ، هجر للطباعة والنشر ، ط ٢ ، ١٤١٣هـ .

١٦٦- الطـبقات الكـبرى ، لابـن سـعد ، دار الفكر عن طبعة دار صادر ، مع : الطـبقات الكـبرى (القسم المتمم) ، مكتبة العلوم والحكم ، تحقيق : زياد منصـور، والطـبقات الكـبرى: (الطـبقة الـرابعة مـن الصـحابة) تحقيق : عـبدالعزيز السـلومي ، و(الطـبقة الخامسـة من الصحابة) ، تحقيق : محمد السلمي ، نشر : مكتبة الصديق .

١٦٧- طبقات المفسرين ، محمد الداودي ، تحقيق : علي محمد عمر ، مكتبة وهبة، مصر ، ط ١ ، ١٣٩٢هـ .

- ظ -

١٦٨- ظاهـرة الغريـب ، تـأريخ وتطبـيق ، عـبدالواحد الشـيخ ، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية ، مصر ، ط ١ ، ١٤١٩هـ .

- ع -

١٦٩- العدة في أصول الفقه ، لأبي يعلى الحنبلي، تحقيق: أحمد المباركي ، ط ١ ، ١٤١٠هـ .

١٧٠- العربية والغموض ، حلمي خليل ، دار المعرفة الجامعية ، مصر ، ط ١ ، ١٩٨٨ .

١٧١- عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح ، بهاء الدين السبكي ، (ضمن مجموعة شروح) نشر : دار البيان العربي ودار الهادي ، بيروت ، ط ٤ ، ١٤١٢هـ .

١٧٢- العقود الدرية من مناقب شيخ الإسلام أحمد بن تيمية ، محمد ابن عبدالهادي ، تحقيق : محمد حامد الفقي ، مكتبة المؤيد ، الرياض .

١٧٣- علم أصول الفقه ، عبد الوهاب خلاف ، دار القلم ، الكويت ، ط ١٤ ، ١٤٠١هـ .

١٧٤- علوم القرآن ، لعدنان زرزور ، المكتب الإسلامي ، ط ٢ ، ١٤٠٤هـ .

١٧٥- علوم القرآن بين البرهان والإتقان ، حازم حيدر ، دار الزمان، السعودية ، ١٤٢٠هـ .

١٧٦- عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ ، للسمين الحلبي ، تحقيق : محمد التونجي ، عالم الكتب ، بيروت ، ط ١ ، ١٤١٤هـ .

١٧٧- العمدة في محاسن الشعر ، لابن رشيق القيرواني ، تحقيق : محمد محي الدين عبدالحميد ، دار الجيل ، بيروت ، ط ٥ ، ١٤٠١هـ .

١٧٨- العين ، الخليل بن أحمد ، تحقيق : مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي ، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات ، بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٨هـ .

- غ -

١٧٩- غاية النهاية في طبقات القراء ، لابن الجزري ، نشره : ج . برجستراسر ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ٣ ، ١٤٠٢هـ .

١٨٠- غريب القرآن (مقال) ، للشيخ : فكري ياسين ، مدير البحوث والثقافة المساعد بالأزهر الشريف ، منشور في مجلة الأزهر ، العدد ٨ ، شعبان ١٣٦٧هـ .

- ف -

١٨١- فتح الباري بشرح صحيح الإمام البخاري ، ابن حجر العسقلاني ، قام على تحقيقه : سماحة الشيخ عبدالعزيز بن باز ، ومحمد فؤاد عبدالباقي ، ومحب الدين الخطيب ، المطبعة السلفية ، القاهرة ، ١٣٨٠هـ .

١٨٢- فتح البيان في مقاصد القرآن ، صديق حسن خان ، تحقيق : عبدالله الأنصاري ، المكتبة العصرية ، بيروت ، ١٤١٢هـ .

١٨٣- فتح الرحمن بكشف ما يلتبس في القرآن ، زكريا الأنصاري ، تحقيق : عبدالسميع حسنين ، مكتبة الرياض الحديثة ، ط ١ ، ١٤٠٤هـ .

١٨٤- فتح القدير ، للشوكاني : أولاً : تحقيق : عبدالرحمن عميرة ، دار الوفاء ، ط ٢ ، ١٤١٨هـ. ثانياً : طبعة في مجلد واحد، دار ابن حزم ودار الوراق ، ط ١ ، ١٤٢١هـ .

١٨٥- فتح المغيث بشرح ألفية الحديث، محمد بن عبدالرحمن السخاوي ، تحقيق : علي حسين علي ، دار الإمام الطبري ، ط ٢ ، ١٤٢١هـ .

١٨٦- فتح المنان في نسخ القرآن ، لعلي العريض، مكتبة الخانجي، مصر ، ط ١ ، ١٩٧٣ .

١٨٧- فصول في أصول التفسير ، لمساعد الطيار ، دار النشر الدولي ، السعودية، ط ١ ، ١٤١٣هـ .

١٨٨- فضائل الصحابة ، أحمد بن حنبل ، تحقيق : وصي الله عباس ، طبع مؤسسة الرسالة ، نشر : مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى ، ط ١ ، ١٤٠٣هـ .

١٨٩- فضائل القرآن ، لأبي عبيد ، تحقيق : مروان العطية ومحسن خرابة ووفاء تقي الدين ، دار ابن كثير ، بيروت ، ط ١ ، ١٤١٥هـ .

١٩٠- الفقيه والمتفقه ، الخطيب البغدادي ، تحقيق : عادل العزازي ، دار ابن الجوزي ، السعودية ، ط ١ ، ١٤١٧هـ .

١٩١- الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط، علوم القرآن، نشر : المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية ، مؤسسة آل البيت ، الأردن.

١٩٢- الفهرست ، أبو الفرج الوراق النديم ، تحقيق : رضا تجدد ، دار المسيرة ، ط ٣ ، ١٩٨٨ .

١٩٣- فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية ، علوم القرآن الكريم ، وضعه : صلاح الخيمي ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ، ١٤٠٣هـ .

١٩٤- فوائد في مشكل القرآن ، للعز ابن عبدالسلام ، تحقيق : سيد رضوان علي الندوي ، دار الشروق ، جدة ، ط ٢ ، ١٤٠٢هـ .

١٩٥- فواتح الرحموت شرح مسلم الثبوت ، عبدالعلي الأنصاري ، مطبوع بهامش المستصفى للغزالي عن المطبعة الأميرية ببولاق.

- ق -

١٩٦- القاموس المحيط ، للفيروز أبادي ، تحقيق : مكتب التراث في مؤسسة الرسالة ، نشر : مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط ٢ ، ١٤٠٧هـ .

١٩٧- القرآن الكريم ، كتاب أحكمت آياته ، أحمد محمد جمال ، مطبوعات رابطة العالم الإسلامي ، سلسة دعوة الحق ، ١٤٠٢هـ ، رمضان (١٨) ، السنة الثانية.

١٩٨- القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية ، عبدالعال مكرم ، المكتبة الأزهرية للتراث.

١٩٩- القراءات الشاذة ، لابن خالويه ، دار الكندي للنشر والتوزيع ، الأردن.

٢٠٠- القرآن والصورة البيانية، عبدالقادر حسين، عالم الكتب ، بيروت ، ط ٢ ، ١٤٠٥هـ .

٢٠١- القرطين ، ابن مطرف الكناني ، تصحيح : عبدالحافظ عطية ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ١٩٣٦ .

٢٠٢- قواعد الترجيح عند المفسرين ، لحسين الحربي ، دار القاسم ، السعودية ، ط ١ ، ١٤١٧هـ .

٢٠٣- قواعد التفسير ، خالد السبت ، دار ابن عفان ، السعودية ، ط ١ ، ١٤١٧ هـ .

٢٠٤- القواعد الحسان لتفسير القرآن ، لعبدالرحمن السعدي ، مكتبة المعارف ، الرياض ، ١٤٠٠هـ .

٢٠٥- القواعد الكلية للأسماء والصفات عند السلف ، إبراهيم البريكان ، دار الهجرة ، السعودية ، ط ٢ ، ١٤١٥هـ .

٢٠٦- القواعد المثلى في صفات الله وأسمائه الحسنى ، محمد ابن عثيمين ، نشر : مكتبة وتسجيلات الكوثر الإسلامية ، ١٤٠٦هـ .

- ك -

٢٠٧- الكامل في التاريخ ، على ابن الأثير ، دار الفكر عن طبعة دار صادر .

٢٠٨- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل ، للزمخشري ، صححه : مصطفى حسين أحمد ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ط ٢ ، ١٤٠٧هـ .

٢٠٩- كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم ، محمد علي التهانوي ، تحقيق : علي دحروج ، نشر : مكتبة لبنان ، ط ١ ، ١٩٩٦ .

٢١٠- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ، ملا كاتب جلبي ، دار الكتب العلمية ، ١٤١٣هـ .

٢١١- كشف المشكلات وإيضاح المعضلات ، لأبي الحسن الباقولي ، تحقيق : محمد الدالي ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ، ط ١ ، ١٩٩٥ .

٢١٢- كشف المشكل من حديث الصحيحين ، أبو الفرج ابن الجوزي ، تحقيق : علي البواب ، دار الوطن ، السعودية ، ط ١ ، ١٤١٨هـ .

٢١٣- كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال ، علاء الدين الهندي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٣٩٩هـ .

- ل -

٢١٤- لسان العرب ، لابن منظور ، تحقيق : جماعة من العلماء ، دار المعارف ، مصر .

٢١٥- اللمع في أصول الفقه ، لأبي إسحاق الشيرازي ، تحقيق : محيي الدين ديب مستو ويوسف بديوي ، دار الكلم الطيب ودار ابن كثير ، دمشق وبيروت ، ط ١ ، ١٤١٦هـ .

- م -

٢١٦- مباحث في علوم القرآن ، صبحي الصالح ، دار العلم للملايين ، بيروت، ط ١٥ ، ١٩٨٣ .

٢١٧- مباحث في علوم القرآن ، مناع القطان ، مكتبة وهبة ، القاهرة ، ط ٦ ، ١٤٠٨هـ .

٢١٨- المبسوط في القراءات العشر ، لابن مهران الأصبهاني ، تحقيق : سبيع حاكمي، دار القبلة بجدة ومؤسسة علوم القرآن ببيروت، ط ٢، ١٤٠٨هـ.

٢١٩- متشابه القرآن ، لأبي الحسن الكسائي ، تحقيق صبيح التميمي ، نشر : كلية الدعوة الإسلامية ، ليبيا ، ط ١ ، ١٤٠٢هـ .

٢٢٠- متشابه القرآن العظيم ، لأبي الحسين ابن المنادي ، تحقيق : عبدالله الغنيمان ، مكتبة لينة ، مصر ، ١٤١٤هـ .

٢٢١- متشابه القرآن ، للقاضي عبدالجبار ، تحقيق : عدنان زرزور ، دار التراث ، القاهرة.

٢٢٢- متشابه القرآن ، دراسة موضوعية ، عدنان زرزور ، مكتبة دار الفتح ، دمشق ، ط ١ ، ١٣٨٩هـ .

٢٢٣- المتشابه من القرآن ، تفسير الآيات الغامضة ، لمحمد علي الحلّي ، دار الفكر ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٦٥ .

٢٢٤- المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر ، لابن الأثير ، تحقيق : محمد محيي الدين عبدالحميد ، المكتبة العصرية ، بيروت ، ١٤١٦هـ .

٢٢٥- مجاز القرآن ، لأبي عبيدة معمر ابن المثنى ، تحقيق : محمد فؤاد سزكين ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط ٢ ، ١٤٠١هـ .

٢٢٦- المجاز في اللغة والقرآن الكريم بين الإجازة والمنع ، عبدالعظيم المطعني ، مكتبة وهبة ، مصر ، ط ١ .

٢٢٧- مجمل اللغة ، أحمد بن فارس ، تحقيق : زهير بن عبدالمحسن بن سلطان ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط ٢ ، ١٤٠٦هـ .

٢٢٨- مجموع فتاوى ابن تيمية ، جمع : عبدالرحمن ابن قاسم ، طبع : مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف ، ١٤١٦هـ .

٢٢٩- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات ، لابن جني ، تحقيق : علي ناصف وعبدالحليم النجار وعبدالفتاح شلبي ، الناشر : لجنة إحياء التراث الإسلامي ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، مصر ، ١٣٨٦هـ .

٢٣٠- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ، لابن عطية الأندلسي ، مكتبة ابن تيمية عن المجلس العلمي بفاس .

٢٣١- المختصر في أصول الفقه ، لابن اللحام البعلي ، تحقيق : محمد مظهر بقا ، الناشر : جامعة الملك عبدالعزيز ، مركز البحث العلمي ، مكة المكرمة ، ١٤٠٠هـ .

٢٣٢- مدخل إلى تفسير القرآن وعلومه ، عدنان زرزور ، دار القلم بدمشق ، والدار الشامية ببيروت ، ط ١ ، ١٤١٦هـ .

٢٣٣- المدخل لدراسة القرآن الكريم ، محمد أبو شهبة ، دار اللواء ، السعودية ، ط ٣ ، ١٤٠٧هـ .

٢٣٤- مذكرة أصول الفقه على روضة الناظر ، لمحمد الأمين الشنقيطي ، تحقيق : سامي العربي ، دار اليقين ، مصر ، ط ١ ، ١٤١٩هـ .

٢٣٥- مذكرة علوم القرآن ، محمد الشايع ، بخط يدي من إملاء الدكتور : محمد الشايع أثناء محاضرات السنة المنهجية لمرحلة الماجستير .

٢٣٦- مذكرات في علوم القرآن ، أحمد الكومي ومحمد القاسم ، دار الجيل للطباعة ، ط ١ ، ١٣٩١هـ .

٢٣٧- المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز ، لأبي شامة المقدسي ، تحقيق : طيار آلتي قولاج ، دار وقف الديانة التركي للطباعة ، تركيا ، ط ٢ ، ١٤٠٦هـ .

٢٣٨- المزهر في علوم اللغة وأنواعها ، جلال الدين السيوطي ، شرح وتعليق : محمد جاد المولى ومحمد أبو الفضل إبراهيم وعلي البجاوي ، المكتبة العصرية ، بيروت ، ١٩٨٦ .

٢٣٩- المستصفى من علم الأصول ، أبو حامد الغزالي ، تحقيق : محمد سليمان الأشقر ، مؤسسة الرسالة ، ط ١ ، ١٤١٧هـ .

٢٤٠- مسند الإمام أحمد ، أحمد بن حنبل ، تحقيق : جماعة من المحققين ، نشر : مؤسسة الرسالة ، توزيع : وزارة الشئون الإسلامية في السعودية .

٢٤١- مسند الدارمي ، أبو محمد الدارمي، تحقيق : حسين سليم أسد ، دار المغني، السعودية ، ط ١ ، ١٤٢١هـ .

٢٤٢- مشكل إعراب القرآن ، لمكي ابن أبي طالب القيسي ، تحقيق : حاتم الضامن ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط ٤ ، ١٤٠٨هـ .

٢٤٣- مشكل الحديث وبيانه ، ابن فورك الأصبهاني ، تحقيق : موسى محمد علي، المكتبة العصرية للطباعة والنشر ، بيروت .

٢٤٤- مشكل القرآن (مقال) للدكتور : عبدالجبار العبيدي ، منشور في مجلة الرسالة الإسلامية ، وزارة الأوقاف العراقية ، العددان (٢١٩ – ٢٢٠) محرم – صفر ١٤٠٩هـ .

٢٤٥- مشكلات القرآن ، محمد عبده ، منشورات دار مكتبة الحياة ، بيروت ، ١٩٧٩ .

٢٤٦- مشكلات القرآن ، لمحمد أنور شاه الكشميري ، الناشر : المجلس العلمي في أفريقيا الجنوبية ، وإخراج وتوزيع : إدارة القرآن في كراتشي ، ط ٣ ، ١٤١٩هـ .

٢٤٧- مشكلات القرآن ومشكلات الأحاديث ، بأقلام نوابغ العلماء ، الناشر : زكريا علي يوسف ، مطبعة الإمام ، مصر .

٢٤٨- المصاحف ، لابن أبي داود السجستاني ، مؤسسة قرطبة للنشر والتوزيع ، مصر.

٢٤٩- معارج القبول بشرح سلم الوصول ، حافظ الحكمي ، تحقيق : محمد صبحي حلاق ، دار ابن الجوزي ، السعودية ، ط ١ ، ١٤٢٠هـ .

٢٥٠- معالم أصول الفقه عند أهل السنة والجماعة ، لمحمد بن حسين الجيزاني ، دار ابن الجوزي ، السعودية ، ط ١ ، ١٤١٦هـ .

٢٥١- معالم التنزيل ، لأبي محمد البغوي ، تحقيق : محمد النمر وعثمان ضميرية وسليمان الحرش ، دار طيبة، السعودية ، ط ١ ، ١٤٠٨هـ .

٢٥٢- معاني القرآن وإعرابه ، لأبي إسحاق الزجاج ، تحقيق : عبدالجليل شلبي ، عالم الكتب ، بيروت ط ١ ، ١٤٠٨هـ .

٢٥٣- معاني القراءات ، لأبي منصور الأزهري ، تحقيق : عيد درويش وعوض القوزي ، ط ٢ ، ١٤١٧هـ .

٢٥٤- معاني المحكم والمتشابه في القرآن الكريم ، لأحمد فرحات ، دار عمار ، الأردن ، ط ١ ، ١٤١٩هـ .

٢٥٥- معجم الأدباء ، ياقوت الحموي ، دار الفكر ، بيروت ، ط ٣ ، ١٤٠٠هـ .
٢٥٦- معجم البلاغة العربية ، بدوي طبانة ، دار المنارة بجدة ودار ابن حزم ببيروت ، ط ٤ ، ١٤١٨هـ .
٢٥٧- معجم البلدان ، ياقوت الحموي ، دار بيروت للطباعة والنشر ، بيروت ، ١٤٠٨هـ .
٢٥٨- معجم المؤلفين ، عمر كحالة ، اعتنى به : مكتب التحقيق في مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط ١ ، ١٤١٤هـ .
٢٥٩- معجم علوم اللغة العربية ، محمد بن سليمان الأشقر ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٣هـ .
٢٦٠- معجم مصنفات القرآن الكريم ، علي شواخ إسحاق ، دار الرفاعي ، الرياض ، ط ١ ، ١٤٠٣هـ .
٢٦١- معجم مقاييس اللغة ، أحمد بن فارس ، تحقيق : عبدالسلام هارون ، دار الفكر ، بيروت .
٢٦٢- معرفة القراء الكبار ، للذهبي : أولاً : تحقيق : بشار معروف وشعيب الأرناؤوط وصالح عباس، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٢ ، ١٤٠٨هـ .
ثانياً : تحقيق : طيار آلتي قولاج ، نشر : وقف الديانة التركي ، ط ١ ، ١٤١٦هـ .
٢٦٣- معرفة المحكم والمتشابه وأثرهما في تفسير القرآن ، حامد العلي ، رسالة ماجستير في شعبة التفسير وعلوم القرآن بالجامعة الإسلامية ، ١٤٠٩هـ .
٢٦٤- مفاتيح الغيب ، للفخر الرازي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ١٤١١هـ .
٢٦٥- مفردات ألفاظ القرآن ، للراغب الأصفهاني ، تحقيق : صفوان داوودي ، دار القلم والدار الشامية ، بيروت ودمشق ، ط ١ ، ١٤١٢هـ .

٢٦٦- المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم ، أبو العباس القرطبي ، تحقيق : جماعة من المحققين ، دار ابن كثير ودار الكلم الطيب ، ط ١ ، ١٤١٧هـ .

٢٦٧- مقدمتان في علوم القرآن ، تحقيق : آرثر جفري ، تصحيح : عبدالله الصاوي ، مكتبة الخانجي ، القاهرة .

٢٦٨- مقدمة تفسير ابن النقيب ، لأبي عبدالله محمد البلخي المقدسي الحنفي المشهور بابن النقيب ، تحقيق : زكريا سعيد علي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ١ ، ١٤١٥هـ .

٢٦٩- مقدمة في أصول التفسير ، ابن تيمية ، تحقيق عدنان زرزور ، دار القرآن الكريم ، بيروت ، ط ٣ ، ١٣٩٩هـ .

٢٧٠- المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الأمصار ، أبو عمرو الداني ، تحقيق : محمد دهمان ، دار الفكر المعاصر بيروت ، ودار الفكر بدمشق ، ١٤٠٣هـ .

٢٧١- ملاك التأويل القاطع بذوي الإلحاد والتعطيل في توجيه المتشابه اللفظ من آي التنزيل ، لابن الزبير الغرناطي ، تحقيق : سعيد الفلاح ، دار الغرب الإسلامي ، ط ١ ، ١٤٠٣هـ .

٢٧٢- مناقب الشافعي ، أبوبكر البيهقي ، تحقيق : السيد أحمد صقر ، مكتبة دار التراث ، القاهرة .

٢٧٣- المناهج الأصولية، محمد فتحي الدريني ، مؤسسة الرسالة، بيروت ، ط ٣ ، ١٤١٨هـ .

٢٧٤- مناهل العرفان في علوم القرآن ، لمحمد الزرقاني ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ط ١ ، ١٤١٦هـ .

٢٧٥- منجد المقرئين ومرشد الطالبين ، لابن الجزري ، تحقيق : علي العمران ، دار عالم الفوائد ، السعودية ، ط ١ ، ١٤١٩هـ .

٢٧٦- المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج ، محيي الدين النووي ، دار المعرفة ، بيروت .

٢٧٧- منهج الاستدلال على مسائل الاعتقاد ، عثمان حسن ، مكتبة الرشد ، ط ٣ ، ١٤١٥هـ .

٢٧٨- منهج ودراسات لآيات الأسماء والصفات ، محمد الشنقيطي ، نشر : مركز شئون الدعوة بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ط ٣، ١٤١٠هـ .

٢٧٩- موازنة بين كتابي تفسير غريب القرآن لابن قتيبة والمفردات في غريب القرآن للراغب الأصفهاني ، رسالة ماجستير للباحثة : سوسن الهندي ، كلية الآداب للبنات بالرياض ، ١٤٠٨هـ .

٢٨٠- الموافقات ، أبو إسحاق الشاطبي ، تحقيق : مشهور آل سلمان ، دار ابن عفان ، السعودية ، ط ١ ، ١٤١٧هـ .

٢٨١- الموجز في تاريخ البلاغة ، مازن المبارك ، دار الفكر .

٢٨٢- الموسوعة الفقهية الميسرة ، محمد رواس قلعه جي، دار النفائس، ط ١ ، ١٤٢١هـ .

٢٨٣- موسوعة مصطلحات أصول الفقه عند المسلمين ، رفيق العجم ، نشر : مكتبة لبنان ، ط ١ ، ١٩٩٨ .

٢٨٤- موهم الاختلاف والتناقض في القرآن الكريم ، ياسر الشمالي ، رسالة ماجستير لقسم الكتاب والسنة في كلية الدعوة وأصول الدين بجامعة أم القرى ، ١٤٠٨هـ .

- ن -

٢٨٥- الناسخ والمنسوخ في القرآن العزيز ، لأبي عبيد القاسم بن سلام ، تحقيق : محمد المديفر ، مكتبة الرشد ، السعودية ، ط ١ ، ١٤١١هـ .

٢٨٦- الناسخ والمنسوخ في كتاب الله عز وجل ، لأبي جعفر النحاس ، تحقيق : سليمان اللاحم ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط ١ ، ١٤١٢هـ .

٢٨٧- الناسخ والمنسوخ في القرآن الكريم ، لأبي بكر ابن العربي ، تحقيق : عبدالكبير المدغري ، مكتبة الثقافة الدينية ، ١٤١٣هـ .

٢٨٨- نحو القرآن ، أحمد الجواري ، المجمع العلمي العراقي ، بغداد ، ١٣٩٤هـ .
٢٨٩- النسخ في القرآن الكريم ، لمصطفى زيد ، دار الوفاء ، مصر ، ط ٣ ، ١٤٠٨هـ .
٢٩٠- النشر في القراءات العشر ، لابن الجزري ، مراجعة : علي محمد الضباع ، مكتبة الرياض الحديثة .
٢٩١- نقض أساس التقديس، ابن تيمية، الجزء الثالث من المخطوطة ، لم يطبع بعد ، وله صورة في جامعة الملك سعود ، قسم المخطوطات .
٢٩٢- نكت الانتصار لنقل القرآن ، إملاء أبي عبدالله الصيرفي ، تحقيق : محمد زغلول سلام ، منشأة المعارف ، مصر .
٢٩٣- النكت في إعجاز القرآن للرماني = ثلاث رسائل في إعجاز القرآن .
٢٩٤- النكت والعيون ، لأبي الحسن الماوردي ، تحقيق : السيد بن عبدالمقصود ، مكتبة المؤيد ، الرياض ، ط ١ ، ١٤١٢هـ .
٢٩٥- نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، للفخر الرازي، تحقيق: بكري شيخ أمين ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٨٥ .
٢٩٦- نهاية السول في شرح منهاج الوصول ، جمال الدين الإسنوي ، تحقيق : شعبان إسماعيل ، دار ابن حزم ، بيروت ، ط ١ ، ١٤٢٠هـ .
٢٩٧- النهاية في غريب الحديث والأثر ، مجد الدين ابن الأثير ، تحقيق : محمود الطناحي وطاهر الزاوي ، نشر : أنصار السنة المحمدية بباكستان.

- هـ -

٢٩٨- هداية المرتاب وغاية الحفاظ والطلاب في تبيين متشابه الكتاب ، لأبي الحسن السخاوي ، تحقيق : عبدالقادر الخطيب ، دار الفكر المعاصر ، بيروت ، ط ١ ، ١٤١٤هـ .
٢٩٩- هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين من كشف الظنون ، إسماعيل باشا البغدادي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤١٣هـ .

- و -

٣٠٠- الوسيط في تفسير القرآن المجيد ، لأبي الحسن الواحدي ، تحقيق : مجموعة من المحققين ، دار الكتب العلمية ، توزيع : دار الباز ، السعودية ، ط ١ ، ١٤١٥هـ.

٣٠١- الوافي بالوفيات ، صلاح الدين الصفدي ، الناشر : جمعية المستشرقين الألمانية ، بتحقيق جماعة من الباحثين ، ١٤١٢هـ .

❋ ❋ ❋





فهرس الموضوعات




تفسير
مركز تفسير للدراسات القرآنية
Tafsir Center for Qur'anic Studies